

# الأمن السيبراني

## المفهوم والتطبيق

محمد أحمد العمري





**الأمن السيادي**

**المفهوم والتطبيق**





# الأمن السياحي

## المفهوم والتطبيق

تأليف

محمد أحمد العمري

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع  
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/10/3697)

338.4791

المعري، محمد أحمد

الأمن السياحي: المفهوم والتطبيق / محمد أحمد المعري. - عمان:

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. 2013.

( ) ص

ر.ا.: 2013/10/3697

انواصفات: /السياحة/ /صناعة السياحة/

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

**جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف**

مع إعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

*rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission of the publisher.*

**الطبعة العربية الأولى**

2014م - 1435هـ



**مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**

عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع القهوجي التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان - ش. الكوراثا العبد الله - مقابل كلية الزراعة -

مجمع زهدى حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: info@muj-arabi-pub.com

Email: Moj\_pub@yahoo.com

ISBN 978-9957-83-370-1 (رقم مكت)



﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ  
الْأَمْنُ وَهُمْ مُّقْتَدِرُونَ﴾

سورة الأنعام

سورة الأنعام، آية (82)









## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	التقديم.....
13	المقدمة.....
	<b>الفصل الأول</b>
	<b>الأمن السياحي (الأمن - السياحة - ملامحه وتطبيقاته)</b>
17	لبحث الأول: مدخل إلى مفهوم الأمن السياحي .....
22	المطلب الأول: مفهوم الأمن (المنظور النظري - الفطريات) .....
24	المطلب الثاني: مفهوم السياحة (النظري - أبعادها - أبعادها الاقتصادية) .....
34	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للسياحة .....
44	لبحث الثاني: لبحث الثاني: السياحة في الأردن .....
44	المطلب الأول: نشأة وزارة السياحة وتطورها .....
46	المطلب الثاني : رسالة وزارة السياحة والاكثار الأردنية .....
47	المطلب الثالث: المنتج السياحي الأردني .....
50	لبحث الثالث: ملامح الأمن السياحي .....
50	المطلب الأول: تعريف الأمن السياحي ونموذجه .....
54	المطلب الثاني: الأمن السياحي: (التركيزات، الرؤية، الفلسفة، المصادر) .....
	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>التشريعات والأمن السياحي</b>
61	لبحث الأول: الأمن السياحي في بعض التشريعات الأردنية .....
61	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول التشريعات المتصلة بالسياحة والأمن السياحي .....
67	المطلب الثاني: التشريعات السياحية المتخصصة في الأردن .....
100	المطلب الثالث: قانون الاكثار الأردني رقم (21) لسنة 1988 .....
112	المطلب الرابع: تطبيقات ترخيص مكاتب سيارات التاكسي .....
116	المطلب الخامس: تسهيلات الأتواج السياحية وقانون الإقامة وشؤون الأجانب ....
131	لبحث الثاني: الأمن السياحي في بعض التشريعات العربية والدولية .....
131	المطلب الأول: الأمن السياحي في التشريعات العربية .....
140	المطلب الثاني: الأمن السياحي في التشريعات الدولية .....
154	لبحث الثالث: العهد التشريعي لبحث التجريم في الأمن السياحي .....
156	المطلب الأول: تعريف الجريمة، أركانها، وأقسامها استناداً للركن القانوني .....
157	المطلب الثاني: مبادئ التجريم في الأمن السياحي .....

## المبحث الثالث

### الإجراءات في الأمن السياحي

174	المبحث الأول: إجراءات توفير الأمن السياحي .....
174	المطلب الأول: التجهيز على المستوى القطري والاستراتيجي .....
190	المطلب الثاني: الإجراءات على مستوى المنظمات الدولية .....
203	المطلب الثالث: الإجراءات على مستوى المنظمات الإقليمية العربية .....
217	المبحث الثاني: الإجراءات على المستوى المحلي (الدولة) .....
217	المطلب الأول: علاقة الأمن السياحي مع المفاهيم الأمنية .....
223	المطلب الثاني: الإجراءات (الجماعية) وفقاً لمفهوم الأزمة .....
240	المطلب الثالث: الإجراءات وفقاً إلى دور المؤسسات المدنية والأمنية .....
258	المبحث الثالث: إجراءات الأمن السياحي وفقاً إلى (المسؤولية، التبادل، العمل المتكامل، الدور الإعلامي) .....
258	المطلب الأول: الإجراءات وفقاً إلى المحور الثاني .....
261	المطلب الثاني: الإجراءات وفقاً إلى استخدام الوسائل التقنية .....
262	المطلب الثالث: الإجراءات وفقاً للمحور الإعلامي .....
264	المطلب الرابع: الإجراءات وفقاً للدور الإعلامي .....

## الفصل الرابع

### العملية المستخدمة للقطاع السياحي

269	المبحث الأول: عناصر الحماية المستخدمة .....
269	المطلب الأول: الأخطار وأنواعها .....
272	المطلب الثاني: الهجمات الموجهة ضد السياح .....
275	المطلب الثالث: أخطار مشتتة من أجهز، سياح، سكان محليون .....
276	المطلب الرابع: الأخطار المتعلقة بالسياح في الأردن .....
276	المبحث الثاني: عناصر القطاع السياحي .....
277	المطلب الأول: العناصر المكونة للقطاع السياحي .....
278	المطلب الثاني: القطاع السياحي وفقاً للمنتجات والأنشطة المميزة للسياحة .....

## الفصل الخامس

### الشرطة السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية

286	المبحث الأول: النشأة والتطور .....
286	المطلب الأول: المرحلة الأولى (1958-1967) .....
287	المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1968-1990) .....
289	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1991-1994) .....
292	المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1994- حتى الآن) .....
296	المبحث الثاني: أنشطتها الوظيفية للشرطة السياحية .....
297	المبحث الثالث: مسؤوليات الشرطة السياحية .....
299	للمراجع .....

## التقديم

عرفت الميلاحة منذ القدم على أنها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب مختلفة، وتطوّرت عبر الزمن إلى أن أصبحت تثير اهتمام الناس - وخاصة الدارسين منهم - لفهم هذه الظاهرة وتحليلها من أجل تطويرها وتوظيفها للبشرية.

وفي القرن العشرين تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية تطوّرت الميلاحة نتيجة لشعور المجتمعات بالأمان والاستقرار، مما أدّى للتطوّر التكنولوجي والصناعي وأصبحت الميلاحة صناعة عالمية ورافداً أساسياً لاقتصاد بعض الدول. وقد أدّى هذا التطوّر السريع للتكنولوجيا إلى تغيير طبيعة التبادل الثقافي: الاتصالات الجماهيرية للكثيفة التي بدأت أول ما بدأت بالمصحف والرائد، وتبعها بروز التلفاز والإنترنت. كذلك - أصبح السفر متاحاً على نطاق أوسع من خلال وسائل نقل أسرع وأرخص وأكثر كفاءة. كانت كلمة الميلاحة بداية تعني "عطلة الشاطئ"، أو عطلة الاستجمام وكان الناس يأخذون العطل بسبب واحد وهو الهرب من ضغوط العمل. ولكن مفهوم "الميلاحة" تطوّر خلال العقود القليلة الماضية. قد أصبح لفظ "الميلاحة" يشتمل على معاني متنوعة أكثر نتيجة إدخال آراء جديدة وطروحات جديدة. ويعود ذلك، جزئياً، إلى فترات عطلة أطول، والازدياد رغبة الناس في السفر. إذ أصبحت الحاجة بأن ينظر إلى الميلاحة كعلم له مبادئه ومفاهيمه.

لقد ارتبطت الميلاحة بمقومات عدة منها: البيئة الطبيعية والثقافية، والإنسان والدول المختلفة، وغيرها ولعل الأمن الميلاحي يشكل عاملاً أساسياً في الميلاحة للميلاحة لأنها صناعة ذات حاجات ومتطلبات متنوعة وتعمل مع الإنسان مباشرة.

لما بالنسبة للأردن فهو يعد مقصداً سياحياً آمناً في منطقة ذات كولوث سياسية بفضل الرؤية الأمنية للقيادة الهاشمية، ودور الأجهزة الأمنية، وكذلك تنوع مصدريه التاريخية والأكرية والبيئية، بالإضافة إلى توفر العديد من أنواع الميلاحة مما يتيح المجال لإستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم على اختلاف متطلباتهم للميلاحة.

ولود هذا الإشارة إلى أن أول توثيق لبروز مفهوم الأمن المباحي في الأردن كان عام 1923، وأول توثيق للشرطة المباحية في الأردن كان عام 1958. ولعبت مديرية الأمن للعلم وخاصة الشرطة المباحية دوراً كبيراً في العملية المباحية في الأردن وبالأخص مع زيادة الأحداث للسورية على الساحة الإقليمية والمحلية.

كما لعبت إدارة الشرطة المباحية في الأردن دوراً هاماً مع الجهات المعنية في استقطاب المباح للأردن، وزيادة مدة إقامتهم من خلال شعورهم بالأمان والاستقرار بالرغم من وجودهم في منطقة ذات نزاعات سياسية كما تميزت إدارة الشرطة المباحية منذ نشأتها بمستوى عال من التأهيل والتدريب، وأثبتت كفاءة أمنية مهارة وكفاءة عالية للتعامل مع المباح والظروف المختلفة والأزمات التي تتعرض لها المملكة بالرغم من قلة المصادر المالية والأكاديمية في هذا المجال.

ولعل ما قام به الرائد المتقاعد محمد أحمد العمري - ضابط ارتباط الشرطة المباحية الأسبق في وزارة السوابة والأثر يط عملاً نادراً وجديداً في المكتبة العلمية من حيث الدراسة والأسلوب ومنهج البحث.

متمنية للمؤلف أن يحقق المزيد من النجاح ويواصل تغذية المكتبة العربية بكل ما هو مفيد وجديد في موضوع الأمن المباحي، وأن يساعد هذا الكتاب المميز الدارسين و كادر الشرطة المباحية في الأردن وخارجها في أعمالهم والله ولي التوفيق.

**الشرطة نوه بنت ناصر**

## المقدمة

لا أباغ إن قلت إن فكرة إعداد هذا المؤلف قد ولدت قبل خمسة عشر عاماً، وذلك عندما تقدمت إلى مديرية الأمن العلم طلباً للشروع بإعداد منهج يتعلق بالأمن الميالي، كوني كنت ضابطاً في إدارة الشرطة الميالية ورأيت بموافقتها تيسيراً لي إذا ما طرقت أبواب جهات رسمية أو غيرها بحثاً عن مراجع لموضوع الأمن الميالي، وفي الحقيقة كنت قد طرقت حينها أبواباً عدة معتقداً بأن ساجد خلفها ما تتوق له نفسي ويطلع صدري من المراجع والأبحاث. إلا أنني أصبحت آنذاك بخيبة الأمل، فغالبا ما كنت أعود خالي الوفاض مستذكراً قول الشاعر إسماعيل صبري بلشاً :

طرقت الباب حتى كل متني      فلما كل متني كمتكسي  
قللت: يا إسماعيل صبرا      قلت: يا أسما عيل صبري

ولعل أهمية الموضوع وحداثته، وحاجتي للبحث فيه، وشغفي بمدير أحواره واهتمامي بطرحه بطة منهجية أكاديمية نظراً لالتهاس كله مفهوم الأمن الميالي عند البعض من جهه، وكوني كنت محاضراً لملقته في عدد من المؤسسات الأكاديمية المدنية والعسكرية من جهة أخرى - دفعتي للمزيد من البحث من خلال تصلح الشبكة الإلكترونية، ومراسلة بعض المؤسسات الدولية مثل منظمة الميالية العالمية (UNWTO) والطلب من بعض موظفيها تزويدي بما يثري الموضوع مستذكراً جهد (Mr. Alan Pisarski)، وأشير أيضاً للجهد الذي بذله السيد حبيب حبش - الأمين العام المساعد للشؤون الميالية السابق في وزارة الميالية والأثار والمتابعة الحوثة مع المنظمة.

وفي عام (1998) كلفني معالي وزير الميالية والأثار السابق السيد عقل بلتلجي بالتوجه إلى جمهورية مصر العربية حاملاً خطاباً إلى معالي الدكتور مسدوح البلتلجي، وزير الميالية المصري آنذاك طلي أجد ما يعوض صبري ويثري بحثي. وقد عدت بعد أسبوع حاملاً في حقبتني بعض ما نشره الوزارة من إحصائيات ونشرات ومجلات حول الميالية في مصر.

وفي عام (2005) وضمت سيادة الشريعة توفية بنت ناصر (حجر الأساس) لموضوع الأمن الميالي ضمن منهاج جامعة البلقاء التطبيقية الأكاديمي المتعلق ببرنامجه الميالي والفنقي، وقد صلت على جمال هذا المؤلف الذي كان ما يزال تحت الإعداد مرجعاً وكتاباً مقرواً للطلبة الدارسين في تخصص الإدارة الميالية. في

ذات الوقت أدركت أهمية الموضوع كمطلب أكاديمي، وتعلمته لدى مؤسسات القطاع  
السباحي بشكل خاص وغيرها من القطاعات التي تعنى بهذا الموضوع. وفي الوقت  
الذي وجدت فيه ضرورة ربط المفاهيم المتصلة بالأمن السباحي، وتعريفها وتوضيح  
علاقتها بالضرورة موضوع يقوم على أسس منهجية علمية وأكاديمية رأيت ضرورة  
إضافة ما يختص به من جوانب تطبيقية معياً نحو توضيح رؤيتي للأمن السباحي.  
وقد قسمت هذا الكتاب الذي يحمل عنوان: الأمن السباحي.. المفهوم والتطبيق  
إلى خمسة فصول تتناول الفصل الأول مدخلا لمفهوم الأمن السباحي من خلال  
مفهومَي الأمن والسباحة، والسباحة في الأردن، وأهمية الأمن السباحي من خلال  
تعريفه ومركزاته.

أما الفصل الثاني، فقد تناول البحث في التشريعات الأردنية والعربية والدولية  
المتصلة بالأمن السباحي والبعد التشريعي لمبدأ التجريم في الأمن السباحي.  
وتضمن الفصل الثالث، إجراءات الأمن السباحي من خلال تقييمه وترسيخه  
على المستويات النظرية والاستراتيجية دولياً وإقليمياً. كذلك الإجراءات على مستوى  
الدولة من خلال المفاهيم الأمنية وإدارة الأزمات والمؤسسات المختلفة، بالإضافة إلى  
عدد من الإجراءات وفقاً للمحور التقني، التقني، البشري والإعلامي.  
وقد تناول الفصل الرابع عنصري الحماية المستدامة، والقطاع السباحي ومن  
خلاله تم التطرق إلى الأخطار والجرم الواقعة على القطاع السباحي وأنواعها،  
بالإضافة إلى تصنيف القطاع السباحي وعناصره تبعاً لتصنيف للقتولي والمنتهكات  
والأنظمة المميزة للسباحة.

أما الفصل الخامس، فقد تناول الشرطة للسباحة في المملكة الأردنية الهاشمية  
من خلال مراحل النشأة والتطور حتى يومنا هذا، والمركزات الوظيفية لها، وبيان  
المسؤولين عن الشرطة السباحية.

ولله لمن باب الوفاء أن أكتب الفضل لأهله، فحق لهذا أن أقدم بخالص شكري  
وتقديري لكل من كان له الفضل في وجود هذا المؤلف، وأذكر منهم معالي السيد عقل  
بلقاسي، معالي السيد منير نصار، سيادة الشريفة نورة بنت ناصر، Mr. Alan  
Pisarski، سيادة السيد حبيب حبش، السيد المتقاعد جمال المدوان، السيد المتقاعد  
الدكتور عبد الكريم الرديود، الدكتور إبراهيم المصري، العقيد زهدي جليليك، المهندس  
مالك حداد، السيد حسين الموسوي. وأخص الدكتورة أمل شقيق المصري والتي قامت  
بالتدقيق اللغوي والتحرير لهذا المؤلف، والتقيب يوسف العسوش والتقيب سهيل  
حجازين. كما أقدم بشكري لكل من الزملاء المتقاعدين وأخص منهم السيد أكرم  
الزعيبي، أيوب الملكوتي ومحمد المومني، وإلى كل من ساندني وفلاني ذكره.

والله ولي التوفيق

المؤلف

□ الفصل الأول

---

## الأمن السياحي

---

□ مفهوم الأمن

□ مفهوم السياحة

□ الأهمية الاقتصادية للسياحة

□ ماهيته وتعريفاته



# الفصل الأول

## الأمن المياعي

(الأمن - المياعة - ماهية وتعريفاته)

### المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم الأمن المياعي

لم تعد المياعة رغبات فردية أو عشوائية ذات معايير تقليدية، إنما أصبحت صناعة متقدمة بشكل يفوق للتصور؛ نظراً لدخول عدد من العوامل والمؤثرات كالطور التقني وعمليات التصنيع على مرافقها ما أسهم بإثراء الصنية المياعية وفلسفتها ومضمونها فعدت واحدة من أسرع الصناعات نمواً في العالم. واحتلت صناعة المياعة بعد الحرب العالمية الثانية اهتمام الخبراء الاقتصاديين ذلك أن أهميتها لا تقل عن غيرها من الصناعات الأخرى، فضلاً عن ظهور المياعة الجماعية المنظمة التي أدت إلى ظهور أسواق مياعية للتنافس فيها الدول لما تشكله من قيادة لسياسة على الناتج المحلي الإجمالي لها وزيادة في مجمل الصادرات المياعية المحلية بالصناعات الصعبة.

فالتطور الذي يشهده العالم في مجال صناعة المياعة باعتبارها إحدى أهم دعائم الاقتصاد العالمي، وجسر يربط بين ثقافات الشعوب، فضلاً عن دورها للمتلبي في نشر السلام وتوطيد التفاهم وبناء علاقات الصداقة بين الشعوب أظهر مدى الحاجة إلى مفهوم الأمن المياعي وتطبيق إجراءاته لضمان نفع عجلة نمو هذه الصناعة واستدامتها.

بعد مفهوم الأمن المياعي من المفاهيم الحديثة من حيث الشكل والمضمون والممارسة المهنية، فالتبحث عن ماهية هذا المفهوم بالتتابع الأساليب التقليدية للاستقصاء عن نشأته ومراحل تطوره ضمن إطار دراسة علمية ومعايير موضوعية ومهنية سوف يولج عشاء البحث عن للمراجع والبحوث العربية والأجنبية المتخصصة نظراً لثقلها وندرتها<sup>(1)</sup>.

وما يبحث على التناول، قول بعض المؤسسات الدولية والمطبة والمعاهد العلمية بتوفير بعض الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالأمن المياعي بشكل مباشر أو غير مباشر، من شأنها وضع الباحثين والمختصين في هذا المجال على أول الطريق، وعلى رأس هذه المؤسسات منظمة المياعة العالمية (United Nation World Tour Organization - UNWTO) والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف العربية للعلوم والدراسات الأمنية في الرياض وأكاديمية الشرطة الملكية في عمان، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بقطاع

(1) بعد استقصائي - فيما اطلعت عليه - للمراجع والمواقع الالكترونية التي عرضت لهذا الموضوع، عثرت على بضعة كتب باللغة العربية والإنجليزية تناولته في فواهب مختلفة وفي مؤالي هذا حاولت وضع لواء للأمن المياعي أعداً بين الاعتبار ضرورة تناول جوانب من الأهمية يمكن لإبرازها برؤية موضوعية.

للمصلحة والأمن والمؤسسات الأكاديمية.

والطلاقاً من الأهمية التي يستلزمها موضوع الأمن المبيحي في وقتنا الحاضر بسبب ازدياد المخاطر التي تهدد صناعة المصلحة كماً ونوعاً فإن الحاجة إلى استكشاف مفهوم الأمن المبيحي والتعريف إلى ماهيته وإيراز تطبيقه تتماظم تبعاً لحجم هذه الأخطار، وعلى ضوء ذلك فإن للبحث عن الإجراءات والوسائل الكفيلة بمواجهة هذه الأخطار والوقاية منها ومنعها أصبحت ضرورة ملحة.

إن نقاعة المؤلف بإعداد مادة علمية متخصصة في مجال الأمن المبيحي لا تعد سوى مشاركة متواضعة إلى جانب كل من ساهم بإثراء الموضوع وترسيخه، وتعد هذه الدراسة بمثابة دعوة للمؤسسات والأجهزة التي تغطي بالقطاعين المبيحي والأمني من جهة، والمؤسسات الأكاديمية من جهة أخرى إلى ليلاه موضوع الأمن المبيحي أهمية سواء بإيرازه أو تعزيزه كموضوع لا تقل أهميته عن أي مواضيع أمنية أخرى، باعتباره ركيزة رئيسة لقطاع المصلحة.

ومن هذا، فبقي أذكر أصحاب المهن المصاحبة وصانعي القرار المبيحي سواء في القطاع المبيحي العام أم الخاص ضرورة "مهنة" الأمن المبيحي ضمن هيكلية تنظيمية مستقلة إدارياً ومؤسسياً. وفي هذا الإطار يقع على كاهل الدولة دور مهم من حيث الإعداد والتخطيط والتنفيذ من جانب واستحداث التشريع القانوني الملزم من جانب آخر.

إن الحقيقة التي يجب أن نقر بها تؤكد مدى أهمية الأمن بالمصلحة لصناعة المصلحة وملازمته لها. ومن هنا لا بد أن تنشأ علاقة بين القطاعين العام والخاص في الدولة يمارس كل منهما دوره المناط به تجاه ضمان تطبيق الأمن المبيحي وتعزيزه دون أن يركن كل منهما إلى الآخر في تحقيق ذلك الهدف.

أما القطاع المبيحي الخاص والذي يقوم ببناء الاستثمارات المصاحبة واستحداثها والترويج والتصويق لها، فإنه ينفق رؤوس أموال ضخمة بغية تحقيق استمرارية نجاح هذه الصناعة وبالتالي تحقيق الأرباح المرجوة من هذه الاستثمارات.

وعلى ضوء ما تقدم، لا بد من لفت أنظار الهيئات وأصحاب الاستثمارات المصاحبة في القطاع المبيحي الخاص إلى عدم التهاون بمفهوم الأمن المبيحي أو التقليل من شأن توفير الوسائل والخدمات والأجهزة والمعدات الكفيلة بتحقيق الأمن مهما كانت كلفتها المالية بالرغم من بروز متطلبات بعض أصحاب القرار في القطاع المبيحي وأصحاب المؤسسات والمنشآت المصاحبة بتعزيز مفهوم الأمن المبيحي والدعوة إلى تفعيل إجراءاته وتطبيقه.

فعلی الرغم مما لتكبدته الحكومات والمؤسسات وأصحاب المنشآت المصاحبة من نفقات مالية في القطاع المبيحي، فضلاً عن الخسائر والاستراتيجيات التي ترسمها لتطوير هذا القطاع بمظلة المنظومة الأمنية للدولة، إلا أن المخاطر والأزمات في ذات الوقت تتركز بهذا القطاع وتولكه بغض النظر عن التفوت في مصيبتها وأهملتها وأنشكاتها.

ولا أدل على هذه المخاطر من بعض ما استهدف القطاع السياحي أنكر منها على سبيل المثال لا الحصر:  
■ تفجيرات عمان - 2005

في التاسع من تشرين الثاني عام 2005 وقعت سلسلة تفجيرات انتحارية في ثلاثة فنادق كبرى في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمان، وهي فندق جراند حياة، رانيمون سلس، وديزيان. ونتج عن هذه التفجيرات التي وقعت عند الساعة الثامنة والخمسين دقيقة مقتل أكثر من 60 شخص، وجرح أكثر من 115، فضلا عن الخسائر المادية التي لحقت بها.

لقد كشفت هذه التفجيرات عن التهاون والتفريط من شأن أهمية الأمن السياحي من قبل القطاع الخاص، ذلك أن استنكار تلك التفجيرات يعد مثالا على تجاهل المؤسسات الفندقية لتعليمات وزارة الداخلية بوضع أجهزة تفتيش على مدخلها ووضع أجهزة رصد وتصوير<sup>(1)</sup>.

لقد كلفت بعض الفنادق هذا الطلب بعدم مبالاة بطريقة أن مثل هذه الإجراءات قد تروغ السياح الذين لا يرتفعون إلى المظاهر المسلحة، ولذلك فضلتوا عدم تركيب هذه الأجهزة على الرغم من أن وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية استعنت في وقت سابق لتقديم أجهزة تفتيش للمنشآت الفندقية وتدريب موظفيها على كيفية استعمالها<sup>(2)</sup>. وفي الوقت الذي أكد لي أحد موظفي وزارة السياحة والأكر بأن هناك تعليمات صدرت إلى المؤسسات الفندقية بتركيب هذه الأجهزة فقد بين أن ارتفاع ثمن هذه الأجهزة كان الزريعة التي حالت دون تركيب المؤسسات الفندقية لها.

ومع استمرار تجاهل المؤسسات الفندقية وعدم استجابتها لتعليمات وزارة الداخلية، فقد كانت الفرصة مواتية لذوي النفوس الضعيفة المليئة بالشر، والأيدي الملوثة بالدم، والمتربصة بأمن الوطن أن تتجرا على عرض الأمن السياحي في موطنه، وتتل من مخافة الأمن الوطني التي تطرب لأن كل قاص ودان من كل صوب وحلب.

ومما ينبغي ذكره في هذا الصدد هو قيام إدارة الشرطة السياحية منذ عام 1996 بلفت نظر جمعية الفنادق الأردنية بأهمية العمل على تصميم فكرة تركيب أجهزة التفتيش في المؤسسات الفندقية وبيان أهميتها لتوفير الأمن السياحي حيث لاكت استسكانا وتأييدا لها دون الأخذ بها أو العمل عليها<sup>(3)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد قصد بتوجيه الانتقادات إلى جهة أو أخرى، إلا أن الإرهابيين تخطوا كل الحقائق الأمنية ووصلوا إلى الهدف<sup>(4)</sup> ورب متمسك: هل

(1) صحيفة الدستور الأردنية، العدد 12833، تشرين الثاني 2005، ص.4.

(2) المصدر السابق، ص.4.

(3) جاء ذلك من خلال الاجتماع الذي دعت له إدارة الشرطة السياحية والتسيق مع جمعية الفنادق الأردنية في فندق هيلاندنيا وحضره رئيس جمعية الفنادق الأردنية وعدد من أعضائها، ومدير إدارة الشرطة السياحية ورئيس قسم أمن الفندق، والمواثف بمسألة تركيب أجهزة في وزارة السياحة والأكر.

كان بالإمكان إجهاض الصلوات الإرهابية لو وجدت تلك الأجهزة آنذاك في تلك الفنادق؟

إن وجود بعض المعوقات التي تحد من تحقيق مفهوم شمولي للأمن السياحي ومعمار مؤسسي له تبدو وكأنها (أوراقاً مبعثرة) تحتاج لجمع شتاتها وتنظيمها، ما يتطلب تعاقد الجهود والمثابرة لبلوغ المستوى الأعلى للأمن السياحي من حيث المفهوم والتخطيط والتشريع والإجراء والتطبيق والتي من شأنها وضع الأردن في مصاف الدول المتقدمة لطرح هذا الموضوع بصيغة تخصصية إن لم تكن الأمبق.

ومن خلال خبرة المؤلف التي امتدّت على نحو ثمانية عشر عاماً من العمل في الشرطة السياحية، فإن الملجزات التي تحققت في المملكة الأردنية الهاشمية على مدار نصف قرن من الزمن في مجال الأمن السياحي تؤجّجها جهود العديد من مؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية، ومؤسسات القطاع السياحي العام والخاص. كما صنعتها ومسرّتها كوكبة من جنود الوطن الأوفياء من عطاء وأداء وظيفتي احترافيّ لال تقدير الكثيرين وإعجابهم من ضيوف الأردن وزوّاره، ورسم سعة طيبة لجهاز الأمن العام والشرطة السياحية الأردنية في معظم أنحاء العالم.

#### ■ تفجيرات (بالي - اندونيسيا) 2002<sup>(1)</sup> Bali-Indonesia

وقعت تفجيرات بالي في 12 أكتوبر 2002 في منطقة كوتا (Kuta) السياحية الواقعة في جزيرة بالي الأندونيسية. وجاءت هذه التفجيرات الإرهابية الأكثر دموية بتاريخ اندونيسيا حيث أودت بحياة 202 قاتل، من بينهم 164 من جنسيات أجنبية، و38 من الجنسية الأندونيسية، بالإضافة إلى 209 جريح.

إن تفجيرات بالي تشكل أحد أهم الأمثلة للأخطار التي تهدد الأمن السياحي بشكل مباشر، فمسرّحها أسكن ذلت نشاط سولهي، وأعطية ضحاياها من السياح الأجانب، كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول (1) ضحايا تفجيرات بالي حسب الجنسية

الجنسية	عدد القتلى	الجنسية	عدد القتلى
الولايات المتحدة	88	الهندية	2
الألمانية	38	البرازيلية	2
البريطانية	24	جانب إسرائيلي	2
الأمريكية	7	كوريا الجنوبية	2
الألمانية	6	الأوكرانية	1
فرنسية	5	ليتوانية	1
اليونانية	4	الإيطالية	1
الفرنسية	4	البرازيلية	1
الاندونيسية	3	البرازيلية	1
الاندونيسية	3	الاندونيسية	1
الاندونيسية	3	الاندونيسية	3
الاندونيسية	2	المجموع	202

(1) [http://en.Wikipedia.Org/wiki/2002/bali\\_terrorist\\_bombing](http://en.Wikipedia.Org/wiki/2002/bali_terrorist_bombing).

## ■ بعض الأعمال الإرهابية الواقعة على قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية<sup>(1)</sup>

### • تفجيرات دهب 2006

بتاريخ 24 أبريل 2006، وقعت ثلاثة تفجيرات خلال هجوم على منتجع دهب المصري فيما كان مزدحماً بالسياح الغربيين والمصريين خلال عطلة عامة للاحتفال بمهرجان شم النسيم. فقد وقعت سلسلة التفجيرات في عدد من المواقع السياحية في منتجع دهب، كان إحداها قرب مطعم النعمون، والثاني قرب كوفي شوب علاء الدين والآخر قرب غزاله ماركت؛ أدت الانفجارات إلى مقتل 23 من السياح من جنسيات مختلفة وهي المصرية، الألمانية، اللبنانية، الروسية، والمويسرية والهندية. كما أدت الانفجارات إلى جرح 80 شخص من بينهم سياح من أستراليا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، كوريا الجنوبية، لبنان، فلسطين، المملكة المتحدة وأمريكا.

### • تفجيرات شرم الشيخ 2005

وقعت بتاريخ 23 تموز سلسلة تفجيرات استهدفت منتجع شرم الشيخ المصري والتي أدت إلى مقتل 88 وأكثر من 150 جريح. وقد تزامنت هذه التفجيرات مع ذكرى الثورة المصرية، حيث كان العديد من السياح والمصريين عند ساحات الصباح الأولى في المطاعم والمقاهي؛ وأدت التفجيرات إلى قتل عدد من السياح 11 بريطاني، 2 ألماني، 1 تشيكي، 6 إيطالي، 1 إسرائيلي، 1 أمريكي. كما جرح عدد من السياح الأجانب من الجنسيات الفرنسية، الكورية، الهولندية، القطرية، الروسية، والإسبانية.

### • تفجيرات سيناء 2004

في 7 تشرين أول عام 2004 وقعت ثلاثة تفجيرات استهدفت فنادق سياحية في شبه جزيرة سيناء أودت بحياة 34 شخص وجرح 171. وقد حدثت التفجيرات في فندق طابا هيلتون (Taba Hilton) والثاني أمام مطعم في منتجع جزيرة القمر، والثالث في مخيم البادية. ومن بين القتلى كان هناك العديد من السياح الأجانب: 12 إسرائيلي، 2 إيطالي، 1 روسي، 1 أمريكي - إسرائيلي والبقية من الجنسية المصرية.

### • مهاجمة الأقصر 1996

في 17 تشرين الثاني عام 1997 وقعت بمنطقة دير البحري الأثرية في الأقصر، والتي تعد من أكثر مناطق الجذب السياحي ومن أشهر معالمها معبد حتشبسوت. فقد قام عند منتصف النهار ستة إرهابيين مسلحين بالبنادق الآتوماتيكية والمسلكين بقتل 62 سائحاً أجنبياً، واشتبكت الشرطة السياحية المصرية وقوات عسكرية مع الإرهابيين المنة وقتلهم.

والوقوف على مفهوم الأمن السياحي وتفسيره لا بد أولاً من توضيح مفهوم

<sup>(1)</sup> [http://en.wikipedia.org/wiki/Terrorism\\_in\\_Egypt](http://en.wikipedia.org/wiki/Terrorism_in_Egypt).

الأمن والمباحة كل على حدة، ومن ثم التعرف إلى ماهية الأمن المسيحي كوحدة اصطلاحية ناشئة عن هذين المفهومين.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن (النظور الفلسفي - النظريات)

كلمة أمن في اللغة تعني: أمناً، وأمناء، وأمانة، وأمانة، وإمناً، وأمنة: اطمأن ولم يخف، فهو أمين، وأمين، وأمين: يقال: لك الأمان: أي قد أمناك ولين للبلد: اطمأن فيه أهله. ولين الشر، ومنه: مكرم، وأمن فلاناً على كذا: وثق به واطمأن إليه، أو جعله آمناً عليه<sup>(1)</sup>.

كلمة الأمن ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم في عدد من الآيات الكريمة، قال تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)<sup>(2)</sup>. وقال تعالى: (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر)<sup>(3)</sup>. وقال تعالى: (أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم...)<sup>(4)</sup>. وقال تعالى: (الذي أطعمهم من جوع ولهم من خوف)<sup>(5)</sup>.

إن مفهوم الأمن يعطي الأمان والاطمئنان وزوال الخوف، فالأمن يجمد حالة لا يكون فيها الفرد والجماعة أو الأمة عرضة للهلع أو الفرع أو الاضطراب أو العدوان<sup>(6)</sup>.

فالأمن متشعب في معانيه ودلالاته، واشتقاقاته كثيرة فمصرها اللغويون وفقهاء القانون حسب مواضعها واستخداماتها. منها ما ينطق بالنفس والمال والنعمة التي وهبها الله للإنسان والتي لا تعد ولا تحصى، ومنها ما يرتبط بالملأوى والمكان وما يشعر به الإنسان للتمتع بالطمأنينة، فالأمن لصيق بمخلوقات الأرض وعلى رأسها الإنسان.

ويحتل مفهوم الأمن في عصرنا الحاضر أولوية بحكم انتشار الجريمة وأعمال الإرهاب والتخريب ومدى ما يشكل من حاجة أساسية للمجتمعات والشعوب. ووفقاً لأراء عدد من الباحثين في مفهوم الأمن فقد فسروه ضمن قوم ومعايير متباينة تتواكب مع مدى الحاجة إليه والإحساس به فقد مساوى مكماري بين مفهومى الأمن والتنمية فقال: (إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وهذه علاقة متداخلة ومتربطة بين الأمن الوطنى والتنمية الوطنية الشاملة)<sup>(7)</sup>. أما أحمد العمرات فيرى أن الإنسان ومنذ ولادته يستشعر حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية، إذ لا تستقيم

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 1، ط2، ص28.

(2) سورة البقرة، الآية 125.

(3) سورة البقرة، الآية 126.

(4) سورة الطه، الآية 67.

(5) سورة قريش، الآية 4.

(6) محمود مراد، الظاهرة الإفريقية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص42.

(7) مهدي شهاب، نحو مفهوم وطنى للأمن القومى العربى، باريس، مؤتمر تحديث المقام العربى فى ظل النظام العلمى الجديد، 1997، ص539.

حياته ولا تهدأ نفسه إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان في حضن أمه ورعاية أبيه<sup>(1)</sup>.  
ورأى أحمد القاضي أن الأمن: إحصاء الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع  
بشعور الطمأنينة والأمان، مما يحفزهم على العمل ويوفر لهم مناخ الاستقرار اللازم  
لاستمرار التنمية والإنتاج<sup>(2)</sup>.

ونجد مما سبق أن مفهوم الأمن وأهدافه قد يختلف من مجتمع لآخر، بل قد  
يختلف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى. ويرجع هذا الاختلاف إلى الأيديولوجية  
المائدة في المجتمع، وإلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها  
المجتمع في فترة من الفترات<sup>(3)</sup>.

وقد تطور مفهوم الأمن واتصف بالحدثة ولترقى يرقى الفكر الإنساني الذي  
أسهم بتطوير المجتمعات وتكثيها وفقاً لحاجاتها، ولم يعد المفهوم للتقليدي للأمن  
يحكي الصورة الذهنية التي يرسمها بعضهم عندما يتردد هذا المفهوم بين الناس على  
أنه أجهزة الشرطة أو الدرك الموكول لها مهمة حفظ الأمن والنظام من خلال  
إجراءات لضبط الإداري والاضبط القضائي، ولقيام بالخفارات والدوريات المعادة،  
فالحقيقة مغايرة لذلك تماماً فقد برز هناك أكثر من منظور للأمن يتجسد وفق ماهيته،  
كما أن هناك العديد من النظريات لكل وجهتها في تعريف بالأمن وتبيان مفهومه  
ومداه، وسأعرض لها على النحو الآتي:

#### **الفرع الأول: المنظور الفلسفي لمفهوم الأمن<sup>(4)</sup>**

ويقوم على حلقات ثلاث هي:

##### **■ الأمن في حدود الدنيا**

وهذا يعني قيام جهة معينة دون غيرها بتحقيق الأمن من منظوره  
الداخلي (الوطني)، ويختص بمواجهة مشكلات هذه الدولة ذات الطبيعة  
المحلية، ويتكصر على صون النظام العام والصحة والسلامة العامة ولا شأن له فيما  
عدا ذلك.

##### **■ الأمن الشامل**

يمثل الأمن الشامل وجهتين، الأولى: تمثل وظائف أخرى تنطبق بالدور  
الاجتماعي والإنساني للشرطة يتجاوز مراحل الحدود الدنيا التي استقر عليها العمل  
الشرطي منذ القدم. والجهة الثانية تمثل توجه فعاليات الأمن لضمان أسباب الحفاظ  
على مقدرات الدولة وعوامل بقائها ونموها وازدهارها في المجتمع الدولي، وهذا  
يتطلب جهود كلفة المؤسسات في المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية  
والسياسية وغيرها.

(1) أحمد الحمرات، الأمن والتنمية، ط1، عمان، 2002، ص17.

(2) أحمد القاضي، أمن وسلامة المنشآت الحيوية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة 1998، ص10.

(3) المرجع السابق، ص10.

(4) عبد الهادي المجالي، نحو مؤسسة أمن عصرية، مديرية الأمن العام، 1987، ص142-148.

## ■ الأمن القومي

ويراد به حماية المصالح الحيوية لدولة ما من أخطار محتملة تهددها أو من الممكن أن تهددها من الخارج، وتتراوح وسائل الحماية من المقدرات العسكرية لهذه الدولة أو خيارات أخرى ترتبط بمجموعة التطلعات العامة للدولة والتي من شأنها أن توفر لها سبلًا مديًا يقف في وجه التحديات التي تشهدها من الخارج.

### الفروع الثلاثة: النظريات الأمن<sup>(1)</sup>

#### ■ النظرية التقليدية

وهي التي تكتفي بالأنشطة التي يقوم عليها العمل الشرطي في حدوده الدنيا، ويتناول الضباط القضاة والإداري بهدف منع الجريمة وملاحقتها، وخروجها عن دائرة اختصاصها وهو يمثل بدعة مطرفة بالمخاطر وثورة لا يؤمن جالبا خشية للتضارب في الإجراءات والازدواجية وضياح جهود الموارد، ويخشى أصحابها من انتشارها على حساب واجبتها الأساسية، ويتذرعون بمطلق الاختصاص، وأن أي تورط في مجالات عمل جديدة هو لشبه بالتفرف المهني!!

#### ■ النظرية المعاصرة

يرى أصحاب هذه النظرية أن تحقيق أمن المجتمع لا تكفي له الإجراءات التقليدية والتي تظل قاصرة لأن الأمن كل لا يتجزأ وإن تلمن أحد الجوانب الأمنية لا يغني عن الاهتمام بجوانبها الأخرى، ولعل للمختبرات المستجدة التي طرأت على الفكر الإنساني انعكست على أهداف المؤسسات ولا يلائمها الوقوف عند حدود الدور التقليدي للأمن.

إن تطور مفهوم الأمن إذا يرسخ في الذهن صورة تمثل بأبعادها رؤية حديثة متجددة ومنظورة يواكب تطور المجتمعات وتقدمها ويراقى إلى المعاصرة. وعلى هذا الأساس يتشكل مفهوم الأمن المعاصر بما يمثل من قيم وأبعاد تخرج عن مفهوم النظرية التقليدية للأمن واعتباره مفهوماً معاصراً يتواءم ومطابق العصر وحاجاته.

### المطلب الثاني: مفهوم السباحة (السمكة) - أنواعها - أهميتها الاقتصادية

السباحة هي اللغة التي تنتقل من بلد إلى بلد طلباً للثروة أو الاستطلاع والكشف. ويقال: سباح الماء ونحوه سباح سباحاً وسبحاً: سأل وجري. وساح فلان في الأرض سباحاً، وسبحاً، وسبحاً: ذهب وسار<sup>(2)</sup>.

وفي القرآن الكريم ورد لفظ سباحة في عدة مواضع منها قوله تعالى: (ومن أوفى بعهده من الله فاستيقنوا بيوحكم الذي يلغظكم به وذلك هو الفوز العظيم العظيم)

(1) عبد الهادي المجالي، مرجع سبق ذكره، 142-148.

(2) مجمع اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 467.

العابدون الحامدون المساكون الراكعون<sup>(1)</sup>. وقال تعالى: (برادة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسبحوا في الأرض أربعة أشهر)<sup>(2)</sup>.

وتعود كلمة السياحة (Tourism) لكلمة (Tour) بمعنى رحلة والمشتقة من الكلمة اللاتينية (Turno)، وفي عام (1643) تم استخدام المفهوم (Tourism) لأول مرة ليدل على السفر أو التجوال من مكان إلى آخر، ويتضمن المفهوم كل المهين التي تشجع الحاجات المختلفة للمسافرين<sup>(3)</sup>.

ووفقاً لإعلان ماقبلا العالمي والمتخصص عن المؤتمر الدولي للسياحة (1980) فإن السياحة تعتبر نشاطاً ضرورياً لحياة الشعوب بسبب آثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمعات القومية وعلى العلاقة الدولية<sup>(4)</sup>.

وفي زمننا الحاضر أصبحت السياحة تسترعي اهتمام المجتمع الدولي حيث غدت تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وخصراً هاماً من عناصر دعم مولدات الكثير من الدول سيما تلك التي باتت اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على هذه الصناعة.

تطورت السياحة بتطور وسائل النقل الجوي والبحري، وتنامى الشعور بأهمية السياحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت النظم الاجتماعية في العالم تتجه إلى تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة وأخذت الدول تؤمن بأهمية السياحة كصناعة مثل باقي الصناعات التي تسهم في النهوض باقتصاد الدولة ودعمها.

وقد صنفت السياحة على أنها الصناعة الأولى في عدد من الدول إذ تمثل أسرع نمو بين القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة في مجال توفير الصلة الأجنبية وتوفير فرص العمل، كما تحقق السياحة الدولية أرباحاً كبيرة كصناعة تصديرية وعامل مهم في ميزان مدفوعات أكثر الدول. وتعتبر محطاً مهماً للاستثمارات خاصة في مجال البنى التحتية. تلك التي تساهم بتحسين ظروف المواطنين في الدولة، كما تعتبر السياحة معياراً مهماً للحكومات من خلال توفير عائدات الضرائب للمستدامة لها.

فالاهتمام الدولي بالسياحة لم يكن وليد الصدفة أو التكهات، إنما كان مرتبطاً على إيمان راسخ لدى المجتمع الدولي بمنظماة ومؤسساته المختصة بأن السياحة "من خلال ما تحلله من اتصالات مباشرة وعفوية غير متأثرة بوسائط الإعلام، بين رجال ونساء ينتمون ثقافات مختلفة ويتبعون أساليب حياة متباينة، تمثل قوة حيوية لإحلال السلام وعاملاً لتعزيز الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم، وعاملاً بمنطوق التوفيق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر على نحو معتدل، وفقاً لما توصلت إليه الأمم المتحدة في (قمة الأرض) التي عقدت في ريودي جانيرو في عام

(1) سورة التوبة، الآية 112.

(2) سورة التوبة، الآية 1.

(3) غاد المتابعة وزملاء، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل، ط 1، عمان، 2000، ص 18.

(4) وثائق منظمة السياحة العالمية الخاصة بإعلان ماقبلا حول السياحة العالمية.

(1992) وأما تجلّس في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي اعتمدته المؤتمر<sup>(1)</sup>.

علاوة على هذه القيمة العالمية للمساحة فإن منظمة السياحة العالمية من خلال ديباجة للمدونة العلمية لأداب السياحة والتي تم اعتمادها بموجب القرار (A/RES/406/XIII) الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الثالثة عشرة، التي عقدت في سانتياغو، تشيلي، في الفترة الواقعة بين 9/27-1999/10/01، أوكلت لجميع أصحاب المصلحة في تنمية السياحة، من سلطات وطنية وإقليمية ومحلية، ومشاريع ومؤسسات أعمال، والعاملين في هذا القطاع، والمنظمات غير الحكومية، وكافة الهيئات التي تنتمي إلى صناعة السياحة، وكذلك المجتمعات المحلية المضيفة، ووسائل الإعلام والسياح أنفسهم - مسؤوليات متباعدة وإن كانت مترابطة، من حيث التنمية الفردية والمجتمعية للسياحة، دولت حقوق كل منهم وواجباتهم مما يساهم في تحقيق هذا الهدف<sup>(2)</sup>.

إنّ فإن صناعة السياحة مسؤولية والتزام بين أصحاب المصلحة في التنمية السياحية وهي مبنية على شراكة حقوقية بينهم وهدف تسعى منظمة السياحة العالمية إلى تحقيقه.

#### المفهوم للسياحة: تعريف للسياحة

توصف السياحة بأنها تمثّل أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارجة عن بيئتهم المألوفة، والمقيمين فيها مدة لا تتجاوز سنة واحدة بلا القطاع، بهدف الاستجمام وغير ذلك من الأغراض غير المتصلة بمزاولة نشاط لقاء أجر من داخل المكان المقصود بالزيارة، وهي أحد الأنشطة التي تمت كثيراً كظاهرة اقتصادية واجتماعية على مدى الزمان الأخير من القرن العشرين.

ويعرف صلاح جود الوهاب السياحة أنها: "مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييراً وقتياً وثقافياً وليس لأسباب تجارية أو حرفية"<sup>(3)</sup>. أما جورد فروزر (E. Guge Freuler) فقد عرف السياحة "بأنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساسي فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي الملتزم لتخزين جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"<sup>(4)</sup>.

ورأى العالم النمساوي (Herman Von Schuller) أن "السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل الصلوات التالية وخصوصاً الصلوات الاقتصادية التي تطلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة أو دولة،

(1) World Tourism Organization (WTO), Global Code of Ethics For Tourism.

(2) المرجع السابق (مأخوذ لها في الفصل الثاني من).

(3) صلاح جود الوهاب، المنهج العلمي في صناعة السياحة، المجلد الأول، القاهرة، 1967، ص 34.

(4) صلاح جود الوهاب، المرجع السابق، ص 29.

وترتبط بهم ارتباطاً مباشراً<sup>(1)</sup>.

أما الاستئذان للسويسريين هنزكو وكرافت (Hunziker, Kraft) فقد عرفا السياحة على أنها "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء أكان عملاً دائماً أم مؤقتاً"<sup>(2)</sup>.

وقد أوجزت منظمة السياحة العالمية (UNWTO) تعريف السياحة حسبما ورد في نشرتها (توصيفات حول إحصاءات السياحة) بأنها تشمل "نشاط الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ويقضون هناك لمدة لا تزيد عن سنة واحدة بغیر انقطاع وذلك طلباً للراحة أو لأغراض أخرى"<sup>(3)</sup>.

### الفروع الثلاثة: أشكال السياحة

#### أولاً: حسب تقسيم منظمة السياحة العالمية (UNWTO)

تصنف أشكال السياحة حسبما أعدها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) بالنسبة إلى بلد معين على النحو التالي:

- السياحة المحلية (Domestic Tourism): وتشمل الأشخاص الذين يقضون في بلد معين، ويسافرون ضمن حدود هذا البلد فقط.
- السياحة الوافدة (Inbound Tourism): وتشمل الأشخاص غير المقيمين الذين يسافرون ضمن حدود ذلك البلد.
- السياحة المغادرة (Outbound Tourism): وتشمل الأشخاص الذين يسافرون إلى بلد آخر.

ويمكن ربط هذه الأشكال من السياحة للحصول على التسميات السياحية التالية لأشكال السياحة حسب الطلب:

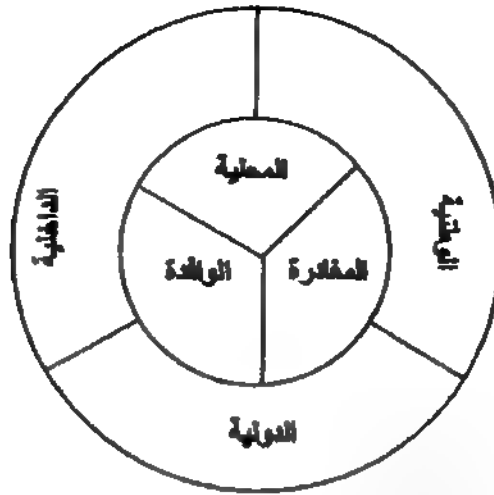
- السياحة الداخلية (Internal Tourism): وتجمع السياحة المحلية والوافدة.
- السياحة الوطنية (National Tourism): وتجمع السياحة المحلية مع السياحة المغادرة.
- السياحة الدولية (International Tourism): وتجمع السياحة الوافدة مع السياحة المغادرة.

(1) صلاح عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 29.

(2) صلاح عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 30.

(3) منظمة السياحة العالمية، التوصيفات حول الإحصاءات السياحية.

## الشكل رقم (1) أشكال السياحة



### ثانياً: حسب تقسيم المدارس السياحية

هناك العديد من المدارس السياحية المختلفة التي تناول الباحثون فيها أنواعاً وأشكالاً وأنماطاً للسياحة طبقاً لأهداف النشاط السياحي وبواعثه، وطبيعة الموسم السياحي، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلب، وكذلك طبقاً للمنطقة الجغرافية التي يقصدها السائح، ومعارض بشكل مبسط أشكال السياحة وأنماطها وفقاً لمدرستين هما: المدرسة الإمبريقية والمدرسة النظمية.

#### ■ المدرسة الإمبريقية

حددت هذه المدرسة أشكال السياحة وأنماطها بالسمة الاقتصادية على اعتبار أن السياحة نشاط اقتصادي يشبع حاجات أساسية للإنسانية، ويتأثر بمسوق العرض والطلب، ووفقاً لذلك فقد حددت الأنماط السياحية على النحو التالي:

(1) طبقاً للمنطقة الجغرافية التي يقصدها السائح

• السياحة الداخلية (Internal tourism)

• السياحة الخارجية (Outgoing Tourism)

• السياحة الوافدة (Incoming Tourism)

(2) طبقاً لسمات الحركة السياحية وسماتها بصفة الإقامة السائح

• سياحة الإقامة (Residential tourism): وتمثل قضاء أشخاص فترة معينة تزيد

عن شهر خارج موسم الطلب السياحي

• السياحة الموسمية (Seasonal Tourism): وتمثل الإقامة لفترة أقل من شهر في مكان معين.

• سياحة التنقل (Traveling Tourism): وتمثل تنقل الأشخاص طيلة فترة إقامتهم وتنقلهم من مكان لآخر.

### (3) طبقاً لطبيعة الموسم السياحي

- السياحة الصيفية (Summer Tourism): وتتم خلال فصل الصيف وتتركز على ممارسة السياحة والاستجمام في المناطق البحرية.
- السياحة الشتوية (Winter Tourism): وتتم خلال فصل الشتاء وتتركز على سياحة التزلج وسياحة الشمس.
- سياحة المناسبات (Circumstantial Tourism): وتتم من خلال الاحتفالات بمناسبات فنية أو رياضية أو فلكلورية.

### (4) طبقاً للبواعث (الأسباب)

- السياحة الثقافية (Cultural Tourism).
- سياحة الاستجمام (Leisure Tourism).
- سياحة الرياضة (Sport Tourism).

### (5) طبقاً للعناصر الاجتماعية والاقتصادية للعالم

- سياحة ممولة ذاتياً (Self Financing Tourism): وتمثل اعتماد السائح على ماله الخاص.
- السياحة الاجتماعية (Social Tourism): ويغطي هذا النوع شرائح كبيرة من الأشخاص الذين يتجهون للفعاليات السياحية التي تنشئها الدولة لتوفير تسهيلات خاصة.

### • سياحة الشباب (Juvenile Tourism)

### ■ المدرسة النمساوية

حددت المدرسة النمساوية أشكال السياحة وأنماطها على ضوء البواعث والرغبات لدى السائح والهدف من القيام بالرحلة. وفصلت هذه المدرسة بين أنماط السياحة وأشكالها، وبناء على ذلك حددت أنماط السياحة على النحو التالي:

#### • السياحة الثقافية

- سياحة الاستجمام
- السياحة الاجتماعية
- السياحة الرياضية
- السياحة الاقتصادية
- السياحة السياسية

وقد حددت المدرسة النمساوية لشكال السياحة على ضوء أسباب السياحة كما يلي:

- السياحة الداخلية والسياحة الخارجية وتعتمد على موطن السائح.
- الأثر الاقتصادي للسياحة.
- مدة الإقامة، أو طول الأمد.

• عدد السياح، فردية (أفراد) أو جماعية (جماعات).

• حسب وسائل النقل، برية، بحرية، جوية.

### الفرع الثالث: مفهوم السائح (The Tourist) <sup>(1)</sup>

يلتزم الأمر عند بعضهم بالتفريق بين مفهوم السائح أو المصافر أو الزائر. ويدعي توضيح هذه المفاهيم وفقاً لمعايير منظمة السياحة العالمية (UNWTO). فجميع المسافرين الذين يرتبطون بالسياحة يتم وصفهم بالقب (زائر)، لذلك فإن مصطلح (زائر) يمثل المفهوم الأساسي لنظام إحصاءات السياحة ككل. والشكل التالي يبين تصنيف الزائرين:

الشكل رقم (2) تصنيف الزائرين <sup>(2)</sup>



إذا ينقسم الزوار إلى قسمين:  
أولاً: الزائرون الدوليون <sup>(3)</sup>

إن مصطلح الزائر الدولي - لأغراض سياحية - يستخدم لوصف كل شخص يسافر لأي بلد غير بلد إقامته/ إقليمها الاعتيادية ولكن يقع خارج بيئته/ بيئتها الاعتيادية وتلك الفترة لا تزيد عن 12 شهراً على أن يكون الغرض الرئيسي للزيارة هو غرض آخر غير القيام بنشاط يحصل نظير أدائه على مكافأة داخل البلد الذي يتم زيارته. ويشمل الزائرون الدوليون:

#### ■ السياح (زائري المبيت)

زائر المبيت هو: الزائر الذي يبقى ليلة واحدة على الأقل في مكان إقامة خاص أو جماعي في البلد الذي يقوم بزيارته.

#### ■ زائري نفس اليوم

زائر نفس اليوم هو الزائر الذي لا يقضي الليل في مكان إقامة خاص أو جماعي في البلد الذي يزوره. ويشمل هذا التعريف مسافري الرحلات الذين يصلون إلى بلد ما في بغرة رحلات ويعودون كل ليلة للمبيت في الباغرة حتى وإن بقيت في

(1) توصيات حول إحصاءات السياحة مرجع متفق ذكره.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

الميناء عدة أوانم. كما تشمل هذه المجموعة أصحاب اليخوت أو المسافرين فيها أو المسافرين ضمن رحلات جماعية أو الأشخاص الذين يبيتون في القطارات.  
**ثانياً: الزائرون المحليون<sup>(1)</sup>**

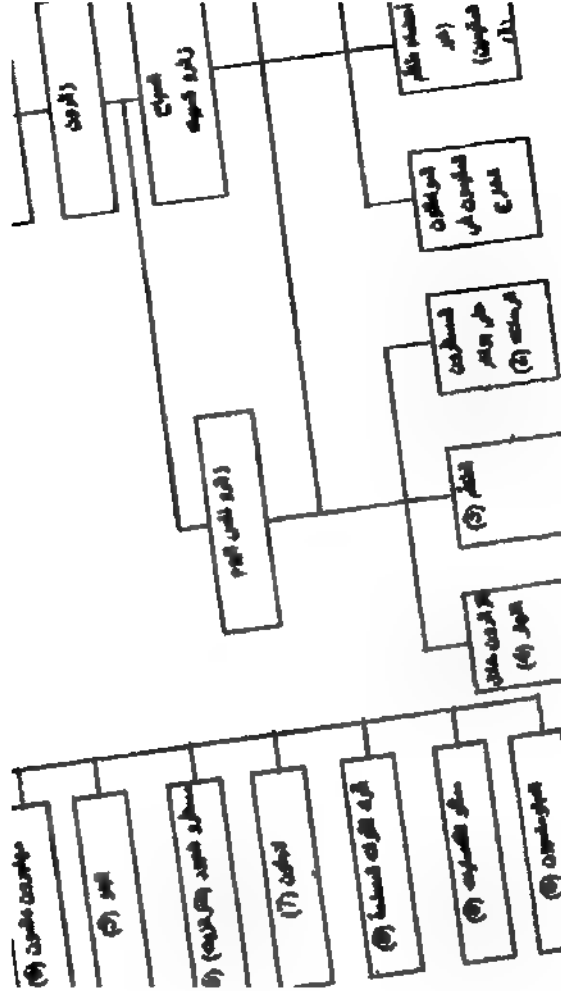
يستخدم مصطلح (الزائر المحلي) للأغراض الإحصائية في وصف أي شخص يقيم في بلد ما ويسافر إلى مكان ما داخل ذلك البلد خارج نطاق بيته/ بيتها الاعتيادية لفترة لا تزيد عن 12 شهراً يكون الغرض من زيارته/ زيارتها أي غرض آخر غير ممارسة نشاط يتم مكافأته عليه داخل المكان الذي يزوره. ويشمل الزائرون المحليون:

■ السياح (الزاري للبيت)

والسياح: هم الزائرون الذين يقيمون ليلة واحدة على الأقل في مكان جماعي أو خاص في المكان الذي يزورونه.  
■ الزاري نفس اليوم

زائرو نفس اليوم: هم الزائرون الذين لا يقضون الليل في سكن خاص أو جماعي في المكان الذي يزورونه.  
حتى تكتمل الصورة فقد وجدت الشكل المبين تالياً يتضمن تصنيفات الزائرون الدوليين حسبما أعدته منظمة السياحة العالمية.

(1) المرجع السابق.



- ومما يوضح المفاهيم الواردة في الشكل السابق على النحو الآتي:
- (1) طاقم السفينة أو الطاقرة التي وصلت أو هبطت أو التي تم تأجيل رحلتها والذين يستخدمون مبل الإيواء في البلد الذي يزورونه.
  - (2) الأشخاص الذين يصلون إلى بلد ما على متن سفينة رحلات (حسب تعريف منظمة الملاحه الدولية IMO لسنة 1965) والذين يقضون ليلتهم على متن السفينة حتى وإن نزلوا من السفينة للزيارة ليوم أو أكثر.
  - (3) طاقم السفينة أو الطاقرة من غير المقيمين في البلد الذين يزورونه والذين يمكنهم في ذلك البلد لمدة يوم.
  - (4) الزائرون الذين يصلون ويدخلون في نفس اليوم طلباً للراحة والاستجمام وتقضاء العطلات، أو لزيارة الأصدقاء والأقرباء، أو للعمل والزيارات المهنية، أو للعلاج، أو للأغراض الدينية والحج، وللأغراض السياحية الأخرى بما في ذلك زائرو العبور (الترافزيت) على الطريق من وإلى البلدان التي يقصدونها.
  - (5) وفقاً لتعريف الأمم المتحدة في توصيلاتها حول إحصاءات الهجرة الدولية لعام 1980.
  - (6) الأشخاص الذين لا يتركبون منطقة العبور (الترافزيت) في المطار أو الميناء ويشمل ذلك تغيير المطارات والموانئ.
  - (7) بموجب تعريف المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين لعام 1967.
  - (8) عندما يسافرون من بلدهم الأصلي إلى منطقة عملهم وبالعكس (ويشمل ذلك الخدم وعوائلهم الذين يرأسونهم أو ينضمون إليهم).

#### الفرع الرابع: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة وفقاً للمقومات السياحية المتوفرة في بلد المقصد والتي تشكل عوامل الجذب السياحي ومنها:

##### ■ السياحة الثقافية

وتهدف إلى دراسة العادات والتقاليد عند الشعوب المختلفة والاطلاع على معالمها الحضارية والأثرية. كما تهدف إلى تحقيق رغبات الأشخاص بالتواصل والحوار ومعرفة الثقافات الإنسانية الأخرى والاستفادة من قيم الشعوب وعاداتها، وكذلك لتمثل بمقد المؤتمرات والندوات الثقافية للمختلفة وحضور المهرجانات وتبادل الوفود الثقافية.

##### ■ السياحة السياسية

وهي تمثل حضور اللقاءات والندوات السياسية والمؤتمرات والمشاركة في الأحداث السياسية المختلفة مثل أحوال الاستقلال ومناسبات التتويج.

##### ■ سياحة الاستجمام

ويهدف هذا النوع من السياحة للحصول على لراحة الذهنية والنفسيّة

والجسدية من خلال تغيير المكان، ويتمثل هذا النوع من السياحة بزيارة أماكن الاستجمام والترويح عن الذات وزيارة مواقع الاصطياف والتسليه والترفيه.

#### ■ السياحة الاجتماعية

ويهدف هذا النوع من السياحة إلى زيارة الأصدقاء والأقارب لغايات حضور المناسبات الاجتماعية والمشاركة فيها.

#### ■ السياحة التجارية

ويهدف هذا النوع من السياحة إلى زيارات الوفود التجارية لتبادل الصفقات التجارية وحضور المعارض التجارية والمشاركة في الأسواق والمسابقات التجارية.

#### ■ السياحة الدينية

ويهدف هذا النوع من السياحة إلى زيارات الوفود والجماعات والأفراد إلى أماكن ذات صلة دينية معينة وأماكن مقدسة مثل المساجد والكنائس والمعابد لأداء مناسك ذات الصبغة الدينية وزيارات الأضرحة والمقامات الدينية.

#### ■ السياحة العلاجية

وتتمثل زيارة أماكن الاستشفاء والعلاجات الطبية طلباً للعلاج والراحة الجسدية وزيارة الأماكن التي تتوفر فيها المياه المعدنية.

#### ■ سياحة للغامرات

وتشمل زيارة أماكن طبيعية يمكن ممارسة بعض أنواع المغامرات والهوايات فيها كتمساق الجبل والمسير في الأودية والصيد في المناطق البرية والصحراوية.

#### ■ السياحة الرياضية

ويتمثل هذا النوع للمسر لغايات ممارسة الرياضات الدولية والمحلية المختلفة مثل سباق السيارات والتزلج على الماء وكذلك المشاركة في المباريات والألعاب والمهرجانات والمسابقات والمؤتمرات والأنشطة الرياضية المختلفة.

### المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للسياحة

تتزايد أهمية قطاع السياحة في حياة الدول والشعوب والتي تشكل بالنسبة لها مصدراً رئيساً من مصادر دخلها القومي، وعصباً هاماً في اقتصادها الوطني نظراً لدورها البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني. وتتمتع السياحة بإمكانات كبيرة ودور تكموي باعتبارها رافداً للنفقات للزائرين القادمين من الخارج نظير ما يدفعونه على خدمات السفر والرحلات والزيارات للمنظمة مسبقاً والإقامة والمأكل والمشرب والنقل والترفيه والنشاطات الثقافية والرياضية والتموي وغيرها من الأنشطة المختلفة والتي تجسد علاقة السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتبرز

ما للسياحة من أهمية مميزة بالنسبة للاقتصاد الوطني. وتقلص أهمية السياحة وأثرها على اقتصاد الدولة من خلال إسهامها في:

### ■ توفير العملات الصعبة

فالسياحة تعتبر من المصادر المباشرة والرئيسية بتوفير العملات الصعبة من خلال إنفاق السياح على تذكرة الطيران ووسائل النقل والإيواء والطعام والشراب والضررائب الحكومية وغيرها من العائدات المتكاثرة من الخدمات والأنشطة السياحية.

### ■ توفير فرص العمل

تحتاج المشاريع السياحية بدءاً من مرحلتها التمهيدية والإنشائية وما تتطلبه من بنية تحتية ورفقية حتى مرحلة التشغيل عمالة بشرية مباشرة.

### ■ دخل الحكومات

يوفر قطاع السياحة للحكومة مدخلات تتألف بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل الدخل المباشر الضرائب ورسوم الرخص والمهن السياحية التي تدفعها المؤسسات للحكومة مما ينفقه السياح لقاء الخدمات التي توفرها لهم. أما الرسوم والضرائب غير المباشرة فتتألف من الرسوم والضرائب مثل ضريبة المبيعات وضريبة الدخل ورسوم الجمارك وغيرها.

### ■ الترابط مع القطاعات الاقتصادية

يتواءم النمو السياحي مع الانتماء الاقتصادي في قطاعات عديدة تلعب إيجاباً أو سلباً بالقطاع السياحي ومنها الزراعة والنقل والصناعات التقليدية وغيرها. فصناعة السياحة تلعب دوراً رئيساً في الدخل القومي للدولة من خلال مساهمتها المباشرة، واتساع حجم السوق الاستهلاكي للقطاعات الاقتصادية الأخرى. فكلما زادت إيرادات العملة الصعبة فبها تدعم بدورها ميزان المدفوعات والقوة الشرائية للعملة المحلية بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعجز.

وسأعرض فيما يلي إلى بعض المؤشرات السياحية التي تبرز أهمية قطاع السياحة من المنظور الاقتصادي على الصعيد الدولي حسبما أعدتها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) والصعيد المحلي حسبما أعدتها مديرية الدراسات والإحصاء في وزارة السياحة والآثار.

### ■ المؤشرات السياحية المحلية

لقد ولكتب زيادة أعداد المقاصد السياحية - مع مرور الوقت - لموا بالاستثمارات والأنشطة التي شهدتها تطور قطاع السياحة مما أسهم بتحويل السياحة الحديثة إلى عامل رئيسي للتقدم (الاجتماعي - الاقتصادي) من خلال خلق فرص للعمل والمشاريع، تطوير البنى التحتية، وعوائد المكتملات التصديرية<sup>(1)</sup>.

(1) منظمة السياحة العالمية (UNWTO). المؤشرات السياحية 2009.

أصبحت السياحة واحدة من أكثر الصناعات الرائدة دولياً، فقد بلغ إجمالي الدخل المتدفق من السياحة للدول بما يشمل نقل المسافرين (1.1) تريليون دولار في 2008. وأسهم حصة السياحة للتصديرية بنسبة 30 % من إجمالي صادرات الخدمات للتجارية العالمية، ونسبة 6% من إجمالي صادرات البضائع والخدمات. ويأتي تصنيف السياحة عالمياً - كقطاع تصديري بالمرتبة الرابعة بعد الوقود، والكهرباء ومشتقات صناعة السيارات. بينما تُعد في عدد من الدول النامية من أهم مصادر الدخل، والأولى بين الصناعات للتصديرية بخلاف الكثير من العمالة المطلوبة وفرص التطوير<sup>(1)</sup>.

أما على الصعيد العالمي، فإن مساهمة السياحة بالنتائج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product - GDP) تقدر بنحو 5%. وتصل مساهمتها في مجال العمالة إلى نحو 6-7% من مجمل أعداد الوظائف (المباشرة وغير المباشرة). أما على صعيد الاقتصادات المتقدمة فإن مساهمتها بالنتائج المحلي الإجمالي تتراوح بين 2% تقريباً في دول تشكل السياحة فيها قطاعاً صغيراً بالمقارنة مع 10% تشكل فيها السياحة دعامة اقتصادها. وتضمهم السياحة بشكل أكبر بالنسبة لجزر صغيرة ودول نامية أو مقاصد سياحية إقليمية أو محلية محددة تعتبرها أساس اقتصادها<sup>(2)</sup>.

وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية (UNWTO) إلى أن أعداد القادمين من السياح الدوليين عام 2008 وصل إلى 922 مليون، أكثر من 904 مليون عام 2007، حيث شكلت نمواً بمقدار 2%، أي أن إجمالي هذا النمو اعتمد على للنتائج الكبيرة التي تحققت خلال الربع الأول من العام قبل تداعيات أسواق المال وما تلاها من ركود. وقد أظهر النصف الثاني من نفس العام تحولاً مفاجئاً باتجاه ألقى لأعداد القادمين من السياح الدوليين أو نمواً سلبياً في كل من السنة الأخيرة لعام 2008. وبالرغم مما لحق بالقطاع الاقتصادي من تداعيات فإن قطاع السياحة قاوم مرحلة ركود النشاط التجاري المضطرب من قطاعات أخرى، كالإنشاءات والعقارات وصناعة السيارات. أما المقبوضات من السياحة الدولية فقد ارتفعت بنسبة 1.7% في 2008 وبلغت 944 بلون دولار<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 2.

(2) المرجع السابق، ص 2.

(3) المرجع السابق، ص 2.

معدل التغير السنوي	(%) التغير	مستدامة الدولار (%)	معدل التضخم اليومي (مليون)						
0-08	08-07	07-06	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990
3.8	2.0	6.1	100	922	853	804	684	534	438
2.8	0.3	4.1	53.1	489.4	468.4	441.8	392.6	309.5	265.0
3.4	-1.9	2.8	62	57.0	56.5	52.8	43.7	35.8	28.6
1.2	-1.1	3.6	16.6	153.3	149.6	142.6	139.7	112.2	108.6
4.6	3.1	5.6	10.8	99.6	91.4	87.5	69.3	58.1	33.9
3.2	0.8	4.3	19.5	179.6	170.9	158.9	139.9	103.4	93.9
6.6	1.2	9.6	20.0	184.1	166.0	153.6	110.1	82.0	55.8
7.1	-0.1	9.8	10.9	101.0	92.0	86.0	58.3	41.3	26.4
6.9	3.5	12.3	6.7	61.7	53.1	48.5	36.1	28.4	21.2
1.8	-0.9	1.7	1.2	11.1	11.0	11.0	9.6	8.1	5.2
6.8	2.1	2.6	1.1	10.3	9.8	8.1	6.1	4.2	3.2
1.7	2.9	5.2	15.9	147.0	135.8	133.3	128.2	109.0	92.8
0.8	2.6	5.2	10.6	97.8	90.6	89.9	91.5	80.7	71.7
2.1	2.0	1.6	2.2	20.2	19.4	18.8	17.1	14.0	11.4
8.4	7.0	12.0	0.9	8.3	6.9	6.3	4.3	2.6	1.9
3.9	3.6	6.5	2.3	20.8	18.8	18.3	15.3	11.7	7.7
6.7	3.7	8.4	5.1	46.7	45.0	41.5	37.3	20.0	15.1
6.7	4.9	8.5	1.9	17.2	16.3	15.1	13.9	10.2	8.4
6.7	3.1	8.3	3.2	29.5	28.7	26.5	23.4	17.6	6.7
0.5	18.1	14.0	6.0	55.1	46.6	40.9	37.9	24.9	9.6

(١) منظمة التجارة العالمية (UNWTO).

2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007
642	626	944	858	100	100	العلم	
322.1	317.5	473.7	435.2	50.2	50.2	أفريقيا	
47.5	51.6	69.8	70.7	7.4	7.4	شرق أفريقيا	
110.2	109.2	162.1	149.6	17.2	17.2	غرب أفريقيا	
39.5	35.4	58.1	48.5	6.2	6.2	شرق وسط أفريقيا	
124.9	121.4	183.7	166.3	19.4	19.4	دول جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	
140.1	136.3	206.0	186.8	21.8	21.8	آسيا والمحيط الهادئ	
65.2	62.6	95.9	85.8	10.2	10.2	الهند - شرق آسيا	
41.6	40.4	61.1	55.3	6.5	6.5	جنوب - شرق آسيا	
23.0	23.3	33.9	31.9	3.6	3.6	أوقيانوسيا	
10.3	10.1	15.1	13.8	1.6	1.6	جنوب آسيا	
128.1	125.0	188.4	171.3	19.9	19.9	دول أمريكا	
94.2	91.1	138.5	124.9	14.7	14.7	أمريكا الشمالية	
16.2	17.0	23.8	23.2	2.5	2.5	الكاريب	
4.6	4.5	6.8	6.2	0.7	0.7	أمريكا الوسطى	
13.1	12.4	19.3	16.9	2.0	2.0	أمريكا الجنوبية	
20.8	21.2	30.6	29.1	3.2	3.2	أوروبا	
7.3	7.5	10.7	10.2	1.1	1.1	دول أوروبا	
13.5	13.8	19.9	18.9	2.1	2.1	أوروبا جنوب الصحراء الكبرى	
31.0	25.5	45.6	35.0	4.8	4.8	الشرق الأوسط	

## ■ المؤشرات السياحية في الأردن

تتفياً لتوجيهات الحكومة الأردنية بضرورة إيلاء قطاع السياحة المكانة التي يستحقها في العمل الحكومي، استناداً إلى المقومات السياحية التي يمتلكها الأردن بما يكفل أن تكون السياحة إحدى الحركات الأساسية في الاقتصاد الوطني، ومحركاً من محركات التنمية وجزءاً للحوار بين الثقافات والشعوب. فقد شهدت السياحة تطوراً كبيراً على مستوى القدوم السياحي ووجود الخدمات ولمو الاستثمارات السياحية وتطوير المنتج السياحي وإبراز الصورة الحضارية للأردن<sup>(1)</sup>.

### • حركة الزوار القادمين للمملكة

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار بأن عدد الزوار الكلي (سائح مبيت وزوار اليوم الواحد) للمملكة يهدف للزيارة خلال عام 2008 قد بلغ ما مجموعه (7.100.503) زائر مقابل ما مجموعه (6.528.625) زائر لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع مقدارها حوالي (9%)، وشكلت نسبة سياح المبيت من عدد الزوار الكلي ما نسبته 53% وكذلك شكلت نسبة زوار اليوم الواحد ما نسبته 47%.

حيث بلغ عدد سياح المبيت الذين يقضون ليلة سياحية فأكبر في البلاد خلال عام 2008 ما مجموعه (3.728.709) سائحاً مقابل (3.430.959) سائحاً لنفس الفترة من عام 2007 بنسبة زيادة مقدارها 807%، أما في ما يتعلق بحركة زوار اليوم الواحد فقد بلغ عددهم خلال عام 2008 ما مجموعه (3.371.794) زائراً مقابل (3.097.666) زائر لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع مقدارها 8.8%<sup>(2)</sup>.

### • المقبوضات السياحية (الدخل والإنفاق السياحي)

#### (1) الدخل السياحي

تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى أن مقدار الدخل السياحي خلال عام 2008 قد بلغ حوالي 2089 مليون دينار أردني مقابل (1638) مليون دينار خلال عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (28%).

وقد تم توزيع الدخل حسب مجموعة الجنسية، حيث بلغ مقدار الدخل السياحي المتأتي من دول الخليج العربي ما مجموعه (389) مليون دينار ومن الدول العربية الأخرى (516.4) مليون دينار ومن الأجانب (617.7) مليون دينار، أما الدخل السياحي المحصل من الأردنيين المقيمين في الخارج فقد بلغ حوالي (565.2) مليون دينار كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) مديرية الدراسات والمطومات ووزارة السياحة والآثار الأردنية، دراسة تخطيطية لقطاع السياحة، 2009.

(2) مديرية الدراسات والمطومات والمرجع السابق.

جدول رقم (4) الدخل السياحي لعام 2008<sup>(1)</sup>

مقدار الدخل (بالمليون دينار)	مجموعة الجنسية
389	دول الخليج العربي
516.4	الدول العربية الأخرى
617.7	الأجانب
565.2	أرمني مقيم في الخارج
2.089	المجموع

أما بالنسبة لتوزيع الدخل السياحي حسب بنود الإنفاق المختلفة فقد تبين بأن (تسويق) قد احتل المرتبة الأولى، فقد تم إنفاق ما مقداره (493) مليون دينار على تد من إجمالي الدخل السياحي، يليه الإنفاق على الطعام والشراب حيث بلغ ما مقداره (466) مليون دينار، ثم الإنفاق على الإقامة فقد بلغ (349) مليون دينار والإنفاق على أنشطة الترفيهية بلغ حوالي (230) مليون دينار، كما تم إنفاق ما يقارب (182) مليون دينار على التقلات المحلية والدراسة وبقي البنود الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إنفاق حوالي (175) مليون دينار على العلاج الطبي والإقامة السياحية والبالغ (2.089) مليون دينار، وهذا يبرز أهمية الخدمات الصحية وما يتمتع به الأردن من سمعة طبية في مجال الخدمات الطبية، والجاء التالي يوضح الدخل السياحي موزعاً حسب أوجه الإنفاق المختلفة:

جدول رقم (5)، الدخل السياحي موزعاً حسب أوجه الإنفاق المختلفة لعام 2008<sup>(2)</sup>

أوجه الإنفاق	النسبة المئوية حسب مبيع 2007/2006	الدخل السياحي لعام 2008 حسب أوجه الإنفاق
الإقامة		349
التعليم والشراب		466
أنشطة ترفيهية		230
علاج		182
دراسة		96
تقلات محلية		175
تسويق		493
أخرى		98
المجموع		2.089

(1) مديرية الدراسات والمعلومات، المراجع السابق، 175

(2) مديرية الدراسات والمعلومات، المراجع السابق.

## (2) الإنفاق السياحي<sup>(1)</sup>

تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي بأن عدد الأردنيين المغادرين إلى الخارج لغايات السياحة والعلاج والتعليم قد بلغ خلال عام 2008 حوالي (1.971.544) مقابل (1.420.78) خلال عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (39%)، كما بلغ إجمالي إنفاقهم خلال عام 2008 ما مجموعه (710.3) مليون دينار مقابل (625.5) مليون دينار خلال عام 2007 أي بنسبة زيادة مقدارها (13.5%).

### الجدول رقم (6) الإنفاق السياحي

2008	2007	
1.971.544	1.420.780	عدد الأردنيين المغادرين إلى الخارج لغايات (السياحة والعلاج والتعليم)
710.3	625.5	الإجمالي للملياري

وحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية فإن مقدار الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2008 قد بلغ (14.190) مليون دينار وعليه تكون نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (14.7%)، علماً بأن النسبة قد بلغت 14% خلال عام 2007.

ومن خلال تحليل البيانات نجد بأن صافي الدخل السياحي لعام 2008 قد بلغ (1387.3) مليون دينار من خلال عملية طرح إجمالي الدخل السياحي من إجمالي الإنفاق السياحي كما هو مبين في الجدول التالي:

### جدول رقم (7) صافي الدخل السياحي لعام 2008

نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى GDP	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الفرق (Balance)	الإنفاق (Payments)	الدخل (Receipts)	السنة
14%	.72211	.41013	.5625	.91638	2007
14.7%	.19014	.31378	.3710	.92088	2008

## • الاستثمارات السياحية للوضوعة في الخدمة<sup>(2)</sup>

بدأ القطاع السياحي الأردني يحقق تطورات هامة على مستوى الاستثمارات السياحية خلال السنوات الماضية كونه من القطاعات الاقتصادية الأساسية وفي ظل سعي وزارة السياحة نحو تطوير الاستثمار في هذا القطاع للاستجابة مع زيادة عدد

(1) الإقلمة: تشمل إقامة السياح والزوار في الفنادق بكافة تصنيفاتها والفنادق، والأجنحة الفندقية والفنادق المفروشة المستأجرة من أشخاص.

(2) مديرية المعلومات والإحصاءات المرجع السابق.

السياح، فقد شهد قطاع الفنادق نمواً بنسبة بلغت حوالي (2.3%) حيث بلغ عدد الفنادق المصنفة وغير المصنفة خلال عام 2008 ما مجموعه (481) فندقاً مقابل (470) فندقاً لعام 2007 ونمت الطاقة الاستيعابية لتلك الفنادق بنسبة حوالي (4.3%) حيث بلغ عدد الغرف الفندقية حوالي (22.507) غرفة لعام 2008 مقابل (21.587) غرفة لعام 2007 وزاد عدد الأسرعة بنسبة (4.2%) حيث بلغت (43.922) سريراً لعام 2008 مقابل (42.140) سريراً لعام 2007.

كما شهد قطاع المطاعم السياحية نمواً واضحاً بنسبة بلغت حوالي (15%) حيث بلغت عدد المطاعم السياحية (776) مطعم لعام 2008 مقابل (675) مطعماً لعام 2007 وبلغت الطاقة الاستيعابية لهذه المطاعم ما يقارب 82.491 كرسيّاً.

وبلغ عدد شركات السياحة والمفر لعام 2008 ما مجموعه (585) مكتباً مقابل (536) مكتب لعام 2007 أي بمعدل نمو بلغ حوالي (9%) وزاد عدد محلات ومتاجر الترخف الشرقية بنسب بلغت حوالي (31%) حيث بلغ عدد تلك المحلات (294) متجراً لعام 2008 مقابل (225) متجر لعام 2007 وكذلك ارتفع عدد الأدلاء السياحيين بنسبة بلغت حوالي (27%) حيث بلغ عددهم لعام 2008 ما مجموعه (873) دليلًا مقابل (686) دليل لعام 2007 إما قطاع تأجير السيارات السياحية فقد شهد نمواً بنسبة بلغت حوالي (10%) حيث بلغ عدد المكاتب خلال عام 2008 ما مجموعه (342) مكتباً مقابل (312) مكتب لعام 2007 وبطاقة إستيعابية بلغت حوالي (6049) سيارة سياحية، كما بلغ عدد شركات النقل السياحي المتخصص 7 شركات لعام 2008 مقابل (6) شركات لعام 2007 وقد بلغت عدد الباصات العاملة في تلك الشركات (725) باصاً سياحياً عام 2008 مقابل 554 باص سياحي لعام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (31%).

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بقطاع السياحة للأعوام 2002-2008<sup>(1)</sup>.

(1) المصدر: وزارة السياحة والأكثر: مديرية المعلومات والإحصاء

الجدول رقم (8) أهم صادرات الإحصائية بقطاع السياحة 2007\_2002

Relative Change 2008/2007	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	المدة
أحد المليون ريال								
9 %	7.100.503	6.528.626	6.712.804	5.817.370	5.817.659	4.599.243	4.677.018	القطر
8.7 %	3.728.709	3.430.959	3.546.990	2.986.586	2.852.809	2.353.088	2.384.474	بحرين
8.8 %	3.371.794	3.097.666	3.163.814	2.830.784	2.733.850	2.246.155	2.292.544	عمان
27.5 %	2068.9	1.638.3	1.460.8	1.021.6	943.0	752.6	743.2	البحرين
40.9 %	506.674	359.625	278.341	338.787	254.145	145.601	137.660	بحرين
11.3 %	38.294	34.455	31.063	29.384	23.544	22.110	21.293	مصر
لغير حد المليون ريال								
2.3 %	481	470	476	468	463	458	461	البحرين
9.1 %	585	536	441	431	466	426	403	البحرين
15.0 %	776	675	602	525	448	374	376	البحرين
9.6 %	342	312	207	254	241	232	259	البحرين
30.7 %	294	225	274	236	185	211	230	البحرين
27.3 %	873	686	646	672	601	547	570	البحرين
16.3 %	713	613	613	613	493	353	386	البحرين
16.7 %	7	6	4	3	4	4	4	البحرين
0.0 %	9	9	9	8	7	-	-	البحرين
0.0 %	3	3	3	3	3	-	-	البحرين
0.0 %	80	80	80	80	75	-	-	البحرين
5.0 %	6.049	5.761	5.861	5.913	4.258	3.703	4.089	البحرين
30.9 %	725	554	429	372	346	343	345	البحرين
4.3 %	22.507	21.587	21.609	20.827	19.945	19.698	19.389	البحرين
4.2 %	43.422	42.140	42.029	40.480	38.658	37.859	37.289	البحرين

## المبحث الثاني: السياحة في الأردن

بالرغم مما يتردد على السمة بعضهم حول صغر حجم الرقعة الجغرافية للمملكة الأردنية الهاشمية وشح مواردها الاقتصادية والتحديات السياحية التي تواجهها بحكم موقعها الجغرافي المحاذي لدول تعاني من ظروف واضطرابات سياسية - إلا أنها دولة ذات قيادة هاشمية أشرفت عليها منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى بناء الدولة الأردنية الحديثة بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين - أدامه الله - بجهود متواصلة لتتصف بالديناميكية والشفافية والموضوعية والمصداقية لبناء دولة المؤسسات والقانون، وهي أيضاً ذات إرادة، حيث ولجأت مختلف ألوان الضغوط والتحديات بثبات وقوة، لتعزيز بنيتها الحضارية والسياحية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وأثبتت حضوراً دولياً وإقليمياً يشار إليه بالبنان، ويشهد له في المحافل الدولية.

فلرقة الجغرافية الصغيرة بحجمها إذاً، كبيرة بدورها وفعلها، علاوة على ذلك، فهي تعد متحفاً أثرياً، تضم بين جنباتها حضارات شعوب ودول عبر مراحل التاريخ ما تزال آثارها شاهدة وملتشرة على أرض الأردن.

ويشكل قطاع السياحة أهمية حيوية للاقتصاد الوطني في الأردن، حيث يعتبر أكبر قطاع تصديري في المملكة، وثاني أكبر مستخدم للعملة في القطاع الخاص، وثاني أعلى منتج للعملة الأجنبية.

### المكتب الأول: نشأة وزارة السياحة وتطويرها<sup>(1)</sup>

■ في عام 1953 تم إنشاء أول ديوان تولى الإشراف على شؤون السياحة في المملكة في القدس العاصمة السياحية والروحية للأردن. وتمت إدارة ذلك للمكتب من خلال عدد محدود من العاملين حيث كانت تكتصر بتوفير الخدمات إلى الحجاج الذين كانوا يزورون القدس. علماً بأن اهتمام إمارة شرق الأردن بالسياحة والآثار كان مع بداية إنشاء دائرة الآثار العلمية عام 1923 والتي تولت الإشراف على المواقع الأثرية، والتنقيب عنها، وصيانتها وترميمها.

■ وفي منتصف عام 1953، ونتيجة لتزايد أعداد سياح وحجاج المدينة المقدسة تم رفع مرتبة ذلك الديوان ليصبح دائرة مسؤولة مباشرة من قبل رئيس الوزراء. واشترط القانون بعد ذلك أن يكون رئيس الوزراء أو أي شخص آخر ينييه مسؤولاً مباشراً عن تلك الدائرة.

■ وفي أيلول من العام 1953 انتقل المقر الرئيسي للدائرة إلى عمان، وتم فتح مكتب صغير تابع له في القدس. واستمرت الدائرة بالمحافظة على استقلاليتها ورفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء.

■ في عام 1956، أدرجت الحكومة الحاجة إلى ضمان الخدمات والمرافق السياحية، وأنشأت أول امتراحة سياحية في منطقة حدود لرمثا بمساعدة من الوكالة الدولية

<sup>(1)</sup> الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والآثار الأردنية، [www.mota.gov.jo](http://www.mota.gov.jo).

## للتسمية.

■ في عام 1960 تم تأسيس سلطة المصلحة بموجب قانون المصلحة رقم 17 لسنة 1960، ونص القانون على مهامها وأهدافها وألطيها تطوير وإدارة الفعاليات المصاحبة في الأردن.

■ في عام 1965 صدر القانون المؤقت رقم (45) لسنة 1965 كقانون للمصلحة، ونص القانون على إنشاء مجلس إدارة لهذه السلطة ليطبقها رسم السياسة المصاحبة والإشراف على تنفيذها وترخيص الفعاليات المصاحبة ومراقبتها، وشارك في عضوية هذا المجلس ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص كما صدر بموجبه مجموعة من الأنظمة المتعلقة بالفساد ووكلاء المصلحة والسفر والتحف الشرقية والأدلاء المصاحبيين.

■ في عام 1968 صدر قانون رقم (10) لسنة 1968 ليكون بديلاً عن القانون الصادر في عام 1965. وجاء ليؤكد للنصوص العامة الواردة في قانون المصلحة رقم 45 الملغى مع بعض التعديلات في أهداف السلطة والمهام المشمولة بأحكام القانون وبعض الإجراءات التنظيمية الخاصة بكيفية سير العمل بالمهام المصاحبة وترخيصها والإشراف عليها.

وجاء النص على تأسيس سلطة للمصلحة لها شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري، إلا أن هذه الاستقلالية كانت نظرية، حيث كانت موازنة السلطة من الخزينة العامة للدولة نظراً لعدم وجود موارد مالية خاصة بها، كما أن موظفيها كانوا من موظفي الدولة الذين تنطبق عليهم نظام الخدمة المدنية وكانت مسؤولة الإشراف عليها تؤول إلى وزارة الإعلام أو وزارة الاقتصاد الوطني ثمة أو تدمج مع دائرة الآثار العامة ثمة أخرى.

■ في عام 1978 صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين سمو الأمير محمد بن طلال رئيساً للمجلس الأعلى للمصلحة. وفي عام 1987 صدرت الإرادة الملكية بتشكيل لجنة عليا لتنسيق المصلحة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية القائد العام للقوات المسلحة وأربعة وزراء هم: وزير الداخلية، ووزير الصناعة والتجارة، وزير المالية، ووزير الإعلام ورئيس سلطة إقليم العقبة ومدير علم الحضمان الاجتماعي وثلاثة أعضاء من القطاع الخاص.

■ بتاريخ 1988/1/9 صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء وزارة خاصة بالمصلحة حيث تم إصدار مشروع قانون المصلحة تم إقراره كما صدرت الإرادة الملكية بالموافقة عليه عام 1988، وأصبح اسمها (وزارة المصلحة والآثار).

## المطلب الثاني : رسالة وزارة السياحة والآثار الأردنية<sup>(1)</sup>

السياحة بمفهومها الشامل تعبر عن وجدان الأمة، وثقافتها، وتاريخها، وتراثها وإرثها، وحضارتها، ورخائها الاقتصادي، وترسيخ للقيم الإنسانية النبيلة المبينة على السلام والاحترام المتبادل بين الشعوب.

إن المنتج السياحي الأردني ذو حضور وتميز، فقد اكتسب الأردن عبر العصور وبحكم موقعه الاستراتيجي مكانة خاصة حيث كان شاهداً على تواصل الحضارات الإنسانية قديمها وحديثها ومساهماً فيها، ومهداً للديانات التوحيدية كلها وطريقاً للأنبياء، ومعبداً رئيسياً للقوافل التجارية وملقى الأمم والشعوب مما جعله زاخراً بالمواقع والكنوز الأثرية الفريدة التي تستوجب الحماية الدائمة والمحافظة المستمرة.

وإلى جانب المواقع الأثرية الفريدة مثل البتراء وجرش وقصر صرة وآلاف المواقع الأثرية المنتشرة عبر ربوع المملكة، فالأردن يتمتع بمواقع جغرافي متوسط بين دول المنطقة ويحظى بتباين في المناخ والتضاريس وتنوع مواطن الجمال من الجبال المشاهدة إلى السهول الخضراء والأودية ذات المياه العذبة والمعدنية الطبيعية الألوان بالإضافة إلى الأصالة والكرم وحسن الضيافة وغيرها من الصفات التي يتمتع بها إنساننا الأردني.

ولديمومة المنتج السياحي وتكتمله وتطويره لا بد من تفعيل الجهود الرسمية والأهلية لتوفير البنية التحتية وإقامة منشآت الإيواء ومكاتب السياحة والسفر ومراكز للصناعات الحرفية التقليدية والمطاعم والاستراحات والنقل السياحي والأدلاء، وإشراك المجتمعات المحلية في تنمية وإدانة وتطوير المنتج السياحي مع الحرص على حماية البيئة بمختلف عناصرها.

إن أبرز مهمات وزارة السياحة والآثار للتخطيط والتوجيه والإشراف على الترويج السياحي للمملكة وفي سبيل ذلك، تضي الوزارة بالمشاركة في الفعاليات والتظاهرات السياحية الدولية ومختلف وسائل الترويج الأخرى والتأكيد على مكانة الأردن كمركز جذب سياحي وما يتمتع به الأردن من ميزة تنافسية وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية، والملكية الأردنية مع التركيز على الأسواق السياحية ذات المردود الاقتصادي المرتفع والتي تهتم بالسياحة الثقافية والدينية والعلاجية والصنوبرية وسياحة الحوافز وغيرها.

كما وتولي الوزارة أهمية خاصة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماره في مجال السياحة عن طريق توفير التشريعات العصرية وتسهيل إجراءات الاستثمار السياحي وتقديم الحوافز للمستثمرين الأردنيين العرب والأجانب.

وستعتمد الوزارة المعايير الدولية في تطوير وتقييم الأداء وضبط الجودة وذلك

(1) وثائق وزارة السياحة والآثار الأردنية.

بالتعاون مع الجمعيات المهنية والمؤسسات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والهيئات الدولية، وإعداد برامج التأهيل والتدريب المستمر لرفد سوق العمل بالكفاءات المطلوبة لكافة خدمات السياحة وخصوصاً في مجال الخدمات الفندقية وإدخال مساقات السياحة والدلالة السياحية في برامج الجامعات وكليات المجتمع.

وتدرك الوزارة أن صناعة السياحة أضحت في الأردن أهم مصدر من مصادر الدخل القومي وتوفير العملات الصعبة، وأهم عامل من عوامل التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية. ولذا فإن نشر الوعي العميق بها عن طريق حملات التوعية المكثفة والدائمة وحماية الآثار هو أحد مهمات الوزارة الرئيسية لتهيئة المواطن الأردني وإقناعه بأن نجاح أية رسالة سياحية وأي مردود اقتصادي يمكن أن يعود على هذا المواطن مباشرة أو غير مباشرة ويعتمد على موقفه من السياحة وتعامله مع المنتج. ويبقى أمر تحقيق هذه الرسالة بشكل علمي جاد مرهوناً بإعادة النظر بالهيكل التنظيمي للوزارة بهدف ترسيخ قواعد المشاركة والمؤسسية واللامركزية واستقطاب الكفاءات ووضع التشريعات العصرية وتكثيف وتضاعف الجهود لتشكيل المنتج السياحي المطلوب والتمويق الأمثل له وصولاً إلى "السياحة التي نريدها".

### المطلب الثالث: المنتج السياحي الأردني

يتنوع المنتج السياحي في الأردن نظراً لتكوينه من مجموعة من العناصر التي تشكل مزيجاً من السلع والخدمات. ويعرف المنتج بأنه "مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة في البلاد العزار التي يمكن أن تروى وتلاحظ من السلع بسعر معين" ولذلك فإن المنتج يشكل ويغطي العملية السياحية بشكل متكامل منذ مغادرة السائح لوطنه حتى عودته.

ويتكون المنتج السياحي في الأردن من العناصر التالية<sup>(1)</sup>:

#### الفرع الأول: عوامل الجذب

وهذه العوامل التي تؤثر على اختيار السائح كجهة قصد وفي إطالة مدة إقامته في الأردن وتشمل ما يلي:

#### ■ مناطق الجذب الطبيعية، وهي عبارة عن:

- جمال الطبيعة.
- المناخ.
- الحياة المحلية.
- الحياة البرية.

#### ■ الجاذبية الثقافية، وهي عبارة عن:

- التاريخ والآثار.

(1) غلام مقابلة وزميله، مرجع سابق، ص 276-279.

- الفولكلور.
- الفنون الشعبية.
- المعارض.
- المتاحف.
- المهرجانات.
- الأحداث الخاصة.
- وحدات التمويل وتشمل:
  - المطاعم السياحية.
  - الكافيتريات.
  - محلات الكوفي شوب.
- النقل السياحي وتشمل:
  - النقل البري.
  - النقل الجوي.
  - النقل البحري.
  - الباصات السياحية.
  - السيارات السياحية.
- خدمات أخرى، وتشمل:
  - الصناعات الحرفية.
  - محلات بيع التحف والهدايا.
  - الشرطة السياحية.
  - الأدلاء السياحيون.
  - وكلاء السياحة والسفر.
  - سهولة منح التأشيرات السياحية.
  - سهولة إدخال النقد.
  - سهولة إدخال السيارات والتأمين عليها.
  - الخدمات الجمركية.
  - توفير خدمات المعلوماتية.

#### الفرع الثاني: سهولة الوصول إلى الأردن

يتمتع الأردن بموقع جغرافي جيد بين بلدان العالم. ويمتلك شركة طيران "الملكية الأردنية" والأجنحة الملكية وهي من الشركات التي تتمتع بسمعة جيدة بين شركات الطيران العالمية، وهي تصل إلى معظم العواصم بالإضافة لشركات الطيران الأخرى التي تصل إلى العاصمة عمان، ويتوفر في الأردن شبكة مواصلات تربطها بالدول المجاورة وتغطي جميع المدن والأرياف الأردنية.

## الفرع الثالث: الصورة السياحية

وهي مجموعة المشاعر التي يحسها السائح تجاه المنتج السياحي وتنبئ لديه من خلال الخبرة الحقيقية للسائح أو من خلال الدعاية والإعلان. وعلى ضوء استراتيجية السياحة الوطنية 2004-2010 فإن المنتج المتوافر يشمل ما يلي:

- السياحة الأثرية والتاريخية.
- السياحة الثقافية.
- سياحة العائلات.
- سياحة الحواضر والمعارض والمقاصد.
- سياحة المغامرة والألعاب الرياضية.
- السياحة البيئية.
- السياحة العلاجية.
- السياحة الدينية.

## الفرع الرابع: الاستراتيجية الوطنية للسياحة للفترة 2004-2010

تبنت وزارة السياحة والأكثر استراتيجية متطورة لدعم قطاع السياحة مصحوبة بالعديد من الإجراءات والحوافز والتسهيلات لزيادة الاستثمار السياحي للأردن وزيادة العائد المتأتي من السياحة.

وقد أعلن عن هذه الاستراتيجية من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني - حفظه الله - خلال أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في البحر الميت في أيار 2004، مما أعطى مؤشراً قوياً وثقة عالية بالمنتج السياحي الأردني وقدرته التنافسية، مؤكداً على أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات ذات الأولوية الوطنية ومحركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية.

وتعد الاستراتيجية الوطنية مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وتهدف إلى زيادة الفوائد الاقتصادية التي يجنيها الأردن من قطاع السياحة، ومن أهمها زيادة عوائد التصدير والعملات الأجنبية، وخلق فرص عمل كثيرة ومتنوعة وزيادة إيرادات الحكومة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز صورة الأردن ومكانته العالمية، ورفع الحكومة بفوائد استثمارات سريعة ودعم المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم والمجتمعات المحلية.

وتعتبر هذه الاستراتيجية نموذجاً رائداً لوضع سياسات هذا القطاع من خلال خلق شراكة مثمرة وحقيقية بين القطاعين العام والخاص مبنية على أهداف وتطلعات واقعية. وفي هذا المجال يجري العمل على ترجمة إيمان الحكومة بدور القطاع الخاص كونه المحرك الأساسي في تنمية قطاع السياحة وتطويره من خلال التعامل مع الاستراتيجية كمبادرة يقودها القطاع الخاص بهدف النهوض بمستوى السياحة ورسم خطة طريق واضحة وعملية لتطوير هذه الصناعة.

## المبحث الثالث: ماهية الأمن السياحي

### المطلب الأول: تعريف الأمن السياحي ونموذجه

يعد مفهوم الأمن السياحي أحد المفاهيم الأمنية الحديثة الذي يجمع بين موضوعين منفصلين أصلاً، ليشكل وحدة اصطلاحية ضمن إطار فلسفية وعلمية موضوعية تستجيب لدواعي الفكر المتجدد، وتقاثر محدثات وقيم ومعايير ومجالات اختصاص موضوعي (الأمن والسياحة)، ومع ظهور المفهوم نشأت علاقة تكاملية بموجبها يتأثر ركنا المعادلة - الأمن والسياحة - ويؤثر أحدهما بالآخر.

ومع شيوع استخدام اصطلاح الأمن السياحي في كثير من المحافل والمؤسسات ذات الاختصاص، فما زال يلتبس على بعضهم جوهر الاصطلاح ومضمونه. فعلى سبيل المثال، يعتقد بعضهم بأن الأمن السياحي ينحصر في دفنرة أو جهة محددة تقوم على عاتقها وظائف وقائية، إجرائية، دفاعية، تنفيذية وغيرها من المعايير التي تخدم الأمن السياحي، ويقوم اعتقادهم على أن المؤسسة الشرطية - وتمثلها إدارة أو وحدة لشرطة السياحة - مع اختلاف المسعفات من دولة لأخرى، هي ذات المؤسسة التي يدل الاصطلاح عليها!!

ويرى بعضهم الأمن السياحي على أنه حالة ظرفية مرتبطة بالزمان أو المكان؛ فعندما يواجه أحد عناصر القطاع السياحي خطراً يستهدفه أو جريمة تعكر صفو الأمن والنظام، يحث ذلك تصارع بين الأجهزة الأمنية لمواجهة ذلك الخطر بعيد ذلك، تطلعا وسائل الإعلام بأراء وتعليقات وتطويلات لما حدث من فئات متقابلة غالباً ما تدعو إلى تعزيز الأمن السياحي وتعيمه، وحال زوال الخطر واستقرار الأمر، تجفت الأكلام، وتطوى الصحف، ولا أخلّ على هذه الحالة من عبارة (حالة الفزعة).

كما يذهب بعضهم إلى تقييم الأمن السياحي على أنه حالة إنسانية ترتبط بأحد عناصر للقطاع السياحي وهو المنتج، وترتكز هذه الحالة على توفير الأمن السياحي للسائح وحمايتهم من الأخطار خلال برنامجهم السياحي، بدءاً من قدومهم إلى مقصدهم السياحي وتنتقلهم وإقامتهم وحتى مغادرتهم.

وسأكتفي بما ذكرت آنفاً من بعض الحالات التي لا تمثل مضمون الأمن السياحي - وإن بحثت من جزئياته، وفي تقديري إن الأمن السياحي لن يركى إلى مستوياته الموضوعية والعلمية، ومحدثات اختصاصه طالما يلق الباحثون بتوفير الدراسات التي من شأنها سبر غوره، والكشف عن أدبياته، وماهيته وأبعاده ومجالاته ضمن إطار علمية منهجية، كما لا يفوتني دعوة أهل الاختصاص والمؤسسات المعنية وأهل القانون الاهتمام بموضوع الأمن السياحي ودراسة إمكانية وضع قواعد قانونية أو نصوص تشريعية مناسبة وصولاً لمهنة موضوعه.

## الفرع الأول: التعريف

وفي مجال تعريفات الأمن السياحي، فقد جمعت بعضها من مصادر مختلفة وأودعتها في هذا المؤلف بين يدي القارئ من أجل توثيقها وإفادة الباحثين منها. علاوة على ذلك، فقد اجتهدت بوضع تعريف للأمن السياحي يلخص رؤيتي لموضوعه. ويبدى أن أشير إلى أن ما يطرح في هذا البحث يشكل ركيزة الموضوع وأصله. فمن خلاله سأبحث في تعريف الأمن السياحي، وأستخلص وفقاً لذلك العناصر الرئيسية للأمن السياحي:

■ فقد عرف مولاي علي الطوي الأمن السياحي بأنه يعني "توفير الظروف للملائمة للسائح خلال زيارته أو إقامته بالبلد المضيف"<sup>(1)</sup>.

■ أما سمير عثمان فقد ربط مفهوم الأمن السياحي بالسائح، وخلص إلى أن أمن السائح يعني "توفير عنصر الأمن والطمأنينة له منذ وصوله إلى البلاد وحتى مغادرته لها وذلك في نفسه وماله وعرضه وكل متعلقاته وأمتعته وحمايته من أي مضايقات أو جرائم قد تقع"<sup>(2)</sup>.

ولمستدل من تعريف مولاي علي الطوي على أهمية توفير الظروف الملائمة للسائح والتي يمكن أن يكون أحد عناصرها الأمن، وذلك خلال فترة زيارة السائح. أما سمير عثمان فقد أشار صراحة إلى توفير عنصر الأمن والطمأنينة للسائح وأشار إلى حمايته من الأخطار والجرائم التي يمكن أن تقع على السائح خلال فترة إقامتهم في البلد المضيف. ومن خلال التعريفين السابقين يستدل على ربط موضوع الأمن بالسائح أثناء زيارته للبلد المضيف، وقد أغفل التعريفان ذكر عناصر أخرى في القطاع السياحي ترتبط بشكل مباشر بالمشكلة السياحية غالباً ما تكون عرضة للأخطار والجرائم شأنها شأن السائح، وتستدعي توفير الحماية المستدامة لها.

■ أما منظمة السياحة العالمية فقد أوردت من خلال نشراتها ووثائقها اصطلاح الأمن السياحي مرتبطاً مع اصطلاح (الصلامة) على نحو: سلامة وأمن الإجراءات السياحية....<sup>(3)</sup>

فعلى الرغم من أن هذين المفهومين صنفان لا يفرقان، إلا أن لكل منهما دلالاته وتفسيراته فالسلامة من الفعل "سلم" من الأمان ونحوها - سلامة وسلامة: برى فهو سالم وسليم<sup>(4)</sup>.

■ أما للظاهر فلوسي الرفاعي، فقد قدم ورقة حول أمن السياحة ومنظومة الأمن العلم في إطار ندوة الأمن السياحي وتداخله مع الجهود الأمنية العامة والتي عقدت في بيروت بين 20-21/12/2005 بتنظيم الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب،

(1) مولاي علي الطوي، مفهوم الأمن السياحي وآثاره على الفعل الوطني، أصال ندوة مكلمة جرائم السياحة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص 147.

(2) سمير عثمان، الأمن السياحي وآثاره على الفعل السياحي، المرجع السابق، ص 50.

(3) UNWTO, Tourist Safety and Security Practical Measures for Destinations, 1996, p3.

(4) المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 446.

تتلو من خلالها مفهوم الأمن السياحي وعرفه على أنه "مفهوم جزئي تطبيقي من المفاهيم المكونة للأمن الشامل يقوم على توفير البيئة الأمنية المستقرة والظروف للملازمة السياح في محيط البنية الأساسية للقطاع السياحي، وخارجها، في تنظمتهم وإقامتهم، منذ وصولهم وحتى مغادرتهم، بحيث تتوفر لهم جميع الخدمات السياحية التي تحقق تطلعاتهم للاستهتاج بفائض وقتهم في أمن وأطمئنان، وربما يعطيه انطباعاً عاماً بعد ما يهدد أمنهم وطمأنيتهم<sup>(1)</sup>."

ولعل التعريف السابق وإن ظهرت به إطلاقة وتفصيلات تضمن مجموعة من عناصر الأمن السياحي المرتبطة بالعملية السياحية في إطار ظرفي الزمان والمكان وبالنسبة للمناطق التي للظرف الزمني بوصوله إلى بلد المقصد وحتى مغادرتهم، أما للظرف المكاني فتجلى في محيط القطاع السياحي وخارجه.

« أما الطول المعروي فقد رأى أن الأمن السياحي: "منظومة من المفاهيم التربوية - الثقافية - الصحية - الإجرائية - والعقابية التي تحقق ظروف جانبية لتتقل الناس بغض النظر عن أهدافهم وديالته ومدة إقامتهم بطمأنينة ويسر، وإن مفهوم الأمن السياحي يشمل السياحة الداخلية والخارجية ويشمل المصالح نفسه والمنشآت السياحية ويشمل حالة الحرب وحالة السلم ولا يعترف بالمعاملة بالمثل<sup>(2)</sup>". وهذا التعريف يمثل مجموعة من المفاهيم المتداخلة والتفصيلات التي يراد من خلالها توضيح مفهوم الأمن السياحي في إطار أوسع وأشمول يجمع بين العنصر البشري والعنصر الزمني والمكان. « كما عرّف الأمن السياحي بأنه: "توفير الأمن لكل من المصالح وموضوع السياحة، ويشمل أمن المصالح كالبشر، أمنه في نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه، كما أن أمن موضوع السياحة يعني أمن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية... إلخ<sup>(3)</sup>."

« وبعد استعراضنا للتعريفات السابقة فقد رأيت أن أعرف الأمن السياحي على أنه "مجموعة التشريعات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية المستدامة للقطاع السياحي"<sup>(4)</sup>."

### الطرق العلمية: نموذج الأمن السياحي

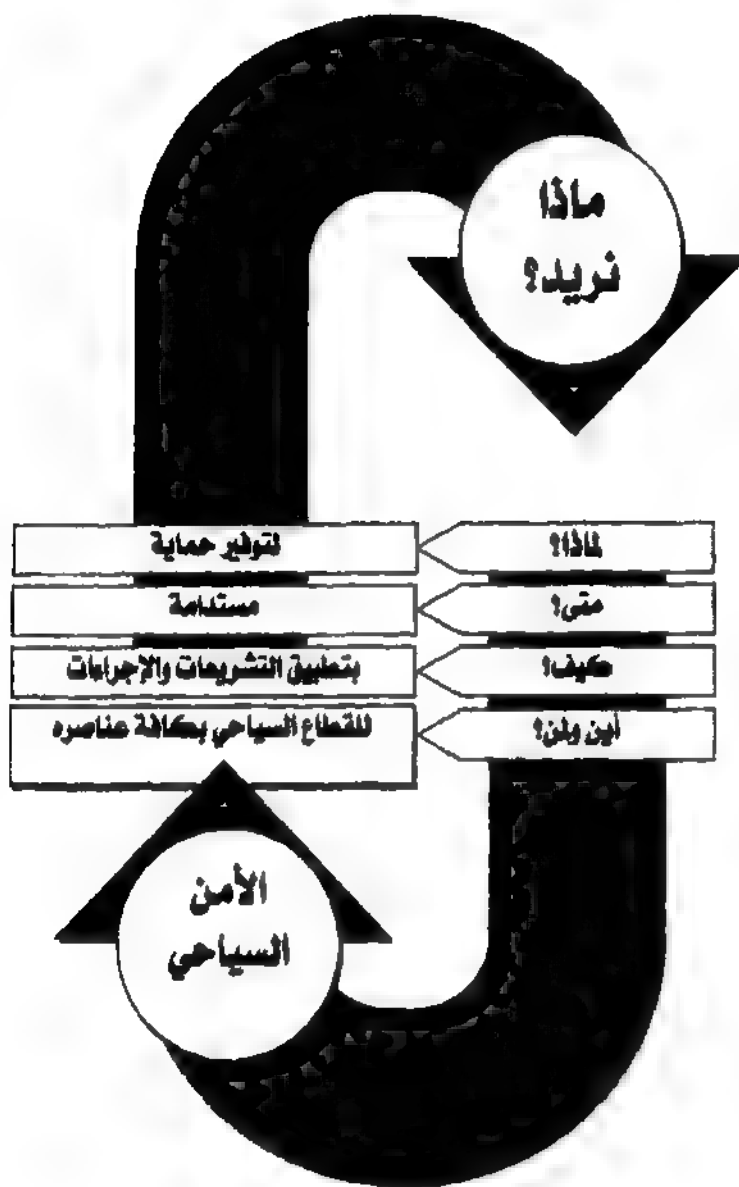
وتبسيطاً لمفهوم الأمن السياحي، فقد استخدمت الأدوات المستخدمة في المقدمة الخيرية وهي: ماذا، لماذا، كيف، متى، أين، ومن. وتم توظيفها كما هو مبين بالشكل رقم (4):

(1) الطاهر الرسي فرغامي، أمن السياحة ومنظومة الأمن العلم، ندوة الأمن السياحي وتدخله مع الجهود الأمنية، بيروت، 2005، ص 9.

(2) الطول المعروي، خطة عربية لمواجهة الامنحة الأمنية في المجال السياحي، أصل المؤتمر العربي الثاني للمسؤولين عن الأمن السياحي، تونس، 2006، ص 3.

(3) علي بن فايز الجعي، الأمن السياحي، جلسة ذات العربية العلوم الأمنية، طة الرياض، 2004، ص 11.

(4) محمد السري، الأمن السياحي بين المفهوم والتطبيق في الأردن، ندوة السياحة في الأردن، المحدثات والرؤى، جامعة مؤتة، 2001، ص 158.



<sup>(1)</sup> إعداد المؤلف.

## المطلب الثاني: الأمن المياحي: (التركيزات - الرائدة الفلسفة العناصر)

### الفرع الأول: التركيزات

- ويمكن استخلاص مرتكزات الأمن المياحي من خلال التعريف السابق بما يلي:
- الشمولية: وتعني ضرورة الإحاطة بكافة العناصر التي يشملها الموضوع. إذ لا يجوز ربط مفهوم الأمن المياحي بجزئية دون أخرى نظراً لأهمية كافة عناصر الموضوع وشموليته.
- الموضوعية: فقد حدد التعريف شكل ومفهوم واختصاص الأمن المياحي، بعيداً عن تصورات لا منهجية من شأنها أن تضفي ثباتاً وحشاشة في حدود موضوعيته، ويمقتضى التعريف حاولات الاجتهاد ما أمكن في وضع نواة للموضوع.
- النظرية: ولأن من أبرز ما يؤثر في كينونة الأمن المياحي خاصيتين متلازمتين متصلتين به وهما ظرفا الزمان والمكان، قد ورد لفظ (المستدامة) ليدل على أهمية إيلاء الحماية لكافة عناصر القطاع المياحي بشكل دائم دون إغفال الزمان وإهمال المكان.
- الحكاية والضماني: فقد ورد في معرض التعريف، لفظة (الكفيلة)، وتعني تطبيق كافة التشريعات والإجراءات بصورة صحيحة ودقيقة وتكون على درجة عالية من الكفاءة لضمان تحقيق الأمن المياحي.

### الفرع الثاني: الرؤية

- وعلى ضوء ما تقدم، فإن رؤيتي للأمن المياحي تقوم على أمرين:
- أولهما: الإشكاليات النظرية، ويقوم على البحث في المفاهيم وتعريفها وربط علاقتها بموضوع الأمن المياحي.
- ثانيهما: الإشكاليات التطبيقية، ويقوم على أساس البحث في التشريعات المنظمة للأمن المياحي والإجراءات للكفيلة بتوفير الحماية المستدامة للقطاع المياحي.

### الفرع الثالث: الفلسفة

- وفقاً للتعريف السابق فإن فلسفة الأمن المياحي تقع في نطاقين هما:
- النطاق الأول: ويقوم على أساس ترسيخ الأمن والاستقرار للقطاع المياحي وكافة العناصر المرتبطة بهذا القطاع ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر. وبطبيعة الحال فإن هذا القطاع كغيره من القطاعات الميادية والاجتماعية والاقتصادية، يتعرض لأخطار وجرائم تكبلان في تصريفاتها ومقوياتها. ويشمل هذا النطاق الجرائم المخلة بالأمن العام والمنصوص عليها في القوانين والتشريعات غير المياحية. كما يجب علينا أن نضع في الاعتبار الحقوق والواجبات المرتبطة بهذا القطاع والتي تقرها قواعد العرف

والدين والأخلاق. ذلك لأن مثل هذه الحقوق قد يؤدي المصالح بها إلى الليل من استقرار الأمن العام.

**الفنطاق الثاني:** وفي هذا للنطاق، يتم تبني مفهوم الأمن بصفتة الخاصة، وارتباط القطاع المصالح بهذا المفهوم مشكلا استقلالية مفهوم الأمن المصالح. وعلى امس هذه الاستقلالية فإن مدلول مفهوم الأمن يعطي الحماية القانونية لقطاع المصالح مستندا إلى كافة النصوص التشريعية المنظمة له مع اختلاف تصنيفاتها من قوانين وأنظمة وتعليمات تحدد الأمن والأحكام المنظمة لهذا القطاع. ويلبني في هذا السياق الإشارة إلى أن التشريعات المصالح تلص على بعض الأفعال أو تنهى عن بعضها، وفي كلتا الحالتين يتركب على ذلك جريمة أو جرائم مصلحية - كما سيأتي توضيحه في الفصل التالي - تعاقب عليها هذه التشريعات.

**الفرع الرابع: العناصر**

كما اشتمل التعريف السابق على مجموعة العناصر المكونة للأمن المصالح

وهي:

■ عنصر التشريعات.

■ عنصر الإجراءات.

■ عنصر الحماية المستدامة.

■ عنصر القطاع المصالح.

وقد رأيت أن أعرض لعنصري التشريعات والإجراءات بفصل مستقل لكل منهما، أما عنصري الحماية المستدامة والقطاع المصالح فسأخصص لهما بحثين في فصل مستقل.



**الفصل الثاني** ☐

---

## **التشريعات والأمن السياحي**

---

**التشريعات السياحية** ☐

**التشريعات الأمنية** ☐

**التجريم في الأمن السياحي** ☐



## الفصل الثاني التشريعات والأمن السياحي

### تمهيد

التشريع في اللغة مصدر للفعل اشترع ويعطي من القوانين وأصله الثلاثي (شَرَعَ) يعطي من وبين<sup>(1)</sup>. والتشريع كمصدر من مصادر القائلون هو «وضع قواعد قانونية في نصوص تلخظ العلاقات بين الأشخاص في المجتمع بواسطة السلطة المختصة، وطبقاً للإجراءات المقررة لذلك». فالتشريع إذا يصنع قاعدة قانونية، قاعدة عامة مجردة تحكم سلوك الأفراد<sup>(2)</sup>. وقد يراد بلفظ التشريع معنى آخر، إذ قد يراد به القاعدة القانونية أو مجموعة القواعد القانونية التي تلخظ أمراً من الأمور، فيقال مثلاً تشريع الضرائب، والتشريع المالي<sup>(3)</sup>. وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن هناك تشريعاً عاماً، وتشريعاً سياحياً وغير ذلك....

وتوضيحاً لمفهوم (التشريعات) الوارد بمعرض تعريف مفهوم الأمن السياحي كأحد عناصره، يبرز تملؤل حول ما إذا كان هناك أي قانون أو نظم متخصص بالأمن السياحي تم إصداره أو تنفيذه على الصعيد المحلي والإقليمي أو الدولي؟ وكما بحث في مجال الأمن السياحي، فقد تمت بالحيد من الاتصالات مع الجهات المختصة، وبحثت في مكاتبات ودور نشر ومؤسسات دولية، إقليمية ومحلية - منها ما يعنى بالتشريعات القانونية والأمنية، ومنها ما يعنى بالمساحة، وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، والأمم المتحدة لمجلس وزراء للدخلة العرب، ومجلس السياحة والمفر العالمي World Tourism Organization Council، بالإضافة إلى التحري الذي أجرته من خلال مشكلة الإنترنت مواقع خاصة بالمؤسسات التي تعنى بالأمن السياحي، حيث تبين من خلال البحث عدم وجود تشريع قانوني متخصص بالأمن السياحي أو وجود قانون وُصف بهذه التسمية.

وما ينبغي توضيحه في هذا المجال أن هناك العديد من القوانين والأنظمة التي تضمنت نصوصاً وقواعد حقوقية كانت أم جزائية، تقع في نطاق موضوع الأمن السياحي.

وفي هذا الصدد فإني أشير إلى إشكالية تواجهنا - طالما حلت أدوات القياس والاختبار والاجتهاد - محل القواعد القانونية التي تنظم الأمن السياحي بإطار تشريعي، وتكون لها استقلاليته. ومن المعلوم أن القانون هو مجموعة من القواعد الملزمة التي

(1) المعجم الوسيط مرجع سبق ذكره، ص 479.

(2) توفيق حسن أرح، المنخل لنظم القانون، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1981، ص 65.

(3) المرجع السابق، ص 65.

تنظم الروابط الاجتماعية والتي يجبر الأفراد على اتباعها بالقوة عند الاقتضاء<sup>(1)</sup>. ولغايات هذا المؤلف، فقد رأيت عرض ما تيسر من نصوص قانونية وردت في أنظمة وقواعد تشريعية سارية، وأخرى غير سارية، بالإضافة إلى مشروع قانون (مقترح) لتنظيم عمل وحدة الشرطة المسلحة عام 1965، في المملكة الأردنية الهاشمية للاستدلال على نضج تفكير المواطنين لذلك ووعيم لأهمية الأمن المسلحي، فضلاً عن ذلك، فقد أدرجت نصوصاً تصف على أنها تعليمات وواجبات وقواعد وقرارات دولية، إقليمية ومحلية منظمة للمسلحة ومنها على سبيل المثال: المدونة العلمية لأداب المسلحة الصادرة عن منظمة المسلحة العلمية.

واستناداً إلى تقسيم القانون إلى قسمين رئيسيين هما القانون للعلم والقانون الخاص والضبط في هذا التقسيم هو النظر إلى موضوع وأشخاص العلاقات التي تنظمها القاعدة القانونية<sup>(2)</sup> فإن بحثنا عن قواعد ونصوص قانونية متخصصة لحماية قطاع المسلحة يقع في نطاق القوانين الخاصة، والتي تدرج تحت مفهوم الضبط الإداري الخاص، "وهو ما تخلص به هيئة محددة أو مجموعة محددة من الأشخاص من لوجه نشاط الضبط الإداري العام بناءً على تكليف تحكمه نصوص قانونية أو تنظيمية"<sup>(3)</sup>. وهنا يقتضي الأمر مطالعة قانون المسلحة.

ولذا أسلم حالة ضبط إداري خاص لمختص من خلاله القواعد القانونية التي تدل على حماية المسلحة. ومجمل القول أن قانون المسلحة والأنظمة الصادرة بموجبه تشكل مظلة حماية للقطاع المسلحي ولشرك معه في هذه الحماية جملة من القوانين الأخرى يمتد نطاق حمايتها إلى ما هو أبعد من ذلك كقانون الدفاع ومكافحة الإرهاب وقانون الإقامة وشؤون الأجانب، وقانون الأمن للعلم وغيرها.

(1) لبيب طسار، أسس التشريع والنظام القضائي في المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، مطبع الصفوة، عمان، 1997، ص20.

(2) لبيب طسار، المرجع السابق، ص2.

(3) إبراهيم الرشيد الحبال، اختصاص الأمن العلم في المجالين الإداري والقضائي، ط1، وزارة الثقافة، عمان، 1996، ص17.

## المبحث الأول الأمن السياحي في بعض التشريعات الأردنية

**المطلب الأول: لحة تاريخية حول التشريعات المتصلة بالسياحة والأمن السياحي**

**الفروع الأول: قانون مصلحة السياح لعام (1923)**

في عام 1923 صدر قانون بتأسيس مصلحة السياح<sup>(1)</sup> تضمنت بعض نصوصه مواد تنظيمية لمصلحة السياح ومنها ما أشار إلى دور الشرطة وإعداد حرس لحراسة السياح. وفيما يلي عرض مواد القانون حسبما وردت:

المادة (1): تؤسس مصلحة في المنطقة باسم مصلحة السياح مرتبطة بدائرة الأثار.

المادة (2): يعين مدير ومحققون بالمعاندات.

المادة (3): يعطى المدير عشرون والمحققون خمسة في المائة من مجموع الإيرادات.

المادة (4): تنظم تعاليم خاصة لهذه الدائرة بموجبها بعد تصديقها من مجلس النظر.

المادة (5): يؤخذ باسم المعارف وحفظ الأثار من كل سائح يريد الذهاب إلى وادي موسى لرؤية الأثار القديمة خمسة جنيهات مصرية وتعطى له إجازة من دائرة الشرطة ولما الذين يؤمنون صان وجرش للغاية نفسها فيعطى لهم إجازات من قبل الدوائر المالية قيمة كل منها خمسون قرشاً.

المادة (6): للمبالغ المستحقة تقيد إيرادات للخلينة المالية.

المادة (7): رئيس النظر والنظر المالية مأموران بتنفيذ هذا القانون وفي متن القانون ورد نص القرار رقم 314 كما هو مبين تالياً:

تليت للمعاملة الجارية على الاستدعاء المقدم من السيد محمد رضا المتضمنة تكليفه إحداث مصلحة سفر في منطقة الشرق العربي لاستجلاب السياح من أقطار العالم لزيارة الأثار العربية والرومانية القديمة وتعهده للموما إليه استناداً لكفائته ومؤهلاته للثبته التقييم بإدارتها تحت الشروط التالية:

أ. أن يعين مديراً لتلك المصلحة دون راتب بحيث يتقاضى 40 من دخل الحكومة لقاء نفقات الأسفار التي سيقوم بها في المرافى وخدمته.

ب. أن يقوم بإدارتها منفرداً خلال عام 1923 - 1924 دون مستخدمين يساعدونه في العمل.

ج. أن يمنح رتبة عسكرية تؤهله للمفاوضة مع شركات السياح.

د. أن يعطى الصلاحية التامة في التعاقد مع شركات السياح لاستجلابهم.

(1) القانون رقم (107 / 1923)، الجريدة الرسمية رقم (23/12-1923/31)، ص 79. غير منكر تاريخ الصل به - المصدر: التشريعات الأردنية.

٥. أن تتعهد الحكومة بإعداد حرس لحراسة المصباح تعود لفلقاتهم عليها.  
 ٦. أن تتقاضى الحكومة مبلغ خمسة جنيهات نظير رسم عن كل سلاح يدخل المنطقة وأن تترك للشركات حرة في تقاضيها الأجور عن المصباح لقاء أسفارهم وقد قرئت مطالعة وكالة الآثار القديمة المتضمن تكليدها ما جاء في الاستدعاء وتكليف إحدات تذكار خصوصية من قبل شركات المصباح وبمطابها السانحون لإبرازها عند قدومهم إلى ضابط حراسة المصباح لمحاسبة الحكومة بمقتضاها وأن تصرف الفوائد التي تجلى من إنفاق هذا المشروع لتأمين نفقات حرس المصباح ونفقات مديرية الآثار وتحمين أمكنتها ولترقية السفر آتيا. وبما أن المشروع المقترح موافق للمصلحة وعمل على تهديد الأسباب التي من شأنها إثبات قيمة الآثار ومنها العربية القديمة المشيدة على عهد الأمويين في أنظار العالم المتقدم وكان تطبيقه يعود على الخزينة بمواد لا يستهان بها تقرر وضع لائحة قانونية مشتملة على المواد الآتية<sup>(١)</sup>..... ولدى المذاكرة تقرر الموافقة على اللائحة القانونية المشار إليها ورفعها للأعتاب المطية حتى إذا التزمت بالإرادة المطاعة، وضعت موضع الإنفاذ والتطبيق.

#### الفرع الثاني: قانون الرسوم التي تستوفي من المصباح لعام: (1924)

- وفي عام 1924 صدر قانون جديد بشأن الرسوم التي تستوفي من المصباح<sup>(٢)</sup>. واشتمل على المواد الآتية:
- يؤخذ من كل سلاح سيكلى إلى منطقة الشرق العربي بقصد زيارة الخمسون قرشا مصريا.
  - تعطى الإجازات إلى المصباح من قبل دائرة الآثار بعد أن يؤدوا الرسم المبين في المادة الأولى إلى صندوق المال ويدرجون الوصل الرسمي لهذه الدائرة.
  - يؤخذ من كل سلاح يمر من أراضي حكومة الشرق العربي بقصد زيارة وادي موسى خمسة جنيهات مصرية.
  - يحصل الرسم المنصوص عليه في المادة الثالثة بواسطة إدارة السكة الحجازية على أن يعطى لها عقداً قدرها في المائة.
  - يؤخذ للرسم من المصباح مع أجور الركوب ويرسل مجموعة في كل خمسة عشر يوما إلى صندوق المال لتقيد العائدات في حساب الأملاك وتصرف لإدارة السكة حسب الأصول ويدخل الباقي في عداد القوائد.
  - يلغى القانون المؤرخ، كانون الأول 1923 المتضمن إحدات مصلحة للمصباح في المنطقة ويقوم مقامه هذا القانون. 3 نيسان 1924.

(١) وهي ذات المواد الواردة بالقانون من 1-7. ولم أحد مردها هنا لتكرار

(٢) قانون بشأن الرسوم التي تستوفي من المصباح. الجريدة الرسمية رقم 51، تاريخ 20/04/1924، ص 6.

### الفرع الثالث: قانون الإطلاقات الجمركية التي يتمتع بها السياح لعام: (1924)

وفي عام 1924، صدر قانون أيضاً يحدد الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها السياح باسم "قانون بإعفاء السياح من بعض الرسوم الجمركية"<sup>(1)</sup> وفيما يلي مواد هذا القانون:

- لا تطبق أحكام قوانين المكوس ونظام الإحصاء على المأكولات والمشروبات التي يصطحبها السياح والركاب لأجل غذائهم مدة يومين سواء أكلوا قادمين في القطارات أو من المعابر الأخرى وإذا حصل خلاف على تعيين الكمية بين الموظفين والمسافرين فالقول الفصل لروضاء دولتر المكوس أو من يقوم مقامهم.
  - يجوز للسياح والركاب أن يصطحبوا ما يكفي لاستعمالهم أثناء الطريق من التبغ والفانف دون أكل معارضة بشرط أن لا يزيد ما يصطحبونه لهذه الغاية عن الخمسين غراماً وأن يكون موضوعاً في غلب مفتوحة.
  - يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
  - ناظر المالية مكلف بإقلا أحكام هذا القانون.
- والماتمل بنصوص القوانين السابقة، يلاحظ للقواعد القانونية الواردة لضمان وحماية السياح وما يترتب عليهم في العملية السياحية.

### الفرع الرابع: قانون (مخرج) لائحة الشرطة السياحية لعام (1965)

كما لا يفوتني إبراز جهد تشريعي تمثل بوضع مجموعة من القواعد المقترحة بإطار قانوني لتنظيم العمل السياحي ومرافقه تنفيذاً لأغيات وأحكام قانون السياحة رقم 17 لسنة 1965، فقد تم إعداد مجموعة من القواعد التي تنظم عمل وحدة الشرطة السياحية بإشراف وإدارة سلطة السياحة عام 1965<sup>(2)</sup>. اشتمل هذا القانون المقترح على تسع عشرة مادة حددت لتنظيم وواجبات وحدة الشرطة السياحية. ونظراً لما عليه هذا الجهد من أهمية تجلت بإبراز البعد التاريخي باستصدار قانون كهذا في المملكة الأردنية الهاشمية، إنما يدل على وعي وإدراك ومسؤولية إدارة سلطة السياحة آنذاك لأهمية الأمن السياحي، وتقديره لذلك، فقد وجدت أن أضع بين يدي للقارئ نص مشروع للقانون كاملاً.

#### لائحة الأولى

تنفيذاً لأغيات وأحكام قانون السياحة رقم 17 لسنة 1965 وتنظيماً لعمل مسير العمل السياحي ومرافقه بشكل يكفل تحقيق الأغيات المستهدفة تؤلف وحدة الشرطة

(1) قانون بإعفاء السياح من بعض الرسوم الجمركية، الرقم 1924/210، الجريدة الرسمية رقم (غير مذكور) تاريخ (غير مذكور)، ص 11.

(2) قام بإعداد مشروع القانون عبد الرحمن أبو رياح والذي كان يعمل مساعداً لمدير سلطة السياحة عام 1965 ومديراً لمكتب سلطة السياحة المنتخب بالقدس 1965-1967، وقد جاء نص القانون المقترح كاملاً ضمن الوثائق التي حث عليها المؤلف في وزارة السياحة والأثر الأردنية.

المباحية بإشراف وإدارة سلطة المباحية من الأفراد المتقنين من وحدات أمنية أو الذين يعملون لخدمة هذه الأغراض.

### المادة الثانية

يكون واجب هذه الوحدة الأساسية والجوهرية خدمة جميع أغراض وأهداف سلطة المباحية البوحدة والقريبة، وتطبيق جميع ما يتعلق بهم من واجب كأفراد شرطة من جهة، وتطبيق القوانين وأنظمة سلطة المباحية في جميع مجالات عملها واختصاصها في:

- المراقبة والتفتيش والإشراف على المظهر العام للوضع المباحي في الفنادق والمطاعم ودور اللهو والكابريهات والمصارح ودور السينما وغيرها مما لها علاقة بالمساح وأماكن ترددهم.
- المراقبة والإشراف العام في المطارات ومناطق الحدود والمسكك الحديدية والموانئ ومواقف الباصات والسيارات.
- الإشراف على تنظيم التابعة للمتجولين والمواطنين ومراقبة المتجولين في المواقع والشوارع المباحية.
- مراقبة سلوك الأدلاء والمترجمين للمساح.
- مراقبة أصناف النظافة في الشوارع العامة المباحية وتجسير المدن المباحية والمواقع المباحية.
- مراقبة مختلف النشاطات المباحية التي تمت لعمل السلطة أو أهدافها.
- معالجة النواقص والصعوبات والمشاكل المزعجة للمساح والمتعلقة بحركات تنقلهم أو وسائل تنقلهم.
- اتخاذ القرارات اللازمة الأمنية للمحافظة على راحة المساح أثناء وصولهم وإقفلتهم ومغادرتهم، وكذلك المساعدة في تأمين رحلاتهم للبعيدة من نواحي أمنية إن لزم.
- تكوين الوحدة طقة اتصال بين سلطة المباحية من جهة والسلطات الأمنية والصكرية بجميع هيئاتها، وكذلك الهيئات الأخرى الشعبية لتأمين أكثر ما يستطيع من واجبات ومتطلبات بما لا يتعارض والمصلحة القومية والأمنية بأكثر سرعة ويسر وتسهيلات.
- يقوم أفراد الوحدة بدوريات تفتيشية في المواقع المباحية عامة من دبلية وأثرية ومسليمية. ويتخذوا تقارير رسمية بالنواقص أو المخالفات أو للملاحظات أو الاقتراحات التي لرواها ضرورية ومناسبة.
- مساعدة السلطات الأمنية الأخرى والتعاون مع الهيئات المحلية الرسمية والشعبية في تنفيذ كل ما يعهد إليها في تطبيق القوانين والالتزامات الرسمية لغيات راحة المساح والمصلحة المشتركة.
- الاهتمام بالعلامات المباحية وإشارات المرور على الطرق المباحية وتقديم تقارير

بالعناية بها وصيانتها.

■ تتعاون باهتمام مع الهيئات البلدية والحكومية في العمل على ترخيص جميع من يقع تحت شرطية الترخيص وذلك إلى المدى الذي يكون فيه النشاط سياحياً أو يتعلق بالسباحة.

■ يرافق أفراد الوحدة الشخصيات الرسمية والضيوف وبعثات الصحافة والتلفزة وغيرها.

### المادة الثالثة

تتألف هذه الوحدة من رئاسة الوحدة ومقرها للقدس ومن وحدات فرعية في المناطق السياحية الرئيسية التي تحولها سلطة السياحة بتتسيب من قيادة الوحدة. وتتبع الوحدات الفرعية في المناطق تلك إدارياً المقر الرئيسي للوحدة بجميع نواحي عملها وتنظيمها إدارياً وعسكرياً.

### المادة الرابعة

تتألف رئاسة الوحدة:

- من ضابط برتبة... قائد الوحدة.
- ضابط مساعد برتبة... للشؤون الإدارية.
- ضابط مساعد برتبة... للشؤون العسكرية.
- ضابط صف (رأب مختلفة).
- أفراد الوحدة لا يقل عددهم عن ثلاثين شرطياً بمستوى علمي لا يقل عن مستوى الشهادة الثانوية وشرطية معرفة لغة أجنبية على الأقل إلى جانب اللغة العربية.

### المادة الخامسة

يتألف ضابط صف وأفراد وحدة الشرطة السياحية من قبل لجنة خاصة مؤلفة من مدير السياحة وقائد الوحدة والمفتش السياحي بعد تقديم امتحان شفوي وتعميري لذلك.

### المادة السادسة

يكون بحوزة كل شرطي سياحي شهادة تعين يذكر فيها اسمه بالكامل بالعربية والإنجليزية وصورته الشخصية ورتبته العسكرية واللغات التي يجيدها، تصدر عن مديرية الأمن العام.

ويحمل كل شرطي أيضاً شعاراً خاصاً لحامياً يشير إلى مهمته وشارة خاصة تشير إلى معرفته باللغات التي يجيدها تعلّقان على صدر الشرطي - كما يرتدي جميع أفراد الوحدة ضابطاً وضابط صف اللباس العسكري الخاص بالأمن العام.

### المادة السابعة

يكون الإشراف الطبي للوحدة وفق التعليمات الخاصة بموظفي سلطة السياحة المنولين.

### المادة الثامنة

تصدر رئاسة وحدة الشرطة العسكرية تعليماتها العامة والخاصة بها أو المناطق الأخرى بعد تقديمها لمدير المباحث الذي يتولى عرضها على مجلس سلطة المباحث (والاستئناف برأي وزارة الداخلية إذا لزم) لإقرارها بعدئذ بالصيغة النهائية من مجلس سلطة المباحث.

### المادة التاسعة

يجري تطبيق النظام والضبط والربط العسكري وإيقاع العقوبات وتشكل المحاكمات وفق الترتيب العسكري المعمول به في القيادة العامة للأمن العام.

### المادة العاشرة

من أجل تثقيف للوحدة عامة علمياً وعملياً، تعد برامج ثقافية عن طريق الندوات والمحاضرات الخاصة والعامة مع مجموعات الإداء أو على أفراد إذا دعت الحاجة أو إلحاقهم بالدورات والمعاهد الخاصة أو البعثات للخارج. ويجري التعميب من قبل لجنة من مدير المباحث وقائد الوحدة والمفتش السباحي.

### المادة العاشرة عشرة

في الأعياد والمناسبات والمواسم للمباحث العلمية والاحتفالات أو الاجتماعات أو المؤتمرات من ذوات الصبغة السباحية، تصل الوحدة بكافة إمكاناتها وبالتعاون مع الهيئات المنظمة لذلك على القيام بواجب حمن الوفادة وحفظ النظام وعمليات الإرشاد والمساعدة وإعطاء المعلومات اللازمة.

### المادة الثانية عشرة

جميع المقاطعات الأمن العام والجيش والهيئات المختلفة بكافة فروعها ملزمة بتقديم جميع أنواع المساعدة والتسهيلات والتعاون إلى أبعد الحدود مع الوحدة السباحية لإنجاح الغايات الرئيسية فيما يتعلق بالقوانين السباحية.

### المادة الثالثة عشرة

لقائد وحدة الشرطة العسكرية ومسؤوليها عامة وفق للترتيب العسكري على اتصال دائم وثيق مع مدير المباحث باعتباره الرئيس المباشر والمسؤول، لتنفيذ التعليمات التي تصدر للوحدة وهم مسؤولين أمامه عن أي تقصير أو إهمال والذي بدوره يرفع مطالبته إلى مدير الأمن العام حول ذلك لاتخاذ الإجراء وإيقاع العقوبة اللازمة.

### المادة الرابعة عشرة

بناءً على طلب قائد وحدة الشرطة العسكرية واستدعاء الحاجة يمين في مراكز المناطق أو المقاطعات أو المخاطر التي لا يوجد بها فروع للوحدة عند مناسب للقيام بأعمال الشرطة السباحية بشكلها للعلم وتكون لديها سجلات خاصة منظمة لجميع ما

تقوم به من أعمال ومخالفات أو اقتراحات أو ملاحظات وغير ذلك مما يحتاج لضبط رسمي.

#### المادة الخامسة عشرة

تقيم رئاسة الوحدة في المبلى الذي تشغله سلطة المصلحة أو المكان المجاور لها ويلحقون بالمقاطعات في أمر نومهم. وتؤول سلطة المعاينة دفع أجور المكاتب التي يشغلونها.

#### المادة السادسة عشرة

يصرف لأفراد الوحدة علاوة بدل لغة تقرها لجنة خاصة من مديرية الأمن العام وسلطة المباحة ووزارة المالية وديوان المحاسبة. كما تصرف له مزاومات بدل أجور تنقل عندما تظهر الحاجة لاستخدامهم في مهمات خارجة عن مناطقهم وفق الإجراء المعمول به في مديرية الأمن العام.

#### المادة السابعة عشرة

تؤول سلطة المباحة تقديم كافة المستلزمات المكتبية والإدارية والأثاث ولوازم العهدة للوحدة وتعمل على تأمين حركة التنقل بالمبيلات.

#### المادة الثامنة عشرة

توضع ميزانية خاصة منفصلة بسلطة المباحة لهذه الوحدة ضمن ميزانية سلطة المباحة.

#### المادة التاسعة عشرة

يعطى تفويض خطي للوحدة ضابطاً وضباط صف وأفراد بأحقية الدخول والتفتيش والإشراف على جميع مجالات العمل المباحي وتقديم التقارير الرسمية إلى مدير المباحة الذي يتولى بنفسه المرافعة لدى المحاكم أو اقتداب قائد الوحدة أو المفتش المباحي أو من يراه مدير المباحة مناسباً.

### المطلب الثاني: التشريعات المباحية المتخصصة في الأردن

- من البديهي أن تكون التشريعات المباحية حجر الأساس في مجتئنا هذا لأنها:
- تنص على جملة من القوت والقواعد القانونية التي تنظم قطاع المباحي وتوطد أركانه.
- ولما كانت مرجعاً تشريعياً تنص صراحة على مهام وصلاحيات وواجبات كافة الأطراف وتحصي حقوقهم.
- ولما أمرت بعدم ممارسة سلوكات أو نهى عنها ولصت على مخالفات واجتباب محظورات حدد الشارع على أساسها الأحكام الجزائية.
- ولما كانت التشريعات موضع سيادة تحقق لكل الأطراف الشعور بالأمن والطمأنينة وملازمة الإجراءات.
- ولما اترن مفهوم المباحة بمفهوم الأمن وقامت بينهما علاقة على أساس حماية

قطاع المباحة استناداً إلى التشريعات المباحية على وجه الخصوص وأية تشريعات أخرى تتراد مفهوم الأمن المباحي بوجه عام. لذلك كله، فإن قانون المباحة يعد مرجعاً الأول ما لم يستصدر تشريع يختص بالأمن المباحي، وبناءً على ذلك، فبقي ما عرض لقانون المباحة رقم 20 لسنة 1988 وتعديلاته، بالإضافة إلى بعض المواد الواردة بالأنظمة الصادرة بموجبها<sup>(1)</sup>. علماً بأنني أعدد مؤلفاً يتضمن شرحاً لمداد القانون والأنظمة الصادرة بموجبه يتضمن أمثلة وإحصائيات من الواقع الميداني لممارسات مختلفة كان من شأنها الإضرار بمفهوم الأمن المباحي.

### الفرع الأول: قانون المباحة وتعديلاته رقم (20) لسنة 1988<sup>(2)</sup>

يسمى هذا القانون (قانون المباحة لسنة 1988) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية<sup>(3)</sup>.

#### التعريفات<sup>(4)</sup>

أ. يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة المباحة والأكثر.

الوزير: وزير المباحة والأكثر.

المجلس: المجلس الوطني للمباحة المشكل بمقتضى أحكام هذا القانون.

الأمين العام: أمين عام الوزارة.

اللجنة: لجنة المباحة المشكلة بمقتضى هذا القانون.

المواقع المباحية: المواقع والأراضي والأبنية وملتجعات المياه المعدنية التي يقرر مجلس الوزراء بناءً على تكليف الوزير أنها من تلك المواقع ويطن عنها في الجريدة الرسمية.

ب. لمقاصد هذا القانون تشمل المهن المباحية ما يلي:

1. مكاتب وشركات المباحة والمفر.

2. للنقل المباحي المنفصل.

(1) المصلحة قانون المباحة رقم (20) لسنة 1988 وتعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبها يمكن زيارة موقع وزارة المباحة والأكثر الإلكتروني: [www.mota.gov.jo](http://www.mota.gov.jo).

(2) منشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (3540) بتاريخ 1988.3.17، ص 594. وعدل هذا القانون بموجب القانون المعدل رقم (14) لسنة 1997 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (4196) بتاريخ 1977.4.1. كما عدل بموجب القانون المؤقت رقم (10) لسنة 2004 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (4568) بتاريخ 29/4/2005.

(3) المادة (1).

(4) مكاناً أصبحت المادة (2) بعد إلغاء نصها السابق والامتصاص منه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم (10) لسنة 2004.

3. المنشآت الفندقية والسياحية.
4. خدمات أدلاء السياح.
5. الحرف والصناعات التقليدية والشعبية والمتجزة بها.
6. المطاعم السياحية.
7. شركات التسيار الوقت (Time Share).
8. أي نشاط آخر يقرر المجلس أنه من المهن السياحية ويوطن عنه في الجريدة الرسمية.

### مهام وصلاحيات الوزارة

- أ. تهذف الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص وبالتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة ذات العلاقة إلى تشجيع السياحة وتطويرها وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني ونشر التفاهم بين الشعوب وتحقيقاً لذلك تتولى المهام والصلاحيات التالية<sup>(1)</sup>:
- ب. المحافظة على المواقع السياحية، وتطوير هذه المواقع واستثمارها بصورة مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك تنظيمها وإدارتها والإشراف على تنفيذ البنى التحتية والإنشاءات الأساسية فيها.
- ج. ترخيص المهن السياحية وتصنيفها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها، والإشراف عليها بقصد تنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسياح.
- د. تسهيل المعاملات المتعلقة بالسياح بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية داخل المملكة وخارجها وتوفير وسائل الراحة والرعاية لهم.
- هـ. وضع برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية وتنفيذها والإشراف عليها وتسويق السياحة وترويجها إلى المملكة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- و. عقد الاتفاقيات السياحية مع المنظمات والهيئات السياحية الإقليمية والدولية بموافقة مجلس الوزراء.
- ز. تنظيم الاستثمار ورعايته وتشجيعه في قطاع السياحة وفقاً للسياسة العامة التي يرضها المجلس.
- ح. تشجيع السياحة الداخلية والاستثمار السياحي وتنظيمه ورعايته وتنظيم برامج سياحية لهذه الغاية بهدف تعريف المواطنين بمعالم المملكة.
- ط. العمل على توفير القوى البشرية والإمكانات الفنية اللازمة للمهن السياحية لرفع مستوى الأداء والكفاءة في أعمال هذه المهن بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والدولية المختصة.
- ي. إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة لتطوير المهن السياحية وتنميتها.

(1) هكذا أصبحت المادة (3) بعد إلغاء مطلبها وإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعانة به بالنص الحالي ثم بإضافة الفقرتين (د) و(و) إليها، وذلك بموجب القانون المعدل رقم (10) لسنة 2004.

ي. للقيام بأية أعمال أخرى تلتحق بالسباحة يقررها المجلس.

### إنشاء الكليات والمعاهد السياحية

للوزارة إنشاء كليات ومعاهد لتدريس العلوم المتعلقة بالسباحة وذلك وفقاً لأحكام ومتطلبات قانون التعليم العالي المعمول به وتنظيم الأمور الإدارية والمالية وسائر الشؤون المتعلقة بهذه الكليات والمعاهد بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون والقوانين الأخرى المعمول بها<sup>(1)</sup>.

### المجلس الوطني للسباحة

أ. يضاف مجلس يسمى (المجلس الوطني للسباحة) برئاسة الوزير وعضوية كل من<sup>(2)</sup>:

1. الأمين العام نائباً للرئيس.
  2. أمين عام وزارة الداخلية.
  3. أمين عام وزارة المالية.
  4. أمين عام وزارة التخطيط.
  5. أمين عام وزارة البيئة.
  6. أمين عام وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
  7. مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار.
  8. مدير عام دائرة الآثار العامة.
  9. مدير عام سلطة إقليم البتراء.
  10. أحد مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومديره رئيس مجلس المفوضين.
  11. مدير عام هيئة تنظيم السباحة.
  12. الرئيس التنفيذي للملكية الأردنية.
  13. ستة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة من القطاع الخاص، يتم تعيينهم بقرار من الوزير لمدة سنتين على أن يراعى في تمثيل المهن السياحية المختلفة ويجوز تغيير أي منهم وتعيين بديل له للفترة المتبقية من عضويته.
- ب. يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس مرة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية الأعضاء بما فيهم الرئيس نائبه ويتخذ قراره بالإجماع أو بأكثرية أعضائه الحاضرين على أن لا يتقاضى أعضاء المجلس أي مكافآت مالية.
- ج. يعين الوزير من بين موظفي الوزارة أمين سر للمجلس يتولى تنظيم

(1) المادة (4).

(2) هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء اسمها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2004.

اجتماعاته وإعداد جدول أعماله وتكوين لفرارقه ومتابعة تنفيذها.

### مهام وصلاحيات المجلس

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية<sup>(1)</sup>:

- أ. وضع السياسة العامة للسياحة في المملكة وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها وبصورة خاصة تطوير المواقع السياحية.
- ب. الإسهام في وضع سياسات للتعليم والتدريب والتأهيل السياحي وكيفية إنشاء المراكز الخاصة وإدارتها وذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بمقتضى تشريعاتها الخاصة.
- ج. التوصية بتحديد المواقع السياحية في المملكة.
- د. اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بالسياحة.
- هـ. وضع أسس ترخيص وتصنيف المهن السياحية.
- و. وضع أسس تحديد أسعار الخدمات السياحية.
- ز. أي أمور أخرى ذات علاقة بالسياحة يقرر الوزير عرضها عليه.

### رئيس وأعضاء (لجنة السياحة)

أ. تشكل لجنة تسمى (لجنة السياحة) برئاسة الأمين العام وعضوية كل من<sup>(2)</sup>:

1. مندوب عن وزارة الداخلية.
  2. مندوب عن وزارة الصحة.
  3. مندوب عن وزارة الشؤون البلدية.
  4. مندوب عن أمالة عمان الكبرى.
  5. أحد موظفي الوزارة يعينه الوزير عضواً ومقرراً ويمين كل من أعضاء اللجنة المنصوص عليهم في البنود من (1-5) بقرار من الوزير المختص من موظفي اللجنة الأولى في وزارته.
  6. خمسة أشخاص من ذوي الخبرة في المهن السياحية يعينهم الوزير لمدة سنتين ويجوز تغيير أي منهم وتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته.
- ب. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون أي اجتماع تعقده قانونياً بحضور الأكرية المطلقة للأعضاء وتصدر توصياتها بالإجماع أو بكثيرة أصوات الحاضرين.

### صلاحيات لجنة السياحة

أ. تتولى اللجنة دراسة الأمور المييلة لإنهاء ورفع التوصيات اللازمة بشأنها

<sup>(1)</sup> هذا أصبحت المادة (6) بعد إلغاء نصها السابق والاستعانة به بالنص الحالي بموجب القانون رقم

(10) لسنة 2004.

<sup>(2)</sup> هكذا أصبحت المادة (7) بعد إلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعانة به بالنص الحالي بموجب قانون

المعدل رقم (10) لسنة 2004.

للوزير:

1. ترخيص للمهن السباحية وتصنيفها وتجديد ترخيصها وفقاً للأنظمة المعمول بها والتعليمات الصادرة من قبل الوزير.
2. للنظر في المخالفات المالية التي يرتكبها أصحاب المهن السباحية وفي الشكاوى المقدمة بحقهم إلى الوزارة والتحقق من الشكاوى والمخالفات واقتراح الإجراءات الواجب اتخاذها بحقهم.
3. أي أمور أخرى ذات علاقة بالسباحية يعرضها الوزير عليها.
- ب. لرئيس اللجنة، إذا لقتضت المصلحة ذلك، تشكيل لجان فرعية متخصصة لدراسة أمور يحددها وتقديم التوصيات بشأنها إلى اللجنة<sup>(1)</sup>.

#### حذود ممارسة المهن السباحية

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي ممارسة أي مهنة سباحية أو تملكها إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها<sup>(2)</sup>.

#### طلب ترخيص لمهن السباحية<sup>(3)</sup>

- أ. يقدم طلب ترخيص المهنة السباحية إلى الوزير على النموذج المعد لهذه الغاية بعد أن يعرض على اللجنة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه إلى الوزير الذي له الموافقة على الطلب أو رفضه إذا لم تتوفر فيه الشروط المقررة بما في ذلك أن تكون الجهات الرسمية والبلدية المعنية قد وافقت عليه.
- ب. تصدر للرخصة باسم مالك المهنة السباحية سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بعد دفع الرسوم المقررة ويعمل بها لمدة سنة واحدة تجدد بعد انتهائها وفقاً لأحكام صندورها وإجراءاتها.

#### صلاحيات الوزير بناءً على تنسيب اللجنة

للوزير بناءً على تنسيب اللجنة<sup>(4)</sup>:

- أ. إنذار مالك المهنة السباحية أو ممارستها لإزالة أي مخالفة ارتكبها، وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير، وإذا لم يتم أي منهم بإزالة المخالفة خلال المدة المحددة له في الإنذار، فالوزير اتخاذ أي من الإجراءات المبينة أدناه على التوالي:

<sup>(1)</sup> هكذا أصبحت المادة (8) بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون رقم (10) لسنة 2004.

<sup>(2)</sup> المادة (9).

<sup>(3)</sup> المادة (10).

<sup>(4)</sup> هكذا أصبحت المادة بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون رقم (10) لسنة 2004.

1. إغلاق المحل الذي تمارس فيه المهنة السياحية أو سحب ترخيص ممارسة تلك المهنة للمدة التي يراها مناسبة.
2. إلغاء الترخيص وشطبته نهائياً من سجلات الوزارة في حال امتناع ما سبق.
3. مراعى في كل ما سبق حجم المخالفة.
- ب. إغلاق أي محل أو مكتب تمارس فيه مهنة سياحية دون الحصول على ترخيص أو عدم تجديده وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ج. تسهيل الكفالات البنكية التي يقدمها أصحاب المهن السياحية بحيث تقطع منها المبالغ التي دفعها الأفراد والسياح مقابل خدمة سياحية لم تقدم لهم أو نتيجة لإخلافهم بالالتزامات المقررة عليهم تجاه هؤلاء الأفراد والسياح وعلى البنك الالتزام بالقرار الصادر عن الوزير بهذا الشأن.
- د. إلغاء الترخيص لأي مهنة سياحية ورفض تجديده إذا أدين مالك تلك المهنة أو ممارسها بأي جريمة أو بجهة مخلة بالأخلاق العامة والشرف ما لم يرد إليه اعتباره.

#### مطالعات حاملي رخص المهن السياحية

- لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر حامل الترخيص بممارسة أو تملك أية مهنة سياحية مخالفاً لالتزاماته المنصوص عليها في هذا القانون وواجباته المهنية في أي من الحالات التالية وذلك سواء كانت تلك الالتزامات والواجبات والخدمات متعلقات عليها أو كانت من الأمور المعترف عليها<sup>(1)</sup>:
- أ. إذا تخلف عن القيام بواجباته أو أداء خدماته تجاه عملائه أو أصحاب المهن السياحية الآخرين أو أخذ بها أو قصر في أدائها.
  - ب. إذا دخل في منافسة غير مشروعة مع الغير أو مضرة بالاقتصاد الوطني.
  - ج. إذا ارتكب عملاً ملاماً بمصلحة أو سمعة السياحة الوطنية أو المهن السياحية بما في ذلك ممارسة المهنة بصورة تتنافى مع الأخلاق العامة والنظام العام والعرف السياحي ولائحة الآداب والمطوك للخاص بكل منها.

#### التزامات شركات الإدارة الفندقية

- أ. تلتزم شركات الإدارة الفندقية المطلوبة والأجنبية عند تنفيذ أحكام الاتفاقيات والعقود المبرمة فيما بينها بما يلي<sup>(2)</sup>:
1. تزويد الوزارة بنسخ من هذه الاتفاقيات والعقود.
2. تدريب القوى البشرية الأردنية على مختلف المستويات الإدارية والفندقية والسياحية وتزويد الوزارة ببرامج التدريب المطلوبة.
3. تنفيذ برامج تسويقية وترويجية سياحية للمملكة بإدراج المبالغ المخصصة

(1) هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديل على الفترة (ج) منها بموجب القانون المحل رقم (10) لسنة 2004.

(2) هكذا أصبحت المادة بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون رقم (10) لسنة

لهذه الأغراض في موازنتها المصنوية وإفلقها لهذه الغاية وذلك بالتعاون  
والتنسيق مع الوزارة وهيئة تشييط المصاحفة الأردنية.  
ب. لا يجوز كزفل نفقات التسويق والترويج والتدريب من الدخل الخاضع  
للضريبة إلا بمصادقة من الوزير على أنها أنفقت لهذه الأغراض.

#### هيئة تشييط المصاحفة<sup>(1)</sup>

أ. تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تشييط المصاحفة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الإداري والمالي، وتهدف إلى تشييط المصاحفة وتسويقها والترويج لها، لدخل المملكة وخارجها، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى أحكام هذا القانون وتطبق على تشكولاتها وعلى سائر الأمور المتعلقة بها الأحكام التالية:

1. تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالمصاحفة ومن الجمعيات والهيئات المصاحفية وأصحاب المهن المصاحفية للمرخصة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك تحديد نسبة كل منهما في الهيئة.
2. تحدد بموجب النظام الأحكام والإجراءات الخاصة بجمعيات الهيئة العامة وكيفية عقدها واتخاذ القرارات فيها ومساهمات الأعضاء من القطاعين العلم والخاص في موازنتها ورسم الاشتراكات المصنوية فيها.
3. يكون للهيئة مجلس إدارة يحدد للنظام والأحكام والإجراءات الخاصة بكيفية تشكيله وكيفية انتخاب الأعضاء فيه والصلاحيات والمهام الموكلة إليه وكيفية عقد اجتماعاته واتخاذ القرارات فيه وسائر الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به.

ب. تتألف للواردات المالية للهيئة مما يلي:

1. مساهمات الأعضاء في موازنتها.
2. رسوم الانتساب إليها ورسوم الاشتراكات المصنوية فيها.
3. أي موارد مالية أخرى يوافق عليها المجلس.

#### جمعيات المهن المصاحفية

ج. تنشأ في المملكة جمعية أو أكثر للمهن المصاحفية، وتكون لكل منها بعد إنشائها شخصية اعتبارية.

د. تحدد بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بكيفية تشكيل مجلس إدارة الجمعية وكيفية انتخابه وعضوية الهيئة العامة لها والمهام المنوطة بكل منها وكيفية عقد اجتماعاتها وقواعد ممارسة المهنة وأدابها

(1) مكلا عدلت هذه المادة بإضافة الفقرتين (أ) و(ب) فيها بموجب القانون المعدل رقم (14) لسنة 1997 كما عدلت بتعديل الفقرة (و) منها وإضافة الفقرة (ج) بموجب القانون المعدل رقم (10) لسنة 2004.

وسائر الأمور الإدارية والمالية الخاصة بالجمعية وتحديد رسوم الانتماء إليها ورسوم الاشتراك فيها ويجوز إنشاء اتحاد الجمعيات الميلاحية تكون له شخصية اعتبارية وتطبق عليه أحكام هذه الفقرة.

هـ. تتولى الجمعية رعاية مصالح أعضائها والعمل على تحقيق أهدافها بما في ذلك تنمية السباحة وتشجيعها بالتعاون مع الوزارة ويكون للتمتع بالميلاحية المهنية إلى جمعية السباحة الخاصة بالمهنة التي يمارسونها بعد إنشائها إلزامياً ولا يسمح لأي شخص ممارسة أي مهنة سباحية إلا بعد انتمائه للجمعية الخاصة بها.

و. تعتبر الجمعيات السباحية والهيئات السباحية الأخرى القائمة في المملكة عدد صدور هذا القانون وكلفتها منشأة بموجبها وعليها توفيق لوضعها مع أحكامه خلال مدى لا تتجاوز 2002/12/31 وتقديم الأنظمة التي أنشئت بموجبها إلى مجلس الوزارة لإصداره.

ز. لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إنشاء إدارات أو هيئات للمواقع والمرافق السباحية ذات موازنات و هيكل إدارية محددة تهدف إلى تطوير واستثمار هذه المواقع والمرافق وإدامتها على أن تحدد مهامها وسائر الأمور المتعلقة بها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

#### المقدمات<sup>(1)</sup>

أ. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلا العقوبتين كل من:

1. امتلك أو مارس مهنة سباحية قبل الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.

2. مارس أي مهنة سباحية أو إدارتها بصورة تتطوي على منافسة غير مشروعة أو مضرة بسمعة السباحة الوطنية والصناعات والمهن السباحية أو الاقتصاد الوطني.

ب. تقام دعوى الحق العام بمقتضى أحكام هذه المادة من قبل النائب العام بناء على طلب الوزير.

ج. إذا أدین أي شخص بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة فالمحكمة أن تقرر إغلاق المحل أو المكتب الذي تمارس فيه تلك المهنة.

#### صلاحيات مجلس الوزراء بتنفيذ القانون

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك ما

(1) المادة (15).

يتعلق بالأمور التالية<sup>(1)</sup>:

- أ. تصنيف المهن السياحية وترخيصها وتحديد الرسوم الواجب استيفائها عليها وكيفية تحصيلها والتكاليف المالية التي يترتب تقديمها وتحديد أسعار الخدمات السياحية وأجورها.
- ب. تحديد رسوم الدخول إلى المواقع السياحية والإعفاء منها.
- ج. المزايا الواجب توفرها في أدلاء السياحة وشروط وإجراءات ورسوم ترخيصهم.

**الفصل الثاني: نظام أدلاء السياح رقم (34) لسنة 1988<sup>(2)</sup>**

الدليل السياحي: الشخص الذي يمارس أعمال إرشاد السياح ومراقبتهم لمختلف الأماكن السياحية والأثرية في المملكة وتزويدهم بالمعلومات عنها<sup>(3)</sup>.

#### **شروط ترخيص مهنة الدليل السياحي**

يشترط في طالب الترخيص ممارسة مهنة الدليل أن يكون<sup>(4)</sup>:

1. أردني الجنسية وأكمل العشرين سنة من عمره.
2. غير محكوم عليه بجنحة أو جنة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.
3. حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها أو دبلوم في خدمات أدلاء السياح من كلية متقدمة كحد أدنى.
4. اجتاز امتحان اللغة الأجنبية التي يتقنها وإلمامه بالمعلومات السياحية.
5. اجتاز امتحان الدورة التي تنظمها الوزارة.
6. متفرغاً لممارسة مهنة الدليل ولا يجوز له مزاولة أي وظيفة أو مهنة أخرى بما في ذلك التجارة والسيرة.

يمنح الوزير بناء على توصية اللجنة لمطالب الترخيص تصريحاً لمدة مؤقتة يترتب عليه خلالها حضور الدورة التي تعقدها الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية واجتياز الامتحانات المقررة.

لوزير بناء على توصية اللجنة أن يستثني أي شخص من أحكام البلد (3) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

#### **شهادات ورخص أدلاء السياح**

تقسم لرخصة المفتوحة للدليل السياحي إلى الفئتين التاليين<sup>(5)</sup>:

- أ. دليل عام ويشمل عمله جميع أنحاء المملكة.
- ب. دليل موقع ويحصر عمله في موقع سياحي أثري محدد.

(1) المادة (16).

(2) نظام رقم (34) لسنة 1988، صادر بمقتضى المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.

(3) المادة (2).

(4) المادة (3).

(5) المادة (4).

### إجراءات تجديد الرخصة<sup>(٦)</sup>

- أ. يقدم طلب تجديد الرخصة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة وكل من يتخلف عن تجديد الترخيص ضمن هذه المدة يترتب عليه دفع مبلغ إضافي مقداره (50%) من رسم الترخيص السنوي، وإذا لم يتم تجديد الترخيص حتى نهاية شباط من تلك السنة يمنع من مزاولة المهنة إلى حين تجديد الرخصة خلال مدة أشهر، وتعتبر الرخصة ملغاة حكماً إذا لم يتم تجديدها خلال تلك المدة.
- ب. لا تجدد الرخصة للدليل إذا تبين للجنة أنه قد أي من شروط الترخيص المنصوص عليها في هذا النظام.

### تسجيل الأدلاء السياحيين<sup>(٧)</sup>

- أ. ينظم في الوزارة سجل خاص بأسماء الأدلاء المزاولين وسجل آخر بأسماء الأدلاء غير المزاولين.
- ب. يرفع اسم الدليل الذي يمنع من مزاولة المهنة وفقاً لأحكام قانون السياحة المعمول به بقرار من الوزير إلى أن يزول المنع.
- ج. يجوز للدليل بناء على طلب مبرر يقدم إلى الوزير رفع اسمه من سجل الأدلاء المزاولين إلى سجل الأدلاء غير المزاولين، على أن لا تزيد هذه المدة على سنتين ويترتب عليه دفع الرسوم المقررة بموجب هذا النظام إذا طلب إعادة تسجيله وأن يحتار بلجاجة الدورات والامتحانات المقررة لذلك.

### إجراءات إلام السياح<sup>(٨)</sup>

لوزير بناء على توصية لجنة السياحة تحديد أجور الدليل.

### واجبات والتزامات الدليل السياحي

- أ. يتوجب على الدليل أن لا يقصر في أداء واجباته أو خدماته وأن لا يخل بالتزاماته تجاه السياح أو أصحاب المهن السياحية الأخرى، وعليه بشكل خاص الالتزام بما يلي<sup>(٩)</sup>:
1. التحلي بالأخلاق والمواطنة الصالحة لإبراز الأردن بالصورة الجيدة.
  2. ارتداء الزي المقرر.
  3. وضع رخصته على صدره أثناء العمل وإقامة الإطلاع عليها للسياح وموظفي الوزارة المعيّنين لغاية الرقابة وأي موظف آخر يفوضه الوزير خطياً بذلك.

(٦) المادة (6).

(٧) المادة (7).

(٨) المادة (8).

(٩) المادة (9).

4. تسليم رخصته إلى الوزارة عند إنهائها أو وقف العمل بها.
5. القيام بالمهام الموكلة له أثناء مرافقته للأفواج السياحية من شرح وإعطاء معلومات وإجابة دقيقة والالتزام بالمواعيد المحددة للبرنامج السياحي.

#### للتعليمات على الدليل السياحي

- ب. يحظر على الدليل للقيام بالأعمال التالية:
  1. استغلال مهنته لأغراض غير أخلاقية أو تجارية والإعلان عن نفسه بصورة تخالف الحقيقة أو تتطوي على التفرير بالزوار والسياح.
  2. مرافقة كل من المنتج والزائر في الأماكن السياحية الأثرية إلا بناء على طلبه.
  3. القيام بالدلالة أثناء قيادة السيارة.
  4. اشتراط طلب العسوة أو المكافأة من أصحاب المهن السياحية والتجارية وغيرها.
  5. طلب الإكراميات من الأفواج السياحية والزوار.
  6. تعاطي المشروبات الروحية أثناء العمل.

#### مراقبة أداء الدليل السياحي

- ج. للوزير أو من يفوضه خطياً إجراء المراقبة والتفتيش على أداء الدليل للتأكد من مدى التزامه بأحكام هذه المادة.

#### إحداثيات مفتوحة للدليل السياحي<sup>(1)</sup>

يعطى الدليل من دفع رسوم الدخول للمواقع السياحية.

#### إلزام الدليل بحقد مع مكاتب السياحة<sup>(2)</sup>

يتوجب على مكاتب السياحة والمنفر استخدام دليل سياحي لمرافقة الأفواج السياحية في المملكة وأن تبرم عقداً مع الدليل لكل عمل على حده توضح فيه التزامات الفريقين بشكل تفصيلي.

#### العقوبات

كل من يخالف أحكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون السياحة المعمول به<sup>(3)</sup>.

الفرد الثالث: نظام مكاتب وشركات السياحة والمنفر رقم (11) لسنة 2005<sup>(4)</sup>  
المكتب: المؤسسة أو شركة السياحة والمنفر<sup>(1)</sup>.

(1) المادة (11).

(2) المادة (11).

(3) المادة (12).

(4) نظام رقم (11) لسنة (2005) منقر بمقتضى المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.

## فئات مكاتب السياحة والسفر

تصنف المكاتب إلى الفئات التالية<sup>(1)</sup>:

- الفئة (أ): ويقوم بتنظيم وتسيير الرحلات الوافدة والصادرة وتنظيم الرحلات الداخلية.
- الفئة (ب): ويقوم باستقبال وتنظيم وتسيير الرحلات الوافدة داخل المملكة.
- الفئة (ج): ويقوم بتنظيم برامج الرحلات الصادرة ويبيع برامج الرحلات الصادرة المنظمة من قبل مكاتب الفئة (أ).

## مهام وخدمات مكاتب السياحة والسفر

أ. يتولى المكاتب القيام بأي من الخدمات التالية<sup>(2)</sup>:

1. بيع تذكار السفر بأنواعها المختلفة وتبديلها وتأمين التذاكر للمصاح والمصارفين بالمتعاون مع مؤسسات وشركات النقل.
2. إجراء الحجز في الفنادق داخل المملكة وخارجها.
3. العمل مع مكاتب تأجير السيارات السياحية وشركات النقل السياحي المتخصص لتأمين هذه الخدمة للمصاح والمصارفين مقابل نسبة تبادل.
4. بيع التذاكر للمهرجانات والأنشطة السياحية داخل المملكة.
5. قبول النقد الأجنبي من المصاح والمصارفين لقاء للخدمات السياحية المقدمة لهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
6. تأمين التأشيرات للمصاح والمصارفين.
7. تأمين المصاح والمصارفين لدى شركات التأمين العاملة في المملكة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

8. أي نشاط آخر يقرره الوزير بناء على توصية اللجنة.

ب. بالإضافة إلى الخدمات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة:

1. يتولى مكتب الفئة (أ) تنظيم رحلات سياحية بشكل فردي أو جماعي داخل المملكة أو خارجها.
2. يتولى مكتب الفئة (ب) استقبال السياحة الوافدة وتنظيم رحلات سياحية بشكل فردي أو جماعي داخل المملكة وتقديم المعلومات والنشرات السياحية عن المملكة. ويعمل في المعاملات الرسمية لاستقبال ومغادرة المصاح للمملكة.
3. يتولى مكتب الفئة (ج) تنظيم برامج الرحلات في الخارج ويبيع برامج الرحلات المنظمة من قبل مكاتب الفئة (أ) وتزويد المصارفين بالمعلومات الكافية والخرائط اللازمة لبلاد المقصد.

(1) المادة (1).

(2) المادة (3).

(3) المادة (4).

## شروط ترخيص مكاتب السياحة والسفر

يشترط لترخيص المكتب ما يلي<sup>(1)</sup>:

- أ. أن يكون طالب الترخيص أردني الجنسية.
- ب. أن لا يقل رأس المال المسجل لطالب الترخيص عن خمسين ألف دينار.
- ج. أن يقدم طالب الترخيص ووفقاً للنص الذي تعتمده الوزارة كفالة بنكية سنوية باسم الوزير بالإضافة لوظيفته على النحو التالي:
  1. خمسة وعشرون ألف دينار إذا كان المكتب من الفئة (ب).
  2. خمسة وسبعون ألف دينار إذا كان المكتب من الفئة (ج).
  3. مائة ألف دينار إذا كان المكتب من الفئة (أ).
- د. أن يكون طالب الترخيص حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جلة مخلة بالشرف.
- هـ. أن يرفق بالطالب اسم مدير المكتب.

## الالتزامات المنوطة بمكاتب السياحة والسفر

يلتزم المكتب بما يلي<sup>(2)</sup>:

- أ. أن يستخدم ما لا يقل عن سبعة أشخاص من الأردنيين بمن فيهم المدير إذا كان المكتب من الفئة (أ) وخمسة أشخاص بمن فيهم المدير إذا كان المكتب من الفئة (ب) أو الفئة (ج) على أن يكون اثنان على الأقل من بين العاملين في مجال المبيعات والتسويق قد اجتازا دورات تدريبية في مجال اختصاصيهما ويجيدان لغة أجنبية واحدة على الأقل.
- ب. أن يكون الموظف أو المستخدم في المكتب حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جلة مخلة بالشرف.
- ج. أن يبلغ الوزارة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل عن بدء تنفيذ برامج الرحلات السياحية التي ينظمها مع التعهد بالالتزام بها تحت طائلة مصادرة الكفالة المنصوص عليها في هذا النظام أو أي جزء منها وإلزامه بأي مطلوبات تنشأ عن مخالفته لتلك البرامج، وعلى أن يتضمن البرنامج ما يلي:
  1. تاريخ ابتداء الرحلة والمناطق المشمولة بها.
  2. وسيلة النقل المحددة للساحين وأماكن الانطلاق والعودة ومواعيدها.
  3. أسماء المنشآت الفندقية ودرجات تصنيفها.
  4. الخدمات المشمولة في الرحلة وأسعارها بالتفصيل.
  5. شروط الحجز وشروط إلغاء الرحلة.
  6. نموذج العقد الخطي بين المكتب والمسافرين.

(1) المادة (5).

(2) المادة (12).

د. يشترط في الإعلان عن برامج الرحلة السياحية المنشورة في الصحف المحلية شموله بالحكم البلود الواردة في الفقرة (ج) من هذه المادة باستثناء البند (6) منها.

#### الالتزامات المكلف بها الموظفون والمكتب

- أ. يلتزم المكتب والموظفون والمستخدمون لديه بالمحافظة على آداب المهنة وأخلاقيتها وعدم القيام بأي عمل يتنافى مع طبيعة المهنة والتقيد بالتعليمات الصادرة عن الوزارة فيما يتعلق بالتعامل مع الآخرين بما في ذلك ما يلي<sup>(1)</sup>:
  1. الاحتفاظ بالقيود والسجلات والمستندات اللازمة لتنظيم أعماله.
  2. تزويد الوزارة بأي معلومات تتعلق بالمكتب بما في ذلك بيان يتضمن تفصيلاً وافياً عن الرحلات الفردية والجماعية التي يتولى المكتب تنظيمها.
  3. عدم إصدار أي نشرة أو برنامج أو دليل أو خارطة أو صورة أو أي مطبوعة تتعلق بالدعاية السياحية أو توزيعها أو عرضها إلا بعد إجازتها من الوزارة.
- د. عدم إبراز أي تعديل في الاسم التجاري للمكتب أو في ملكيته أو في أي عمل آخر يتعلق بأعمال المكتب وموظفيه ومواقفه قبل تبليغ الوزارة عن ذلك.
- هـ. الاحتفاظ بحسابات أصولية وقانونية ويلمخ من البيانات الإحصائية عن إنتاجية المكتب.

#### المقاييس

كل من يخالف أحكام هذا النظام بمقاب بالمقاييس المنصوص عليها في قانون السياحة المعمول به<sup>(2)</sup>.

الفرع الرابع: نظام المنشآت الفندقية والسياحية رقم (7) لسنة 1997<sup>(3)</sup>

#### التعريفات

للفئات المقصودة من هذا النظام تشمل عبارة (المنشأة الفندقية)، الفندق، المنتجع السياحي، الشقق الفندقية، اللزل، الموتيل، المخيم السياحي، الفنادق العائمة والتي تقدم خدمات فندقية أو أي جزء منها وأي منشآت أخرى يقرر الوزير أنها تعتبر من المنشآت الفندقية لفئات هذا النظام<sup>(4)</sup>.

(1) المادة (13).

(2) المادة (18).

(3) نظام رقم (7) لسنة 1997، صادر بموجب المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.

(4) المادة (3).

## فئات الفنادق والمنشآت

أ. تصنف الفنادق والمنشآت في إحدى الفئات التالية<sup>(1)</sup>:

- خمسة نجوم.
- أربعة نجوم.
- ثلاثة نجوم.
- اثنان.
- نجمة واحدة.
- غير موافق.

ب. تصنف الشقق الفندقية، للنزل، المبيت، للمخيم المبلح وأية منشأة فندقية أخرى في إحدى الفئات التالية:

- فئة (أ).
- فئة (ب).
- فئة (ج).

## التزامات المنشآت الفندقية

تلتزم إدارة المنشأة الفندقية بالتزام بما يلي<sup>(2)</sup>:

- أ. أن تضع لإدارة موحدة جميع مرافقها وتوابعها.
- ب. أن تضع لافتة تحمل اسمها باللغتين العربية والإنجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفها.
- ج. أن تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان.
- د. أن تعلن في جميع صالات الطعام والاستقبال وقاعات الجلوس والغرف الأسعار التي تتقاضاها عن أي خدمة أو وجبة طعام وذلك باللغتين العربية والإنجليزية وأن تنقود بها.
- هـ. تزويد كل زبون بملقورة وإيصال مختم بخاتم الفندق مؤرخاً وموقعاً من المسؤول وتدرج فيه بنود الخدمة التي قدمت له وثمن كل منها..
- و. الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لمن يقل عمره عن 18 سنة.
- ز. مراعاة أحكام قانون الصحة العامة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وعدم استخدام أي شخص في تجهيز الطعام أو للشراب وتقديمه إلا بعد حصوله على شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض وفقاً للتشريعات المعمول بها.
- ح. توفير وسائل السلامة العامة ومتطلبات الوقاية والحصل على إتيانها جاهزة للاستعمال والمحافظة عليها وفقاً لمتطلبات الدفاع المدني.
- ط. توفير صندوق لحفظ الأملاك للزلاء وأن يعلن عن ذلك في صالة الاستقبال

(1) المادة (5).

(2) المادة (9).

## بالتقنين العربية والإنجليزية.

د. إلزام العاملين فيها بالارتداء الذي الخاص كل حسب طبيعة عمله.  
ك. أن لا تعدل أو تجري أي تغيير في مراقبتها وإشاعتها إلا بموافقة الوزير المسبقة.

ل. تزويد الوزارة بجميع المعلومات والإحصاءات التي تطلبها.

م. تزويد الوزارة ببرامج التدريب الإدارية والفندقية والميولية وبرامج للتسويق والترويج السياحي وتصيلات تنفيذها.

### إجازة المشروبات الروحية والفرق الفنية

لوزير بناء على توصية اللجنة أن يقرر الموافقة على تقديم المشروبات الروحية واستخدام الفرق الفنية والموسيقية في المنشآت الفندقية<sup>(1)</sup>.

### مراقبة وفتح المنشآت الفندقية<sup>(2)</sup>

أ. الوزير أو من ينيبه خطياً إجراء المراقبة والتفتيش على المنشأة الفندقية للتأكد من التزامها بأحكام القانون وهذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ب. إذا ثبت أن مستوى المنشأة الفندقية لا يتناسب مع درجة تصنيفها وجب على اللجنة إعادة النظر في هذا التصنيف وذلك بعد إبلاغها ومنحها المهلة التي يقرها الوزير.

ج. للوزير أن يأمر بتغيير اسم المنشأة الفندقية والميولية إذا تبين أن الاسم القائم قد يسبب للتفريب.

### تنظيم الرحلات السياحية<sup>(3)</sup>

لا يجوز للمنشأة الفندقية تنفيذ برامج الرحلات الميولية داخل المملكة إلا من خلال مكتب سياحة مرخص وفقاً لأحكام نظام مكاتب السياحة والسفر المعمول بها.

### تعليمات تنفيذ النظام

لوزير بناء على توصية اللجنة إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك<sup>(4)</sup>:

أ. حمن لتنظيم العمل في المؤسسة الفندقية والمحافظة على أخلاقيات المهنة وأداب ممارستها وتطبيق علاقتها مع بعضها ومع المهن الميولية الأخرى.

ب. وضع الشروط الخاصة بالموصفات للمنشأة الفندقية والمرافق الواجب توفرها فيها والخدمات التي تقدمها والمحافظة على مستوى هذه الخدمات.

(1) المادة (10).

(2) المادة (11).

(3) المادة (12).

(4) المادة (13).

## المقوبات

كل من يخالف أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها في قانون السياحة المعمول به<sup>(1)</sup>.

الفرع الخامس: نظام المطاعم والمصالح السياحية رقم (6) لسنة 1997<sup>(2)</sup> وتعديلاته

## التعريفات

لمقاصد هذا النظام، تعني عبارة (المطعم السياحي) كل مرفق تصنفه الوزارة وتعتبره مطعماً سياحياً حسب التعليمات والمواصفات المعتمدة من الوزارة والذي يقدم خدمات الطعام أو للمشروبات أو كليهما ويمكن أن يقدم خدمات ترويحية أو فنية لرواده داخل المطعم أو خارجه لقاء مقابل<sup>(3)</sup>.

## شروط ترخيص المطاعم السياحي

- يشترط لترخيص المطعم السياحي ما يلي<sup>(4)</sup>:
- أ. أن لا يقل رأسماله المسجل عن ثلاثين ألف دينار.
  - ب. أن يكون كل من مالكه أو مديره العام أو أي عامل فيه حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة من جنحة بالشرف والآداب العامة، أو الإفلاس الاحتياطي أو للتقصير.
  - ج. أن تتوفر فيه الشروط الفنية المنصوص عليها في هذا النظام وفي التعليمات الصادرة بموجب.

## التزامات المطاعم السياحي

- يترتب على إدارة المطعم السياحي التقيد بما يلي<sup>(5)</sup>:
- أ. وضع لافتة تحمل اسم المطعم باللغتين العربية والإنجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفه.
  - ب. إشهار فوائض الأسعار للطعام والمشروبات في مكان بارز على مدخل المطعم وتقديم لوائح طعام تبين أنواعه وأسعاره لإطلاع الزبائن عليها.
  - ج. مراعاة أحكام قانون الصحة العامة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
  - د. تزويد كل زبون بفتورة وتدرج فيها جميع أصناف المأكولات والمشروبات والخدمات المقدمة له وأسعارها بشكل واضح.
  - هـ. الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لمن يقل عمره عن 18 سنة.

(1) المادة (14).

(2) نظام رقم (6) لسنة 1997، مبطل بموجب المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.

(3) المادة (3).

(4) المادة (4).

(5) المادة (5).



## شروط الترخيص

مع مراعاة شروط أحكام المادة (5) من هذا النظام يشترط في طالب الترخيص ما يلي<sup>(1)</sup>:

- أ. أن يسجل باسم الشركة ما لا يقل عن خمسين حافلة سياحية وأن تكون الحافلات السياحية بحالة ممتازة على أن لا ترخص أي حافلات سياحية للمرة الأولى يزيد عمرها على سنة واحدة من تاريخ الصنع.
- ب. أن يوفر مواقف خاصة لمبيت الحافلات السياحية وانطلاقها ووصولها بموافقة الجهات الرسمية ذات العلاقة.
- ج. أن يوفر مكاتب إدارة واستقبال وقاعات انتظار مجهزة بالقواعد والمرافق الصحية للمناسبة وأجهزة السلامة العامة ووسائل الاتصال.
- د. أن يوفر للعدد المناسب من الإداريين والمستخدمين والفنيين بما في ذلك مدير المكاتب الرئيسي.
- هـ. أن يقدم كفالة بنكية سنوية قيمتها مائتا ألف دينار باسم الوزير بالإضافة لوظيفته وذلك ضماناً لتنفيذ أحكام الترخيص وشروطه والمجلس الأعلى للسياسة إعادة النظر بقيمة تلك الكفالة كلما رأى ذلك مناسباً.

الفرع الثامن: تعليمات النقل السياحي رقم (7) لسنة 1995

## تنظيم عمل شركة النقل السياحي المتخصص<sup>(2)</sup>

1. أن يكون دواول للشركة لمدة 24 ساعة.
2. أن تعمل الشركة بنظام الدفوفات.
3. أن تقوم الشركة بتطبيق نظام العمل الأردني والقوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل.
4. أن تلتزم الشركة بدقة المواعيد في الانطلاق والوصول للرحلات واستقبال وتوزيع الأنواع السياحية القائمة من خلال المكاتب السياحية.
5. الإعلان عن أسعار الرحلات السياحية بعد تصديقها من الوزارة.
6. الإعلان عن الرحلات المنتظمة وغير المنتظمة بمواعيد محددة.
7. تلتزم الشركة بتطبيق نظام التأمين الصحي.
8. تلتزم الشركة بتطبيق نظام التأمين الاجتماعي.
9. الالتزام في صلية تموية الأمور المالية بين شركة النقل السياحي المتخصص وبين مكاتب السياحة والمفر من جهة وبين شركات النقل السياحي المتخصص فيما بينهما من جهة ثالثة.

(1) للمادة (7).

(2) للمادة (1).

## مؤهلات العاملين في شركة النقل السياحي المخصص<sup>(1)</sup>

أ. مدير المكتب:

1. أن يكون أردني الجنسية.
2. أن يكون حائزاً على الشهادة للجامعة الأولى.
3. أن يكون حاصلًا على شهادة عدم محكومية.
4. أن يكون لائقًا من الناحية الصحية والبدنية.
5. أن يجيد لغة أجنبية على الأقل.
6. أن يتراوح عمره بين 25-65 عاماً.

ب. الموظفون الإداريون في المكتب:

1. أن يكون أردني الجنسية.
2. أن يكون حاصلًا على شهادة عدم محكومية.
3. أن يكون حاصلًا على دبلوم كحد أدنى في الأعمال الإدارية والمالية.
4. أن يجيد لغة أجنبية على الأقل.
5. أن تتوفر لديه اللياقة البدنية والصحية.

ج. السائقون:

1. أن يكون أردني الجنسية.
2. أن يكون حاصلًا على شهادة عدم محكومية.
3. أن تتوفر لديه اللياقة الصحية والبدنية.
4. أن يجيد القراءة والكتابة.
5. أن يتراوح عمره بين 25-50 عاماً وأن لا تقل خبرته عن خمس سنوات في قيادة المركبات السياحية.

## شروط التأمين<sup>(2)</sup>

1. أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل على المركبة.
2. أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل مع المرافق ومساعد المرافق والأفراد والمجموعات السياحية.
3. أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل على الأمتعة.

## زكي العاملين

أن تلتزم الشركة باختيار زكي لكل فئة من فئات العاملين بالتنسيق مع الوزارة<sup>(3)</sup>.

(1) المادة (3).

(2) المادة (3).

(3) المادة (4).

المسرد الخامس: تعليمات المنشآت الفندقية والسياحية والمطاعم و  
الاستراحات السياحية والنوادي الليلية والواجبات المهنية لسنة  
1999:

### التسمية والتعريفات<sup>(1)</sup>

- أ. تسمى هذه التعليمات تعليمات للمنشآت الفندقية والسياحية والمطاعم السياحية  
والنوادي الليلية والواجبات المهنية.  
ب. تعريفات :  
القانون : قانون السياحة رقم 20 لسنة 1988.  
النظام : نظام المنشآت الفندقية والسياحية رقم 7 لسنة 1997 ونظام المطاعم  
والاستراحات السياحية رقم 6 لسنة 1997.  
مرفق سياحي : المنشآت الفندقية والسياحية والمطاعم والاستراحات السياحية  
والنوادي الليلية.  
ويعملها مالكاها او ممثلها القانوني والمفوض بالتوقيع عنها.

### طلبات الترخيص<sup>(2)</sup>

1. لا يجوز لأي شخص أن يشرع في تشغيل أو حتى الإعلان عن أي مرفق  
سياحي إلا بعد الحصول على رخصة تشغيل المرفق السياحي طبقاً لأحكام  
القانون والنظام ولهذه التعليمات.
2. يتوجب على المرفق السياحي عند تقديمه طلب الحصول على الترخيص أن  
يقدمه على النماذج المعدة من قبل الوزارة ( والتي يمكن الحصول عليها من  
وزارة السياحة والآثار ) مرفقاً بها كافة المستندات والمتطلبات الأخرى  
المتضمن عليها في النظام وفي هذه التعليمات.
3. في حالة الرغبة بتحويل الترخيص لمالك جديد فإن على مالك الرخصة الحالي  
أخذ موافقة الوزارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع أو التنازل وخلال  
ثلاثين يوماً في حالة الوفاة إلا أنه يتمتع على المرفق السياحي إبرام أي عقد  
يتنازل بموجبه عن إدارة المرفق ودخله أو أي جزء منه مقابل عوض مادي.
4. إذا قرر صاحب المرفق السياحي عدم الاستمرار بالعمل سواء عند انتهاء  
الرخصة أو قبل ذلك عليه إعلام وزارة السياحة والآثار خلال 15 يوم خطياً  
وعليه ذكر الأسباب التي دعت إلى ذلك.
5. يطلب من صاحب المرفق السياحي المرخص تطبيق الرخصة بمكان  
ظاهر.

(1) المادة (1).

(2) المادة (2).

### متطلبات الترخيص<sup>(1)</sup>

عندما يتقدم أي شخص بطلب للترخيص للحصول كمرفق سياحي بما في ذلك تقديم أو بيع المشروبات الروحية في المكان المرخص عليه التقيد بالشروط والمتطلبات التالية :

أ. تخضع المباني والمنشآت للأنظمة والتعليمات الصادرة عن لمانة عمان الكبرى أو البلدية المعنية.

ب. تخضع للبلدية والمعدات بما في ذلك معدات مقاومة للحريق والمخارج للطوارئ والإرشادات المتعلقة عن ذلك للقوانين والتعليمات المرعية في الدفاع المدني وتعليمات لجنة السلامة بهذا الخصوص وعلى المرفق السياحي أن يتقيد بالحد الأقصى المسموح له لاستيعاب المرفق ويحظر عن ذلك في مكان ظاهر.

ج. تقديم بوليصة تأمين ضد الغير ( Third Party Policy ) تخضع لموافقة الوزير.

د. تخضع المباني والمنشآت لشروط دائرة الدراسات في وزارة السياحة والآثار من حيث الهندسة والتصميم ومعايير النظافة العامة المالية المفعول.

هـ. تقديم كشف بكاند الموظفين والمدراء ومؤهلاتهم ومستوى تدريبهم لأخذ موافقة الوزير بإمكانية تشغيل المرفق السياحي حسب مستوى طلب الترخيص.

و. حصول صاحب المرفق السياحي أو ممثله القانوني في حالة كونه شخصاً اعتبارياً والمدراء على شهادة عدم محكومة لما غير الأردنيين من هؤلاء فوكنتي بتوقيعهم وإقراراً وشهادات توصية من الأهلن التي عملوا فيها في بلادهم وشهادة صحية لكافة العاملين على أن تجدد الشهادة الصحية سنوياً مع تجديد الترخيص.

ز. يكون صاحب المرفق السياحي مسؤولاً عن سلوك موظفيه والعاملين لديه.

ح. أن يقدم النشرات الترويجية والأسعار المقترحة ولماذج مطبوعاته.

### الترخيص<sup>(2)</sup>

1. لا يجوز لأي شخص حصل على ترخيص مرفق سياحي تقديم المشروبات الروحية إلا إذا نصت الرخصة الصادرة له على ذلك.

2. ولكي يسمح لصاحب المرفق السياحي المرخص له تقديم المشروبات الروحية فإن عليه أن يتقدم بطلب خطي إلى الوزارة يشرح فيها سبب هذا الطلب ولماذا يعتقد بأن بيع المشروبات الروحية في المنشأة متصفاً للخدمات التي يقدمها وما هي مساهمة هذه الخدمة للعمل.

3. تمنح رخصة تقديم المشروبات السياحية من قبل الوزير بناء على توصية لجنة السياحة والكشف الميداني من قبلها والاستئناس برأي الجهات الأمنية المختصة

(1) المادة (3).

(2) المادة (4).

أخذة بالاعتبار الأمور التالية :

- أ. طبيعة المكان ومستواه ثم قربه أو بعده عن مراكز المدن أو القرى أو الخدمات ودور العبادة.
- ب. اعتباره موقعاً سياحياً.
- ج. عدم وجود أي موانق جدالية أو مخلة بالنظام العام والآداب العامة لأصحاب المرافق السياحي والعاملين فيه والتأكد من هذا المطلب عند كل تجديد سنوي للرخصة وذلك عن طريق مخاطبة الوزارة للحاكم الإداري.

#### المساعات المسموح بها<sup>(1)</sup>

1. تحدد المساعات المسموح بها لتقديم المشروبات الروحية في الرخصة وبالشكل

التالي :

أ. داخل الغرف : مطيلة الوقت

ب. داخل المرافق : تقدم المشروبات الروحية في :

المطعم : في أوقات وجبات الطعام على أن لا تزيد على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل شتاءً والخالية صيفاً.

البار : من الساعة 11 قبل الظهر وحتى الساعة 12 ليلاً.

النادي الليلي : من الساعة 7 مساءً وحتى الساعة 3 بعد منتصف الليل.

2. يحظر بيع أو تزويد المشروبات الروحية خارج المساعات المسموح بها مخالفة قانونية ومنافسة غير مشروعة.

3. يحظر الشخص الذي يستهلك المشروبات الروحية في المرافق السياحي لتلك صدرت الرخصة بشأنها خارج المساعات المسموح بها وبإستثناء ما تم تحديده في المادة (5) قد خالف قانون منع الجرائم.

4. لا يحول أي شيء في المادة رقم (5) من هذه التعليمات دون أو يحد من استهلاك المشروبات الروحية :

أ. استهلاك المشروبات الروحية في أي مبنى خلال عشرين دقيقة بعد انتهاء المساعات المسموح بها إذا تم توفير هذه للمشروبات في ذلك المبنى.

ب. خلال المساعات المسموح بها في أي من المباني المرفق السياحي من قبل الشخص المقيم فيها.

5. يجوز لحامل الرخصة أن يقدم بطلب إلى الوزارة لتمديد المساعات المسموح بها في أي يوم محدد أو أية مناسبة.

#### أمر القيد<sup>(2)</sup>

1. إذا وردت شكوى بحق أي مرافق سياحي لديه رخصة مشروبات روحية يجوز

(1) المادة (5)

(2) المادة (6)

الوزير أن يقرر تقايص الساعات المسموح بها لتقديم المشروبات الروحية أو إغلاق مؤقت لا يزيد عن ثلاثة أيام لهذه المنشأة أو وقف العمل برخصة المشروبات الروحية لمدة لا تزيد على شهر أو إلغائها إذا كانت على قناعة بأن في ذلك خدمة للنظام أو السلامة العامة.

2. يعتبر صاحب الرخصة الذي يفتح المرفق الميلاحي أو يخالف القرار الصادر عن الوزير أنه قد ارتكب مخالفة للقانون.

#### حماية الأشخاص المسافرين (القاصرين) <sup>(7)</sup>

1. لا يجوز لصاحب الرخصة أو الموظف العامل لديه أو الوكيل من العاملين في المرفق الميلاحي التي صدرت له رخصة للمشروبات تقديم المشروبات أو توفيرها إلى أي شخص تحت سن الثامنة عشرة أو يسمح لأي شخص تحت الثامنة عشرة أن يستهلك المشروبات الروحية في المرفق الميلاحي وبالتالي يعتبر مخالفاً للقانون ولهذه التعليمات إذا قام هو أو الموظف لديه أو وكيله من العاملين بذلك أو إذا :

أ. كان الشخص تحت سن الثامنة عشرة يشتري أو يجري الغير بأن يشتري أو يستهلك المشروبات الروحية في المرفق الميلاحي الذي صدرت له رخصة للمشروبات.

ب. اشترى الشخص المشروبات الروحية لشخص يعرف أنه دون سن الثامنة عشرة أو زوده بها.

ج. يحق لصاحب الرخصة أو الموظف العامل لديه أن يطلب من أي شخص يظهر أنه أقل من ثمانية عشر سنة أن يبرز هويته الرسمية.

2. يعتبر صاحب الرخصة أو الموظف لديه أو وكيله مخالفاً إذا وظف شخصاً تحت سن الثامنة عشرة لتقديم أو بيع أو توفير المشروبات الروحية.

#### مخالفات تقديم المشروبات <sup>(8)</sup>

1. أي شخص يحاول أن يدخل أي مرفق ميلاحي لديه رخصة مشروبات ولا يكون هو المبنى الذي يسكن به وهو في حالة سكر يعتبر مرتكباً لمخالفة قانونية.

2. يعتبر أي شخص يكون في المبنى فيه رخصة مشروبات وهو في حالة سكر ولا حيلة له وما لم يكن تحت رعاية أو حماية الأشخاص المناسبين مذنباً بمخالفة قانونية.

3. يعتبر الشخص مخالفاً إذا باع أو وفر أو قدم المشروبات الروحية أو عمل على تزويدها أو حاول ذلك للأشخاص الذي يدل ظاهر حالهم على أنهم في حالة سكر.

(1) المادة (7).

(2) المادة (8).

4. يعتبر الشخص حامل الرخصة أو الموظف لديه أو وكيله مخالفين إذا ما تواجدها في المرفق السياحي وهم في حالة سكر.
5. أي شخص يرتكب أي من هذه المخالفات يحاكم بموجب القانون وقانون العقوبات وقانون منع الجرائم.

#### السلوك غير المقبول

1. يعتبر الشخص مخالفاً في المرفق السياحي الذي لديه رخصة مشروب إذا:
  - أ. تصرف بطريقة مشاعة أو غير نظمية.
  - ب. استخدم ألفاظاً لئيمة أو غير محترمة يزعج بها الأشخاص الموجودين في المرفق السياحي.
2. يعتبر صاحب الرخصة أو الموظف لديه أو وكيله مخالفاً إذا ما سمح بوجود السلوك الموصوف في هذه المادة في الموقع الذي صدرت له رخصة المشروب.
3. يعتبر الشخص مخالفاً مخالفة إضافية في المرفق السياحي الذي لديه رخصة مشروب والله قد ارتكب مخالفة بموجب هذه المادة إذا رفض أو أهمل أمر الخروج من المرفق السياحي عندما يطلب إليه ذلك من قبل صاحب الرخصة أو الموظف لديه أو وكيله أو من قبل أحد رجال الأمن.
4. يعتبر الشخص مخالفاً إذا رفض أن يترك المرفق السياحي الذي لديه رخصة مشروب عند انتهاء الساعات المسموح بها أو العشرين دقيقة الأخرى المسموح بها إكمال المشروب الذي تم تقديمه خلال الساعات المسموح بها أو عندما يطلب إليه التهام بذلك من قبل صاحب الرخصة أو الموظف لديه أو وكيله أو من قبل أحد رجال الأمن.

#### قبول الزبائن

1. على أصحاب المنشأة الفندقية والساحلية واللوجيات التالية:
  - أ. أن يستقبل دون محاباة كافة المسافرين والزبائن والذين بإمكانهم دفع بدل الإيواء والخدمات التي تزودهم بها المنشأة.
  - ب. أن يقدم ما يتوفر من أماكن للإيواء للمسافرين والزبائن والذين بإمكانهم تسديد الأجور.
2. لا يحق للمسافر أو الزبون طلب غرفة أو جناح أو شقة معينة إلا إذا كان قد تعاقد على ذلك مسبقاً.

#### حق صاحب المنشأة الفندقية والسياحية في رفض الإيواء

1. يحق لأصحاب المنشأة رفض تقديم مكان للإيواء أو تقديم المشروبات الروحية إذا:
  - أ. لم يتوفر شاعر للإيواء.

- ب. إذا كانت المشروبات المطلوبة غير متوفرة في المنشأة.
- ج. إذا اتضح أن المسافر أو الزبون غير قادر أو غير راغب في دفع التكلفة المقررة.
- د. إذا رفض المسافر أو الزبون أو تملح عن إقناع صاحب الفندق بأنه بإمكانه تسديد الفاتورة عند الطلب.
- هـ. إذا كان المسافر أو الزبون بحالة لا تسمح باستقباله.
- ز. إذا اتضح بأن وجود هذا المسافر قد يؤدي المسافرين والزبائن الآخرين.
- ح. إذا كان بصحبة المسافر أو الزبون لصنقاء غير مرغوب بهم.
- ط. إذا كان بصحبة المسافر أو الزبون أمتعة مشبوهة أو خطيرة بما في ذلك الأسلحة على اختلاف أنواعها.
- ي. إذا كان بصحبة المسافر أو الزبون حيوان أو طير أو حشرات.
- ك. سبق وصدر عن هذا المسافر تصرفات أثارت قلق المسافرين أو الزبائن المتواجدين في المنشأة.
2. على صاحب المنشأة استقبال أمتعة المسافر أو الزبون ولكن هذا لا يعني بأي حال أن يستقبل الأمتعة المشبوهة أو الخطرة أو غير العادية.

#### سجل للمسافرين والزبائن وفيهم

1. على كل مسافر أو زبون سواء كان أردنياً أو أجنبياً إذا أراد المبيت ليلة أو أكثر في المنشأة الفندقية والسواحلية تزويد صاحبها عدد للوصول بالحد الأدنى من المعلومات التالية:
  - الاسم الكامل
  - عنوان مكان السكن
  - الجنس ومكان وتاريخ الميلاد
  - الجنسية : رقم وتاريخ صدور جواز سفره أو الهوية إذا كان أردنياً وعلى المسافرين الأجانب كذلك إعطاء رقم وتاريخ صدور تأشيرة دخول الأردن من أين جاء وإلى أين يسافر.
2. على صاحب المنشأة الفندقية والسواحلية الاحتفاظ بسجل يدون فيه المعلومات المطلوبة بالمادة (12) ويخضع هذا السجل لمندوب الوزارة المعتمد لمراجعة مثل هذه السجلات أو لأي رجل أمن مرخص بذلك.

#### واجبات صاحب المنشأة الفندقية والسواحلية<sup>(1)</sup>

1. على صاحب المنشأة الفندقية والسواحلية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسلامة المسافرين والزبائن والتأكد من أن الطعام والشراب المقدم للضيوف في المنشأة الفندقية والسواحلية صالح للاستهلاك البشري.

(1) المادة (13).

2. صاحب الفندق الذي لا يلتزم بالمادة 13 / 1.

أ. يعتبر مخالفاً.

ب. وعليه تعويض المسافر عن أي ضرر أو فقدان لعدم التقيد بالمسؤولية.

3. إذا حوكم أو جرم صاحب المنشأة الفندقية بموجب أحكام المادة 13 (1) أو إذا

طوّل بالتعويضات بموجب المادة 13 (1) بحق لصاحب المنشأة الفندقية

والسباحية :

أ. أن يبرهن أن الضرر أو الفقدان ناتج عن إهمال المسافر أو الزبون نفسه.

ب. إن الضرر أو الفقدان قد حصل لأسباب قاهرة بما في ذلك الحريق المفاجئ

شريطة أن يبرهن بأنه قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لتفادي ذلك.

ج. إن الضرر أو الفقدان هو من قبل فريق ثالث لا علاقة له بالمنشأة الفندقية

والسباحية.

د. إن الضرر أو الفقدان كان نتيجة لأعمال عدائية للبلاد.

#### مسؤولية صاحب المنشأة الفندقية والسباحية تجاه ممتلكات المسافرين والزبائن<sup>(1)</sup>

1. يعتبر صاحب المنشأة مسؤولاً عن ممتلكات المسافرين والزبائن سواء علم أم

لم يعلم بها.

2. لا يعتبر صاحب المنشأة مسؤولاً عن الأمتعة أو الممتلكات التي يحتفظ بها

المسافر أو الزبون أو نصبها في المنشأة الفندقية والسباحية عند المغادرة.

3. على صاحب المنشأة تعليق إعلان يحدد به مسؤولية المنشأة عن الفقدان وفقاً

لهذه المادة بمبلغ لا يتجاوز ( ألف دينار ) باستثناء الممتلكات التي تعلم

للمنشأة لإيداعها في الخزينة.

4. لا يجوز تحديد مبلغ التعويض كما ورد بالمادة 14 (3) :

أ. إذا لم يكن إعلان الحد أعلى للتعويض موجود في مكان ظاهر.

ب. إذا سرقت أو فقدت أو أُلغيت ممتلكات المسافر أو الزبون بسبب إهمال

أصحاب المنشآت الفندقية والسباحية أو أحد موظفيها.

#### مرض المسافرين أو الضيوف<sup>(2)</sup>

1. لا يحق لأصاحب المنشأة الفندقية والسباحية رفض إيواء أو تقديم المشروبات

لأي مسافر أو زبون بسبب المرض.

2. يحق لأصاحب المنشأة الفندقية والسباحية رفض إيواء أو تقديم المشروبات لأي

مسافر أو زبون إذا كان مريضاً بمرض معد حسب تعريف وزارة الصحة.

3. يعتبر صاحب المنشأة الفندقية مخالفاً إذا قام بتأجير غرفة أو جناح أو شقة

(1) المادة (14).

(2) المادة (15).

لمسافر أو زبون آخر بعد أن كانت هذه الغرفة أو الجناح أو الشقة مشغولة من قبل مسافر أو زبون مريض بمرض معد ولم يتم تطهير الغرفة بإشراف مندوب وزارة الصحة.

4. يعتبر المسافر أو الزبون مخالفا للقانون إذا عرض لنزلاء المنشأة الفندقية والمياحية لخطر العدوى من مرضه المعدى.

#### السلوك في المنشأة الفندقية والمياحية<sup>(1)</sup>

1. يعتبر صاحب المنشأة الفندقية والمياحية مخالفاً :

أ. إذا كان يعلم وسمح للصوم والمذممين وبلاعات الهوى بالتواجد في المنشأة الفندقية والمياحية.

ب. إذا سمح باستقبال المنشأة كبريت دعارة أو سمح بارتداد المنشأة للفندقية والمياحية من المشهورات وذوي السلوك المشبوه.

#### حق صاحب المنشأة الفندقية والمياحية في العجز والبيع<sup>(2)</sup>

1. يحق لصاحب المنشأة الفندقية والمياحية الحجز على جميع ممتلكات المسافر أو الزبون التي كانت بصحبته مصاداً للمبالغ المطلوبة منه للمنشأة الفندقية والمياحية.

2. يحق لصاحب المنشأة الفندقية والمياحية البيع عن طريق الوزارة أية ممتلكات أو أمتعة تركت معه أو في غرفته أو أي مكان تابع للمنشأة عندما يمتلك المسافر أو الزبون عن سداد فاتورة الإقامة أو الطعام أو الشراب أو أية خدمات أخرى قدمت من قبل المنشأة.

3. على أن يعلن بالصحف المطوية عن إعلان بيع هذه الممتلكات مع ذكر اسم صاحب الممتلكات أو اسم الذي أودعها للمنشأة أو إرسال نسخة عن الإعلان لطوان المسافر أو الزبون إذا كان معروفاً وعلى أن لا يتم البيع قبل مرور شهرين على عدم السداد.

#### حقوق وإجبات أصحاب المطاعم والنوادي الليلية<sup>(3)</sup>

1. على صاحب المطعم المياحي والنادي الليلي الواجبات التالية :

أ. ضمن استقبال الأشخاص الذين يرتادون المطعم المياحي والنادي الليلي طابئين الطعام أو الشراب بالمقابل بالإضافة إلى أية خدمات يقدمها.

ب. الاستجابة لطلبات رواد المطعم المعقولة.

2. بالرغم من واجبات صاحب المطعم والنادي الليلي الواردة بالمادة (18) فقرة (أب) فإن واجب المطعم المياحي والنادي الليلي هو تقديم الطعام والمشروب

(1) المادة (16).

(2) المادة (17).

(3) المادة (18).

المولود لديه.

3. لا يجوز للزبون الإلحاح على الجولس على طاولة معينة في المطعم أو النادي إلا إذا سبق له وحجز تلك الطاولة.

حقوق أصحاب المطاعم السياحية أو النوادي الترفيهية في رفض تقديم الخدمة<sup>(1)</sup>

1. يحق لأصاحب المطعم السياحي أو النادي الترفيهي أن يرفض تقديم الخدمة في الحالات التالية :

- أ. إذا لم تتوفر الطاولات أو الأماكن على الطاولات.
- ب. إذا كانت للمطابخ والمشروبات والمكولات من قبل الزبون غير متوفرة لدى المطعم أو النادي.
- ج. إذا كان الزبون غير مستعد لدفع سعر مقبول لطلبته.
- د. إذا رفض الزبون أو لم يتمكن من إقناع صاحب المطعم أو النادي أنه بإمكانه سداد فاتورة الطلبات.
- هـ. إذا كان الزبون بحالة غير لائقة.
- و. إذا كان وجود ذلك الزبون في المطعم أو البار خطر على الزبائن الآخرين.
- ز. إذا كان بصحبة الزبون أصحاب ذات سلوكيات ينفّر منها بقية الزبائن في المطعم أو النادي.
- ح. إذا كان الزبون بحوزته أمتعة أو أسلحة على اختلاف أنواعها أو حقائق مشتبها بها أو خطيرة.
- ط. إذا كان بصحبة الزبون حيوان أو طير أو أية حيوانات مؤذية.
- ي. إذا كان سلوكه الزبون قد أثار للتطبيقات أو الاحتجاج من قبل رواد المطعم أو النادي في زيارة سابقة.

#### ممتلكات الزبائن<sup>(2)</sup>

1. إذا اتّمن صاحب المطعم أو النادي أو أحد موظفيه على ملابس أو أية ممتلكات تخص الزبون فانه مسؤول عن فقدان أو تلف هذه الممتلكات.
2. إذا وفر صاحب المطعم أو النادي مكاناً غير محروس كتسهيل للزبائن لوضع الملابس أو الأمتعة فهو غير مسؤول عنها.
3. لا يكون صاحب المطعم السياحي أو النادي الترفيهي مسؤولاً عن ممتلكات الزبون التي بحوزته أو التي يكون قد نسيها عند مغادرته.
4. إذا اتّضح بأن صاحب المطعم السياحي أو النادي الترفيهي كان مهملاً حسب المادة (20) (2) أعلاه يجب أن لا تزيد قيمة التعويض على (250) ديناراً.
- ب. على صاحب المطعم السياحي أو النادي الإعلان بشكل واضح وفي مكان

(1) الفقرة (19).

(2) الفقرة (20).

- بارز عن الحد الأعلى للتعويض بموجب المادة 20 (أ/4).
5. لا يطبق الحد الأعلى للتعويضات الواردة بالمادة 20 (أ/4) في الحالات التالية:
- إذا كان الإعلان المطلوب بالمادة 20 (ب/4) غير مطن بشكل مناسب.
  - إذا سلمت ممتلكات الزبون وقبلت من قبل صاحب المطعم المياحي أو النادي أو أي من الموظفين المخولين بقبول مثل هذه الأملاك.
  - إذا مرتقت أو فقدت أو أتلقت جراء إهمال صاحب المطعم أو النادي أو أي من موظفيه.

#### مرض الزيلان أو موظفي المطعم أو النادي<sup>(21)</sup>

- لا يحق لصاحب المطعم المياحي أو النادي الليلي أن يرفض تقديم الطعام أو الشراب للزبون على أساس أنه مريض.
- يحق لصاحب المطعم أو النادي الليلي أن يرفض تقديم الطعام والشراب للزبون إذا كان يعاني من مرض معان عنه من قبل وزارة الصحة بأنه مريض معد.
- كل مسافر أو زبون يعاني من مرض معد يعتبر مخالفاً إذا عرض للزبان الآخرين لخطر العدوى في المطعم المياحي أو النادي الليلي سواء بوجوده أو لسلوكه.
- كل صاحب مطعم مياحي أو نادي ليلي يعتبر مسؤولاً ويكون عرضة للمخالفة إذا استخدم موظفاً مصاباً بمرض معد.

#### واجبات صاحب المطعم المياحي أو النادي للاهتمام والمحافظة<sup>(22)</sup>

- على صاحب المطعم المياحي أو النادي اتخاذ كافة الاحتياطات للمحافظة على سلامة المسافرين والزبان والتأكد من أن الطعام والشراب المقدم صالح للاستهلاك البشري.
- أي صاحب مطعم أو نادي لا يطبق أحكام المادة 22 / 1 يعتبر مخالفاً ويكون عرضة لتعويض الزبان عن أي ضرر أو فقدان يلحق بهم جراء ذلك.
- إذا قوضي صاحب المطعم المياحي أو النادي الليلي حسب بنود المادة 22 / 2 أو إذا تقدم أي زبون بطلب تعويض حسب بنود المادة 22 / 2 يحق لصاحب المطعم المياحي أو النادي الليلي أن يثبت:

  - أن الزبون قد تضرر أو فقد أي شيء نظراً لإهماله.
  - إن المخالفة أو الضرر أو فقدان قد حصل نتيجة ظروف قاهرة غير منظورة بما في ذلك الحريق شريطة أن يكون صاحب المطعم أو النادي قد اتخذ كافة الإجراءات الاحتياطية لمنع مثل هذه الحوادث.

(1) المادة (21).

(2) المادة (22).

- ج. إذا كان الضرر أو اللقذان قد حصل عن طريق فريق ثالث لا صلة له بصاحب المطعم أو النادي.
- د. إذا كانت المخالفة أو الضرر أو اللقذان ناتجا عن أعمال عدائية للبلاد.

#### السلوك في المطعم السياحي أو النادي الليلي<sup>(1)</sup>

1. يعتبر صاحب المطعم أو النادي مخالفاً :

- أ. إذا سمح بأعمال الشغب داخل المطعم السياحي أو النادي الليلي.
- ب. إذا سمح للصوم أو المدمنين بالتواجد في المطعم السياحي أو النادي الليلي.

#### رفض الترخيص<sup>(2)</sup>

- أ. إذا رفض أي ترخيص أو أوقف أو ألغى من قبل الوزارة بحق لصاحب المرفق السياحي أن يقدم اعتراضاً مفصلاً للوزير الذي ينظر به ثم يعلم المستدعي بقراره ذكراً أسبابه.
- ب. بحق لصاحب المنشأة السياحية أو المطعم السياحي أو النادي الليلي اللجوء للقضاء إذا لم يتقدم بالقرار.

#### العقوبات<sup>(3)</sup>

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات تطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في القانون وفي قانون العقوبات وقانون منع الجرائم ولا يخل ذلك بحق المتضرر بالمطالبة بالتعويض عما لحق به من أضرار.

#### إفشاء التعليمات<sup>(4)</sup>

تنتشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية وتعتبر نافذة المفعول بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها. وعلى كافة المرافق السياحية المرخصة قبل صدور هذه التعليمات توفيق أوضاعها خلال تسعين يوماً من تاريخ نشرها وبمعكس ذلك تعتبر مخالفة لأحكامها.

#### المطلب الثالث: قانون الآثار الأردني رقم (21) لسنة 1988<sup>(5)</sup>

من المعلوم أن المملكة الأردنية الهاشمية تملك إرثاً تاريخياً امتد إلى عصور خالية، وعاشت فيها شعوب تركت معالم حضارية ما زالت تتحدث عنها حتى غدى الأردن متحفاً مفتوحاً على امتداد بقعته الجغرافية.

(1) المادة (23).

(2) المادة (24).

(3) المادة (25).

(4) المادة (26).

(5) صدر بمقتضى المادة (31) من المرسوم، منشور في الجريدة الرسمية رقم (3540) تاريخ 1988/3/17، من 605.

ولما كانت معالم الأردن الأثرية من الأهمية بمكانة عالية، جلابة للباحثين في علم الآثار وطلابه ومقصداً لبعثات التنقيب الأثري، وهدفاً للمستكشفين ومزاراً للسياح من مختلف الأقطار، ولما جاء القانون لينظم جميع لواحي النشاطات المتعلقة بالآثار ويحميها من العبث ويحافظ عليها. لذلك سيكون هذا القانون موضع اهتمامنا، انطلاقاً من ارتباط الآثار بالسياحة وعلاقتها المباشرة فيها.

وإذ أشير إلى بعض الإحصائيات في الفقرة التالية لحركة لزوار والسياح إلى المواقع السياحية والأثرية وإيراداتها لعام 2008 كجزئية من هذه العلاقة لأكد على أهمية البعد الأمني للنشاطات المتعلقة بالآثار وما نص عليه القانون في منزل المحافظة عليها.

فقد بلغ مجموع زوار المواقع السياحية والأثرية لعام 2008 ما مجموعه 2.560.749 مليون. وبلغ زوار المتاحف ما مجموعه 400.366 ألف، في حين بلغ زوار القلاع والقصور الصحراوية 117.817 ألف. أما إيرادات المواقع السياحية والأثرية فقد بلغت ما مجموعه 19.951.791 مليون دينار. وكن لمدينة البتراء ملها نصيب الأسد إذ بلغت 15.474.296 مليون دينار أي بنسبة 82% من إجمالي إيرادات المواقع السياحية والأثرية في المملكة<sup>(1)</sup>.

كما أود الإشارة هنا، إلى قانون حماية التراث العمراني والحضري رقم (5) لسنة 2005 والذي يتضمن العديد من النصوص التي تهدف إلى حماية المواقع للتراثية، وحظر هدمها وإتلافها وتغيير معالمها والعقوبات المترتبة على كل من يسيء استخدامها.

### التعريفات

1. الوزير: وزير السياحة والآثار.
  2. الدائرة: دائرة الآثار العامة.
  3. المدير: مدير عام الدائرة.
  4. مجلس الأمناء: مجلس أمناء المتحف الوطني.
  5. رئيس مجلس الأمناء: رئيس مجلس الأمناء.
  6. مدير المتحف: مدير المتحف الوطني.
  7. الأثر:
- أ. أي شيء منقول أو غير منقول أنشأه أو صنعه أو خطه أو نقشه أو بناه أو اكتشفه أو عدله إنسان قبل سنة 1750 ميلادية بما في ذلك المغفور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات ومسائر أنواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصناعات والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة أو أي جزء أصنف إلى ذلك الشيء أو أعود بنائه بعد ذلك التاريخ.

(1) مديرية الدراسات والمعلومات، وزارة السياحة والآثار، دراسة تحليلية لقطاع السياحة 2009.

ب. أي شيء منقول أو غير منقول مما هو منصوص عليه في البند (أ) من هذا التعريف يرجع تاريخه إلى ما بعد سنة 1750 ميلادية. ويعلن الوزير أنه أثر بقرار يتم نشره في الجريدة الرسمية.

ج. البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة مئتان ميلادية.

8. للموقع الأثري:

أ. أية منطقة في المملكة اعتبرت موقعا تاريخيا بموجب القوانين السابقة.

ب. أية منطقة أخرى يقرر الوزير أنها تحتوي على أثر أو أنها ذات صلة بأحداث تاريخية هامة على أن يعلن قراره في الجريدة الرسمية.

9. الأثر غير المنقول:

هي الأثر اللينة المتصلة بالأرض سواء أكانت مشيدة عليها أو موجودة في باطنها وتشمل ما تحت المياه الداخلية والإقليمية.

10. الأثر المنقول:

هي الأثر المنفصلة عن الأرض أو عن الأثر غير المنقول ويمكن تغيير مكانها دون أن يلحق أي تلف بها أو بالأثر المتصلة بها أو بمكان العثور عليها.

11. التفتيش عن الأثر:

هو القيام بأصل الحفر والمسح والتحري التي تستهدف العثور على آثار منقولة أو غير منقولة ولا يعتبر اكتشاف الأثر والحدود عليها مصداقة لتفتيش.

12. التاجر: أي شخص طبيعي أو مطوي يتعامل في التجارة بالأثار.

13. الموسم: هو فترة من السنة يشترط أن يتم التفتيش خلالها بصورة متواصلة وفقا لأحكام هذا القانون.

14. المحمية الأثرية: مساحة من الأرض تحتوي على معالم أثرية وبقايا بشرية وطبيعية يتم تحديدها والإعلان عنها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تلميح الوزير للممثل إلى توصية المدير العام متضمنا الأمن والشروط اللازمة للمحافظة على موجودتها.

### مهام ومسؤوليات دائرة الآثار

أ. تتلخص بالدائرة للمهام والمسؤوليات التالية<sup>(1)</sup>:

1. تنفيذ السياسة الأثرية للدولة.
2. تقدير أهمية الأشياء والمواقع الأثرية وتقرير أهمية كل أثر.
3. إدارة الآثار والمواقع الأثرية والمحميات الأثرية في المملكة والإشراف

(1) المادة (3).

عليها وحمايتها وصيانتها وترميمها والمحافظة عليها وتجميل ما حولها وإبراز معالمها.

4. نشر الثقافة الأثرية وتأسيس المعاهد والمناخات الأثرية والتراثية وذلك مع مراعاة أحكام المادة (31) من هذا القانون فيما يتعلق بالمتحف الوطني.

5. التنقيب عن الآثار في المملكة.

6. المساعدة في تنظيم للمناخات التابعة للسلطات الحكومية في المملكة بما في ذلك المناخات التاريخية والفنية والشعبية.

7. التعاون مع الجهات الأثرية المحلية والعربية والأجنبية بما يخدم التراث القومي ونشر الوعي الأثري وفقاً للقرارتين والأنظمة المعمول بها.

8. مراقبة حيازة الآثار والتصرف بها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تصدر بموجبها.

ب. للوزير بناءً على تكسيب المدير أن يقرر أن أي أثر هو أثر غير منقول إذا كان جزءاً من أثر غير منقول أو مكمل له أو مقروناً به أو زخرفاً له.

#### تسجيل المواقع الأثرية<sup>(1)</sup>

أ. للوزير بناءً على تكسيب المدير وبالتعاون مع دائرة الأراضي والمساحة أن يقرر أسماء وحدود المواقع الأثرية التي يجب تسجيلها في سجل الآثار غير المنقولة بما في ذلك تحديد حقوق الارتفاق التي تلتصق بها.

ب. يبلغ هذا القرار إلى جميع الجهات والدوائر المعنية ويؤشر على تلك المواقع الأثرية وتدوّن حقوق ارتفاقها في سجلات وخرائط دائرة الأراضي والمساحة.

#### ملكية الآثار<sup>(2)</sup>

أ. تنحصر في الدولة ملكية الآثار غير المنقولة، ولا يجوز لأية جهة أخرى تملك هذه الآثار بأية وسيلة من وسائل التملك أو دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم أو بخلافه من النفع.

ب. تكون ملكية الآثار المنقولة وحيازتها والتصرف بها خاضعة لأحكام هذا القانون.

ج. يحق للهواة بموافقة الدائرة تملك الآثار أو جمعها من خارج المملكة بهدف الاقتناء إذا أجازت ذلك تقريعات بلد المنشأ شريطة تبليغ المراكز الجمركية في الحدود عند إدخالها إلى المملكة لتقوم بدورها بتضمينها إلى الدائرة بواسطة أحد موظفي الجمارك ويحضر صاحب العلاقة لتسجيلها وتوثيقها حسب الأصول القانونية خلال سبعة أيام من تواريخ تسلمها لها.

(1) المادة (4).

(2) المادة (5).

- د. ملكية الأرض لا تكسب صاحبها حق تملك الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها أو التصرف بها ولا تخوله حق التلقيب عن الآثار فيها.
- هـ. يجوز استملاك أو شراء أي عقال أو أثر تقتضي مصلحة الدائرة استملاكه أو شرائه.
- و. تسجيل جميع المواقع الأثرية باسم الخزانة/ الآثار، كما تسجل باسمها المواقع الأثرية غير المسجلة لدى الدائرة والتي يتم اكتشافها في أراضي الخزانة أو التي يتم استملاكها أو شراؤها.
- ز. لا يجوز إدخال أي أثر منقول إلى المملكة بقصد تصديره سواء برفقة شخص أو عن طريق الترانزيت ما لم يثبت خطياً أن حيازته لهذا الأثر مشروعة.

#### نشر أسماء وحدود المواقع الأثرية<sup>(1)</sup>

ينشر الوزير في الجريدة الرسمية بتصويب من المدير جدولاً بأسماء وحدود المواقع الأثرية الموجودة في المملكة على أن تعرض هذه الجداول في مركز المحافظة أو اللواء أو القضاء أو الناحية أو القرية الذي يقع فيها الموقع الأثري ولا تقوض أو تؤجر أو تخصص أية أرض في تلك المواقع لأية جهة بدون موافقة الوزير.

#### توثيق حياة الآثار<sup>(2)</sup>

يترتب على كل من لديه أو في حيازته أي أثر منقول أن يقدم للدائرة جدولاً بها يتضمن أبعادها وصورها والتفاصيل الأخرى المتعلقة بها ووصفاً مختصراً لكل منها وعلى الدائرة أن تقوم بتوثيقها حسب الأصول.

#### شراء وحفظ الآثار<sup>(3)</sup>

- أ. للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري الآثار المشار إليها في المادة السابقة أو أياً منها على أن تقدر قيمتها وفقاً لأحكام هذا القانون وتبقى الآثار التي لم يتم شراؤها في حيازة مالكيها ولا يحق له التصرف بها بأي صورة من الصور إلا بموافقة الوزير بناءً على تنصيب المدير.
- ب. لكل شخص أن يقدم الآثار التي يملكها أو أي جزء منها إلى الدائرة وتحفظ الآثار المقدمة على هذا الوجه في متلف الدائرة بأسماء مقدميها.
- ج. للمدير أن يطلب خطياً من أي شخص يحتفظ بقطع أثرية أن يسلّمها إلى الدائرة لغايات الفحص والدراسة أو لأي غرض آخر يتفق بمهامها على أن تعاد إلى مالكيها بعد الانتهاء من فحصها وخلال مدة لا تتجاوز السنة.

(1) للمادة (6).

(2) للمادة (7).

(3) للمادة (8).

### حظر إلحاق الضرر بالأثر<sup>(١)</sup>

يحظر إتلاف الأثر أو تخريبها أو تشويهها أو إلحاق أي ضرر بها بما في ذلك تغيير معالمها أو فصل أي جزء منها أو تحويلها أو إلحاق الإغلاقات عليها أو وضع اللافتات فوقها.

### إعلاء الأثر وإحالتها<sup>(٢)</sup>

لمجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير إعارة الأثر أو مبادلتها أو إهداؤها إذا كان لدى الدائرة ما يمثلها، وأن تتم الإعارة أو المبادلة أو الإهداء للجهات العلمية أو الأثرية أو المتاحف.

### تعيين أسعار المواد الصادرة عن الدائرة<sup>(٣)</sup>

- أ. تحدد بقرار من المدير أسعار المؤلفات والمطبوعات والنشر والصور والخرائط والقوالب والأشغال السوفستانية الحديثة والمجموعات الصادرة عن الدائرة أو التي تشرف عليها والمتعلقة بمهامها.
- ب. للمدير إهداء أي من المواد المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة لأي مؤسسة علمية أو جامعية أو معهد وفقاً لأسس تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

### الإعفاءات<sup>(٤)</sup>

لوزير بتوصية من المدير إعفاء الأشخاص والمعاهد والمؤسسات من جميع الرسوم والأسعار المنصوص عليها في هذا القانون.

### ترخيص الإنشاءات<sup>(٥)</sup>

- أ. لا يجوز الترخيص بإنشاء أي إنشاء بما في ذلك الأبنية والأسوار إلا إذا كان يتبعد عن أي أثر مسافة تتراوح بين 5-25 متراً لقاء تعويض عادل.
- ب. يجوز بقرار من الوزير بناءً على توصية المدير زيادة المسافة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا اقتضت الضرورة.
- في أي من الحالات التالية:
  1. حماية الموقع الأثري أو صيقلته.
  2. توسعة حرم الموقع الأثري.
  3. ضمان عدم حجب الموقع الأثري بأي إنشاءات.
- ج. يحظر إقامة صناعيات ثقيلة أو خطيرة أو أفران كلس أو محاجر على مسافة تقل

(١) المادة (9).

(٢) المادة (10).

(٣) المادة (11).

(٤) المادة (12).

(٥) المادة (13).

عن كيلو متر من حرم المواقع الأثرية، وفي جميع الأحوال يشترط موافقة الدائرة المسبقة قبل استدراج أو تلزيم أو طرح عطاء للخدمات الهندسية والتسليم والمخططات وإعداد وثائق عطاءات المشاريع العامة والخاصة.

#### التعويضات في المواقع الأثرية<sup>(1)</sup>

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي القيام بأية حفريات في المواقع الأثرية بحثاً عن الدفائن الذهبية أو أية دافائن أخرى.

#### التعويض عن اكتشاف الآثار<sup>(2)</sup>

أ. على كل من لم يكن حافظاً على رخصة التنقيب واكتشف أثراً أو عثر عليه أو علم باكتشافه أو العثور عليه أن يبلغ بذلك المدير أو أقرب مركز للأمن العلم خلال عشرة أيام من تاريخ اكتشافه للأثر أو عثوره عليه أو علمه بذلك.  
ب. للمدير بموافقة الوزير أن يدفع لمن لاكتشف الأثر أو عثر عليه أو بلغ عنه مكافأة نقدية مناسبة وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### حقوق التنقيب عن الآثار<sup>(3)</sup>

أ. للدائرة وحدها الحق في القيام بأعمال التنقيب عن الآثار في المملكة ولها بموافقة الوزير أن تسمح للمؤسسات والهيئات والجمعيات العلمية والهيئات الأثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد التأكد من قدرتها وكفاءتها على أن يجري للتنقيب وفقاً للشروط التي يحددها المدير.

أ. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي التنقيب عن الآثار في أي مكان في المملكة حتى ولو كان مملوكاً له.

#### تعويض أصحاب الأملاك<sup>(4)</sup>

أ. للدائرة أو الجهة المرخص لها بأعمال التنقيب أن تقوم به في أملاك الدولة وغيرها من الأملاك على أن تعاد إلى حالتها الطبيعية للتي كانت عليها قبل التنقيب وتتضمن تلك الجهة بالتعويض على أصحاب الأملاك عما لحقهم من أضرار نتيجة لأعمال التنقيب وتكون الدائرة ضامنة للتعويض وكفيلة بدفعه.  
ب. يتم تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة من قبل لجنة يشكلها الوزير بناءً على توصية المدير من ثلاثة مختصين أحدهم من القطاع الخاص.

(1) المادة (14).

(2) المادة (15).

(3) المادة (16).

(4) المادة (17).

### التنقيب بتعليمات التنقيب<sup>(1)</sup>

على الجهات المرخصة لها بالتنقيب عن الآثار في المملكة والهيئات والبعثات التي توافدها تلك الجهات أن تنقود بتعليمات التنقيب التي يصدرها للوزير وتقوم بأعمالها وفقاً للترتيبات وتلتزم بالإجراءات المنصوص عليها في تلك التعليمات.

### وقف أعمال التنقيب<sup>(2)</sup>

- أ. إذا خالفت الجهة للمرخص لها بالتنقيب أو هيئة للتنقيب الموقعة من قبلها التعليمات الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون للدلالة بالإضطلاع إلى الإجراءات المنصوص عليها فيه أن توقف أعمال التنقيب فوراً حتى تزال المخالفة وللوزير بتعصيب من المدير أن يلغى الترخيص.
- ب. للوزير بتعصيب من المدير أن يوقف أعمال التنقيب إذا رأى أن سلامة البعثة المتعبة أو مقتضيات الأمن تتطلب ذلك.

### فترة الترخيص بالتنقيب<sup>(3)</sup>

إذا لم يشار بأعمال التنقيب خلال سنة من تاريخ منح الترخيص أو توقف خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر فالوزير بناءً على تعصيب من المدير أن يلغى الترخيص وله أن يملح ترخيصاً بالتنقيب في المنطقة نفسها لأية جهة أخرى دون أن يترتب على ذلك أية حقوق للجهة الأولى التي ألغى ترخيصها.

### ملكية الدولة للآثار<sup>(4)</sup>

- أ. تعتبر ملكاً للدولة جميع الآثار التي يتم العثور عليها أثناء أي أعمال تقوم بها أي جهة أو شخص في المملكة.
- ب. كما تعتبر ملكاً للدولة جميع الآثار التي يتم العثور عليها أثناء أعمال التنقيب التي تقوم بها أي جهة مرخصة في المملكة ويجوز بقرار من الوزير بناءً على تعصيب من المدير منح تلك الجهة بعض الآثار المنقولة التي عثرت عليها إذا كان لها ما يماثلها من الآثار المكتشفة.

### المشاركة بأعمال التنقيب<sup>(5)</sup>

للدائرة أن تقوم بمفردها أو بالاشتراك مع أية جهة علمية أخرى بأعمال التنقيب في أي بلد عربي أو أجنبي إذا وجد مجلس الوزراء بتعصيب من الوزير أن المصلحة تقتضي ذلك.

(1) المادة (18).

(2) المادة (19).

(3) المادة (20).

(4) المادة (21).

(5) المادة (22).

### الإتجار بالآثار<sup>(١)</sup>

يمنع الإتجار بالآثار في المملكة وتعتبر جميع رخص الإتجار بالآثار ملغاة عند نفاذ أحكام هذا القانون.

### نقل وتصدير الآثار<sup>(٢)</sup>

مع مراعاة ما ورد في المادة (23) من هذا القانون لا يجوز نقل أو تصدير أو بيع الآثار المنقولة إلى خارج المملكة إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تلميع من الوزير المعمد إلى توصية من المدير.

### تقدير الثمن والآثار<sup>(٣)</sup>

أ. للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري بعض أو جميع الآثار الموجودة بحيازة مالكها على أن يتم تقدير ثمنها بالاتفاق مع الوزير وإذا لم يتم الاتفاق فيقدر الثمن من قبل خبيرين تعين الدائرة أحدهما ويعين الثاني من قبل مالك الآثار وإذا اختلف الخبيران يعين خبيراً ثالثاً مرجحاً.  
ب. إذا لم يتم الدائرة بشراء الآثار فيجوز لحازها نقل ملكيتها إلى الغير على أن يتم ذلك بمعرفة الدائرة وتحت إشرافها.

### العقوبات<sup>(٤)</sup>

أ. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار وبما يتناسب مع قيمة الأثر كل من:  
1. قام بالتفتيش عن الآثار دون الحصول على رخصة بمقتضى أحكام هذا القانون.  
2. تاجر بالآثار أو ساعد أو شارك أو تدخل أو حرض على ذلك.  
3. لم يقدم للدائرة جدولاً بالآثار التي يملكها أو في حيازته عند نفاذ أحكام هذا القانون.  
4. قام بقتل أو تخريب أو تشويه أي أثر بما في ذلك تخيير معالمها أو فصل أي جزء منها أو تحويلها.  
5. زور أي أثر أو صعد إلى تزيفه.  
6. امتنع أو تخلف عن تسليم الآثار التي اكتشفها أو عثر عليها إلى الدائرة سواء كان يحمل رخصة للتفتيش أو لم يكن يحملها.  
7. نقل أي أثر أو تصرف به خلافاً لأحكام هذا القانون بما في ذلك إخفاؤه أو تهريبه.

(١) المادة (23)

(٢) المادة (24)

(٣) المادة (25)

(٤) المادة (26)

8. قلم بمسقة لتقطع الأثرية.
9. كاجر بالقطع المقعدة على أنها قطع أثرية أصلية.
- ب. تتم مصادر المواد الأثرية التي يتم ضبطها نتيجة ارتكاب الأعمال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وتسليمها إلى الدائرة.
- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار وبما يتناسب مع قيمة الأثر كل من (1):
- أ. قام بالاصاق الإعلانات على أي معلم أثرية أو وضع اللافتات أو أي أشياء أخرى فوقها.
- ب. قام بدون ترخيص من الدائرة بأي مما يلي:
1. قلد أي أثر أو تناول بالأثر المقعدة.
  2. صنع قوالب أو نماذج للأثر واستعملها.
- ج. اكتشف أو عثر على أي أثر صدفة أو علم بكتشافه أو العثور عليه ولم يبلغ عنه وفقاً لأحكام هذا القانون.
- د. قدم أي بيانات أو معلومات كاذبة أو وثائق ومستندات غير صحيحة للحصول على أي رخصة أو تصريح بمقتضى أحكام هذا القانون.
- أ. بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (26) و(27) من هذا القانون (2):
1. تصدر أية آثار ارتكبت المخالفة من أجلها كما تصدر الأجهزة والأدوات وتصيح ملكاً للدائرة.
  2. تزال أية إنشاءات أو أبنية أو أشياء أخرى قيمت أو أهدت أو زرعت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام صدر بمقتضاه وذلك على نفقة المخالف بما في ذلك تكاليف إصلاح أي ضرر لحق بالأثر.
- ب. تقدر اللغات والتكاليف الواجب دفعها بمقتضى هذه المادة من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (17) من هذا القانون ويكون تقديرها هيئة قانونية مقبولة لدى جميع الجهات.
- ج. للمدير العام أن يطلب من المحكمة إجراء الحجز التحفظي على الأجهزة والأدوات والآليات التي استخدمت أثناء الاعتداء على المواقع الأثرية إلى أن تصدر قرارها بذلك.
- د. للمحكمة أن تفرض غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار على ملك الآلية التي استعملت في ارتكاب الاعتداء إذا ثبت علمه بذلك.

(1) المادة (27).

(2) المادة (28).

## تنفيذ أحكام القانون<sup>(1)</sup>

لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه دخول المدير ومساعدوه ورؤساء الأقسام ومفتشو الآثار ومديرو المتاحف في الدائرة صلاحيات موظفي الضابطة العلية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

## الأسباب المخففة للعقوبة<sup>(2)</sup>

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لا يؤخذ بالأسباب المخففة التقديرية لتزويل العقوبة عن الحد الأدنى المقرر لأي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون.

## المتحف الوطني<sup>(3)</sup>

- أ. ينشأ في المملكة متحف يسمى (المتحف الوطني) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.
- ب. يكون للمتحف مجلس أمناء ولجنة إدارة تحدد كيفية تشكيلها والمهام والصلاحيات المنوطة بهما وسائر الأمور المتعلقة بكل منهما بمقتضى نظام خاص يوضع لهذه الغاية.
- ج. يكون للمتحف مدير تحدد طريقة تعيينه ومهامه وصلاحياته بمقتضى النظام المشار إليه في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د. يهدف المتحف ليكون:

1. مركزاً تراثياً شمولياً لتاريخ وحضارة وثقافة المملكة.
2. مركزاً تراثياً وطنياً لمقتنيات المملكة التاريخية والأثرية والتراثية.
3. أداة تعليمية وسياحية متطورة.
4. مركزاً لدعم التكاليف في مجال الآثار والتراث.
5. تتكون الموارد المالية للمتحف مما يلي:
  1. ما يرصد له في الموازنة العامة.
  2. رسوم الدخول على أن تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.
  3. بدل الخدمات والأنشطة التي يقدمها.
  4. الهبات والمساعدات والتبرعات وأي موارد أخرى يقبلها مجلس الأمناء شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.

(1) المادة (29).

(2) المادة (30).

(3) المادة (31).

### منع المكافآت<sup>(32)</sup>

- تمنع مكافأة مالية مناسبة لأي شخص:
- أ. يساعد على مصادرة أي أثر تم العثور عليه أو للتداول به خلافاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
  - ب. قدم معلومات أدت إلى اكتشاف أية مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

### دفع المكافآت<sup>(33)</sup>

- أ. تدفع المكافآت المنصوص عليها في هذا القانون على الوجه التالي:
  1. بقرار من المدير إذا لم تتجاوز مائة دينار وقرار من الوزير بالتسيب من المدير إذا تجاوزت مائة دينار ولم ترد على ملتي دينار.
  2. بقرار من رئيس الوزراء بناء على تسيب من الوزير إذا زادت على ملتي دينار.
- ب. يتم تقدير المكافأة في جميع الحالات من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (17) من هذا القانون أو من قبل أية لجنة أخرى يقرر الوزير تشكيلها لهذا الغرض.

### إصدار الأنظمة لتنفيذ القانون<sup>(34)</sup>

لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك شروط ورسوم التفتيش ورسوم الدخول إلى المناهب والمواقع الأثرية وترخيص أدلاء المناهب وتشكيل المجالس والهيئات الاستشارية.

### إلغاء التشريعات السابقة<sup>(35)</sup>

يلغى قانون الآثار رقم (26) لسنة 1968، كما يلغى أي قانون أو تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات والجدول والإجراءات التي صدرت أو اتخذت بمقتضى أي قانون أو تشريع سابق سارية المفعول إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها أو استبدالها بمقتضى أحكام هذا القانون.

(32) المادة (32).

(33) المادة (33).

(34) المادة (34).

(35) المادة (35).

## المطلب الرابع: تعليمات ترخيص مكاتب سيارات التاجير رقم (110) لسنة 2009<sup>(1)</sup>

### ترخيص المكاتب<sup>(2)</sup>

أ. يمنع مزاولة مهنة تأجير السيارات إلا من قبل الشركات أو المؤسسات المسجلة في المملكة والمختصة في قطاع النقل العام (تأجير للسيارات). وبعد الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة.

ب. يجب على المتقدم بطلب الترخيص أن يقوم بتقديم النموذج المعتمد من الهيئة ودفع الرسوم المقررة لتقديم الطلب مرفقاً معه دراسة مالية وفنية وفق المتطلبات التي تحددها الهيئة على أن تتضمن الدراسة المالية والفنية المتقدمة وكحد أدنى على تقرير يبين الوضع المالي المتقدم وآخر ثلاث سنوات ويتم استبعاد أي طلب غير مرفق به هذه الدراسة.

ج. أن لا يكون مقدم/ مقدمي الطلب قد أدين بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق أو بالأداب العامة ويتم إثبات ذلك بشهادة من الجهات المختصة.

د. يتم منح موافقة مبدئية عند الموافقة على طلب الترخيص وعلى مقدمه وخلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ الموافقة استكمال المتطلبات اللازمة للترخيص بما في ذلك:

- تسجيل مؤسسة أو شركة على أن لا يقل رأسمالها المسجل عن (500.000 دينار).

- تسجيل ثلاثون سيارة ركوب و/أو سيارة مصممة للنزعة والنوم.

- تقديم كفالة حسن تنفيذ (عصب الصيغة المعتمدة من الهيئة) باسم مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل العام بالإضافة إلى وظيفته مقدارها (15000) دينار.

هـ. يتم منح الترخيص بموجب عقد بين الهيئة والمكتب وعلى المكتب الالتزام ببنود العقد.

### الشروط الخاصة بالمواقع والمكاتب<sup>(3)</sup>

أ. لا تقل مساحة المكتب الكلية عن (80 م<sup>2</sup>) بحيث يشمل على صالة استقبال لا تقل مساحتها عن (20 م<sup>2</sup>) ومكتب للإدارة ومزود بالمرافق الصحية والأثاث ومعدات السلامة العامة.

ب. توفير جهاز هاتف، فاكس، كمبيوتر وخدمة البريد الإلكتروني.

ج. أن يكون الموقع ضمن مناطق منظمة تجارياً.

(1) صدر بموجب الملة (17) من نظام ترخيص شركات ومكاتب سيارات التاجير رقم (110) لسنة 2009.

المصدر: (<http://www.ptf.gov.jo>).

(2) الملة (2).

(3) الملة (3).

- د. أن يكون موقع المكتب بعيداً عن التقاطعات الرئيسية والمصطفات الخطرة المحدد من الجهات المختصة بمسافة لا تقل عن (100م) طولي لورضي.
- م. توفير مواقف لخدمة سيارات كحد أدنى في نفس موقع المكتب شريطة تأمين ساحة لوقوف باقي للسيارات ترتبط بوسيلة اتصال مع المكتب وتستخدم هذه المساحة للوقوف والمبيت والصيانة.

#### شروط العاملين في المكتب<sup>(1)</sup>

- أ. مدير مكتب يحمل الشهادة الجامعية الأولى.
- ب. موظف استقبال لا يقل مؤهله العلمي عن للتوجيهي.
- ج. فني صيانة للسيارات حاصل على شهادة علمية معتمدة في مجال صيانة السيارات أو خبرة عملية في نفس المجال لا تقل عن (5) سنوات.

#### الشروط الخاصة بالسيارات<sup>(2)</sup>

- أ. أن يكون موديل السيارة حدد تسجيلها لأول مرة من سنة الحصول على الترخيص أو التي تليها أو التي قبلها.
- ب. أن لا يزيد العمر التشغيلي للسيارة العاملة في المكتب عن (5) سنوات من تاريخ سنة الصنع.
- ج. يجب أن يقوم المكتب بإجراء الصيانة الوقائية والدورية للسيارات إما من خلال المكتب أو من خلال أحد مراكز الصيانة بموجب عقد وفق النموذج المعتمد من الهيئة وأن يحتفظ المكتب بهذه النماذج وتقدمها عند الطلب.
- د. الحصول على شهادة صلاحية للسيارات التي يزيد سنة صنعها على ثلاث سنوات كل سنة أشهر من إدارة الترخيص أو مراكز الصيانة التي يتم اعتمادها من قبل الهيئة.
- هـ. الالتزام بتنظيم وثيقة تأمين شامل (إلزامي وتكميلي).

#### شروط فتح فروع للمكاتب<sup>(3)</sup>

- أ. يحق للمكاتب المرخصة بفتح فروع لها بعد موافقة المدير العام في أي من المواقع التالية:
1. الفنادق السياحية المصنفة من فئة ثلاث نجوم فما فوق.
  2. المطارات والموانئ البحرية والمطامر البرية.
  3. المواقع السياحية التي تحددها الهيئة بالتنسيق مع وزارة السياحة.
  4. أي مواقع أخرى بموافقة المجلس.
- ب. أن لا يقل عدد السيارات المسجلة باسم المكتب المسموح له بفتح فروع عن (50) سيارة.

(1) المادة (4).

(2) المادة (5).

(3) المادة (6).

- ج. توفير مكتب استقبال في موقع الفرع وتجهيزه بخدمات الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.
- د. توفير مواقف لثلاث سيارات كحد أدنى في موقع الفرع.
- هـ. تعيين موظف استقبال.

### تطبيق أوضاع المكاتب<sup>(1)</sup>

تقوم المكاتب المرخصة قبل صدور التعليمات بتصويب أوضاعها وفق هذه التعليمات حتى موعد الصاء 2010/12/31.

### ضوابط التنفيذ<sup>(2)</sup>

1. للمدير العام أو من يفوضه خطياً من موظفي الهيئة توجيه إنذار للمكتب في حال ارتكاب المكتب و/أو أي من مستخدمي أي مخالفة للشروط الواردة في نظم ترخيص شركات ومكاتب التأجير والتعليمات الصادرة بموجبه كما للمدير العام مصادرة الترخيص التي يحددها من قيمة كفالة حسن التنفيذ المقدمة من المكتب.
2. للمدير العام وقف العمل بالترخيص أو التصريح مؤقتاً - لحين تصويب الوضع - للفترة التي يحددها وفي حال تكرار المخالفات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة أو في أي من الحالات التالية:
  - أ. الإخلال بأحد شروط منح الترخيص.
  - ب. تكرار المخالفات المرتكبة من قبل المكتب أو أي من مستخدمي.
  - ج. انتهاء الترخيص أو التصريح لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر.
  - د. عدم تصديق الإقرارات المالية.
  - هـ. تأجير سيارة ملتهى ترخيصها.
  - و. عدم الحصول على شهادة صلاحية للسيارات التي يزيد سنة صنعها على ثلاث سنوات.
3. لمجلس الإدارة بناء على توصية المدير العام سحب الترخيص بشكل دائم ومصادرة كامل قيمة الكفالة في الحالات التالية:
  - أ. وقف العمل بالترخيص بشكل مؤقت لمرتين أو أكثر خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
  - ب. وجود مخالفات رئيسية لشروط منح الترخيص.
  - ج. الإخلال بأحد بنود العقد أو الاتفاق الموقع من المكتب.
4. يراعى عند تطبيق البنود الواردة أعلاه من هذه المادة أن يقوم المكتب بإعادة إصدار الكفالة بكامل قيمتها باسم مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل للعام

(1) المادة (7).

(2) المادة (8).

بالإضافة لوظيفته بعد مصادرة الكفالة أو أي جزء منها.

### أحكام عامة<sup>(١)</sup>

- أ. على كافة المكاتب المحافظة على جو التتبع فيما بينهم والامتناع عن أي تصرف غير مشروع قد يؤثر سلباً على المكاتب الأخرى أو الإضرار بمصالحهم بما في ذلك:
  1. المضاربة بأجور عقود التأجير للتأجير على المكاتب الأخرى.
  2. نشر أو العمل على نشر أية معلومات مضللة عن خدمات المكاتب الأخرى.
- ب. تسجل كافة سيارات التأجير باسم المكتب أو يسجل الهيكل (دون الترخيص أو التصريح) باسم شركات التأجير التمويلي المرخصة لهذه الغاية شريطة أن يكتب اسم مكتب سيارات التأجير المستفيد في رخصة الائتمان.
- ج. يلتزم المكتب بشمول العاملين لديه بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
- د. تعتبر الترخيص المصادرة شخصية ولا يجوز للتنازل عنها أو تحويلها إلى الغير إلا بموافقة مسبقة من المجلس.
- هـ. لا يجوز رهن أية سيارة من السيارات المسجلة باسم المكتب إلا لمصلحة المؤسسة المالية التي قمت بتمويل شراءها.
- و. لا يجوز لمكتب سيارات التأجير إدخال شريك جديد أو تغيير موقع المكتب إلا بعد مرور سنتين على تاريخ المباشرة بالعمل وبموافقة مسبقة من المدير العام وبعد الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة.
- ز. يجب أن تحمل سيارة التأجير التصريح الخاص بالسيارة والصادر عن الهيئة كما ويجب تجديده سنوياً.
- ح. تحدد الهيئة لملاز عقود التأجير ولا يجوز استئصال غيرها.
- ط. يلتزم المكتب بتعيين العاملين لديه ضمن كادر وظرفي واضح بحيث يكونوا مثبتين بالخضعة لديه وفق أحكام قانون العمل بموجب عقود عمل مصائق عليها من وزارة العمل.
- ي. يعتبر التصريح الممنوح لسيارة التأجير منتهياً في حال انتهاء رخصة إقناء السيارة.
- ك. إذا لم يتم المشغل بتجديد رخصة إقناء سيارة التأجير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائها فيعتبر تلقائاً لاقطه في تجديد التصريح ويتم تعديل عقد الترخيص بشطب التصريح للمنتهي مدته من مجموع التصاريح الممنوحة للمكتب.
- ل. يلتزم المشغل بتزويد الهيئة عند الطلب بجميع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بمسئجلي السيارات وأي معلومات أخرى تطلبها للهيئة.
- م. يحدد الترخيص الممنوح للمكتب سنوياً وخلال فترة لا تتجاوز 3/31 من كل عام.

ن. يسمح للموظفين العاملين في المكتب بقيادة السيارات المسجلة باسم المكتب شريطة أن يحملوا هوية صادرة عن المكتب مصدقة من قبل الهيئة.  
س. يلتزم المكتب بتزويد المركز الأمني المختص بقرود حركة السيارات وأسماء مستأجريها وجنسيتهم وعناوينهم بكثوف يومية والاحتفاظ المكتب (فوتوستاتي) عن جواز السفر والبطاقة الشخصية والمعلومات الخاصة برخصة السائق للمستأجر.

### **المطلب الخامس: تسهيلات الأنواع السياحية وقانون الإقامة وشؤون الأجانب**

حدد للشارع الأردني دخول الأجانب إلى المملكة من خلال قانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة 1973، والذي ساعرض له فيما بعد. وفي الوقت الذي تحدد فيه فصول للقانون شؤون الأجانب وتنظم عمليات دخولهم إلى المملكة وتسجيلهم وإذن الإقامة والإعفاءات والجزاءات والمخالفات فإنه لم يميز عملية دخول الأجانب على أساس الأهداف المرتبطة بالسياحة، وإنما تضمنها القانون على أساس دخول كل من لا يتمتع بجنسية أردنية. وفي هذا السياق تطبق أحكام هذا القانون على السياح وفق تصنيف دخولهم بصفة فردية أو جماعية، أخذين بعين الاعتبار الاستثناءات لحملتي التأشيرات السياحية من الأجانب في نطاق عملية تسجيلهم استناداً للمادتين (11) و(12) من القانون.

وقد رأيت من الأهمية بمكان، أن أعرض بعض التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية والتي تتعلق بالتسهيلات المقدمة للمجموعات السياحية ودليل للجنسيات المقيدة وغير المقيدة لدخول المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى قانون الإقامة وشؤون الأجانب مفصلاً.

#### **الفصل الأول: دخول المجموعات السياحية<sup>(1)</sup>**

تسهيلاً لاستخدام المجموعات السياحية إلى المملكة فقد استحدث قسم في مركز وزارة الداخلية يعني بتقديم الخدمات اللازمة للمجموعات السياحية الراغبة بالقدوم إلى المملكة من خلال المكاتب السياحية الأردنية واستصدار التأشيرات السياحية اللازمة.

#### **■ الإجراءات والوثائق المطلوبة**

يقدم طلب استخدام الأنواع السياحية من قبل المكتب السياحي الأردني المرخص من خلال جهاز الفاكس وضمن الشروط التالية:

- أن يكون للطلب على شكل كتاب رسمي مسجل باسم المكتب السياحي موجه لوزير السياحة يتضمن عدد أفراد الفوج السياحي وتاريخ وصوله المملكة وتاريخ مغادرته. ومن ثم إحضار كتاب لوزارة الداخلية من وزارة السياحة والاثار.

(1) الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الأردنية - <http://www.moi.gov.jo>

- أن يرفق بالطلب كشف بالسماء وجميعات أفراد الفوج السياحي وأرقام جوازات سفرهم وتاريخ صدورها وتاريخ انتهائها.
- أن يرفق بالطلب البرنامج السياحي للفوج السياحي.
- ينظر في الطلب حسب الأصول ويتم تكفيله أمنياً من خلال الدوائر الأمنية.
- جميع المخاطبات المتعلقة بهذه الطلبات تتم من خلال أجهزة الفاكس حرصاً على سرعة إنجاز هذه المعاملات، حيث تكتم الإجابة بشأنها خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام عمل.
- على كل مكتب سياحي أردني يرغب باستقدام أفواج سياحية إلى المملكة أن يتقدم لوزارة السياحة والآثار بكفالة بنكية بقيمة (15) ألف دينار على شكل خطاب ضمان مشترك لصالح وزارة السياحة والآثار ووزارة الداخلية لضمان التزام المكتب بقانون السياحة وقانون الإقامة وشؤون الأجانب.
- تعفى الأفواج السياحية من رسم تأشيرة الدخول إلى المملكة ضمن الشروط التالية:
  1. أن يكون للفوج السياحي قادم بكفالة مكتب سياحي أردني.
  2. أن يكون عدد أفراد الفوج السياحي خمسة أشخاص فأكثر وأن تزيد أعمارهم عن (18) عاماً.
  3. أن لا تقل مدة إقامة الفوج السياحي عن ليولتين لكل زيارة.
  4. أن يكون دخول الفوج السياحي ومغادرته بشكل جماعي.

#### **الفروع الثماني: الجنسيات المقيدة وغير المقيدة**

##### **الجنسيات المقيدة**

وهي الجنسيات المشروطة بدخولها البلاد بموجب تأشيرة إما من خلال البعثات الدبلوماسية الأردنية بالخارج أو وزارة الداخلية الأردنية وتكون تأشيرة مسبقة قبل الدخول. كما يتم تطبيق الإعفاءات من رسوم التأشيرة للمجموعات السياحية من الجنسيات المقيدة والراغبة بدخول البلاد والحاصلة على موافقة وزارة الداخلية بقصد السياحة، أما إذا كانت الموافقة بقصد المرور فلا يتم تطبيق هذه الإعفاءات ويعاملون معاملة المسافرين العاديين.

4	بانيو اليوغوليا	12	لاتموس
5	ولكمستان	13	منغوليا
6	بنغلادش	14	نيپال
7	ميرلانكا	15	الهند
8	العراق		

1	أثيوبيا	21
2	أرتيريا	22
3	البرتغال الوسطى	23
4	أنغولا	24
5	بوتسوانا	25
6	بليز	26
7	بور كينا المو	27
8	بوروندي	28
9	تشاد	29
10	تنزانيا	30
11	توغو	31
12	غابون	32
13	غينيا	33
14	غينيا الاستوائية	34
15	غينيا بيساو	35
16	كاميرون	36
17	كونغو برازافيل	37
18	كونغو كينشاسا	38
19	كينيا	39
20	ليبيريا	40

• قارة أوقيانوسيا: لا توجد دول مقيدة

جدول رقم (11) قارة أمريكا الجنوبية والوسطى

الرقم	اسم الدولة
1	باراغواي
2	كوبا
3	كولومبيا

• قارة أمريكا الشمالية: لا توجد دول مقيدة

جدول رقم (12) قارة أوروبا

الرقم	اسم الدولة
1	ألبانيا
2	مولدافيا

## ■ الجنسيات (غير المقيمة)

وهي الجنسيات التي لا تحتاج إلى تأشيرة مسبقة لدخول البلاد وتستطيع الحصول عليها مباشرة في المراكز الحدودية للمملكة.

• دليل الدول (غير المقيمة) حسب القارات

### جدول رقم (13) قارة آسيا

الرقم	اسم الدولة	الرقم	اسم الدولة
1	الإمارات العربية المتحدة	18	منغوليا
2	إسرائيل	19	مدين الشعبية
3	أندونيسيا	20	للصين الوطنية
4	بحرين	21	طاجيكستان
5	بروناي	22	عمان
6	بوتان	23	فلسطين
7	لوزما	24	قطر
8	تايوان	25	كازخستان
9	تركمانستان	26	كوريا الجنوبية
10	تركيا	27	كوريا الشمالية
11	روسيا الاتحادية	28	كويت
12	روسيا البيضاء	29	كيرغيزستان
13	سعودية	30	لبنان
14	سوريا	31	ملاياف
15	مليكاو	32	ملاياف
16	هونغ كونج	33	اليابان
17	يمن		

### جدول رقم (14) قارة إفريقيا

الرقم	اسم الدولة	الرقم	اسم الدولة
1	تونس	8	ليبيا
2	جزائر	9	ألمانيا
3	جزر القمر	10	مالاوي
4	جنوب إفريقيا	11	مصر
5	رواندا	12	موريشيوس
6	زيمبابوي	13	سلوفاكيا وفرنسا
7	موزمبيق	14	كوت ديفوار

26	برازيل
27	بنما
28	بليز
29	كندا
30	كوبا
31	كولومبيا
	كوستاريكا

#### جدول رقم (17) قائمة أمريكا الشمالية

اسم الدولة
الولايات المتحدة
كندا

1	أذربيجان	24	سويد
2	أرمينيا	25	سويسرا
3	إسبانيا	26	فاتيكان + وثيقة سفر
4	ألمانيا	27	فرنسا
5	ألمتونيا	28	فنلندا
6	النمور	29	فولاند
7	أوكرانيا	30	قبرص
8	إيطاليا	31	كرواتيا
9	إيرلندا	32	كوزوفو
10	إيسلندا	33	لاتفيا
11	برتغال	34	لتوانيا
12	بريطانيا	35	لوكسمبرغ
13	بيلجيك	36	ليشتنشتاين
14	بلغاريا	37	مالطا
15	بوسنة وهرسك	38	مقدونيا
16	بولندا	39	مولدو
17	تشيك	40	مولدو
18	جورجيا	41	لروم
19	دانمارك	42	نمسا
20	رومانيا	43	هولندا
21	سان مارينو	44	هولندا
22	سلوفاكيا	45	يوغوسلافيا
23	سلوفينيا	46	يونان

#### • ملاحظات

- هيئة الأمم المتحدة - غير مقبولة.
- حملة وثائق السفر يعملون كجسديات مقبولة واستثناء حملة وثائق الفاتيكان.
- الجسديات المقبولة وغير المقبولة قابلة للتعديل حسب تعليمات وزارة الداخلية والجدول للمبينة سابقا ثلاثة قبل الانتهاء من إصدار هذا الكتاب.

#### المادة الأولى

يسمى هذا القانون (قانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة 1973) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### المادة الثانية

يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها في أثناء الإذناء إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:

المملكة: المملكة الأردنية الهاشمية.

الوزارة: وزارة الداخلية.

الوزير: وزير الداخلية.

للمديرية: مديرية الأمن العام/ فرع الإقامة وشؤون الأجانب.

المدير: مدير الأمن العام.

الحاكم الإداري: المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء.

الأجنبي: كل من لا يتمتع بالجنسية الأردنية.

موظفو الحدود: الموظفون الذين توكل إليهم مهمة تسجيل الأجانب في الحدود

والتأخير على جوازات سفرهم.

#### المادة الثالثة

أ. تؤسس إدارة الإقامة وشؤون الأجانب في مديرية الأمن العام ترتبط بالوزارة.

تسري على العاملين فيه القوانين والأنظمة والولاعات والتطبيقات المطبقة على

قوة الأمن العام.

ب. على الدوائر والجهات الأخرى المختصة المشاركة والتعاون مع المديرية في

متابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

ج. على موظفي الحدود تنفيذ التطبيقات والقرارات التي يصدرها الوزير أو المدير

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون.

الفصل الأول: دخول الأجانب

#### المادة الرابعة

أ. يسمح للأجنبي بدخول المملكة أو الخروج منها إذا كان حائزاً على جواز سفر أو

وثيقة سفر سارية المفعول، صادرة عن بلاده ومطيرة لدى حكومة المملكة، وكان

حاصلاً على تأشيرة دخول أو خروج وكذلك إذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن

حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر أو وثيقة سفر صادرة عن

حكومة معينة.

<sup>(1)</sup> قانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة 1973، رقم (24) لسنة 1973، منشور في الجريدة الرسمية رقم (2426) تاريخ 1973/6/16، ص 112.

ب. يدخل في عداد وثائق السفر تذكرة المرور الدولية التي تمنحها الأمم المتحدة لموظفيها وتذكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لعديم الجنسية أو اللاجئين المقيم على أراضيها، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الأخيرة أن تتضمن تأشيرة تجيز لحاملها العودة إلى البلد الذي أصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المصوص عليها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الأخرى.

ج. تمنح تذاكر المرور الدولية للفتيات التالية:

1. للأشخاص الذين لا جنسية لهم أو جنسيتهم غير ثابتة.
  2. اللاجئين الذين يعترف لهم بهذا الوصف.
  3. الأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة، ولكن يتعذر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون إليها أو يوجدون فيها لأسباب تقدرها السلطات الأردنية المختصة.
  4. الزوجات والأولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشرة للأشخاص المشار إليهم في الفئات السابقة إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة.
- د. للوزير إعفاء رعايا دولة أجنبية من شرط الحصول على التأشيرات أو حمل جواز السفر عند دخول المملكة.

#### المادة الخامسة

يكون دخول الأجنبي إلى المملكة أو خروجه منها مشروعا إذا تم عن طريق البر أو البحر أو الجو من مراكز الحدود أو الموانئ أو المطارات الأردنية المخصصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود.

#### المادة السادسة

في حالة الدخول إلى المملكة من غير الأماكن والطرق المهيئة لذلك لأسباب قاهرة كالهبوط الاضطرابي بالطائرة أو الدخول من الأماكن التي ليس فيها مراكز حدود أو للتجوء السياسي يجب على الأجنبي أن يقدم نفسه إلى أقرب فرع من فروع المديرية أو أي مركز من مراكز الأمن المختصة خلال مدة أقصاها ثمان وأربعين ساعة.

#### المادة السابعة

على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائلي السيارات ووسائل النقل الأخرى عند وصولهم إلى المملكة أو مغادرتهم لها أن ينزلوا ركبهم في الموانئ أو مراكز الحدود المقررة وأن يقدموا إلى الموظف المختص كشفاً يتضمن أسماء الملاحين والركاب والبيانات الخاصة بهم وأن يزودوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو وثائق سفر رسمية تقوم مقامها، وأن يمنحوا هؤلاء الركاب من النزول إلى البر أو الأرض أو الصعود إلى الطائرة أو وسيلة النقل الأخرى إلا بموافقة السلطات المختصة.

### المادة الثامنة

على الأجنبي قبل أن يغادر المملكة لهاتياً أن يسلم إلى المديرية أو أحد فروعها إذن الإقامة وغيره من الأذون المملوكة له وفي حالة عودته إلى المملكة قبل انتهاء المدة المحددة في إذن الإقامة يجوز له استردادها شريطة أن لا تتجاوز مدة إقامته في الخارج أكثر من ستة أشهر.

### المادة التاسعة

تحدد أنواع التأشيرات ومدها وشروط وإجراءات منحها والإعفاء منها ومقدار الرسوم التي تستوفي عنها والإعفاء من هذه الرسوم بنظام يصدر لهذه الغاية.

### المادة العاشرة

يعين الوزير بتتصيب من المدير ويقرر يصدره لشكال وأوضاع وثائق للمسافر التي تعطى لبعض فئات من الأجانب أو اللاجئين أو للتأرجين وشروط وإجراءات منحها.

الفصل الثاني، تسجيل الأجانب

### المادة الحادية عشرة

على كل أجنبي يرغب البقاء في المملكة أكثر من أسبوعين أن يتقدم قبل انتهاء تلك المدة إلى المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحرر إقراراً عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وأن يقدم ما لديه من الأوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور أو حج أو سباحية ضمن المدة المسموح بها.

### المادة الثانية عشرة

على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بطواله الجديد فإن كان انتقاله إلى مكان آخر داخل المملكة وجب عليه أيضاً أن يتقدم بنفسه خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى فرع المديرية أو مركز الشرطة المختص في البلد الذي تنتقل إليه ويخفى من هذا الحكم الأجانب الذين قدموا بتأشيرة مرور أو تأشيرة سباحية.

### المادة الثالثة عشرة

للمدير أو من ينيبه أن يعفي الأجنبي من شرط الحضور المنصوص عليه في المادتين السابقتين لاعتبارات خاصة أو لأغراض مشروعة ويقرها وفي هذه الحالة يحرر الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك ويسلم إلى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان

وأربعين ساعة من وقت دخوله المملكة.

#### المادة الرابعة عشرة

على مديري الفنادق أو النزل أو أي محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من لوى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى أن يبلغوا المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الواقع في منطقته محل سكن الأجنبي عن اسم الأجنبي وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته.

#### المادة الخامسة عشرة

أ. على كل أجنبي خلال مدة إقامته في المملكة أن يبرز للمسلطات المختصة عند الطلب جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يجيب عما يسأل عنه من بيانات وأن يحضر عند الطلب للوزارة أو دوائرها في الميعاد الذي يحدد له.

ب. على الأجنبي في حالة فقدان أو تلف جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه إبلاغ المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ فقدان أو التلف.

#### المادة السادسة عشرة

أ. لا يجوز لأي من أفرادها الأردنيين أو الشركات أو الهيئات الأردنية استخدام أجنبي إلا إذا كان حاصلًا على إذن إقامة في المملكة ويمتثل من ذلك الخبراء الذين يستقدمون لفترات صلبة أو فنية على أن لا تزيد مدة صلهم عن ثلاثة أشهر.

ب. على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم إلى المديرية أو فروعها أو مركز الشرطة الذي يقع محل العمل في منطقته إقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت التحقق الأجنبي بخدمته، وعليه عند انتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقراراً بذلك إلى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من انقطاعه عن العمل.

#### المادة السابعة عشرة

على الدوائر والجهات الأخرى المختصة إبلاغ المديرية بكلالة الوقوعات المتعلقة بالأجانب في المملكة.

الفصل الثالث من الإقامة

#### المادة الثامنة عشرة

على كل أجنبي يتم أو يرغب البقاء في البلاد أن يكون حاصلًا على إذن إقامة وفق أحكام هذا القانون، وعليه أن يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة إذن الإقامة ما لم يكن قد جددتها.

#### المادة التاسعة عشرة

للتوزير بعد استطلاع رأي المدير الحق في قبول أو رفض طلب الأجنبي إذن

الإقامة أو إلغاء إذن الإقامة الممنوح له وتكليفه بمغادرة المملكة دون بيان الأسباب.

#### المادة العشرين

للمدير أن يسمح ببقاء الأجنبي في أراضي المملكة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويمكن تمديد هذا بعد استطلاع رأي الدوائر والجهات الأخرى المختصة لثلاثة أشهر لقاء رسم قدره دينار ويشمل ذلك زوجته أو زوجته وسائر أبنائه المذخورين في جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه.

#### المادة الحادية والعشرون

يقتض طلب (إذن الإقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلى المديرية أو أحد فروعها أو إلى الحكم الإداريين وذلك شريطة أن تكون مدة جواز سفر الأجنبي أو وثيقة سفره سارية المفعول ويجوز تجاوز هذا الشرط بموافقة الوزير.

#### المادة الثانية والعشرون

أ. مدة إذن الإقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

ب. للوزير بتكليف من المدير أن يمنح إذن إقامة لمدة خمس سنوات للأجنبية للمتزوجة من أردني، كما أن له منح الإذن بالإقامة للمدة المذكورة للأجنبي الذي نقام في المملكة مدة 10 سنوات بصورة مشروعة.

#### المادة الثالثة والعشرون

رسم إذن الإقامة ثلاثون ديناراً سنوياً ويتم استيفاء مبلغ عشرة دنانير مقابل إصدار بطاقة إقامة في حال فقدانها.

#### المادة الرابعة والعشرون

تحدد نماذج بطاقات الإقامة وأية بيانات أو إقرارات أخرى لعمليات تطبيق هذا القانون بقرار من الوزير بناء على تكليف من المدير.

#### المادة الخامسة والعشرون

كل من يتم السلامة عشرة من عمره من أبناء الأجنبي ويلتزم أثناء إقامته في المملكة بكلف بالحصول على إذن إقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة السادسة والعشرون

يمنح الأجنبي إذن إقامة إذا التفتت السلطات المختصة بوجاهة الأسباب التي تبرر إقامته ويشترط لمنحه أن تتوفر في الطالب أحد الأسباب التالية:

أ. أن يكون حاصلاً على عقد بالصل مع شركة أو محل تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معروف في المملكة بشرط أن لا يزال الأردنيين في أصلهم وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والصل أو من الجهات المختصة.

- ب. أن يكون له أثناء إقامته مورد رزق مضمون وبطرق مشروعة من الدخل أو الخارج وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية مصدقة.
- ج. أن يكون قادراً لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني.
- د. أن يكون ذا كفاءة علمية أو مهنية لا تتوفر مثلاً في المملكة شريطة أن يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة وأن توافق على ذلك السلطات الأردنية المختصة.
- هـ. أن يكون موظفاً أو مستخدماً في إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية في المملكة بشرط المعاملة بالمثل.
- و. أن يكون عاجزاً أو قاصراً ويكون عائلته الوحيد مقيماً في المملكة.
- ز. أن يكون طالباً مقبولاً في المعاهد الأردنية.

#### المادة السابعة والعشرون

مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة للوزير تكليف الأجنبي بتقديم كفالة مالية لتغطية أية التزامات مالية قد تترتب عليه ولضمان خروجه بعد انتهاء مدة إذن الإقامة الممنوح له.

#### المادة الثامنة والعشرون

للمدير أن يحدد إذن الإقامة سلباً وفق أحكام هذا القانون.

الفصل الرابع: الإقطاعات

#### المادة التاسعة والعشرون

لا تسري أحكام هذا القانون على:

- أ. رؤساء الدول وأفراد أسرهم.
- ب. أعضاء الملك الدبلوماسي والقنصلي والأجنبي وأسرهم المعتمدين في المملكة، أما أعضاء الملك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي غير المعتمدين لدى المملكة فينتبع بشأنهم مبدأ المعاملة بالمثل.
- ج. رجال السفن والطائرات القائمة إلى المملكة الذين يحملون تذكرة بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها شريطة التأشير على هذه التذاكر من قبل موظفي الحدود في الموانئ والمطارات عند دخول المملكة أو مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرات حاملوها حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار.
- د. ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانئ أو مطارات المملكة الذين تسمح لهم السلطات المختصة للزول أو البقاء مؤقتاً مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار على أن لا تتجاوز المدة أسبوعاً. وعلى رابطة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ موظفي الحدود عن تخلف أي راكب غادر السفينة

أو الطائرة وتسلمها جواز سفره وإذا لم يكتشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات هوئله برقا وأن يرسلوا بالسرع الوسائل وثائق سفره من أول ميناء أو مطار يصلون إليه.

د. رعاية الدول المجاورة لأراضي المملكة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على إجازة خاصة تدعى إجازة الحدود في نطاق الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات الموقعة لهذا الشأن مع تلك الدول.

و. المقيمين بموجب اتفاقات دولة تكون للمملكة طرفا فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقيات.

ز. من كان في خدمة القوات المسلحة الأردنية.

ح. من يرى للوزير إعفاءه لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية أو الإنسانية أو حق اللجوء السياسي أو مراعاة لمبدأ المعاملة بالمثل.

### المادة الثلاثين

يعنى من رسم الإقامة:

أ. الأجانب الذين يصلون مرضين وممرضات في المستشفيات الحكومية.

ب. الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الأردنية.

ج. الخبراء الفنيون الذين تستقدمهم حكومة المملكة.

د. رعاية الدول العربية على أساس المعاملة بالمثل.

الفصل الخامس، الجزاءات والعقوبات

### المادة الحادية والثلاثين

كل من دخل للمملكة خلافا للمادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون يلقي القبض عليه دون مذكرة ويودع للحاكم الإداري الذي له أن يأمر بإبعاده أو أن يوصي للوزير بمنحه إذنًا بالإقامة أو أن يحوله إلى قاضي الصلح وعدد إيداعه من قبل المحكمة يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين دينارا أو بكلا العقوبتين.

### المادة الثانية والثلاثين

لحاكم الإداري المختص بعد صدور قرار المحكمة بحق الأجنبي أن يأمر بإبعاده عن المملكة أو أن يوصي للوزير بمنحه إذنًا للإقامة.

### المادة الثالثة والثلاثين

إذا أنزل ملاحو السفن أو الطائرات أو سائقو السيارات ووسائل النقل الأخرى إلى المملكة أشخاصا في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المعينة أو ساعدوا على دخول أشخاص لا يحملون جوازات سفر قانونية أو وثائق مؤשר عليها بالدخول يعاقبون بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد

عن الخمسين ديناراً أو بكتا العقوتين والوزير أو من يفوضه الحق في تكليف ملاحى السفن والطائرات وسفاتي الموارث ووسائل النقل الأخرى أن يحدوا الأشخاص الذين أدخلوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عليها التي دخلوا بها أو على نفقتهم الخاصة إلى الجهة التي قدموا منها.

#### المادة الرابعة والثلاثين

أ. كل أجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على إقامة مؤقتة أو تجوز مدة تلك الإقامة الممنوحة له أو لم يتقدم بطلب تجديد إذن إقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يخرم بمبلغ قدره خمسة وأربعون ديناراً عن كل شهر من أشهر التجاوز أو الجزء من الشهر يواقع دينار ونصف الدينار عن كل يوم من ذلك الجزء.

ب. للوزير بتعميم من أمين عام الوزارة الإعفاء من هذه الغرامات إذا لم تتجاوز مائتين وخمسين ديناراً أما إذا تجاوزت هذا المبلغ فيتم الإعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تلميح الوزير.

#### المادة الخامسة والثلاثين

كل شركة أو صاحب عمل يستخدم أجنبياً لا يحمل إذن إقامة أو غير مسموح له بالعمل في المملكة يخرم بمبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً أو لا يزيد عن خمسة وسبعين ديناراً عن كل عامل مخالف، ولا يشمل ذلك الخبراء الذين تمتدحهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على أن لا تزيد مدة إقامتهم عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة المديرية المسبقة قبل قدومهم.

#### المادة السادسة والثلاثين

أية مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالحبس من أسبوع إلى شهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير أو بكتا العقوتين.

#### المادة السابعة والثلاثين

للوزير بتعميم من المدير حق إبعاد الأجانب وله أن يأمر بتوقيف من تقرر إبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد ولا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى أراضي المملكة إلا بإذن خاص من الوزير.

#### المادة الثامنة والثلاثين

للوزير الحق بمصادرة الكفالات المنصوص عنها في المادة (27) إذا ارتكبت أية مخالفة لأحكامها.

#### المادة التاسعة والثلاثين

للوزير أن يفوض كل أو بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون لأي من الموظفين المختصين.

## المادة الأربعين

لمجلس الوزراء إصدار أية أنظمة لثقافات تنفيذ أحكام هذا القانون.

## المادة السابعة والأربعين

يلغى هذا القانون قانون الأجانب لسنة 1927 وتعديلاته وأي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكامه.

## المادة الثامنة والأربعين

رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية مكفونون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

## المبحث الثاني: الأمن السياحي في بعض التشريعات العربية والدولية

### المطلب الأول: الأمن السياحي في التشريعات العربية

منعروض في هذا الميثاق مثالين من تجارب الدول العربية التي أنشأت أجهزة شرطية تعنى بالأمن السياحي تخضعت عن نصوص تشريعية حددت بموجبها صلاحياتها واختصاصاتها وتنظيمها.

### الفرد الأول: الجمهورية اللبنانية

لقد حددت صلاحيات الوحدات التابعة للمديرية العامة للشؤون السياحية في وزارة السياحة بموجب المرسوم رقم (10339) والصادر بتاريخ 1975/5/23 والمتضمن في البلد السادس منه تحديد صلاحيات مصلحة الضابطة السياحية بموجب المادتين الثلاثين<sup>(1)</sup>:

### المادة (12)

تتولى مصلحة الضابطة السياحية مراقبة استثمار المؤسسات السياحية التي تخضع لترخيص من وزارة المصلحة وذلك على اختلاف أنواعها وفئاتها كما تتولى الإشراف على معززة الشرطة السياحية وإدارتها.

### المادة (13)

تتألف مصلحة الضابطة السياحية من:

1. دائرة الرقابة ومن مهامها مراقبة استثمار جميع المؤسسات السياحية الخاضعة

<sup>(1)</sup> مرفق كتاب مديرية الأمن العام/ إدارة الشرطة العربية والدولية رقم 101047030، تاريخ 2006/7/12.

ترخيص من وزارة السياحة.

• مراقبة مستخدمي المؤسسات السياحية.

• مراقبة أدلاء السياحة.

2. مكتب الشرطة السياحية، ومن مهامه:

المهام التي تتولاها مفرزة للشرطة السياحية على اعتبارها إحدى قطاعات الأمن الداخلي، بموجب القوانين والأنظمة النافذة لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على أن يتولى المكتب:

• معالجة دائرة الرقابة في مهمة الرقابة.

• تأمين حماية السياح وتقديم المساعدة اللازمة لهم وتلقي شكاواهم والتحقيق بها.

• تزويد السياح بالمعلومات المطلوبة.

• مؤازرة مكتب السياحة والاستقبال والاستعلامات داخل لبنان.

كما نصت المادتين (1-2) و(112) الواردين في المرسوم (91/1157) على

تنظيم ومهام قسم الشرطة السياحية على النحو التالي:

المادة (102): تنظيم قسم الشرطة السياحية

يتولى رئاسة هذا القسم ضابط قائد يخضع مباشرة لمصلحة قائد الشرطة القضائية. وتشمل صلاحياته الإقليمية كافة الأراضي اللبنانية، وهو يتألف من:

أ. رئاسة القسم: تنظم على غرار التنظيم المعتمد لقيادة منطقة إقليمية في وحدة الدرك والمنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (43) من هذا المرسوم.

ب. مكتب شرطة سياحية: تنظم على غرار التنظيم المعتمد للمكتب التابعة لقسم المباحث الجنائية العامة المنصوص عليه في المادة (95) من هذا المرسوم.

المادة (113): مهام قسم الشرطة السياحية

تحدد مهام هذا القسم بما يلي:

1. تنفيذ القوانين والأنظمة المتبعة بالسياحة في لبنان.

2. تأمين راحة السياح باستقبالهم عند دخولهم الأراضي اللبنانية وتسهيل تنقلاتهم وحمايتهم من أي اعتداء أو أذى أو استغلال قد يتعرضون له.

3. السهر على تطبيق التعرفة الرسمية المحددة.

4. المحافظة على الراحة والسلامة العامة في الأماكن السياحية أو تلك التي يرتادها السياح كمراكز الاصطفاف والإشطاء.

5. إجراء التحقيقات الفورية بشكاوى السياح واتخاذ التدابير الناجعة لحل المشاكل والصعوبات التي تعرض هؤلاء.

## الفرع الثاني: الجماهيرية الليبية

قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمعدل والأمن العام<sup>(1)</sup> بشأن اختصاص والتنظيم الداخلي للشرطة السياحية

### المادة (1)

تختص الإدارة العامة للشرطة السياحية بالآتي:

1. إعداد وتنفيذ الخطط العامة والتفصيلية لحماية السواح والأثتر والمرافق السياحية والمحافظة عليها واقتراح إجراءات وتدابير تسهيل دخول الأفواج السياحية وإقامة التظاهرات السياحية والأثرية بالداخل والخارج.
2. وضع الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لمراقبة القوافل والوفود السياحية القادمة للجماهيرية العظمى وتأمين الحماية اللازمة لها.
3. إعداد واقتراح الخطط والبرامج التدريبية بالداخل والخارج في مجال حماية وتأمين السياحة والأثتر لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

### المادة (2)

يتكون البناء التنظيمي للإدارة العامة للشرطة السياحية وفقاً لما يلي:

أولاً: مدير عام الإدارة:

يتولى مهام الإشراف على العاملين بالإدارة وفروعها ومكاتبها ووضع الخطط والسياسات التي يتم عن طريقها تحقيق أهداف إنشاء الإدارة. ويتبعه مباشرة:

ثانياً: مساعد المدير العام للشؤون السياحية والأثتر.

ويساعد مدير الإدارة في تنفيذ القوانين والقرارات والتعليمات والأوامر المتعلقة بالسياحة والأثتر ويحدد اختصاصه قرار من مدير عام الإدارة.

ثالثاً: مكتب الشؤون الإدارية والمالية ويتكون من:

• قسم الشؤون الإدارية: ويتبعه وحدة النظام وأمن المقر.

• قسم الشؤون المالية.

• قسم شؤون العاملين.

• قسم المخازن والخدمات.

• قسم التدريب والتأهيل.

ويختص المكتب بما يلي:

• إنشاء وترتيب وتبويب وحفظ السجلات والملفات المتعلقة بشؤون المحفوظات

والأعمال الإدارية.

• شؤون خدمة منتسبي الإدارة وفق التشريعات النافذة وإعداد الملفات وحفظ

الوثائق والمستندات المتعلقة بهم.

• إعداد الرسائل والمكاتبات وتسجيل البريد الصادر والوارد.

(1) اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، من وثائق المؤتمر الثاني للأمن الليبي، تونس 7-8/6/2006.

- تولى أعمال الطباعة والنسخ والمطبوع والتصوير اللازمة للأعمال الإدارية.
  - توفير احتياجات الإدارة من المواد والمستلزمات.
  - شئون الإمداد والمخازن والمركبات الخاصة بالإدارة.
  - القيام بإجراءات الصيانة اللازمة للمركبات والتفتيش عليها وتوفير مستلزماتها.
  - إحالة كل المعلومات والبيانات الهامة والمتعلقة بعمل الإدارة وملتزميها والمناشط التي شاركت فيها إلى مكتب التوثيق والمعلومات لغرض توثيقها.
  - أية مهام أخرى يكلف بها المكتب من قبل مدير الإدارة.
4. جمع البيانات والإحصائيات عن الجرائم التي ترتكب ضد الآثار أو المناطق الأثرية أو النشاط الميلاحي وتبويبها وإنشاء وترتيب وحفظ الملفات والسجلات اللازمة لذلك وكذلك حفظ صور من السجلات والبطاقات والصور الخاصة بالتحف المهمة وقطع الأثرية النادرة لتسهيل حمايتها.
5. تبادل المعلومات مع المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والهيكل النظيرة في الدول الأخرى في مجال تأمين وحماية السياحة والآثار.
6. المشاركة في إجراء البحوث والدراسات وعقد وحضور الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية وتبادل للزيارات مع الهيكل النظيرة في الدول الأخرى للاستفادة من نتائج وأعمال المؤتمرات والندوات وتجارب ومعلومات الهيكل النظيرة.
7. القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات في الجرائم التي تقع على الآثار أو الأفرانج السياحية والتي تستهدف النشاط الميلاحي والتصرف فيها وفقاً للقانون.
8. متابعة نشاط الشركات والشركات والوكالات والمكاتب العاملة في مجال السياحة واعتماد لبرامج للميلاحية التي تمدها وتحديد المناطق والأماكن التي يسمح للمواح بالتنقل فيها أو زيارتها أو الإقامة فيها وتصويرها وكذلك الطرق والمساكن التي يسمح بنقل المواح عبرها إلى المناطق والأماكن المراد زيارتها ويعتبر للرأي الأمني ملزماً ومتابعة النشاطات السياحية لغرضها من الجهات الأخرى.
9. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالسياحة والآثار في مجال تأمين وحماية الآثار والنشاط الميلاحي والإشراف والتفتيش على تأمين وسائط الحماية والأمن اللازمة بالمناقص والمرافق الأثرية ومتابعة قضايا سرقة وتهريب الآثار بالداخل والخارج وإجراءات استرجاعها وكذلك جمع وحفظ البيانات والمعلومات عن الموظفين والعاملين والمسؤولين والخبراء بالمرافق الأثرية الهامة وتلقي الإخطارات عن الموظفين والعاملين والمسؤولين والخبراء بالمرافق الأثرية الهامة وتلقي الإخطارات والبيانات وقوائم الزلاء بمرافق الإيواء الميلاحي لغرض السيطرة الأمنية وإعداد الإحصاء الميلاحي.

10. تنفيذ أوامر المحاكم والقرارات بشأن استيفاء المحاضر وجمع الاستدلالات في الجرائم التي تقع على الأثر والمباحة والمواج.
11. حصر الأماكن ومكان الخراطم الخاصة بالمواقع الأثرية المبرورة والمساعدة على اكتشاف أماكن جديدة عن طريق المعلومات التي تقدم من الجولات الميدانية.
12. أية مهام أخرى تستند إليها أو تكون مختصة بها بمقتضى التشريعات الدافعة.

رابعاً: مكتب التفريش والمتابعة:

ويختص بما يلي:

- التفريش على منسبي الإدارة للوقوف على مدى التزامهم بالضبط والربط وتقييم مستوى الأداء.
- التفريش الدوري والمفاجئ على الفروع والمكاتب والأقسام التابعة للإدارة لتتأكد سير العمل والتأكد من التزامها وتنفيذها للقوانين والقرارات واللوائح والأوامر المستندة والتعليمات.
- التفريش على الدراسات والمرافق المباحة والأثرية التي يصدر أمر بحراستها وتأمينها وحمايتها.
- التفريش الدوري والمفاجئ على المرافق المباحة والأثرية للتأكد من مدى التزامها بالتقاليد واللوائح والتشريعات المعمول بها ومدى توفر وسائل الأمن (الحراسة الإلكترونية الألية) وتوفر تجهيزات ووسائل السلامة وإعداد تقرير بذلك لمدير عام الإدارة.
- متابعة التحقيق في الشكوى المرفوعة ضد منسبي الإدارة والتي يتركبها أثناء تأديتهم لواجباتهم وعرض نتائج التحقيق على المدير العام.
- تقييم ومتابعة الخطط الأمنية ميدانياً والتأكد من سلامة إجراءات التطبيق والتنفيذ وضبط المخالفات الإدارية والفنية وكشف أوجه القصور وتقديم تقرير بذلك للمدير العام.

ج. مكتب التحري وجمع الاستدلالات يتكون من:

- قسم التحري.
- قسم جمع الاستدلالات.
- يختص بالمهام الآتية:
- جمع الاستدلالات عن الجرائم التي ترتكب داخل المرافق المباحة والأثرية أو الشروع فيها.
- القيام بأعمال البحث والتحري لغرض الكشف عن القضايا مجهولة الفاعل وضبط المطلوبين.
- إعداد كشوفات بالمجرمين الخطرين أو المشتبه فيهم في مجال جرائم المباحة والأثر.
- تلقي البلاغات اليومية عن جرائم المصلحة والأثر التي ارتكبت خلال 24 ساعة

من فروع الإدارة ويبلغ بها مكتب المعلومات والتوثيق وإعداد تقرير بذلك للمدير العام.

• متابعة الإجراءات التي تم اتخاذها في جرائم المصلحة والآثار من قبل فروع الإدارة والحصول على صور من محاضر الاستدلال وملفات وأرقام القضايا وصور الآثار المصروقة وأرقام تسجيلها وتقارير الخبرة الجنائية وإعداد التصحيحات اللازمة عليها لمكتب الشرطة العربية والدولية وذلك كله بالتنسيق مع مكتب المعلومات والتوثيق.

• إعداد الإحصائيات الشهرية والسنوية عن جرائم المصلحة والآثار وإحالتها إلى مكتب التوثيق والمعلومات.

• تنفيذ أوامر المحاكم والنوابات بشأن استيفاء التحقيقات في جرائم المصلحة والآثار.

• متابعة قضايا الاعتداء على السياح وسرقة وتهريب القطع الأثرية بالمحاكم والنوابات المختصة.

خاصة: مكتب الأمن السياحي ويتكون من:

• قسم الشركات السياحية والتشاريكات والمرافقين الأمنيين.

• قسم المرافق السياحية والإحصاء.

• قسم المرافق الأثرية.

ويختص بالمهام التالية:

1. تولي مهام شؤون الأمن في المجال السياحي والأثري بمقابل يتم تحديده وفق لجان تشكل لهذا الغرض.

2. تلقي البلاغات من الشركات السياحية والتشاريكات بشأن قدوم السواح إلى الجماهيرية وتكليف مراقبين أمنيين للأنواع السياحية المبلغ عنها.

3. جمع المعلومات وإحالتها لمكتب التوثيق فيما يتعلق بالآتي:

أ. الشركات السياحية والتشاريكات ومكاتب ووكالات السفر والسياحة.

ب. الفنادق السياحية.

ج. القرى السياحية.

د. المواقع الأثرية.

4. إيلاء الرأي بخصوص منح وتجديد تراخيص مزولة النشاط السياحي.

5. تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية لصالح الإدارة العامة للشرطة السياحية كالمصائف والمنترحات وما شابه من المشاريع التي تحقق دخلاً للإدارة.

سائماً: مكتب العلاقات العامة ويختص بما يلي:

• اتخاذا الترتيبات اللازمة للاجتماعات واللقاءات والندوات التي تعقد على مستوى الإدارة.

• تنظيم أعمال الاستعلامات الخاصة بالإدارة.

- القيام بإجراءات سفر واستقبال الموفدين من الإدارة في مهلم رسمية بالداخل والخارج.
- تنفيذ الخطط الإعلامية لتوعية الجماهير بالفلسفات الأمنية المختلفة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- متابعة ما يطرح أو ينشر في وسائل الإعلام المختلفة من أمور تتعلق بعمل الإدارة وتلخيصها وعرضها على مدير الإدارة.
- تنفيذ الخطط الإعلامية لتوعية الجماهير بالفلسفات الأمنية المختلفة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- متابعة ما يطرح أو ينشر في وسائل الإعلام المختلفة من أمور تتعلق بعمل الإدارة وتلخيصها وعرضها على مدير الإدارة.
- تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين.
- سابعاً: مكتب المعلومات والتوثيق ويختص بما يلي:  
جمع للمعلومات وتوثيقها عن:
- المشتبه فيهم وذوي المواقف وعصابات الإجرام في مجال جرائم الاعتداء على السواح وسرقة الأثاث العقارية والمنقولة ولوثائق والإتجار بها.
- المرشدين السياحيين وأصحاب وكالات ومكاتب السفر والسياحة والنقل السياحي والعاملين فيها.
- المسؤولين عن إدارة المرافق السياحية والعاملين بها.
- المترددين على المرافق السياحية والأثرية.
- السواح وبيانات شاملة عنهم: (جسدياتهم - أرقام جوازات سفرهم وتاريخ وجهة إصدارها - تاريخ الميلاد - المهنة - تاريخ دخولهم ومقارنتهم - الأماكن التي قاموا بزيارتها - أعداد الإحصائيات والبيانات اليومية والشهرية بشأنهم وإحالة صورة منها إلى جهازي الأمن الخارجي والداخلي).
- إنشاء ملف خاص عن كل مرافق سياحي يتضمن معلومات وألية ومستفيضة عن:
  - الاسم التجاري للمرافق.
  - نشاط المرافق.
  - رقم الترخيص.
  - تاريخ إصداره.
  - تاريخ انتهاء صلاحية الترخيص.
  - نوع الترخيص.
  - بيان بأسماء المسؤولين عن إدارة المرافق والموظفين والمنتجين (جسدياتهم - بياناتهم - مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة - أرقام جوازات سفرهم - بطاقتهم الشخصية).
  - مواقع المرافق وعطائه وأرقام هواتفه والبريد المصور والمبرق ورقم صندوق

للبريد.

• المدن والمتاحف الأثرية وترتيبها حسب أهميتها التاريخية وأسلوب تلميعها وحمايتها.

• أشكال وأوصاف الآثار العقارية والمنقولة والوثائق والتحف الهامة والتقطع النادرة المصروقة من المرافق الأثرية وتاريخ سرققتها - الأسلوب الإجرامي الذي تتبع في ذلك - تاريخ البلاغ - رقم القضية - مركز الشرطة والنوعية المختصة - تاريخ التقييم عنها لمكتب الشرطة العربية والدولية ورقم وتاريخ النشرة الصادرة عن مكتب الشرطة العربية والدولية.

• إنشاء ملف خاص يتضمن كافة المعلومات عنه وفقاً للمودج الذي يعد لهذا الغرض.

• توثيق جميع المعلومات الواردة للإدارة من الفروع وذلك بالتكثيف مع مكتب التحري وجمع الاستدلالات.

• جمع وتوثيق النشرات الصادرة عن مكتب الشرطة العربية والدولية وما تنشره الصحف والمجلات عن سرققات الآثار العقارية والمنقولة والوثائق وحفظها بالتوثيق.

• إنشاء وترتيب وحفظ الملفات والسجلات والبطاقات وتبويب الصور وغيرها الخاصة بتوثيق كافة المعلومات وأوصاف الآثار العقارية والمنقولة والوثائق والتحف الهامة والتقطع النادرة والتقييم عن سرققتها وجمع المعلومات عن سارقها أو أماكن إخطافها أو التي هربت إليها واتخذت كافة التدابير والوسائل الكفيلة باسترجاعها بالتكثيف مع مكتب الاستدلالات والتحري والجهات الأخرى ذات العلاقة.

• تبادل المعلومات مع المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية في مجال السياحة ومكافحة جرائم الاعتداء على المواضع وسرقة وتريب الآثار العقارية والمنقولة والوثائق والمخطوطات والإيجار بها.

• إعداد أية وثائق أو نماذج جديدة تستدعي ظروف العمل لمجداها.

- إعداد البحوث والدراسات في مجال تأمين وحماية الآثار والنشاط السياحي.

ثامناً: المكتب القانوني:

ويختص بالآتي:

• تقديم الاستشارات القانونية فيما يتعلق بتنفيذ تشريعات أنشطة السياحة والآثار.

• إبداء الرأي القانوني فيما يتعلق بمعاملات التكليب والجزاءات التي توقع على العاملين بالإدارة وكذلك تكريم وتمييز العاملين.

• تقديم الاستشارات اللازمة لممارسة الإدارة للخدمات الأمنية بمقابل والأنشطة الاقتصادية والصيغ والإجراءات القانونية لهذا النشاط.

### تاسعاً: غرفة العمليات:

تتألف غرفة عمليات رئيسية بمقر الإدارة العامة للشرطة السياحية تعمل طوال 24 ساعة وتتألف على العمل بها ضباط وضباط صف أكفاء تحت إمرة ضابط قيادي يتبعها غرف عمليات بالفروع.

#### تختص غرفة للعمليات بالآتي:

- إنشاء منظومات اتصال متكاملة ولا يمكن بالإدارة وفروعها.
  - استقبال كافة البلاغات المتعلقة بالأمن السياحي.
  - متابعة حركة دخول وخروج السواح من المنافذ البرية والبحرية والجوية وأعداد إحصائيات يومية متضمنة (الاسم - الجنسية - رقم جواز السفر - رقم تأشيرة الدخول والجهة الملتحقة لها - وسيلة التنقل مدة الإقامة بالجمهورية العظمى - اسم الشركة أو الوكالة أو المكتب المضيف للسائح).
  - متابعة حركة تنقل السواح وإقامتهم وأسماء المرافقين الأمنيين لهم.
  - استقبال البلاغات للعرضية التي قد يتعرض لها السواح من ضياعهم لامتلاكهم أو حوادث المرور التي قد يتعرضون لها أو الذين ضلوا الطريق في الصحراء.
  - استقبال البلاغات عن الجرائم والمخالفات التي يرتكبها السواح والتي تدخل بأمن الجماهيرية العظمى وكذلك البلاغات العرضية التي يتعرض لها السواح وإبلاغ المدير العام.
  - استقبال البلاغات المتعلقة بسرقة الأثاث العقارية والمنقولة والوثائق ومتابعة ما يتخذ بشأنها من إجراءات.
  - استقبال أية معلومات تتعلق بالأمن السياحي.
  - توفير نشرات يومية عن حالة الطقس بجميع مناطق الجماهيرية العظمى بالتنسيق مع مصلحة الأرصاد الجوية ومديريات الأمن بالشعبية أعداد تقرير أمن يومي يتضمن كافة البلاغات والملاحظات التي تم رصدها خلال 24 ساعة وتقديمها للمدير العام.
  - إعداد تقرير يومي يتضمن كافة البلاغات والملاحظات التي يتم رصدها خلال 24 ساعة وتقديمها للمدير العام.
  - أية مهام أخرى تكلف بها من قبل المدير والإدارة.
- علاوة: تتبع الإدارة العامة للشرطة السياحية فروع بمناطق الجماهيرية العظمى على النحو التالي:

1. فرع الشرطة السياحية للخمسة.
2. فرع الشرطة السياحية بنغازي.
3. فرع للشرطة السياحية صبراتة.
4. فرع الشرطة السياحية مبيها.
5. فرع الشرطة السياحية مصراتة.

6. فرع الشرطة السياحية غدامس.
  7. فرع الشرطة السياحية الجبل الأخضر.
  8. فرع الشرطة السياحية البطنان.
- تتبع الفروع مكاتب وأقسام ويجوز إنشاء فروع بقرار يصدر من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بناء على عرض مدير الإدارة.
  - تختص الفروع بذات الاختصاصات الإدارية في لطاق دولر اختصاصها.
  - يصدر قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بتحديد الاختصاص المكاني للفروع وتنظيمها الداخلي بناء على عرض مدير الإدارة.

## المطلب الثاني: الأمن السياحي في التشريعات الدولية

الفرع الأول: المدونة العالمية لأداب السياحة<sup>(1)</sup> GLOBAL CODE OF ETHICS FOR TOURISM

تهتم منظمة السياحة العالمية (UNWTO) بحماية السياحة والمحافظة عليها، وكمظمة دولية مرتبطة بهيئة الأمم المتحدة فهي تتصدر دوراً ريادياً في تنمية وتطويرها صناعة السياحة من خلال المهام والصلاحيات المنوطة بها. كما تلعب المنظمة دوراً فاعلاً في للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات السياحية الحكومية وغير الحكومية، وإذ تضطلع المنظمة بدور تشريعي في السياحة العالمية يسهم بإقرارها مجموعة من القرارات والأنظمة والصكوك الدولية فإن ما يشار له بالبلدان ما جاءت به المدونة العالمية لأداب السياحة والتي تمثل - برأى - موسوعة تشريعية ومرجعاً مهماً للنظام السياحي العالمي منصف ومعتول ومستخدم يعود بالنفع على كافة قطاعات المجتمع في ظل اقتصاد دولي حر.

وإذ تتضمن المدونة مبادئ تلص على حقوق السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمجتمعات المضيفة، وأصحاب المصالح تجاه السياحة، والعاملين في قطاع السياحة، والمنظمات غير الحكومية والمباح تجاه السياحة ولوجباتها. فإنها تتضمن مبادئ أساسية للأمن السياحي. وفيما يلي عرض لخص الديباجة وما أشارت إليه من صكوك ثم تلبيها مبادئ المدونة:

### ■ الديباجة

نحن أعضاء منظمة السياحة العالمية، ممثلي صناعة السياحة في العالم، مندوبي الدول والأقاليم والمشاريع والمؤسسات والهيئات التي اجتمعت في الجمعية العامة للمنظمة في سانتياغو، تشيلي، في هذا اليوم الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1999، إذ

(1) وثائق منظمة السياحة العالمية (WTO). والنسخة التي رجعت إليها مترجمة إلى العربية من إصدارات وزارة السياحة والأثار الأردنية - منظمة المعرفة والثقافة العالمية. تم اعتماد المدونة العالمية لأداب السياحة بموجب قرار (XIII) A/RES/406 الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الثالثة عشرة التي عقدت في سانتياغو، تشيلي، في الفترة 27 أيلول - 1 تشرين الأول - 1999.

تؤكد من جديد الأهداف التي نصت عليها المادة (3) من النظام الأساسي لمنظمة الميلاحة العالمية، ولا ندرك ما لهذه المنظمة من (دور مركزي وحاسم)، لقرنه الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تنشيط الميلاحة وتمييزها، من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والثقافة الدولي والسلام والرفاهية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفيرها للجميع دون تمييز من حيث العرق أو للجنس أو اللغة أو الدين.

وإذ نؤمن إيماناً راسخاً بأن الميلاحة، من خلال ما تحدثه من اتصالات مباشرة وغفيرة غير متأثرة بوسائط الإعلام، بين رجال ونساء ينتمون لثقافات مختلفة ويتبعون أساليب حياة متباينة، تمثل قوة حيوية لإحلال السلام وعاملاً لتعزيز الصداقة، والتفاهم بين شعوب العالم، وعاملاً بمنطق التوافق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر على نحو مستدام، وفقاً لما توصلت إليه الأمم المتحدة في (قمة الأرض) التي عقدت في ريو دي جانيرو في عام 1992، ولما تجلّى في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي اعتمدته المؤتمر.

وإذ نأخذ في الحسبان النمو السريع والمستمر الذي تحقق في الماضي أو الذي يتوقع تحقيقه في المستقبل المنظور للنشاط الميلاحي، سواء كان ذلك للأغراض الترفيهية أو التجارية أو الثقافية أو الدينية أو الصحية، والتأثير الشديد لهذا النمو، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، على البيئة والاقتصاد والمجتمع في كل من الدول المولدة والمستقبلة، وعلى المجتمعات المحلية والمكان الأصليين، وكذلك على العلاقات والتجارة الدولية، وسعياً لتنشيط سيطرة مسؤولة ومستدامة تكون في متناول الجميع، في إطار حق كل فرد في استخدام وقت الفراغ في الترفيه أو المفرح، مع احترام ما تختاره الشعوب كافة لمجتمعاتها، واقتناعاً مع ذلك بأن صناعة الميلاحة في العالم ككل تستطیع أن تحقق الكثير من المكاسب بالفعل في بيئة تشجع الاقتصاد السوق والمشاريع الخاصة والتجارة الحرة، وتتيح التوصل على أفضل وجه إلى آثارها النافعة في خلق الثروة وإيجاد فرص العمل، واقتناعاً بثبات أيضاً بأن الميلاحة المسؤولة المستدامة لا تتعارض مع التحرر المطرود في الشروط التي تخضع لها التجارة في الخدمات، والتي تعمل مشاريع هذا القطاع في ظلها، وذلك شريطة احترام عدد من المبادئ والالتزام بقواعد معينة؛ وبأن من الممكن التوفيق في هذا القطاع ما بين الاقتصاد والبيئة، وبين البيئة والتنمية، وبين الانفتاح على التجارة العالمية وحماية الهوية الاجتماعية والثقافية.

وإذ نأخذ في الاعتبار أنه وفقاً لهذا النهج تقع على جميع أصحاب المصلحة في تنمية الميلاحة، من سلطات وطنية وإقليمية ومحلية، ومشاريع ومؤسسات أصلاً، والعاملين في هذا القطاع، والمنظمات غير الحكومية، وكافة أنواع الهيئات التي تنتمي إلى صناعة الميلاحة، وكذلك المجتمعات المحلية المضيفة، ووسائل الإعلام والسياح أنفسهم، مسؤوليات متباينة وإن كانت مترابطة، من حيث التنمية الفردية والمجتمعية للميلاحة؛ وأن تدوين حقوق وواجبات كل منهم سيؤهم في تحقيق هذا الهدف، والالتزام

منا بالأهداف التي تسعى منظمة السياحة العالمية لتحقيقها منذ اعتماد جمعيتها العامة المنعقدة في اسطنبول في سنة 1997- للقرار 364 (د12) فيما يتعلق بإيجاد شراكة حقيقية بين أصحاب المصلحة في التنمية السياحية بالقطاعين العام والخاص، وحرصاً على التوسع في مثل هذه الشراكة وهذا التعاون بافتتاح وتوازن، ليشمل العلاقات بين الدول المصدرة والمستقبلة وصناعاتها السياحية، ومتابعة لما نص عليه إعلان مانيلا لعام 1980 عن السياحة العالمية، وإعلان مانيلا لعام 1997 عن التأثير الاجتماعي للسياحة، وكذلك ميثاق الحقوق للسياحية والمدونة السياحية المنعقدة في صوفيا عام 1985 برعاية منظمة السياحة العالمية.

وإذ نؤمن مع ذلك بضرورة استكمال هذه الصكوك بمجموعة من المبادئ اللازمة لتعميرها وتطبيقها، بحيث يستطيع أصحاب المصلحة في التنمية السياحية الالتزام بها في سلوكهم في مطلع القرن الحادي والعشرين، وإذ نستفيد في نطاق الصك الحالي التعاريف والتصنيفات التي تنطبق على السفر، وبصفة خاصة مفهوم "الزائر" و"السلح" و"السياحة" التي أخذ بها المؤتمر الدولي المنعقد في أولوا في الفترة من (24) إلى (28) حزيران/يونيو 1991، والتي أقرتها لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين.

وإذ نشير بوجه خاص إلى الصكوك الآتية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون أول/ ديسمبر 1948.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966.
- اتفاقية وارسو بشأن النقل الجوي بتاريخ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1929.
- اتفاقية شيكاغو بشأن الطيران المدني الدولي بتاريخ كانون الأول/ ديسمبر 1944، واتفاقيات طوكيو ولاهاي ومونتريال بهذا الشأن.
- اتفاقية التسهيلات الجمركية للسياحة بتاريخ 4 تموز/ يوليو 1954 والنيرتوكول الخاص بها.
- اتفاقية حماية للتراث الثقافي والطبيعي بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.
- إعلان مانيلا بشأن السياحة العالمية بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1980.
- قرار الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الخامسة المنعقدة في صوفيا باعتماد ميثاق الحقوق السياحية والمدونة السياحية، بتاريخ 26 أيلول/ سبتمبر 1985.
- اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير 1990.
- قرار الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها التاسعة المنعقدة في بونينوس أيرس بشأن تسييلات السفر وسلامة وأمن المسافرين، بتاريخ 4 تشرين

الأول/ أكتوبر 1991.

- إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 1992.
- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 1994.
- اتفاقية للتنوع البيولوجي بتاريخ 6 كانون الثاني/ يناير 1995.
- قرار الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها العادية عشرة الملتقذة بالقاهرة بشأن منح السياحة الجنسية المنظمة بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1995.

- إعلان مانيلا بشأن التأكيد الاجتماعي للسياحة بتاريخ 22 أيار/ مايو 1997.
- الاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها منظمة العمل الدولية في مجال الاتفاقيات الجماعية وحظر للمغرة وعسالة الأطفال والدفاع عن حقوق للسكان الأصليين والمساواة في المعاملة وعدم التمييز في مواقع العمل.
- تؤكد الحق في السياحة وحرية تنقل السياح، ولحان عن رغبتنا في تعزيز نظام سياحي عالمي منصف ومموزول ومستدام يعود بالنفع على كافة قطاعات المجتمع في ظل اقتصاد دولي متحرر ومفتوح.
- ونعلن رسمياً قبولنا للمبادئ التالية المدونة للعالمية لأداب السياحة.

#### المادة الأولى

إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات

1. بشكل التفاهم وتعزيز التقدير الأخلاقية المتعارف عليها بين البشر، إضافة إلى التسامح واحترام تنوع العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية، أساساً للسياحة المسؤولة ونتيجة لها، لذا ينبغي لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية وللسياح أنفسهم مراعاة التقاليد والمبادئ الاجتماعية والثقافية لكافة الشعوب بما فيها الأقليات والسكان الأصليين والاعتراف بقيمتها.
2. ينبغي القيام بالأنشطة السياحية على نحو يتسم مع خصائص وتقاليد الأقاليم والدول المضيفة ويحترم قوانينها وأعرافها وعاداتها.
3. ينبغي أن تتعرف المجتمعات المضيفة والمشتغلين بالسياحة محلياً على السياح الذين يزورونهم وأن تحترمهم وأن تتصرف على أساليب حياتهم وأنواقهم وتوقعاتهم، علماً بأن تعليم وتدريب المشتغلين بالسياحة يسهم في ضمان استقبال السياح على النحو اللائق بهم.
4. على السلطات العامة حماية السياح والزائرين وممتلكاتهم، وطوبى أن تولى اهتماماً خاصاً لسلامة السياح الأجانب بحكم وضعهم الذي يسهل فيه تعرضهم للخطر، كما عليها أن تسهل استخدام وسائل الحصول على المعلومات والوقاية والأمن والتأمين والمساعدة التي يحتاجون إليها، كما ينبغي أن تدان بشدة أية هجمات أو اعتداءات أو عمليات خطف أو تهديد للسياحة أو المشتغلين بها والمعاقبة عليها بشدة، وفقاً للقوانين الوطنية، وكذلك بالنسبة لأي تخريب متعمد

للمرافق السياحية أو لمصادر التراث الثقافي أو الطبيعي.

5. ينبغي للسائحين والزائرين أثناء سفرهم عدم ارتكاب أي فعل إجرامي أو أي فعل يعد إجرامياً وفقاً لقوانين الدولة التي يزورونها، وينبغي أن يمتنعوا عن اتباع أي سلوك يستشعر السكان المحليون أنه عدائي أو ضار أو يحتمل أن يحدث اضطراباً بالبيئة المحلية، وينبغي لهم الامتناع كذلك عن كل أنواع الإتجار بالمخدرات غير المشروعة أو الأسلحة أو الآثار أو الأنواع المحمية أو للمنتجات والمواد الخطرة أو المحظورة بمقتضى التشريعات الوطنية.

6. على السائحين والزائرين، قبل المغادرة، مسؤولية التعرف على خصائص الدول التي يعتزمون زيارتها، كما يجب عليهم مراعاة للمخاطر الصحية والأمنية التي قد تكون موجودة عند سفرهم إلى خارج مكان إقامتهم المعتاد، والتصرف تجاهها بطريقة تمكنهم من تقليل تلك المخاطر إلى حد ما الأدنى.

### المادة الثالثة

#### السياحة مساهمة للارتقاء بالذات وبالجماعات

1. يرتبط النشاط السياحي، عادة بالراحة والاستجمام والرياضة وبكونه مدخلاً إلى الثقافة والطبيعة، لذا ينبغي أن يراعى في التخطيط لها وممارستها أنها وسيلة متميزة للارتقاء بالذات على المستوى الفردي والجماعي، وعقد معلومة هذا النشاط بمثابة متفحة تصبح السياحة عنصراً لا مثيل له للتعليم والتسامح والتعرف على الاختلافات القائمة بين الشعوب والثقافات والتنوع فيما بينها.

2. ينبغي أن تراعى الأنشطة السياحية للمساواة بين الرجل والمرأة وتعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الفردية للمجموعات الأكثر قابلية للتعرض للأخطار وبصفة خاصة الأطفال والشيوخ والمعالين والأقليات العرقية والسكان الأصليين.

3. يتعرض استغلال الإنسان بأي شكل من الأشكال، وبصفة خاصة الاستغلال الجنسي، مع الأهداف الأمنية للسياحة، ويعد إنكاراً لها وبخاصة إذا كان ملتبساً على الأطفال، وينبغي، وفقاً للقانون الدولي، محاربة هذا الاستغلال بكل قوة من خلال التعاون بين جميع الدول المعنية، وأن تعاقب عليه التشريعات الوطنية لكل من الدول المضيفة والدول التي ينتمي إليها مرتكبو هذه الأفعال حتى لو كانت قد حدثت بالخارج.

4. السفر للأغراض الدينية والصحية ولأغراض التطعيم والتبادل الثقافي واللغوي من أشكال السفر المفيدة على نحو خاص، وهي جديرة بالتشجيع.

5. ينبغي أيضاً التشجيع على أن تتضمن المناهج التعليمية بياناً بأهمية ما يقبأه الصغار ويجدوى السياحة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فضلاً عن بيان مخاطرها.

### المادة الرابعة

#### السياحة عامل للتنمية المستدامة

1. ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في التنمية السياحية حماية البيئة الطبيعية، بقصد

تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومستدام يتجه نحو تلبية احتياجات وتطلعات الجيل الحالي والأجيال القادمة بصورة عادلة.

2. ينبغي للمؤسسات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية إعطاء الأولوية والتشجيع لكافة أشكال التنمية السياحية التي تؤدي إلى صون الموارد النادرة وبخاصة المياه والطاقة، وأن تجذب بقدر الإمكان الإنتاج الذي تتخلف عنه النفايات.

3. ينبغي العمل على إعادة توزيع الإجازات مدفوعة الأجر وعطلات المدارس، التي ينتج عنها تكس تكلفات السياح والزائرين في وقت ومكان واحد، وذلك تخفيفاً لضغط النشاط السياحي على البيئة وتعزيزاً لأثره المفيد على صناعة السياحة والاقتصاد المحلي.

4. ينبغي أن يراعى في تصميم البنية الأساسية للسياحة وفي برمجة الأنشطة السياحية ضرورة حماية التراث الطبيعي المؤلف من النظم البيئية والتنوع البيولوجي وحماية الأنواع المعرضة للخطر من الحياة البرية، كما ينبغي لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية وبخاصة المشتغلين بالسياحة، أن يتقبلوا فرض حدود وقهود على الأنشطة التي يقومون بها، ولا سيما إذا كانت تتم في مناطق ذات حساسية خاصة مثل المناطق الصحراوية أو القطبية أو في أعالي الجبال والمناطق الساحلية والنفايات العشوائية أو الأراضي للرطبة، وهي مناطق ملائمة لإيجاد المحميات الطبيعية أو مناطق محمية.

5. من المهم به أن سياحة الطبيعة والسياحة البيئية يسهلان في إثراء المستوى السياحي والنهوض به، بشرط احترامهما للتراث الطبيعي وللمكان المحليين وحمايتهما للطاقة الاستيعابية للمواقع.

#### المادة الرابعة

##### السياحة كمستخدم لتراث الإنسانية الثقافي وكمستلزم في تعزيزه

1. الموارد السياحية جزء من تراث البشرية المشترك، للمجتمعات التي تقع تلك الموارد في أراضيها حقوقها وواجباتها الخاصة في هذا الصدد.

2. ينبغي تنفيذ السياسات والنشاطات السياحية على نحو يسمح باحترام التراث الثقافي والأثري والثقافي والمحافظة عليه ونقله للأجيال القادمة، كما ينبغي بذل عناية خاصة لحفظ الأبنية التاريخية والأماكن المقدسة والمتاحف وكذلك للمواقع الأثرية والتاريخية مع تهيتها بقدر الإمكان لزيارات السياح. وينبغي أيضاً تشجيع إطلاع الجمهور على الممتلكات الثقافية والأبنية التاريخية ذات الملكية خاصة، مع احترام حقوق مالكيها، وكذلك المباني الدينية، دون إخلال بالاحتياجات العادية للعبادة فيها.

3. ينبغي استخدام الموارد المالية الناجمة عن زيارة المواقع الثقافية والأبنية التاريخية، أو جزء منها على الأقل، في حفظ وصون وتكمية وترتيب هذا التراث.

4. ينبغي أن يتم تخطيط النشاط السياحي بأسلوب يسمح للمنتجات الثقافية والحرف

والتراث الشعبي بأن يبقى ويزدهر بدلاً من أن يهمل وأن يتحول إلى شيء اعتيادي.

### المادة الخامسة

#### السياحة نشاط تلعب للبلد ولجتمعات الضيفة

1. ينبغي أن يشارك السكان المحليون في الأنشطة السياحية وفي المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عنها، خاصة فيما توجد من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
2. ينبغي تطبيق السياسات السياحية بأسلوب يمسهم في رفع مستوى معيشة سكان الأقاليم المضيفة ويلبي احتياجاتهم، ومن ثم ينبغي أن يهدف النهج التخطيطي والمعماري للمنتجعات السياحية وأماكن الإقامة وأسلوب تشغيلها إلى تمجيد قدر الإمكان في النموذج الاقتصادي والاجتماعي المحلي، وإعطاء الأولوية في حالة تساوي المهارات للقوى العاملة المحلية.
3. ينبغي ترجيح عناية خاصة للمشاكل التي تعترض المناطق الساحلية والجزر والأقاليم الريفية والجبلية شديدة التآثر والتي تمثل السياحة بالعبء لها فرصة لخرة للتنمية في مواجهة تقلص النشاطات الاقتصادية التقليدية.
4. ينبغي للمستثمرين بالسياحة، وبخاصة المستثمرين منهم، الذين يخضعون للقوانين الصادرة عن السلطات العامة، أن يقوموا بإجراء دراسات عن أثر مشاريعهم التنموية على البيئة ومحيطها الطبيعي، كما ينبغي لهم تقديم بيانات واضحة وموضوعية عن برامجهم المستقبلية، وتأثيراتها المتوقعة، وتعميق الحوار مع السكان المحليين حول مضمون هذه البرامج.

### المادة السادسة

#### التزامات أصحاب السياحة في التنمية السياحية

1. يلتزم المشتغلون بالسياحة بتوفير معلومات موضوعية وصانقة للمتاحين عن الأماكن التي يقصدها وعن ظروف سفرهم واستقبالهم وإقامتهم. كما ينبغي لهم التأكد من أن شروط التعاقد المقترحة على العملاء مفهومة وواضحة فيما يتعلق بطبيعة وأسعار وجودة الخدمات التي يلتزمون بتقديمها، وبالتعويض المالي الذي يدفعه في حالة الإخلال بالتعاقد من جانبهم.
2. يلتزم المشتغلون بالسياحة، طالما تولى الأمر عليهم، ببذل العناية والتعاون مع السلطات العامة من أجل أمن وسلامة السياحين ورفاهيتهم من الحوادث وحماية صحتهم وسلامة الطعام الذي يقدم لهم، كما ينبغي لهم التأكد من وجود أنظمة مناسبة للتأمين والمساعدة، كما أن عليهم قبول الالتزام بالإبلاغ الذي تلص عليه القوانين الوطنية ودفع التعويض للعادل في حالة عدم الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.
3. ينبغي للمستغلين بالمعاملة، طالما توقف الأمر عليهم، أن يبتذلوا ما في وسعهم

للمعاملة في إشباع الرغبات الثقافية والروحية لدى السائحين وإتاحة الفرصة لهم لممارسة شعائرهم الدينية أثناء سفرهم.

4. ينبغي للسلطات العلمية في الدول المصدرة والدول المضيفة، وبالتعاون مع المهنيين المعنيين واتحاداتهم، التأكد من وجود الآليات اللازمة لإعادة السائحين إلى بلادهم في حالة إفلاس الشركة التي نظمت سفرهم.

5. للحكومات الحق، وعليها واجب إعلام مواطنيها (خاصة في الأزمات) بالظروف الصعبة، أو حتى بالمخاطر المحتمل مواجهتها أثناء سفرهم إلى الخارج. ولكن تقع عليها مسؤولية إصدار مثل هذه المعلومات دون مبالغة فيها على نحو لا مبرر له يضر بصناعة السياحة في الدول المضيفة وبمصالح منظمي الرحلات في الدولة نفسها. لذا ينبغي مناقشة تحوى إرشادات السفر مع سلطات الدول المضيفة والمهنيين المعنيين بها قبل إصدارها، كما ينبغي للتوصيات التي تتضمنها أن تتناسب بدقة مع خطورة الموقف القائم وأن تقتصر على المنطقة الجغرافية التي تقتدر إلى الأمن فعلاً، كما ينبغي تعديل أو إلغاء مثل هذه الإرشادات فور عودة الأمور إلى طبيعتها.

6. ينبغي للصحافة، وبخاصة الصحافة المتخصصة في شؤون السفر، وغيرها من وسائط الإعلام، بما فيها وسائط الاتصال الإلكترونية الحديثة، أن تنشر معلومات صادقة عن الأحداث والمواقف التي قد تؤثر على تدفق الحركة السياحية، وعليها أيضاً أن تقدم معلومات دقيقة وصحيحة لمستهلكي الخدمات السياحية. كما ينبغي تطوير تكنولوجيا الاتصال والتجارة الإلكترونية الحديثة لاستخدامها من أجل هذا الغرض، وينبغي لها كذلك، كما هو الشأن بالنسبة لوسائل الإعلام، عدم تشجيع السياحة الجنسية بأي طريقة كانت.

### للمادة السياحية

#### الحق في السياحة

1. يتمتع جميع سكان العالم على قدم المساواة بالحق في التطلع إلى اكتشاف موارد هذا الكوكب والاستمتاع بها صورة مباشرة وشخصية، كما أن المشاركة المكثفة والمتزايدة في السياحة الداخلية والدولية تعد أحد أفضل الطرق الممكنة للاستفادة من النمو المطرد في أوقات الفراغ، ولا ينبغي وضع المعوقات أمامها.

2. ينبغي النظر إلى حق الجميع في السياحة باعتباره ملازماً للحق في الراحة والترفيه، بما يشمل ذلك من وضع حد معقول لعدد ساعات العمل، والحق في الحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر، وهو ما نصت عليه المادة (24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (7-د) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. ينبغي أن تساعد السلطات العلمية على تنمية السياحة الاجتماعية، وبوجه خاص السياحة الجماعية، التي تسهل بدرجة كبيرة من إمكانية الترفيه والسفر والانتفاع

- من الإجازات.  
4. ينبغي تشجيع وتسهيل السياحة العائلية وميضية الشباب والطلبة وكبار السن، وميضية المعاقين.

### المادة الثامنة حرية تنقل السياح

1. ينبغي أن يتمتع السياحون والزائرون، وفقاً لقواعد القانون الدولي والتشريع الوطني، بحرية التنقل داخل أوطانهم ومن دولة إلى أخرى، عملاً بما تلص عليه المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما ينبغي أن يسمح لهم بالوصول إلى أماكن العبور والإقامة، ويُلَوَّغُ للمواقع السياحية والثقافية دون تعرض لإجراءات مبالغ فيها ودون تمييز في المعاملة.
2. يحق للسياح والزائرين استخدام أي من وسائل الاتصال المتاحة سواء كانت داخلية أو خارجية، وكذلك الوسائل السريعة والميسرة للحصول على الخدمات الإدارية المحلية. كما ينبغي أن تكفل لهم حرية الاتصال بالممثلين القنصليين لبلدانهم وفقاً للاتفاقيات الدبلوماسية السارية.
3. يحق للسياح التمتع بنفس الحقوق المقررة لمواطني الدولة التي يزورونها فيما يتعلق بسرية البيانات الشخصية والمعلومات المتعلقة بهم، وبخاصة عندما يتم تخزين هذه البيانات إلكترونياً.
4. ينبغي أن تتماشى الإجراءات الإدارية المتعلقة بعبور الحدود، سواء كانت اختصاص للدولة أو ناتجة عن اتفاقيات دولية - مثل التاشيرات أو الإجراءات الصحية والجمركية - بقدر الإمكان مع المعنى إلى كفالة حرية السفر والانتفاع بالسياحة الدولية إلى أقصى حد ممكن. كما ينبغي تشجيع الاتفاقيات التي تبرم بين مجموعات الدول لتبسيط تلك الإجراءات والتكثيف بينها، والعمل تدريجياً على إلغاء أو تصحيح الضرائب والرسوم التي تعوق صناعة السياحة وتضر بقدرتها على المنافسة.
5. ينبغي أن يسمح للمسافرين الحصول على مخصصات مالية من العملات القابلة للتحويل واللازمة لأسفارهم ما دام الوضع الاقتصادي لدولهم يسمح بذلك.

### المادة التاسعة

#### حقوق العاملين والزائرين في صناعة السياحة

1. ينبغي ضمان الحقوق الأساسية للعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص في صناعة السياحة والنشاطات المتصلة بها، وذلك تحت إشراف السلطات الوطنية والمحلية بكل من دول المنشأ والدول المضيفة، مع توجيه عناية خاصة لذلك نظراً للتحديات الخاصة الناجمة عن الطبيعة الموسمية للنشاطهم والبعد العالمي لصناعاتهم، والمرونة التي يتعين عليهم في أغلب الأحوال مراعاتها بحكم طبيعة عملهم.

2. للعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاصة في صناعة المصنعة والنشاطات المتصلة بها الحق، بل والواجب، في الحصول على حماية اجتماعية كافية، كما ينبغي الحد من عدم الاستقرار الوظيفي بقدر الإمكان مع أهمية إضفاء وضع خاص على العمالة الموسمية يسمح بتوجيه عناية خاصة لرعايتهم من الناحية الاجتماعية.

3. ينبغي السماح لأي شخص طبيعي أو اعتباري، لديه الإمكانيات والمهارات الضرورية، للقيام بنشاط مهني في مجال المصنعة وفقاً للقوانين الوطنية القائمة، وينبغي أن يسمح للمقاولين والمستثمرين، وبخاصة الذين يعملون في مجال المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم بالدخول إلى القطاع المصنعي، بكل قدر من القيود القانونية أو الإدارية.

4. تسهم عمليات تبادل الخبرة للإداريين والعاملين من البلدان المختلفة، سواء كانوا يعملون بأجر أم لا، في دعم تنمية صناعة المصنعة في العالم، لذا فمن الضروري تيسير مثل هذه العمليات بقدر الإمكان في إطار القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية المبرمة.

5. ينبغي للشركات المصنعة متعددة الجنسيات ألا تحتفل مراكز القوة التي قد توجد فيها أحياناً، وذلك تحقيقاً للتضامن اللازم لتطوير المبادلات الدولية ونموها الديناميكي، وعلى تلك الشركات أن تتجنب التحول إلى أدوات لنقل المزايا الثقافية والاجتماعية التي تفرز نفسها بصورة مصطنعة على المجتمعات المضيفة، وطوبىء، مقابل ما تتمتع به من حرية في الاستثمار والتجارة، أن تشارك في التنمية المحلية والعمل على عدم تقليص مساهمتها في الاقتصاد الذي تقوم فيه عن طريق المبالغة في استعادة أرباحها إلى بلدانها الأصلية أو في الاستيراد منها.

6. إن الشراكة وإقامة علاقات متوازنة بين مشاريع الدول المولدة والمستقبلة بهم في التنمية المستدامة للمصنعة وفي توزيع منافع نموها توزيعاً عادلاً.

#### المادة العاشرة

##### التعهد بمبادئ الدولة المصنعة لأدب المصنعة

1. ينبغي لأصحاب المصنعة في التنمية المصنعة، سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص، التعاون على العمل بهذه المبادئ ومراقبة تطبيقها الفعلي.

2. ينبغي لأصحاب المصنعة في التنمية المصنعة الاعتراف بدور المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة المصنعة العالمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالترويج والتنمية المصنعيين وحماية حقوق الإنسان والبيئة والصحة مع مراعاة المبادئ العامة للقانون الدولي.

3. ينبغي لأصحاب المصالح المذكورين أن يبرهنوا على عزمهم إحالة أية منازعات تنشأ عن تطبيق أو تفسير المدونة العالمية لأدب المصنعة إلى هيئة محايدة تتمثل في (الجنة العالمية لأدب المصنعة) للتوفيق بينهم.

إن الجمعية العامة لمنظمة الميثاق العالمية في اجتماعها العادي السادس عشر، في صوفيا (جمهورية بلغاريا الشعبية) من 17-26/9/1985.

- وإدراكاً منها لأهمية الميثاق في حياة الشعوب، ونظراً لأثرها المباشر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والتعليمية للمجتمعات، وإسهامها في روح ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مانيلا بشأن الميثاق العالمية، وفي تحسين التفاهم المشترك، وتقريب الشعوب من بعضها، وبالتالي تعزيز التعاون الدولي.
- وتوحيها بما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة من دور مركزي وحاسم لمنظمة الميثاق العالمية في تطوير الميثاق مع التطلع للإسهام طبقاً للمادة (3)، الفقرة (1) من قانونها الأساسي "في التنمية الاقتصادية والتفاهم الدولي والعلم والرفاه والاحترام التام" والالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب للعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

- واستذكراً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948، والمادة (24) بشكل خاص التي نصت «أن لكل شخص الحق بالراحة والامتناع بما في ذلك تحديد معقول لساعات العمل وأوقات العطل المدفوعة الأجر» وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/12/1966 والذي يدعو الدول لضمان أن يتمتع كل فرد بالراحة وعدد محدود من ساعات العمل والعطل المنظمة المدفوعة الأجر وكذلك التعويض عن أيام العطل الرسمية.

- وإذ تأخذ بالاعتبار القرارات والتوصيات التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة للميثاق والمقرر (روما أيلول 1963) وخاصة التي هدفت لتعزيز الميثاق في البلدان المختلفة وتسهيل الإجراءات الحكومية فيما يتعلق بالمقرر الدولي.

- ومستوحية من المبادئ التي وضعها إعلان مانيلا الذي تبناه المؤتمر العالمي للميثاق العالمية في 10/10/1980 والذي أكد على الجانبين الحقيقي والإنساني للميثاق واعترف بالدور الجديد للميثاق في تحسين نوعية الحياة لكافة الشعوب كقوة حيوية للسلام والتفاهم الدولي، وحدد مسؤوليات الدولة لتطوير الميثاق وخاصة بنشر الوعي الميثاق بين شعوب العالم وحماية المصادر الميثاق التي هي جزء من الإرث الإنساني مع التطلع للمساهمة في بناء نظام اقتصادي عالمي جديد.

- ومؤكدة بحزم، أن الحق بالعمل هو حق أساسي لكل شخص كما لكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويشمل الراحة والامتناع بالعطل المدفوعة واستغلالها بحرية للسفر والتعليم والامتناع والميثاق داخل وخارج بلد الإقامة.
- تدعو الدول أن تستلهم المبادئ المدرجة في ميثاق الحقوق الميثاق وتطبيقها

(1) وثائق منظمة الميثاق العالمية، وقد تمت ترجمتها إلى العربية.

حسب الإجراءات المعمول بها في تشريعات دولهم للخاصة وأنظمتها.

#### ■ ميثاق الحقوق السياحية

• الحق لكل فرد بالراحة والاستمتاع، والتحديد المعقول لساعات العمل والإجازات المدفوعة وحرية الانتقال دون قيود ضمن حدود القانون، هي حق علم معترف به.

• وتشكل ممارسة هذا الحق عملاً للتوازن الاجتماعي وتعزيزاً للوعي الوطني والعالمي.

وبناءً على هذا الحق على الدول أن تصوغ السياسات الهادفة لإيجاد تنمية منسجمة للسياحة المحلية والدولية والنشاطات الترويجية وتنفذها لمصلحة كافة المشاركين فيها.

#### ولهذه الغاية على الدول:

- أن تشجع النمو المنسجم والمنظم للسياحة الداخلية والخارجية.
- أن تدخل سياسات السياحة ضمن سياسات التنمية الكلية على كل الأصعدة: المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية وأن تتوسع بالتعاون السياحي في الإطار الثنائي والمتعدد الأطراف بما فيه التعاون مع منظمة السياحة العالمية.
- أن تهتم، بمبادئ إعلان مانيلا حول السياحة العالمية ووثيقة أكيواكو (Acapulco) أثناء صياغة وتنفيذ سياساتها السياحية والخطط والبرامج حسب الأولويات الوطنية وضمن إطار برامج عمل منظمة السياحة العالمية.
- تشجيع تبني إجراءات تمكن كل شخص من المشاركة بالسياحة الداخلية والدولية فضل الأوقات للاستراحة والاستجمام وإنشاء وتحسين أنظمة الإجازات المدفوعة وتواريخها والظافة الخاصة بمساحة الصغار والكبار والمعاقين.
- ولمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فإن حماية البيئة السياحية أصبحت إنسانية وطبيعية واجتماعية وثقافية لكونها إرثاً لكافة البشرية.

#### للمادة (4)

وعلى الدول أيضاً:

- أن تشجع الوصول إلى الإرث السياحي للمجتمعات المضيفة محلياً وعالمياً، وذلك بتطبيق بلود التشريعات الموجودة والمصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الطيران المدني الدولية، ومنظمة الملاحة البحرية ومجلس التعاون الجمركي أو من أي هيئة، وخاصة منظمة السياحة العالمية أملاً في زيادة تحرير السفر.
- نشر الوعي السياحي وتسهيل الاتصال بين الزوار والمجتمعات المضيفة أملاً في تحسين التفاهم المتبادل.
- ضمان سلامة الزوار ولأن ممتلكاتهم بإجراءات وقائية وأمنية.
- توفير أفضل الظروف الصحية، لتلقي الخدمات الصحية وكذلك اللوائية من

الأمراض المعدية والحوادث.

- منع استغلال السياحة لأغراض الدعاية.
- إنفاذ الإجراءات لمنع الاستخدام غير المشروع للمخدرات لكل من السياح والمجتمعات المضيفة.

#### المادة (5)

وعلى الدول أخيراً أن:

- تسمح للسياح المحليين والدوليين بحرية الحركة لدخل البلد دون تعريض أية مصالح وطنية للخطر في أجزاء معينة من أراضيها.
- عدم السماح بآلة إجراءات تمييز ضد السياح.
- تمكين السياح من الوصول السريع للخدمات الإدارية والقانونية والاستشارية وتوفير الاتصالات الداخلية والخارجية.
- المساهمة بإطلاع السياح أملاً في إنعاش التفاهم لمصادات السكان في المجتمعات المضيفة في الأماكن السياحية ومناطق العبور.

#### المادة (6)

- أما التمكن في مناطق العبور والإقامة يجب أن يسمح لهم بالوصول للمصادر السياحية بينما يقدمون الاحترام من خلال سلوكهم ومواقفهم لبيئةهم الطبيعية والثقافية.
- ويتوقع لهم أن يحضوا باحترام السياح وثقتهم واحترام عاداتهم ودينهم وعناصر ثقافتهم والتي هي جزء من الإرث الإنساني.
- ولتسهيل هذا التفاهم والاحترام يجب تشجيع نشر المعلومات حول:
- عادات المجتمعات المضيفة وممارساتهم الدينية والوطنية والممنوعات والمواقع المقدسة التي يجب احترامها.
- قانونهم وكودهم الأثرية والثقافية التي يجب حفظها.
- الحياة البرية والمصادر الطبيعية الأخرى الواجب حمايتها.

#### المادة (7)

ويطلب من سكان المجتمعات المضيفة في أماكن العبور والإقامة استقبال السياح بأسلوب الضيفة واللباقة والاحترام الضرورية لتطوير علاقات إنسانية اجتماعية ممتعة.

#### المادة (8)

- يمكن أن يسهم أصحاب المصالح السياحية وخدمات السفر بتطوير وتنفيذ أحكام لائحة الحقوق هذه.
- يجب أن يلتزموا بمبادئها وينفذوا التزاماتهم ضمن إطار نشاطهم وضمن جودة السلع والتأكيد على الطبيعة الإنسانية للسياحة.

- ويجب أن يمتنعوا عن تشجيع استخدام المباحة وكافة أشكال استغلالها من الآخرين.

#### المادة (9)

- ويجب تشجيع المصالح المباحة والخدمات والمفر بمنحهم التسهيلات اللازمة من خلال التشريعات الوطنية والدولية وتمكينهم من:
  - ممارسة النشاطات بطوروف مريحة وبدون عوائق أو تمييز.
  - الاستفادة من برامج للتدريب للعملة والتقنية ضمن الدولة وفي الخارج لضمان توافر المهارات والعمالة.
  - التعاون بينهم وبين السلطات من خلال المنظمات الوطنية والدولية أملا بتحسين التعاون والتتسيق بين نشاطاتهم وجودة خدماتهم.
- **ملوكة السائح**

#### المادة (10)

- يجب على السياح بسلوكهم أن يشجعوا التفاهم وعلاقات الصداقة بين الشعوب على المستويات الوطنية والدولية والمساهمة بسلام دائم.

#### المادة (11)

- وفي أماكن العبور والإقامة يجب على السياح احترام الأنظم الميسارية والاجتماعية والأخلاقية والدينية والافترازم بالتشريعات والأنظمة السارية.
- ويجب في هذه الأماكن أيضا:
- إظهار التقهر للعادات والمعتقدات والملوكات للمجتمع المضيف والاحترام لإرثهم الطبيعي والثقافي.
- الامتناع عن إظهار الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينهم وبين السكان المحليين.
- تقبل ثقافة المجتمع المضيف والتي هي جزء من التراث الإنساني.
- الامتناع عن استغلال الآخرين لأغراض الدعاية.
- الامتناع عن التهرب ونقل واستخدام المفردات أو أية عقاير ممنوعة.

#### المادة (12)

- خلال السفر من بلد لأخر على السياح أن يتمكنوا من خلال الإجراءات الحكومية للمناعبة الاستفادة من:
- للخدمات الإدارية والمالية المتاحة.
- أفضل الظروف للتنقل والإقامة التي يمكن أن يقدمها وكلاء السياحة.

#### المادة (13)

- يجب أن يسهل للمسيح حركة الوصول إلى المواقع السياحية داخل وخارج بلادهم

طبقاً للأنظمة والقواعد المفروضة، ومنحهم حرية الحركة في أماكن العبور والإقامة.

- وعدد الوصول لأماكن العبور والإقامة والسباحة يجب أن يستفيد السياح من:
- المعلومات الموضوعية والدقيقة والكاملة عن الأوضاع والمرافق المقدمة أثناء سفرهم وإقامتهم من قبل هيئات المصلحة الرسمية ومقدمي الخدمات.
- سلامتهم الشخصية وأمن ممتلكاتهم وحماية حقوقهم لمستهلكين.
- السلامة العامة للكافية وخاصة بأماكن الإيواء والتغذية والنقل والمعلومات عن الوقاية من الأمراض المعدية والحوادث والوصول للمرافق الصحية.
- الوصول السريع للاتصالات العامة وخطياً ودولياً.
- الإجراءات والضمانات الإدارية والقانونية اللازمة لحماية حقوقهم.
- ممارسة دينهم واستخدام المرافق المتاحة لهذا الغرض.

#### المادة (14)

يحق لكل شخص الإعلان عن حاجته لمندوب قانوني والمسلطات العامة لممارسة حقه بالراحة والتمتع بظروف مناسبة وبالحدد المسموح به قانوناً والتجمع مع الآخرين لهذه الغاية.

### المبحث الثالث العهد التشريعي الأساسي التزمير في الأمن السياحي

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومستمرة لازمت الإنسان منذ بدء الخليقة، وما زالت تلازمه بأشكال وصور شتى، ومتغير، ما دام في النفس البشرية طمع وميل وهوى وقدر من الفجور وما دام هناك شيطان يؤموس للنفس الأمارة بالسوء ويشجعها لو يغريها على ارتكاب الإثم، فإن الجريمة تبقى قائمة<sup>(1)</sup>.

وقد تكوحت أشكالها وصورها وتطورت أساليبها مع تطور العصر وتقدم فهم الإنسان وإدراكه في مختلف درجات الحضارة سمواً وتردياً، ومع تعقد الحياة الاجتماعية ونمو الجماعات وتعقد حلقاتها وتضارب مصالحها، ومع قيام المصالح للمادية ونشوء الثقافات والتدبير الملوكية اكتسبت الجريمة أساليب وأنماطاً وغايات جديدة<sup>(2)</sup>.

ومع تطور القطاع السياحي وما ترتب عليه من أنشطة اقتصادية، تجارية، اجتماعية، ثقافية وسلوكية فقد اتسع - للأسف الشديد - نطاق الجريمة فيه من حيث دولتها وأشكالها وأهدافها. ومن زلوية أخرى فإن الأخطار التي يتعرض لها قطاع

(1) أكرم عبد الرزاق المشيداني، واقع الجريمة وقضايتها في الوطن العربي، جامعة بابل للدراسات الإنسانية، الرض، 2005، ط1، ص15.

(2) المرجع السابق، ص15.

المباحة لا تقف عند جرائم بسيطة تطلق الأفراد، إنما أصبحت خطورتها تتعاظم مع تطور مستويات التخطيط وأدوات القتل وتقنيات الدمار، وارتفعت لمستوى العمل الإرهابي، فطالت الجماعات وغدت من المهددات للنشطة أو للكلمة للكيانات السياسية وأمنها.

والمثال التالي يوضح للنص السابق ومرجعاً لمختص من خلاله مبدأ التجريم في الأمن المباحي. (قبل أن يحتتم المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي أعماله حدث ما لوث بينته وكدر صفوه حيث نخل مطرب ناشئ إلى المطعم الذي يتمشى فيه أعضاء المؤتمر بالحدى القنادق الكبرى وأطلق الرصاص على رواد المطعم واستقرت الرصاصات في رؤوس وأجساد (6) ضحايا، مات أمير يكران وفرنسي في الحال. وقيل في تقرير الحادث أن المتهم مصاب بلوثة عقلية، وقال البعض أن جماعة إرهابية استغلت مرضه العقلي ودفعته إلى هذه المجزرة، وأحيل المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية حيث ثبت جنونه. وظل في مستشفى الأمراض العقلية بالخلافة إلى أن هرب منها بتاريخ 15 سبتمبر 1996. وفي الثامن عشر من شهر سبتمبر 1996، وقبل ظهر ذلك اليوم بنصف ساعة تقريباً قامت مجموعة من المتطرفين بتفجير حافلة مباحية باستخدام زجاجات حارقة وذلك فور وقوف الحافلة أمام المتحف المصري بميدان التحرير قلب القاهرة، وقيل نزول المباح الأمان من الحافلة لزيارة المتحف، وتحولت الحافلة إلى كتلة من النيران احترق فيها (9) مباح وسائق الميارة المصري وأصيب (9) مباح آخرين. وحدث اشتباك بين حرم المتحف والمصبة المجرمة وسقط في قبضة الشرطة اثنين أو لهما الإرهابي الهارب من مستشفى الأمراض العقلية وضبط في حوزته مسدس وعدة طلقات ولثاني شقيقه وضبط في حوزته عبوة مياه غازية مملوءة بمزيج من البنزين والكبروسين تماثل الحيوانات التي استخدمت في تشجير الميارة. واعترف الاثنان بارتكاب الحادث بمر دهما لضرب المباحة في مصر، ووجهت لهما النيابة العامة تهمة القيام بأعمال إرهابية وأحالتهم للمحكمة. وقادت تحريات الشرطة المصرية إلى القبض على أربعة أشخاص آخرين أمدوهم بالمعلومات والملاح والخبرة الفنية في إعداد الزجاجات الحارقة وأحيل الأربعة إلى القضاء العسكري بتهمة المساعدة في ارتكاب أعمال إرهابية. وبذا يأتي للحادث في إطار الأعمال الإرهابية التي قيل أنها توقت ولكها في الحقيقة كانت في حالة كمون، كما أن الإرهابي لم يكن مجنوناً!!<sup>(1)</sup>

إن المتصن بالمثال السابق، يلاحظ:

- أن الحادث الأول وقع في أحد القنادق الكبرى في القاهرة، أي بمكان مباحي.
- قتل وأصيب في الحادث الأول عدد من الأجانب<sup>(2)</sup>.
- أن الحادث الثاني وقع على حافلة مباحية.

(1) محمد تقي حود، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 32.

(2) بين المثال جنسية القتلى لكن لم يتضح صفة وجودهم لمباح، أو لأجانب مغربيين في القاهرة.

- قتل في الحادث الثاني وجرح مجموعة من السياح.
  - قتل في الحادث الثاني سائق سيارة مصري.
  - وقع الحادث الثاني أمام مواقع سياحية.
  - اعترف الجناة بارتكبيهما الحادث بهدف ضرب السياحة في مصر.
  - عطفًا على المثال السابق، والملاحظات التي تلقته، تبرز بعض التساؤلات:
  - هل تمثل الجرائم الواردة بالمثال جرائم سياحية؟
  - أم جرائم السياحة؟
  - أم جرائم واقعة على السياحة؟
- وللإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه لا بد من تحديد المفاهيم الأساسية كالجريمة، والسياحة، والسائح، والأجنبي، وغيرها، وصولاً لمبدأي التجريم في الأمن السياحي:

## المطلب الأول: تعريف الجريمة، أركانها، وأقسامها استناداً للركن القانوني

### الفرع الأول: تعريف الجريمة (The Crime)

- المفهوم اللغوي للجريمة: مأخوذ من الفعل (جَرَمَ) - جرماً: أُنذِب، ويقال جرم نفسه وألومه وجرم عليهم واليهيم: جلى جلياً<sup>(1)</sup>.
- المفهوم القانوني للجريمة: "عمل أو امتناع عن عمل يرتب للقانون على ارتكابه عقوبة"<sup>(2)</sup>. وعرفها د. كامل المسعد على أنها "سلوك (فعل أو امتناع) غير مشروع أُخلّ بمصلحة أساسية صادر عن إرادة جنائية وقرر له القانون عقوبة أو تكبيراً احترازيًا"<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: الأركان العامة الواجب توافرها في كل جريمة<sup>(4)</sup>

1. وجود نص يجرم الفعل المكون للجريمة ويعاقب عليه ويسمى بركن الجريمة للقانوني.
2. إثبات الملوكة المادي المكون للجريمة ويسمى بركن الجريمة المادي.
3. أن يكون الجاني ذا إرادة جرمية أي ممتولاً عن الجريمة ويسمى بركن الجريمة المعنوي.

(1) للمعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 118.

(2) مسعود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 34.

(3) كامل المسعد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني، 1998، ص 32. يعرف التفسير الاحترازي على أنه "مجموعة من الإجراءات تولاه ضرورة جرمية كقاية في شخص مرتكب جريمة تدرأها عن المجتمع". مسعود نهيب حملي، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية القاهرة، 1977، ص 49.

(4) كامل المسعد، المرجع السابق، ص 37.

### الفرع الثالث: تقسيم الجرائم والعقوبات استناداً إلى الركن القانوني<sup>(1)</sup>

1. الجنائيات، وقد سبق أن عرفت المادة (14) من قانون العقوبات، الجنائيات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية: الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة. والاعتقال المؤبد، والأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت.
  2. الجرح، وعرفت المادة (15) الجرح بأنها الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الجنحية الآتية وهي الحبس والغرامة والربط بكفالة.
  3. المخالفات، وعرفت المادة (16) المخالفات بأنها "الجرائم المعاقب عليها بالحبس التكميري"<sup>(2)</sup> والغرامة.
- تعريف الأجنبي: فقد عرفت المادة (2) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني، أن الأجنبي هو "كل من لا يتمتع بجنسية أردنية"<sup>(3)</sup>. أما تعريف السلاح والمباحة فقد سبق تعريفهما في الفصل الأول من هذا الكتاب.
- على ضوء ما تقدم، فإن مبادئ التجريم في الأمن السبائي تقوم على ما يلي:

### المطلب الثاني: مبادئ التجريم في الأمن السبائي

#### الفرع الأول: مبدأ الاختصاص التشريعي

وفقاً لهذا المبدأ، فإن ولاية الاختصاص التشريعي تعتمد على التشريعات السبائية والمكونة من قانون السبائية، والأنظمة السبائية، والقواعد والتعليمات القانونية ذات الصلة السبائية تشكل المرجعية الأساسية لمبدأ التجريم لأخذين بعين الاعتبار الأركان العامة الواجب توافرها في كل جريمة وبغض منها الركن الأول، وعلى ضوء ذلك فإن تجريم الأعمال والملوكيات والنشاطات سواء كانت (فعلاً أو امتناعاً) لا بد أن تنص عليها التشريعات السبائية مع بيان مشروعيتها والعقوبات المقررة بها. وبناءً على ذلك فخلص إلى أن لا وجود لجريمة سبائية سوى ما نصت عليه التشريعات السبائية. فيما عدا ذلك، فإن ما يرتكب من جرائم مهما بلغ مستوى خطورتها، وأياً كان مرتكبها سواء كانوا من مواطني الدولة أم من المباحين ونصت على تجريمها تشريعات أخرى فإن هذه الجرائم تعد واقعة على السبائية وإن اتصلت بالنشاطات السبائية.

(1) كحل المسند، المرجع السابق، ص 41.

(2) عرفت المادة (21) من قانون العقوبات الأردني الحبس الجنحي بأنه "وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة لمدة المحكوم بها عليه وهي لفروض بين أسبوع وثلاث سنوات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك أما الحبس التكميري لفروض مدته بين (24) ساعة وأسبوع وتنفذ في أماكن غير الممكنة المخصصة بالمحكوم عليهم بعقوبات سبائية أو جنحية ما أمكن مدة (23).

(3) قانون رقم 1973/24، نشر بالجريدة الرسمية رقم 2426 تاريخ 1973/6/16.

## ■ الجرائم السياحية طبقاً للتشريع الأردني

وعلى ضوء ذلك، فقد بين المشرع الأردني بموجب قانون السياحة وتعديلاته رقم (20) لسنة 1988 والأنظمة التشريعية الصادرة بموجبه عدداً من الجرائم السياحية، ومنها على سبيل المثال ما ورد بالبند (1) و(2) من الفقرة (أ) في المادة (15) من قانون السياحة. وحسبما نص عليها البنندان (1) و(2) هي:

1. كل من امتلك أو مارس مهنة سياحية قبل الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.
  2. كل من مارس أي مهنة سياحية أو أدارها بصورة تتطوي على منافسة غير مشروعة أو مضرة بسمعة السياحة الوطنية وللصناعات والمهن السياحية أو الاقتصاد الوطني.
- أما بالعقوبات للعقوبات، فقد حدد المشرع الأردني بموجب الفقرة (أ) من المادة (15) العقوبات التالية:

- الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة.
- أو غرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار.
- أو كلتا هاتين العقوبتين.

كما نصت الفقرة (ج) من نفس المادة على أنه «إذا أدين أي شخص بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة فالمحكمة أن تقرر إغلاق المحل أو المكتب الذي تمارس فيه تلك المهنة».

ومما تجدر الإشارة إليه، أن جسامه الجرائم، للسياحية في قانون السياحة الأردني وجسامه العقوبات المقررة لها بناءً على تقسيم الجرائم في الركن القانوني تقع في نطاق الجناح والمخالفات فقط ويلاحظ ذلك في الأنظمة السياحية الصادرة بموجب قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.

## ■ الجرائم السياحية طبقاً للتشريع الجنائي المصري

يرى علي الجنحي وزملاؤه «أن التجربة التشريعية المصرية تعتبر من أكثر التجارب ثراءً في المجال السياحي بسبب تنوع الأنشطة السياحية المصرية وبسبب الاهتمام بإصدار العديد من التشريعات المنظمة لهذه الأنشطة بمختلف أنواعها منذ عهود تاريخية ماضية وإخضاع هذه التشريعات للتطوير المستمر، الأمر الذي يجعل من هذه التشريعات نماذج تحذى لأي تجارب سياحية حديثة العهد. لهذه فمبوف نعتمد في تناولنا لأنواع الجرائم على التجربة التشريعية المصرية». وفي ذات الفقرة يبرز "ما أثارته من مشاكل قانونية أو إجرائية، خاصة وأنها استمدت بالدرجة الأولى من التجارب التشريعية الغربية في الغالب من الأحيان".

وعلى ضوء ذلك فقد أشار إلى أن هناك مشكلات تشريعية وإجرائية في عدم توحيد التشريع السياحي وجهات الاختصاص لتفهمه. حيث تعاني جهات الضبط والتحقيق في كثير من دول العالم من مشكلة تعدد التشريعات المنظمة للأنشطة

الاقتصادية بصفة عامة والأشغلة السياحية بصفة خاصة، حيث لا ينظمها تشريع موحد يضم جزئياتها وينسق بين أحكامها بما يمنع عنها عيبى ازدواجية والتعارض في الأحكام وهو الأمر الذي تفاقته بعض الدول كفرنسا وهولندا والتي اهتمت بإصدار تشريع موحد في هذه الأمور<sup>(1)</sup>.

وقد أخذ الجنحى وزملاؤه بما أشار إليه عادل خير بأن مصر تعاني من هذه المشكلة<sup>(2)</sup>، وإلى جوار المشكلة السابقة فإن الجهات التي تختص بتنفيذ التشريعات لجدها متفرقة في أكثر من جهة إدارية لها قدر من الاستقلالية من حيث تبعيتها هيئات مستقلة وهو الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تداخل الاختصاصات وتعارض تفسير للتشريعات وتعدد إجراءات الضبط والتحقق في المخالفات<sup>(3)</sup>.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه الجنحى أن النموذج التشريعي للمصري يعد مثالا واقعيا يظهر هذه المشاكل بوضوح فقد أبرز أهم هذه التدخلات التشريعية<sup>(4)</sup>:

1. رغم أن القانون رقم (1) لسنة 1973 الخاص بالمنشآت الفندقية والسياحية قد قضى في مادته الثالثة بطول وزارة السياحة محل غيرها من الهيئات في الاختصاصات التي نص عليها القانون 371 لسنة 1956 بشأن المحال العامة والقانون 372 لسنة 1956 بشأن الملاهي بالنسبة لما يخص المنشآت الفندقية والسياحية، إلا أن الاختصاص بشأن الشروط الهندسية والإنشائية الخاصة بهذه المنشآت بقي تحديدا من اختصاص وزارة الإسكان والتشييد بعد موافقة وزير السياحة الأمر الذي يعطي وجود اختصاص متداخل في هذه المسألة الهامة<sup>(5)</sup>.

2. تشمل المنشآت الفندقية والسياحية عادة العديد من الملاهي والمحال التجارية المخصصة لخدمة روادها من السياح، وكان المفروض أن يقع اختصاص تحديد الشروط المتعلقة بها في صلاحيات وزارة السياحة، إلا أن الواقع يشير إلى أن المختص بهذا التحديد وزارة الشؤون البلدية والقروية طبقا للقرارات الصادرة من وزيرها رقم (698) لسنة 1957 وهي شروط لا تتفق من قريب أو بعيد مع طبيعة المنشآت الفندقية والسياحية، الأمر الذي يظهر مدى التضارب الذي يحدثه تفويض هذه الشروط على المنشآت السياحية.

3. هناك العديد من التدخلات بين القانون الخاص بالمنشآت الفندقية والسياحية رقم (1) لسنة 1973 والقانون الخاص بالملاهي رقم (372) لسنة 1956 فيما يتعلق بشروط العمل والإدارة للملاهي الموجودة بالمنشآت الفندقية والسياحية حيث تستقي غالبية هذه الشروط من قانون الملاهي والتي تعطي صلاحية تحديدها

(1) الجنحى، المرجع السابق، ص 107.

(2) عادل محمد خير، الجرائم السياحية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 22.

(3) خير، المرجع السابق، ص 20.

(4) الجنحى، مرجع سابق، ص 108-110.

(5) قرار وزير السياحة رقم 181 لسنة 1983 في ملفه رقم 13.

لإدارة العلامة للوائح والرخص التابعة لوزارة الحكم المحلي حالياً، وهي شروط تكشف مرجعيتها عدم تسجيلها مع أوضاع التعامل مع الميواح الذين يرتادون الملاهي الموجودة بالفنادق والمتجعات التي يقومون فيها<sup>(1)</sup>.

4. كما أن هناك تعارضاً بين ما نص عليه القانون (10) لسنة 1961 الخاص بمكافحة الدعارة في مادته رقم (11) والتي تلص على منع (المخالطة) بين محترفات الفجور والدعارة مع رواد الملاهي والمحلات العامة وتعاقب مدير وممثل المحل إذا سهل عملهن بمطه. وقد طبق حكم هذه المادة بحق على الملاهي الموجودة بالمنشآت الفندقية والسياحية ولكن تعبير (المخالطة) ذاته استعمل أيضاً في قرار وزير السياحة رقم (181) لسنة 1973 بشأن النشاء العمارات في المنشآت الفندقية بمطى (الخدمة، serving) الأمر الذي أدى إلى تناخلة وغوضه بالمقارنة مع نص المادة (11) من القانون (10) لسنة 1961 المشار إليه.

5. هناك تعارض أيضاً بين نص المادة (30) من القانون رقم (1) لسنة 1973 والذي يعطي لوزير السياحة صلاحية إلغاء ترخيص المنشأة السياحية إذا ثبت مخالفتها لقواعد الآداب العامة لو ألت أفعالاً تضر بسمعة البلاد وأمنها، وبين نص المادة 25 من القرار (181) لسنة 1973 الصادر من وزير السياحة بإمكانية تقديم المشروبات الروحية والمخمرة بعد الحصول على ترخيص من إدارة الرخص بوزارة السياحة رغم وضوح مخالفة ذلك كما هو واضح للآداب العامة، ونص القانون رقم (73) لسنة 1976 الخاص بخطر شرب الخمر وفرض عقوبة جنائية على المخالف.

6. رغم أن المادتين (352)، (353) من قانون العقوبات المصري تحظر ألعاب القمار وتقرر عقوبة جنائية على المخالف ومصادرة النقود والأمتعة الموجودة بمكان اللعب، كما حظرت المادة (19) من القانون (371) لسنة 1956 بشأن المحال العامة لعب القمار بها وعقبت المخالف بالحبس والغرامة ومصادرة النقود وغيرها من الأشياء التي استخدمت في الجريمة، وهي ذات الأحكام التي أخذ بها قانون الملاهي (372) لسنة 1956 في مادتيه (25) و(26). رغم جميع هذه النصوص المجرمة لألعاب القمار نجد أن المادة الثالثة من القانون (1) رقم 1973 تتيح ذلك لغير المصريين في المنشآت السياحية والفندقية بمقتضى ترخيص يصدره وزارة السياحة.

7. تتدخل التشريعات التي تفرض الرقابة على المصنفات الفنية من سمعية وبصرية لتوفي تأثيرها السلبى على الأخلاقيات والآداب العامة، وهي رقابة تغطي الأغاني والمسرحيات والأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو وغيرها. حيث ينص على هذه الرقابة القانون رقم (430) لسنة 1955 ومقتضاه تختص الرقابة للعلمة على المصنفات الفنية بالمرقبة وإصدار الترخيص بالمعرض أما منح الترخيص بتقديم

(1) قرار وزير السياحة رقم 181، لسنة 1973، مادة 13.

المعروض للموسيقية والفنطزية بالمحال العلمية فتصهره الإدارة العامة للوائح والرخص بالمحافظات التابعة لوزارة الحكم المحلي. أما العروض الفنية التي تقدم بالمنشآت الفنية والميلاحية فيرخص لها من وزارة الميلاحية بمقتضى المادة (37) من القرار (181) لسنة 1973 وتكشف مراجعة الشروط التي تضمنها كل هذه الجهات عن تعارض وتدخل بينها يؤثر الكثير من الجدل الفقهي والصعوبات القضائية خاصة عندما يتصل الأمر بقاعدة تعدد الجرائم أو وحدتها التي يمكن أن يؤثرها العمل الفني<sup>(1)</sup>.

وقد عرض الجنحى وزملاؤه أنواع الجرائم الميلاحية وسألين فيما يلي بعضا منها<sup>(2)</sup>:

#### ■ الجرائم المتصلة بالشركات الميلاحية

وهي شركات تعمل في مجال تنظيم الرحلات الميلاحية للأفراد والمجموعات في شكل أفواج ميلاحية تكون مسؤولة عنها في مجال الإقامة وزيرة الأملكن الميلاحية حسب البرنامج المتفق عليه تعاقديا بين الشركة وعاملاتها. وكذلك التي تعمل في مجال إصدار تذكار السفر وحجز الأملكن بوسائل النقل المختلفة والوكالة عن شركات الطيران والملاحة. بالإضافة إلى شركات تشغيل وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية لنقل المسافرين. وفيما يلي ما يتصل بها من جرائم:

1. جريمة مزاولة الشركة لعملها دون ترخيص من وزارة الميلاحية بجيز لها مباشرة العمل بعد التأكيد من استيفائها للشروط التي حددها القانون لمزاولة هذا النشاط الميلاحي. (طبقا لنص المسافئين (3) و(23) من القانون رقم (38) لسنة 1977 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 1983).
2. جريمة إنشاء فرع للشركة داخل البلاد دون موافقة وزارة الميلاحية (م أ من القانون).
3. جريمة عدم إخطار وزارة الميلاحية عن البرامج الميلاحية التي تنظمها الشركة قبل تنفيذها بخصمة عشر يوما، بما يوضح أسماء القلائق أو أملكن الإقامة ودرجتها وطولها وطريقة الممداد ومصدره على أن يكون من خلال البنوك التي تتعامل بال نقد الأجنبي (م 13 من القانون).
4. جريمة مخالفة أسعار الخدمات المحددة بواسطة وزير الميلاحية (م 12 من القانون).
5. جريمة عدم الإخطار الشهري لوزارة الميلاحية بكشوف بأسماء وخصمات المسافرين عن طريق الشركة في الشهر السابق على الإرسال، والذي يوضح فيه القيمة النقدية للخدمات التي قدمت الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر (م 14).

(1) غير مرجع سابق، ص 35.

(2) الجنحى، مرجع سابق، ص 115-125.

6. جريمة عدم موافقة وزارة السياحة بصفة من ميزانية الشركة وحملاتها الختامية في موعد ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية (م 16).
7. جريمة طبع وتوزيع النشرات السياحية داخل البلاد وخارجها دون الحصول على إذن كتابي من وزارة السياحة (م 15).
8. جريمة تعديل الشركة لشكلها بتقليلها عن الترخيص أو إدخال شركاء جدد (من موافقة وزارة السياحة (م 25).
9. جريمة توالف الشركة من مزولة لشلطها لمدة ستة شهور دون إذن كتابي من وزارة الداخلية (م 25).
10. جريمة مباشرة الشركة لأعمال غير تلك المنصوص عليها في ترخيص عملها (م 25).
11. جريمة قيام الشركة بصداد قيمة خدماتها عن طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي (م 25).

#### ■ الجرائم الواقعة على السياحة والمتصلة بالأنشطة الفندقية والسياحية

1. جريمة إنشاء أو إقامة أو استغلال أو إدارة منشأة فندقية أو سياحية بدون ترخيص من وزارة السياحة سواء تم ذلك بمعرفة المالك أو من الغير بمقتضى عقد استغلال صادر من المالك (م 2 من القانون 1 لسنة 1973).
2. جريمة وقف العمل بالمنشأة لمدة 24 شهراً متصلة بدون عذر القوة القاهرة أو أسباب خارجة عن الإدارة (م 45 من قرار وزير السياحة 181 لسنة 1973).
3. جريمة تغيير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها أو إجراء تعديل جوهري فيها دون ترخيص من وزارة السياحة (المادة السابقة).
4. جريمة مزولة ألعاب القمار – بالمنشأة بخير مراعاة الشروط التي حددها القانون (م 3 القانون لسنة 1973).
5. جريمة اتخاذ المنشأة لفندقية أسماء أو أوصاف أو طوائف تختلف عن تلك الواردة بلترخيصها (م 4 ق 1 1973).
6. جريمة عدم إخطار المنشأة وزارة السياحة عن اسم مديرها المسؤول أو أي تغيير يحدث فيه فور وقوعه (م 8 ق 1 لسنة 1973).
7. جريمة حصول المنشأة على مقابل مالي لتسجيل نزلاتها الأجانب لدى الجهات المختصة (م 9 ق 1 لسنة 1973).
8. جريمة تقاضي أسعار من التزليل تزيد عن تلك المحددة بمعرفة وزارة السياحة، أو امتناع المنشأة عن تقديم خدماتها بالأسعار المحددة (م 10 ق 1 لسنة 1973).
9. جريمة الامتناع عن إعلان للدرجة الفندقية للمنشأة في مكان ظاهر وفقاً للشكل الذي تحدده وزارة السياحة وكذلك عدم الإعلان عن أسعار الخدمات باللفات العربية والإنجليزية والفرنسية في قوائم مخومة بشعار وزارة السياحة (م 15 ق 1 لسنة 1973).

10. جريمة عدم قيام المنشأة بإخطار وزارة المباحة شهرياً بقائمة أسماء نزلاء المنشأة الفندقية في الشهر السابق على الإرسال (م 16 ق 1 لسنة 1973).
11. جريمة عدم إصفاة المنشأة لحقتر مسجل الصفحات ومختوم بشعار وزارة المباحة في كل صفحة تعدد مطبعت حجز الغرف (م 17 ق 1 لسنة 1973).
12. جريمة عدم الإعلان عن عدد الأسرة للخالية والمضخولة في مكان ظاهر بقسم استقبال النزلاء والقواعد الخاصة بالحجز (م 18 ق 1 لسنة 1977).
13. جريمة إثبات بيانات غير صحيحة في مستندات المنشأة الخاصة بنشاطها، أو الامتناع عن تقديم هذه البيانات للجهات التي يحددها وزير المباحة، أو إظهارها مأمور الضبط القضائي المختصون أو إغالة علمهم (م 19 ق 1 لسنة 1973).
14. جريمة الانتفاع أو استغلال أو شغل أو التصرف في أي معلقة مباحة بدون ترخيص من وزارة المباحة (م 2 ق 2 لسنة 1973).

### الفرد الثاني: مبدأ التنوع التشريعي

وتقصد بهذا المبدأ أن أي من الجرائم التي ارتكبتها كائن من كان أو وقعت على أي من عناصر القطاع المباحي نصت عليها قوانين الدولة وتشريعاتها غير المباحية تعد من الجرائم الواقعة على قطاع المباحة وليست جرائم مباحة. وفي نطاق هذا المبدأ فإن كل ما حظره الشارع من أصل أو سلوكيات أو نشاطات سواء كانت (فعلاً أو امتناعاً) وكان تحت طائلة العقوبة، يخضع له القطاع المباحي ممثلاً بكافة مقوماته ونشاطاته وعناصره البشرية والمادية. ووفقاً لمقتضيات هذا المبدأ تبرز الملاحظات التالية:

أولاً، يخضع الأمن المباحي لكافة أنواع القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة وتتمري أحكامها على الجرائم الواقعة على القطاع المباحي، ووفقاً لأنواعها والقواعد القانونية المنظمة لها. وفي نطاق هذا المبدأ نذكر بعض القوانين على سبيل المثال: منها قانون العقوبات والذي يعرف بأنه "مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الأفعال المعدة جرائم وتبين الجزاءات الواجب إلزائها بحق مرتكبيها"<sup>(1)</sup>. كذلك القوانين الأخرى التي تمس أمن الدولة الداخلي ومنها ما يتصل بالدفاع والإقامة وشؤون الأجانب والجمارك والمخدرات والإرهاب... الخ. هذا بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة بالشؤون المدنية والتجارية والإدارية والمصرفية والتشريعات الجزائية الدولية وغيرها.

ثانياً، لما تقدم، فإن الأمن المباحي يخضع إلى السلطة التشريعية الوطنية في كل دولة، وفي الأردن يختص قانون العقوبات الأردني بتنظيم تطبيق الأحكام الجزائية من حيث المكان. ما يساعدنا على توضيح مبدأ التجريم في نطاق الأمن المباحي ومن هو

(1) كامل السعد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المجرم سواء أكان مواطناً أم أجنبياً. وقد بين كامل المسعود<sup>(1)</sup> أن المبادئ التي يقوم عليها تطبيق الأحكام الجزائية من حيث المكان لا تعدو أن تكون إحدى أربعة وهي:

■ **الصلاحيّة الإقليمية**

نصت الفقرة (1) من المادة (7) من قانون العقوبات على أنه «تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في المملكة جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه» ويعني هذا المبدأ أن كافة الجرائم التي ترتكب في إقليم المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لمسلطان قانون العقوبات الذي يجب تطبيقه دون تمييز سواء كان مرتكب الجريمة وطنياً أو أجنبياً، ولهذا يعبر عن هذه الفكرة في كل البلاد تقريباً بإقليمية القانون الجنائي<sup>(2)</sup>.

كما نصت الفقرة (2) من المادة (7) من القانون نفسه على أنه: «تعد الجريمة مرتكبة في المملكة، إذا تم على أرض هذه المملكة أحد العناصر التي تؤلف الجريمة أو أي فعل من أفعال الجريمة غير متجزئة أو فعل اشتراك أصلي أو فرعي:

(أ) تشمل أراضي المملكة طبقة الهواء التي تغطيها، والبحر الإقليمي إلى مسافة خمسة كيلو مترات من الشاطئ والمدى الجوي الذي يغطي للبحر الإقليمي والمين والمركبات الهوائية الأردنية.

(ب) والأراضي الأجنبية التي يحتلها الجيش الأردني إذا كانت الجريمة المقررة تنال من سلامة الجيش أو في مصالحه.

ونصت المادة (8) على أنه لا يسري القانون الأردني:

1. على الجرائم المقررة في الإقليم الجوي الأردني على متن مركبة هوائية أجنبية إذا لم تتجاوز الجريمة سفير المركبة على أن الجرائم التي لا تتجاوز سفير المركبة للهوائية تخضع للقانون الأردني إذا كان لفاعل أو المعنى عليه أردنياً أو إذا حصلت المركبة الهوائية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد اقتراف الجريمة.

2. على الجرائم المقررة في البحر الإقليمي الأردني أو في المدى الجوي يغطيه على متن سفينة أو مركبة هوائية أجنبية إذا لم تتجاوز الجريمة سفير السفينة أو المركبة الهوائية.

■ **الصلاحيّة الذاتية (المهنية)** (3)

نصت المادة (9) من قانون العقوبات، على أنه: «تسري أحكام هذا القانون على كل أردني أو أجنبي فاعلاً كان أو شريكاً أو محرصاً أو متدخللاً ارتكب خارج المملكة جنائية أو جنحة مخلة بأمن الدولة أو قد ختم الدولة أو قد نقوداً أو زوراً أو أوراق النقد أو المستندات المصرفية الأردنية أو الأجنبية المتداولة. قللونا أو تعاملنا في المملكة». ويفسر المسعود هذا النص بأن: «قانون العقوبات الأردني يطبق على طائفة من الجرائم تعد

(1) كامل المسعود، المرجع السابق، ص 98.

(2) كامل المسعود، المرجع السابق، ص 99.

(3) كامل المسعود، المرجع السابق، ص 99.

خطيرة بالنسبة للأردن نظراً لأنها تستهدف أمنه وسلامته كجرائم الخيانة والتجسس والجرائم الواقعة على المستور أو تمت مكالته المالية أو هيبة أو شعوره القومي. وفي الإجمال جاء هذا النص ليوضع لحكم القانون الأردني عدداً من الجرائم التي تمت مصلحته الجوهرية».

#### ■ **الصلاحيات الشخصية**

نصت المادة (10) من قانون العقوبات على أنه: «تسري أحكام هذا القانون على كل أردني فاعلاً كان أو شريكاً أو معرضاً أو متدخللاً ارتكب خارج للمملكة جنائية أو جنحة يعاقب عليها القانون الأردني، كما تسري الأحكام المذكورة على من ذكر ولو فقد الجنسية الأردنية أو اكتسبها بعد ارتكابه الجنائية أو الجنحة».

ويوضح السعيد بأن هذا المبدأ يقضي «بمعاقبة كل شخص ارتكب جريمة في أي مكان في العالم وفقاً لقانونه الشخصي وهو قانون الدولة التي ينتمي إليها. كما يقضي بمحاكمته أمام محاكم الدولة التي يحمل جنسيتها لا محاكم البلد الذي وقعت فيه الجريمة».

وبموجب الفقرة (2) من المادة (10) أما أحكام هذا القانون تسري على الجرائم التي يرتكبها خارج المملكة أي موظف أردني أثناء ممارسته وظيفته أو بممارسة ممارسته إياها. وجاء بالفقرة (3) أيضاً: على الجرائم التي يرتكبها خارج للمملكة موظفو الملك لخارجي، والاقصائل الأردنيون ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام.

#### ■ **الصلاحيات الشاملة (العامة)<sup>(1)</sup>**

نصت المادة 10-4 على أنه «تسري أحكام هذا القانون على كل أجنبي مقوم في المملكة الأردنية الهاشمية فاعلاً كان أو شريكاً أو معرضاً أو متدخللاً ارتكب خارج للمملكة الأردنية الهاشمية جنائية أو جنحة يعاقب عليها القانون الأردني إذا لم يكن امتزاداً قد طلب أو قبل».

«ومما هو واضح في النص وجوب تطبيق أحكام قانون العقوبات الأردني على كل جريمة تعد جنائية أو جنحة ويقع على مرتكبها في الإقليم الأردني بغض النظر عن الإقليم الذي ارتكبت فيه، وبغض النظر أيضاً عن جنسية مرتكبها، وهكذا فإن هذا المبدأ يجعل لأحكام قانون العقوبات نطاقاً متسعاً يشمل العالم بأكمله» كما أوضحه كامل السعيد.

الفرع الثالث: أمثلة على بعض التشريعات وما نصت عليه من جرائم تؤثر في الأمن الميلحي

#### ■ **مفعول الأحكام الأجنبية**

نصت المادة (12) من قانون العقوبات على أنه «بما خلا الجنايات المخصوص

(1) كامل السعيد المرجع السابق، ص 121.

عليها في المادة (9) والجرائم التي ارتكبت في المملكة لا يلاحق في هذه المملكة أردني أو أجنبي إذا كان قد جرت محاكمته نهائياً في الخارج، وفي حالة الحكم عليه إذا كان الحكم قد نفذ فيه أو سقط عنه بالتقادم أو بالعفو.

ونصت المادة (13) على أنه:

1. لا تحول دون الملاحقة في المملكة:

أ. الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة من الجرائم المبينة في المادة (9).

ب. الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة أقررت داخل المملكة.

2. وفي كلتا الحالتين تمتنع الملاحقة في المملكة إذا كان حكم القضاء الأجنبي قد صدر على إثر إخبار رسمي من السلطات الأردنية.

3. إن للمدة التي يكون قد قضاهما المحكوم عليه نتيجة لحكم قد نفذ فيه في الخارج تنزل من أصل المدة التي حكم عليه بها في المملكة.

وعطفاً على ولاية قوانين الدولة وتشريعاتها ومدى تأثيرها في الأمن المياحي، فقد حددت أهلية المؤسسات ودورها في الأمن المياحي بموجب ما نصت عليه من مهام وممارسات قانونية وإن لم تنص على اصطلاح الأمن المياحي صراحة. وللتوضيح أبرز الأمثلة التالية:

#### ■ في مجال الدفاع عن الوطن

نصت الفقرة (1) من المادة (2) من قانون الدفاع لسنة 1992: «إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها بسبب وقوع حرب، أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة أو كوارث علمية أو انتشار آفة أو وباء يعلن العمل بهذا القانون بمرأية ملكية تصدر بناء على قرار مجلس الوزراء»<sup>(1)</sup>.

وحددت المادة (3) من نفس القانون الأشخاص المكلفون بتطبيق القانون إذ نصت الفقرات:

أ. يناط تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد بأحكام القوانين العادية المعمول بها.

ب. يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب أوامر خطية.

ج. لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته أو بعضها لمن يراه أهلاً للقيام بذلك في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة محددة منها بالشروط والتفويض التي يعينها.

وفي مجال الصلاحيات المناطة برئيس الوزراء فقد حددتها المادة (4) من نفس القانون بموجب ما نصت عليه الفقرات التالية:

أ. وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة، وإلقاء

(1) قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، منشور بالجريدة الرسمية رقم 3815، تاريخ 1992/3/25، ص 586.

القبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم.

ب. تكليف أي شخص بالقول بأي عمل أو أداء أي خدمة ضمن قدرته.

ج. تقتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التتبع بالحكم أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حال المعالجة.

د. وضع اليد على الأموال الموقوفة وغير الموقوفة وتحويل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة.

هـ. منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان إلى آخر، وتحديد التعامل بها وحظر إخفاؤها أو إتلافها أو شرائها أو المقايضة عليها وتحديد أسعارها.

و. الاستيلاء على أي أرض أو بناء أو طريق أو مصدر من مصادر المياه والطاقات وأن ينشئ عليها أصلاً تتعلق بالدفاع وأن يزيل أي أشجار أو منشآت عليها، وأن يأمر بإدارتها واستغلالها أو تنظيم استعمالها.

ز. إخلاء بعض المناطق أو عزلها وفرض منع التجول فيها.

ح. تحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها كلها أو بعضها.

ط. تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة، وإغلاق أي طريق أو مجرى ماء أو تغير اتجاهه ومنع حركة السير عليه أو تنظيمها.

ي. مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن إعدادها.

ك. منع أخذ صور أو عمل تصاميم أو خرائط لأي مكان أو شيء بعينه قد يفيد العدو ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الأماكن والأشياء بأي أجهزة تصوير أو مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكون أو التأخير في مثل هذه الأماكن دون عذر مشروع.

ل. إلغاء رخص الأسلحة النارية والذخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار أو لكي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها أو بيعها أو شرائها أو نقلها أو التصرف بها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق محلات بيعها وخزنها.

م. منع صنع أجهزة الاتصال أو بيعها أو شرائها أو حيازتها والأمر بتسليمها وضبطها.

#### ■ في مجال منع الإرهاب

لقد عرفت المادة (2) من قانون منع الإرهاب (1) للعمل الإرهابي «كل فعل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت يؤدي إلى قتل أي شخص أو التسبب بإتلافه جسدياً أو

(1) قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006، منشور في الجريدة الرسمية رقم (4790) تاريخ 2006/11/1، ص 4264.

ليقاع أضرار في الممتلكات العامة أو الخاصة أو في وسائط النقل أو البيئة أو في البنية التحتية أو في مرافق الهنات الدولية أو البعثات الدبلوماسية إذا كانت الغاية منه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين أو التأثير على سيادة الدولة أو الحكومة أو إجبارها على عمل ما أو الامتناع عنه أو الإخلال بالأمن الوطني بواسطة التخويف أو التهيب أو العنف».

كما نصت المادة (5) من نص القانون «على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، على كل شخص علم بوجود مخطط إرهابي أو اطلاع على معلومات ذات صلة بنشاط إرهابي أن يقوم بإبلاغ المدعي العام أو الأجهزة الأمنية داخل المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج».

#### ■ في مجال العمل الاستخباري

نصت المادة (8) من قانون المخابرات العامة<sup>(1)</sup>:

«تقوم دائرة المخابرات العامة بالمهام والمصالحات الاستخبارية في سبيل أمن المملكة الأردنية الهاشمية وسلامتها وبالأعمال والمهام التي يكلفها بها رئيس الوزراء بأوامر خطية وتحمل هذه الأعمال والمهام طابع السرية وعلى قوات الأمن أن تساعد هذه الدائرة في أدائها لمهامها».

#### ■ في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية

نصت المادة (3) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية<sup>(2)</sup> على ما يلي:

«يحظر استيراد أي مادة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تصديرها أو إدخالها إلى المملكة أو نقلها أو الإتجار بها أو إنتاجها أو صنعها أو تملكها أو حيازتها أو إخراجها أو بيعها أو شراؤها أو تصليها أو استلامها أو التبادل بها أو التنازل عنها بأي صفة كانت أو للتوسط في أي عملية من تلك العمليات إلا إذا كانت للأغراض الطبية أو للصناعة بمقتضى ترخيص خطي من الوزير وفي الأحوال والشروط المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها».

ونصت المادة (17) من نص القانون «لأي شخص من أشخاص الضابطة العدلية القضائية والأمنية والجمركية بالتكثيق مع إدارة مكافحة المخدرات أن يدخل إلى أي أرض أو مكان فيه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو نباتات محظورة زراعتها بمقتضى هذا القانون للتفتيش عليها أو قطعها أو جمعها وإيداعها لدى الإدارة الرسمية المختصة بمكافحة المخدرات للاحتفاظ بها على نمة المحكمة».

#### ■ في مجال الأمن العام

نصت المادة (4) من قانون الأمن العام<sup>(3)</sup> على واجبات القوة الرئيسية كما يلي:

1. المحافظة على للنظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال.

(1) قانون رقم (24) لسنة 1964، منشور في الجريدة الرسمية رقم 1790، تاريخ 1964/9/16، ص 1290.

(2) لقون رقم (11) لسنة 1988، منشور في الجريدة الرسمية رقم (3510) تاريخ 1988/3/17، ص 511.

(3) لقون الأمن العام رقم (38) لسنة 1965، منشور في الجريدة الرسمية رقم 1873 تاريخ 1965/9/16، ص 1427.

2. منع الجرائم، والصل على اكتشفاتها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للمعاقلة.
  3. إدارة المسجون وحراسة السجناء.
  4. تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية للمشروعة، ومعالجة المطالبات العلمية بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
  5. استلام اللقطة والأموال غير المطالب بها، والتصرف بها وفق أحكام القانون والأنظمة.
  6. مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
  7. الإشراف على الاجتماعات والمواكب العلمية في الطرق والأماكن العلمية.
  8. التقييم بأية واجبات أخرى تفرضها التشريعات المعمّرة الإجراء.
- علاوة على ذلك، فهناك العديد من القوانين الأخرى التي تدخل في نطاق اهتمامنا وتتصل بمجالات التهريب الجمركي والدفاع المدني وحماية البيئة ومكافحة غسل الأموال وبيع الإتجار بالبشر، وغيرها....



---

## الإجراءات في الأمن السياحي

---

- إجراءات التقييم
- إدارة الأزمات السياحية
- الإجراءات الدولية
- الإجراءات الإقليمية
- الإجراءات المحلية



## الفصل الثالث

# الإجراءات في الأمن المياحي

تكملة

تشكل الإجراءات العنصر الثاني من عناصر الأمن المياحي ومكملاً لعنصر التثريعات. وتكمن أهمية هذا العنصر بما يترتب عليه من إجراءات تطبيقية بدءاً من تقييم الأمن المياحي في المجتمع الدولي والاطلاقاً نحو ترسيخ موضوعيته. إضافة إلى ذلك، فإن هذا العنصر ينقل القواعد القانونية والتشريعية إلى مستوى التنفيذ ما يعكس تلازم هذين العنصرين وتكاملهما.

ولتوضيح مفهوم الإجراءات في هذا الفصل لا بد من الإشارة إلى أن تفسيره لا يعني الخطوات المتبعة لتوفير الأمن بمستواه التقليدي وما يقوم عليه من إجراءات شرطية روتينية، كما أنه لا يعنى - على سبيل المثال - الإجراءات المتبعة لمخالفة مهلة مياحية عملاً بأحكام القانون إنما يتسع هذا المفهوم ليشمل مجموعة من الإجراءات على الصعد الدولية، الإقليمية والمحلية والتي تقوم على محاور مختلفة سلخض لها فيما بعد. بيد أن بأكورة الإجراءات ولولها تتمثل في تقييم الأمن المياحي وترسيخ موضوعيته.

وتبرز أولوية هذه الإجراءات للحد من المعوقات في تقييم الأمن المياحي وموضوعيته والمبتكة تالياً:

- تباين مستويات المفاهيم من حيث قوما وأهيتها وفاعليتها في الدولة واختلاف العوامل المؤثرة في نفس الدولة.
  - اختلاف عوامل التقييم في تحديد مسؤوليات الأجهزة وواجباتها لحماية الأمن المياحي في نفس الدولة وبين الدول.
  - عدم مولكة الدول لمتغيرات الأمن المياحي وتطوراتها بخل متواز يعكس التباين في مستويات التقييم.
  - تداخل المفاهيم الرئيسية ومتغيراتها في الأمن المياحي ما يجعلها تختلف من دولة لأخرى ومن حل إلى حل.
  - إن عملية تحديد المفاهيم وعلاقتها وتقييم الأمن المياحي وترسيخ موضوعيته تعد من أصعب المشاكل التي تواجه المخططين.
- وعطفاً على ما سبق، قد وجدت في محاولة بناء نظرية الأمن المياحي<sup>(1)</sup> ما يسهم بتحديد المفاهيم الرئيسية والمتغيرات المشقة منها الأحداث والأزمات الأمنية

(1) لورد أيلمان Abraham Pizman and Yoel Mansfeld في مؤلفهما أمن وسلامة المياحة - من النظرية إلى التطبيق "موضوع "نظرية الأمن المياحي". وقد ركزت في موضوعها ما يتوافق مع رؤيتي للأمن المياحي انطلاقاً من المفهوم والتطبيق. وسأضع بين يدي القارئ نصوصاً مفصلة للموضوع لأصوت.

وعلاقتها بالقطاع السياحي ومدى تأثيرها عليه. وموظف ما يعولنا منها في سياق هذا المبحث سعيًا نحو تقييم الأمن السياحي وموضوعيته.  
إن إجراءات تقييم الأمن السياحي وترسيخ موضوعيته هي سلسلة من الجهود المتواصلة والمتداخلة تأخذ مكانها في المجتمع الدولي وتصب فيه أخذين بالاعتبار لاختلاف كل من مستوى ودور ومدى تأثير ثقته الأكيدة:

- صناع القرار في الدولة
- صناع القرار السياحي في القطاع العام للدولة
- صناع القرار الأملي في القطاع العام للدولة
- جمعيات ومؤسسات ومنظمات القطاع السياحي الخاص في الدولة
- المؤسسات الأمنية الخاصة في الدولة
- المنظمات السياحية الدولية والإقليمية
- المنظمات الصحية، الأمنية، الجنازية، الاقتصادية القضائية الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات ذات العلاقة
- مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة
- أفراد المجتمع

## المبحث الأول: إجراءات تقييم الأمن السياحي

### المطلب الأول: التقييم على المستوى النظري والتشبيهي

#### الفروع الأول: المستوى النظري

- يقوم هذا المطلب على الإجراءات الأكيدة<sup>(1)</sup>:
- فهم خطوات بناء النظرية في مجال الأمن السياحي.
- فهم أهمية بناء النظرية كجزء من تطور الاستراتيجيات الملائمة للسيطرة على آثار الأحداث الأمنية السلبية الواقعة على نظم السياحة.
- التعرف على أمن نظرية الأمن السياحي.
- التعرف على طبيعة الأحداث الأمنية.
- فهم ما يترتب على السياح، صناعة السياحة، والمجتمعات المضيفة من آثار سلبية ناتجة عن الأحداث الأمنية.
- إدراك اتجاهات البحث المطلوبة مستقبلاً من أجل تنقيح أو إعادة تعريف نظرية الأمن السياحي.

(1) Abraham Pizam and Yoel Mansfeld, Tourism, security and safety.P.1.

توقع الباحثان (Abraham and Yoel) أنه في الوقت الذي تكتمل فيه النظرية لا بد أن تجيب على الأسئلة الآتية:

• لماذا تقع الأحداث الأمنية مثل الجريمة، الإرهاب، الحروب، الشغب، الاضطرابات المدنية في المقاصد الميأحية؟

• ما هي دوافع مرتكبيها؟

• ما هي آثار هذه الأحداث على الميأح، صناعة الميأحية، المقاصد الميأحية، والمجتمعات بشكل أوسع؟

• كيف يستجيب القطاع الميأحي، الميأح المقاصد الميأحية، الإعلام، والمجتمع للأزمات التي تسببها هذه الأحداث؟

• ما مدى فعالية الإجراءات الممكنة مبشرتها من القطاعين العام والخاص لاستعادة الوضع السوي في المقاصد الميأحية؟

• ما هي إجراءات منع أو تقليل مثل هذه الأحداث والممكن استخدامها من المقاصد الميأحية من أجل تجنب أو تقليل آثار الأزمات الأمنية مستقبلاً؟

كما أشار الباحثان إلى ضرورة إيلاء تعريف المفاهيم الرئيسية المشتقة من العلاقة بين الميأحية والأحداث الأمنية، من أجل تشكيل نظرية الأمن الميأحي وبنائها. ودلت الدراسات النظرية في السنوات الأخيرة على أن العلاقة بين الأمن والميأحية دارت حول ثلاث مجموعات رئيسية من المفاهيم والمتغيرات المشتقة منها هي:

للمجموعة الأولى، مجموعة المفاهيم المتصلة بطبيعة الميأحية - وعلاقتها بالأحداث والأزمات الأمنية (وتتضمن أنواعها، مسبباتها، طريقة عملها، الدوافع، الأهداف، الخ...)

للمجموعة الثانية، مجموعة المفاهيم المتصلة بآثار الأحداث والأزمات الأمنية على صناعة الميأحية، الميأح، والمجتمعات المضيفة؛

للمجموعة الثالثة، مجموعة المفاهيم، قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل والمتصلة بردة فعل شركاء المصالح الميأحية للأحداث الأمنية والأزمات المحتملة.

ووفقاً للمفاهيم الواردة في إطار المجموعات آفة الذكر لترح الباحثان مجموعة من المتغيرات المطابقة لها. في ذات الوقت، فقد وجدت في هذه المتغيرات أو المفاهيم التي سنعرض لها فيما بعد أدوات مفيدة لقياس تقييم الأمن الميأحي وموضوعيته إضافة إلى أهمية توظيفها كمرجع لوضع الخطط الميأحية والأمنية لاستخراج الإجراءات الملائمة لها وتقديرها وما يلزمها من خطوات عملية تتمثل بجمع المعلومات والمتغيرات والتجارب ذات الصلة وتصنيف أهميتها وفاعليتها والاحتمالات المستقبلية بهدف انتقاء الإجراءات التي تكفل توفير الحماية المستدامة للقطاع الميأحي.

## المجموعة الأولى: طبيعة الأحداث والأزمات الأمنية المتصلة بالسياحة

### ■ أنواع الأحداث الأمنية

#### 1. أحداث متصلة بالجريمة:

- السرقة
- النشل
- الملب
- الاعتصاب
- القتل
- القرصنة
- الاختطاف

ويمكن ارتكاب هذه الجرائم حسب السيناريوهات الآتية:

- جرائم يرتكبها السكان المحليين ضد السياح.
- جرائم يرتكبها السياح ضد السكان المحليين.
- جرائم يرتكبها السياح ضد السياح.
- جرائم منظمة ضد المشاريع السياحية.

#### 2. الإرهاب:

- إرهاب داخلي.
- إرهاب دولي.
- إرهاب عبر الحدود.

وتظهر العلاقة بين السياحة والإرهاب في ثلاثة سيناريوهات هي:

- الإرهاب الذي يستهدف أهدافاً مدنية ويقع ضحيتها سياح.
- الإرهاب الموجه لأهداف اقتصادية تتصل نشاطاتها بالسياحة.
- الإرهاب الذي يستهدف السياحة و/أو السياح.

#### 3. الحروب التي تؤثر على السياحة:

- الحروب عبر الحدود.
- حروب ما وراء الحدود.
- حروب الاستنزاف.
- الحروب المدنية.

ويقع تأثير الحروب على كامل المنطقة أو جزء منها، كما يكون لها تأثير كبير على الطلب السياحي، في الدول المشتركة بالحرب وتتفق الحركة السياحية عالمياً.

#### 4. الاضطرابات المدنية و/أو السياسية:

- الانقلابات.
- مظاهرات العنف.
- الانتفاضة الشعبية.

## • الشغب.

وتؤثر هذه الأحداث على صناعة السياحة المحلية بإلغاء الرحلات وتغيير الحجزات إلى دول بديلة أكثر أمناً.

## ■ تعدد الأحداث الأمنية

لقد تبين بالتجربة أنه كلما تكررت هذه الأحداث وخضعت للتغطية الإعلامية زاد التأثير السلبي على الطلب السياحي، وتقلص الأحداث الأمنية حسب المتغيرات الآتية:

- عدد الأحداث الأمنية في فترة زمنية محددة.
- نموذج مقياس التكرار خلال فترة زمنية محددة.

## ■ دواعي وإعداد الأحداث الأمنية

### 1. أنواع الدواعي (مطلنة أو غير مطلنة):

- سياسية.
- دينية.
- اجتماعية.
- اقتصادية.
- معادية للسياح.
- أهداف دعائية.
- تنمية الاقتصاد ومنطقة ما.

### 2. أنواع الأهداف (المطلنة أو غير المطلنة):

- السياح أثناء زيارتهم إلى من أمكن السفر أو عودتهم منها.
- السياح أثناء قضاء إجازتهم في أماكن سفرهم.
- أماكن تقديم خدمات الضيافة والتسهيلات السياحية.
- خدمات النقل الاسر التهجبة وغير الاسر التهجبة وتقدم للخدمات للسياح.
- الخدمات العامة والخاصة، والأعمال التي تخدم السياح أيضاً.

## ■ خطورة الأحداث الأمنية

دللت المؤشرات على أن الأحداث الأمنية ترتبط مع قطاع السياحة، السياح، والدول المستضيفة بمدى ما تشكله من خطورة أخذين بالاعتبار صعوبة تقدير مستوياتها، ويمكن قياسها حسب المتغيرات الآتية:

- مدى الإضرار الكلي الذي تسببت به الأحداث الأمنية للممتلكات السياحية.
- مدى الأضرار الذي تسببت به الأحداث الأمنية لممتلكات قطاع السياحة الخاص.
- مدى الأضرار الذي تسببت به الأحداث الأمنية لممتلكات قطاع السياحة العامة.
- مدى الأضرار الذي تسبب به الأحداث للحياة المعيشية.

## ■ الموقع الجغرافي

يمثل البعد الجغرافي وعلاقته بالأحداث والأزمات الأمنية أهمية كبيرة لحكومات الدول المضيفة وصناعة السياحة لهذا أقصى جهودها لتضييق الآثار المترتبة على الأحداث الأمنية في حدود المنطقة الجغرافية التي وقعت فيها دون امتداد تأثيرها إلى مواقع أخرى. كما ينتج عن العلاقة بين الموقع الذي تقع فيه الأحداث والمقصد السياحي الحالات الآتية:

- عندما يكون مسرح الأحداث الأمنية في نفس الموقع الجغرافي.
- عندما تكون المواقع متقاربة.
- عندما تكون المواقع متباعدة.

ويمكن القول إن أكثر المتغيرات ملائمة لتقييم البعد الجغرافي للأحوال الأمنية

هي:

- مدى التأثير الجغرافي.
- التوزيع الجغرافي للمناطق المتأثرة.
- وجود مشروعات سياحية فيها وعدم وجودها.
- مناطق تعد مرتفعة أو منخفضة في معدل الجرائم.
- المميزات المادية للبيئة الحضرية.
- للمميزات المادية للتجهيزات السياحية.
- مناطق محتملة لتوليد الجرائم لاتصالها بالنشاطات السياحية.

## ■ المجموعة الثانية: تأثير الأحداث الأمنية

### ■ الآثار الواقعة على المقاصد نفسها،

وتتأثر الآثار الواقعة عليها من خلال بعض المتغيرات العامة لتقييم أداء هذه المقاصد على المستوى طويل الأمد وهي:

- المجموع الكلي السياح القادمين الكلي في فترة محددة.
- القنوم الجزئي السياح في فترة محددة.
- دخول السياح الكلي في فترة محددة.
- استمرار التأثير (الأزمات).
- دورة الحياة المعيشية في المقصد السياحي.

### ■ النتائج على سلوك السياح

إن أكثر المتغيرات المستحثة لإدراك ردود أفعال السياح لتقلب الأوضاع الأمنية

هي:

- نية السفر للأماكن المتأثرة.
- الإلغاء الفطري.
- التجنب الفطري للأماكن غير الآمنة.

- التعبير في طلب المعلومات عن المخاطر قبل اختيار الأماكن المراد السفر إليها.
- ملاحظة أن السياح أكثر عرضة لأنواع محددة من الجرائم.
- إمكانية تقدير السياح وخيالهم.
- التألف مع المناطق الآمنة وغير الآمنة في أماكن محددة.
- التورط بنشاطات محظورة.

#### ■ التأثير على صناعة السياحة

إن أكثر المتغيرات الناشئة والمستخدمة للتطاع الميالي إثر الأحوال الأمنية

هي:

- إجلاء السياح من قبل منظمي الرحلات.
- سلوك المستثمرين المخطون.
- سلوك الاستثماري من خارج الحدود الوطنية.
- سلوك إعادة بناء الموارد البشرية.
- احتواء أو استثناء المقاصد السياحية في منشورات منظمي الرحلات أو استئنائها.
- تكاليف الأعمال التجارية أو وقفها.
- تقييم التدفق النقدي.
- الربحية.
- احتماليات تحول وتغيير المقاصد من قبل منظمي الرحلات ووكلاء السفر وتغييرها.
- مدى الاهتمام الاقتصادي بالأعمال السياحية في المقصد.

#### ■ التأثير على الحكومات للضيعة

لتقييم تأثير الأحوال الأمنية على السياحة من وجهة نظر حكومية، يمكن استخدام

هذه المتغيرات:

- التخيرات في مستوى إجراءات الأمن في الأماكن المتأثرة.
- التخيرات، قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل في السياسات الحكومية تجاه السياحة.
- مدى ما يستغرق العمليات الحكومية المباشرة/ غير المباشرة في التطاع الميالي.
- مدى ما يستغرق التمويل الحكومي المباشر/ غير المباشر للتطاع الميالي.
- مدى ما يستغرق الدعم المالي الحكومي المباشر/ غير المباشر للتطاع الميالي.

## ■ التأثير على الحكومات المنتجة للأسواق

يتأثر ملوك السباح إلى حد ما بما تنشره الحكومات من تحذيرات حول الأخطار المحتملة في الأماكن المتأثرة بالأحداث الأمنية. ويرى العديد من المسافرين - إلى حد معين - قيمة كبيرة وقدر في دقة التحذيرات نظراً لعدم قدرتهم الحكم على حقيقة الأخطار الموجودة في الأماكن المتأثرة بها. وهما ولي أكثر المتغيرات استخداماً لتقييم تأثير التحذيرات الحكومية:

- توفر مستشاري السفر في الأسواق المنتجة.
- مستوى حضور مستشاري السفر في الأسواق المنتجة.
- مكالة الاستشارات حول السفر ومقاييسها للخطر.
- مدى تحديث الاستشارات السياحية.

## ■ السلوك الإعلامي

تعتبر الأحداث الأمنية بالنسبة لوسائل الإعلام مصدراً مهماً للأخبار، وفي حال وقوع الأحداث تصبح وسائل الإعلام جاهزة لتزويد المتلقين بالمعلومات المستجدة والصريحة وتحليل لهذه الأحداث. ولهذا، فإن السياح المحتملين في الأسواق المنتجة يتشبعون بالمعلومات المستجدة والمباشرة والتي تولد صورة كبيرة للأخطار في الأماكن المتأثرة بالأحداث بقصد أو بدون قصد.

ولبناء أدلة تجريبية حول مدى تأثير مثل هذه الزعة ومتابعة السلوك الإعلامي بقصد توخي الموضوعية في الأوقات التي تتأثر فيها السياحة بالأحداث والأزمات الأمنية يمكن أن تكون المتغيرات المبينة التالية مفيدة:

- مدى تغطية الحدث.
- أنواع التغطية الإعلامية.
- أشكال التغطية الإعلامية (إخبارية أو تفسيرية).
- نسبة تغطية الأحوال الأمنية بالبرامج الإعلامية.
- مستوى تحيز المعلومات.
- مستوى تحيز التفسيرات للأحوال الأمنية.
- مدى تأثير التحذيرات الإعلامية.
- مدى الرسائل الإعلامية المباشرة والمستهدفة السياح.

للمجموعة الثالثة، رددت أعمال مكافئة شركات القطاع السياحي للأزمات الواقعة على السياحة وتمثل مجموعة المفاهيم الواردة في هذه المجموعة الإجراءات المحتملة والواقعية والمنظمة من قبل كافة شركاء القطاع السياحي، كاستجابة للأحداث الأمنية، وهي:

- ربما تؤثر على المقاصد السياحية مستقبلاً.

• تؤثر حالياً على المقاصد الميلاحية وتسبب حالة من الأزمة.

• أثرت على المقاصد الميلاحية في الماضي.

ولسوء الحظ فإن الأحداث الأمنية والأزمات في معظم المقاصد الميلاحية حول العالم ليست قضية حدث عابر ولكنها دورات ناعمة للأزمات ثم الخروج منها. ولهذا فإن المفاهيم والمتغيرات المشتقة منها في هذه المجموعة تتصف بالديناميكية.

وفي الوقت الذي تكثر به المقاصد بالأحداث الأمنية والأزمات الواقعة على الميلاحية فإن هذه المقاصد تلعب دوراً رئيسياً في مواجهة الأخطار وتسمى في نفس الوقت للمحافظة على نظمها الاقتصادي والاجتماعي. ويتوجب على دول المقصد إدراك مدى إجراءاتها قبل حدوث الأزمة وما بعدها. وكذلك مدى توافق شركاء القطاع الميلاحي المتعددين (أصحاب المصالح الميلاحية، للمجتمع المحلي، القطاعين، الحكومي والخاص) في إجراءاتهم نحو تخفيف النتائج المترتبة على الأزمة.

وربما نجد في المتغيرات الأتية ما يسهم في تقييم الإجراءات المستخدمة لأداء الشركاء في المقصد بشكل مشترك أو منفصل منها:

• مدى للأنشطة الدعاية والعلاقات العامة.

• احتمال وجود خطة مواجهة الأزمات للطارئة.

• وجود حملات ترويجية وتسويقية.

• مستوى تطبيق خطط الأزمات للطارئة.

• مستوى للتنسيق والتعاون بين الشركاء في مجالات التخطيط وتطبيق

خطط الأزمات وإدارة عملياتها.

• مميزات الحملات الترويجية والتسويقية.

• وجود برامج مخصصة لتدريب الميلاح.

• وجود مخصصات مالية لإدارة الأزمات.

كما أن إجراءات تقييم الأزمات وإدارتها بالنسبة للمقاصد الميلاحية تخضع لمدى

إدراك الصورة النمطية وأثرها على المقاصد الميلاحية، فعندما تقع الأحداث الأمنية

ويزداد الوضع سوءاً، فلا يعني ذلك بالضرورة أن تنوم الأضرار الواقعة على صناعة

الميلاحية المحلية إلى فترة طويلة. وعلى أي حال، فإن تغطية وسائل الإعلام العالمية

للأحداث والأزمات تنتقل صورة ومعلومات سبئية إلى الميلاح المضطرب. وما يتطلب

محاولة إيجاد صورة متوازنة تنسم بالذلة والقليل من الانحياز والترويج لرسائل قيمة.

وتساعد المتغيرات الأتية للمقاصد المتغيرة لمعالجة الكشف عن مواصفات الصورة

والأخطار فيها:

• إدراك صورة المقصد عقب الأحداث الأمنية.

• مستويات إدراك للخطر.

• مدى تأثير وسائل الإعلام على صورة المقصد.

• مدى تأثير تجارة المفرد على صورة المقصد.

- مدى تأثير الأصدقاء والأقارب على صورة المقصد.
- مدى تأثير هدف الأخذ بالمخاطر على صورة المقصد.
- مدى تأثير خبرة من يتصلون بالخطر على صورة المقصد.

### الفرع الثالث: التقييم على مستوى الإجراءات الاستيعابية

سأعرض فيما يلي نموذجين للمصوحات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية والأملة العامة لمجلس وزارة الداخلية العرب في مجال تقييم إجراءات الأمن السياحي. أولاً: تقييم منظمة السياحة العالمية

أجرت منظمة السياحة العالمية مسحاً ضمن الدول الأعضاء في المنظمة والأعضاء المنتسبين بهدف جمع المعلومات حول السياسات والإجراءات العملية التي تعود على السياح والخدمات السياحية بالفتحة في كلفة الدول والأقاليم الأعضاء بالمنظمة. وفي الحقيقة، فإن الهدف من هذا المصحح الاستيعابي لم يكن بقصد جمع المعلومات وحسب، وإنما جاء للتعرف على معلومات إضافية مخصصة كمرجع يستخدم مستقبلاً لدراسات مطابقة. وسأعرض فيما يلي إلى المفاهيم والمتغيرات الواردة في هذا النموذج:

#### ■ مسؤولية الأمن السياحي

أي من المنظمات الحكومية تتولى مسؤولية الأمن السياحي؟

• إدارة السياحة الوطنية.

• وزارة الداخلية.

• أخرى.

• إدارة السياحة الوطنية ووزارة الداخلية.

• إدارة السياحة الوطنية وأخرى.

• وزارة الداخلية وأخرى.

هل يتم التنسيق بين إدارة السياحة الوطنية مع إدارات حكومية أخرى حول

الأمن السياحي؟

• نعم.

• داخل الحدود الوطنية.

• السياح المغادرين.

هل يشترك ممثلو صناعة السياحة في مثل هذا التنسيق؟

• اعتيادي.

• بالمنااسبات.

هل هناك مبادرات مخصصة للأمن السياحي تم اتخاذها مؤخراً؟

• على المستوى الحكومي/ العلم.

• على كل مستويات صناعة السلاح.

#### ■ الشكاوى السلاح

هل هناك على وجه الخصوص:

• خدمات عامة لاستقبال شكاوى السلاح؟ (بما فيها المؤسسات والمكاتب  
السلاحية).

• خدمة في صناعة السلاح لاستقبال مثل هذه الشكاوى؟ (بما فيها المؤسسات  
والمكاتب المسلحة).

هل إجراءات تصوية شكاوى السلاح:

• فورية؟

• تتطلب تصوية غير قضائية؟

• تقدم بشكل مجاني للسلاح من قبل الخدمات العامة؟

• تقدم للتعويض المالي بسبب نقص الخدمات أو عدم تسليمها؟

• تقدم بسبب استبدال الخدمات بخيرها من الخدمات النقص أو غير المعلمة؟

من هي الجهة المسؤولة قانونياً عن نقص الخدمات أو عدم تسليمها للسلاح

حسب شروط الاتفاقية؟

• منظم السفر (مقنن الرحلات).

• وكيل السفر.

• مزود الخدمات المباشرة.

• تحين حسب حكم القضاء.

#### ■ المساعدة في حالات الطوارئ

هل يوجد خدمات الهولاء الطارئة لاستخدام السلاح؟

• في العاصمة.

• في المدن الكبيرة.

• في المجتمعات المسلحة.

• في كل الدولة.

• مجانية.

• متعددة اللغات.

• تديرها الشرطة.

• تدار من قبل خدمات مسلحة خاصة.

• أخرى (مكاتب المسلحة للشرطة الوطنية، الخ).

• تختلف عن هاتف الإسعاف الأولي.

• نفس هاتف الإسعاف الأولي.

• ممولة من القطاع العام.

- ممولة من القطاع الخاص.
  - كيف يعرف الزوار عن هذه الخدمة؟
  - يعطى الرقم على بطاقة خاصة/ أو مطبوعات أخرى.
  - يعطى مقدماً من وكلاء السفر.
  - من القنصليات.
  - من نقاط العبور.
  - من مؤسسات الإيواء.
  - من خدمات تأجير السيارات.
  - أخرى (مكاتب الاستعلامات السياحية، دوريات، نشرات).
- هل هناك وسائل أخرى متوفرة للمسيح للاتصالات الضرورية في حالات الطوارئ؟
- (هواتف على الطرق السريعة، رقم هاتف الشرطة، مكاتب السياحة، رقم الأمن العام، إلخ...).

#### ■ خدمات الشرطة للمسيح

- هل يتوفر في المواقع التي يزورها المسيح والخدمات السياحية خدمة شرطة أو حماية أمنية؟
- هذه الخدمة جزء من القطاع العام في الدولة/ الشرطة المحلية.
  - خدمة خاصة لقطاع الدولة/ البلدية/ قوة شرطة خاصة بالمنتجع.
  - تأسست على مستوى القطاع التنفيذي في البلدية/ المنتجع/ مستوى الموقع.
  - أخرى (مؤسسات الأمن الخاصة/ حراسة وطنية/ إلخ).
  - تقدم فقط من قبل مؤسسات الأمن الخاصة في المؤسسات السياحية الرئيسية.
  - تعمل من خلال شبكة للمؤسسات الفندقية في المنطقة السياحية.
- حينما تدخل خدمة الشرطة هذه:
- تتولى الحالة مباشرة.
  - تستدعي جهات أخرى (مثلاً: قوات أمنية أخرى).
  - تحضر الحالة إلى المحكمة للإجراءات القضائية إذا استدعت الحاجة.
  - تسلمها إلى جهات أخرى للإجراءات القضائية.
  - تتولى إخبار القنصلية التي يتبع لها المسافر.
  - تساعد المسافر في مشكلته.
- هل الواجبات الأخرى المناطة بخدمات الشرطة السياحية تتضمن حماية:
- المعالم الحضارية.
  - البيئة.
  - السكان المحليين.

- محاربة المخدرات المحظورة.
  - الاستعلامات السياحية.
  - هل الأفراد المنط بهم خدمة الشرطة السياحية:
  - يتلقون دورات لغوية؟
  - يتلقون تدريبات متخصصة في السياحة؟
  - يقومون علاقة منتظمة مع السلطات المحلية/ القطاع للتنفيذي؟
  - يقومون علاقة منتظمة مع الشرطة العادية.
  - هل هناك تدبير لتسهيل للشرطة السياحية؟
- **الإسعافات الأولية والخدمات الصحية**
- ما هي الخدمات الصحية المقدمة للزوار الدوليين؟
  - الإسعافات الأولية (معدة بمعدة مجانية، أخرى مع التأمين الصحي أو حسب الاتفاق الثلاثي).
  - الإدخال إلى المستشفيات للمعالجة الطارئة؟
  - هل رشتت/ أوصت السلطات المحلية بالخدمات الصحية للزوار الدوليين؟
  - هل ترأب السلطات المحلية هذه الخدمات لضبط الجودة؟
- **الحماية الذاتية، المعلومات والتدريب حول الأمن السياحي**
- هل يتلقى الزوار في دولته معلومات عن:
  - أنظمة السلامة السياحية.
  - تعليمات أمنية جيدة في مواقع السياحة والخدمات السياحية؟
  - في المطار / المحطات الجوية.
  - في محطات السكك الحديدية.
  - في محطات الباصات.
  - في الموانئ البحرية/ المرافئ.
  - في الأماكن العامة.
  - لمحة أمنية للمقاصد السياحية في الدولة؟
  - المصايف الصحية؟
  - أخرى (المواصلات العامة، تصريف النفايات، الجمارك).
  - هل تزود هذه المعلومات عند:
  - نقاط العبور؟
  - في المواد السياحية العامة؟
  - في المواد السياحية التجارية.
  - في نهاية المقاصد؟
  - أخرى (الفلانق، الصحافة، مكاتب الاستعلامات السياحية، الشرطة)؟

- هل يتلقى موظفو الميلاحة تدريبات ومعلومات مستجدة حول الأمن الميلاحي؟
- بانتظام/ بالمتسبات.
- مؤسسات الإيواء.
- وكالات السفر.
- للنقل الميلاحي/ حافلات، للمراكب البحرية، للميارات الميلاحية.
- أماكن الجذب الميلاحي.
- الأدلاء الميلاحون.

هل يتوفر نظام التأمين الميلاحي في:

- المطارات الوطنية.
- المطارات الدولية.
- أماكن عبور أخرى: أرضية، بحرية.
- هل يتوفر على أراضي دولتك مساعدة حول السفر:
- تقدم من شركات وطنية.
- تقدم من شركات أجنبية.

■ الإجراءات الأمنية الخاصة بتولاء القلاع الميلاحي

- هل يتوفر لدى أي من المييلين تلقياً خطط أمنية؟
- هل جرى مؤخراً لديهم أي تحسينات في النظام الأمني؟
- المطارات.

- مدخل المطارات في المدن.
- موانئ أخرى/ معابر/ وسائل النقل الجوي/ الحديدي/ البحري/ المسنن/ البري:
- حافلات، النقل بالميارات.
- نظام النقل في المدينة/ سيارات الأجرة (مثال: في المطار، النقل في مراكز المدن).
- مؤسسات الإيواء.
- المطاعم.
- أماكن الجذب الميلاحي الكبرى.
- المناسبات الكبرى (رياضية، موسيقية، دولية، تجمعات: معارض، الخ...).

■ حماية سياح الدولة في الخارج

- هل تصل سلطة السياحة الوطنية بالتنسيق مع وزارة الخارجية/ الخدمات القنصلية للتأكد على أمن وحماية سياح الدولة المفكرون؟
- هل تُعد الخدمات القنصلية في دولتك ملاحظات للأشخاص المفكرين على شكل:
- معلومات عامة.
- معلومات مخصصة متصلة بالمقاصد السياحية.
- إذا توافرت هذه المعلومات هل:

- يمكن الحصول عليها من قبل الأفراد مجاناً.
  - يمكن الحصول عليها من مكاتب السياحة الوطنية في الخارج.
  - توزع مجاناً لمنظمي السفر بدون تمييز.
  - توزع مجاناً لمنظمي السفر حسب الطلب.
  - تتوقف على المساعدة من سلطة السياحة المحلية/ ومكاتب السياحة الوطنية.
- هل يتلقى السياح المغفلون نصائح حول السلامة/ الأمن/ الصحة من منظمات السفر التجارية؟

نعم، هي إجراءات تطوعية.  
نعم، لأن منظمات السفر ملتزمة بعمل ذلك.

ثانياً: تقييم مجلس وزراء الداخلية العرب<sup>(1)</sup>

نفذت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، بالتعاون مع المكتب العربي لمكافحة الجريمة استبياناً للوقوف على مدى تطبيق الدول العرب للتوصيات المنبثقة عن المؤتمر الأول للمسؤولين عن الأمن السياحي في الدول العربية والذي عقد في تونس للفترة بين 9-10/6/2004. وقد أجابت على الاستبيان إحدى عشرة دولة فقط هي<sup>(2)</sup> المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية. ولورد فيما يلي بنود الاستبيان:

#### ■ بشأن مفهوم الأمن السياحي ومجالاته

هل قامت الجهات المعنية لديكم وبخاصة الإعلامية والتربوية والجهات المسؤولة عن التفاعليات السياحية بالاهتمام بزيادة الوعي السياحي لدى المواطن، بما يؤهله للمساهمة في تعزيز الأمن السياحي وتوفير المناخات الملائمة لتنشيط الحركة السياحية؟ إذا كان الجواب بنعم، فما هي الوسائل التي اعتمدتها الجهات أعلاه لزيادة وعي المواطن للمساهمة في تعزيز الأمن السياحي؟

#### ■ بشأن مبرور الأمن السياحي على الموالد الاقتصادية للدول العربية

هل تم تعزيز الإجراءات الأمنية في سائر المرافق والمناطق السياحية لديكم، بما يساهم في تنشيط الحركة السياحية وزيادة الموالد الاقتصادية للبلاد؟ إذا كان الجواب كلا، فما هي الأسباب التي تحول دون ذلك؟ أما إذا كان الجواب على السؤال السابق بنعم، فما هي الإجراءات المتخذة لديكم لتعزيز الإجراءات الأمنية في المرافق والمناطق السياحية لديكم؟

(1) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وثائق المؤتمر العربي الثاني للمسؤولين عن الأمن السياحي، تونس 7-8/6/2006، ص 34-41.

(2) المرجع السابق، ص 1.

هل تم تشديد العقوبات المفروضة على الجرائم المرتكبة في مجال السياحة والآثار، للمساعدة في تعزيز الأمن السياحي ودعم الاقتصاد الوطني؟  
إذا كان الجواب كلا، فهل النية متجهة لديكم مستقبلاً لفرض عقوبات مشددة على الجرائم المرتكبة في مجال السياحة والآثار؟

■ بشأن مستويات الأمن السياحي وبوسائله لقاحة في الوطن العربي

هل تم تبادل الخبرات والتجارب مع الدول العربية الأخرى في مجال الأمن السياحي، وذلك من خلال تبادل للزيارات بين المسؤولين في هذا المجال؟

- إذا كان الجواب بنعم، فما هي الدول التي زارها المسؤولون لديكم عن الأمن السياحي لتبادل الخبرات وللإطلاع على تجاربها؟
- وما هي بالمقابل الدول التي أرسلت إليكم وفود للإطلاع على تجربتكم في مجال الأمن السياحي؟

هل تحصلون على تبادل المعلومات والمعطيات الأمنية السياحية مع الدول العربية الأخرى؟

- إذا كان الجواب نعم، فهل يتم تبادل مثل هذه المعلومات والمعطيات:
- بشكل مباشر من خلال الإدارة المسؤولة عن الأمن السياحي مع ما يمثلها في الدول العربية الأخرى؟
- عن طريق شعبة اتصال مجلس وزارة للداخلية العرب لديكم؟
- عن الطريق الدبلوماسي؟
- أم بوسائل أخرى؟

وهل قستم بإنشاء قاعدة بيانات للأمن السياحي احتوت على كافة المعلومات والمعطيات الأمنية السياحية لغرض تدعيم الأمن السياحي وزيادة فاعليته؟  
إذا كان الجواب بكلا، فهل للنية متجهة لديكم مستقبلاً لإنشاء مثل قاعدة البيانات هذه؟

- أما إذا كنتم تملكون قاعدة للبيانات خاص بالأمن السياحي، فما هي المعلومات والمعطيات التي انطوت عليها؟

هل تمتلكون تشريعات ونظم خاصة بأجهزة الأمن السياحي، بما يساعد على تنظيم هذا القطاع وتعزيز أمنه وتدعيم دوره؟

- إذا كان الجواب كلا، فهل للنية متجهة لديكم مستقبلاً إلى إصدار مثل هذه التشريعات والأنظمة؟

هل تم تزويد المواقع والمناطق السياحية والآثرية بتقنيات المراقبة وأجهزة الإنذار الحديثة وتوفير وسائل الإسعاف والإنقاذ الضرورية، بما يساعد على تأمين الحماية الأمنية اللازمة لها ومواجهة تبعات أي حادث تخريبى أو اعتيادي قد تتعرض له؟

- إذا كان الجواب كلا، فما هي الأسباب التي تحول دون ذلك؟

- أما إذا كان الجواب نعم، فما هي الأجهزة والتقنيات الحديثة ووسائل الإسعاف والإنقاذ التي تم توفيرها في المواقع والمناطق السياحية والأثرية؟

#### ■ بشأن تأهيل العاملين في الشرطة السياحية

هل تم إخضاع العاملين في أجهزة الشرطة السياحية لديكم، لدورات تدريب وتأهيل متكررة لتمكينهم من مواكبة كافة المستجدات على هذا الصعيد، وبحيث تشمل برامج تلك الدورات موضوعات نظرية وعملية ذات أبعاد تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية وحضارية وغيرها؟

- إذا كان الجواب بنعم، فهل يخضعون أمثل هذه الدورات بشكل دوري ومتكرر لغرض تنشيط معلوماتهم وتطوير قدراتهم؟
- أم يخضعون لهذه الدورات لمرة واحدة فقط عند مباشرتهم للعمل أو قبله ضمن الشرطة السياحية؟

هل تعملون على تزويد العاملين في أجهزة الشرطة السياحية بالتقنيات والتجهيزات الحديثة لتمكينهم من مواجهة كافة التحديات الأمنية، لضمان قبولهم بالمهام الموكولة إليهم على الشكل المطلوب؟

- إذا كان الجواب نعم، فما هي التجهيزات والتقنيات الحديثة التي يتم تجهيزهم بها؟ هل تعمل كليات ومعاهد التدريب لديكم على الاستعانة بالجهات الأخرى العاملة في ميدان السياحة لإعداد برامج نموذجية للعاملين في أجهزة الشرطة السياحية مع العمل على تحديث تلك البرامج باستمرار لمواكبة التطورات والمستجدات في هذا الميدان؟

وهل تعملون على تبادل تلك البرامج مع الدول العربية الأخرى إعمالاً للتفاهة، فضلاً على الاستفادة مما يقدم من الدول العربية الأخرى في تطوير هذه البرامج وتحديثها.

#### ■ بشأن مشروع هيكل تنظيمي نموذجي لجهاز متخصص بالأمن السياحي

هل تمت الاستفادة لديكم من مشروع الهيكل التنظيمي النموذجي لجهاز متخصص بالأمن السياحي الذي اعتمدته المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الأمن السياحي والمعمم من قبل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية للعرب؟

#### ■ بشأن وضع استراتيجية عربية نموذجية في مجال الأمن السياحي

هل تم مواصلة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بملاحظات ومقترحات الجهة المعنية لديكم بخصوص مشروع الاستراتيجية العربية النموذجية في مجال الأمن السياحي ليعتني للأمانة العامة إعادة صياغة مشروع الاستراتيجية في ضوء تلك الملاحظات والمقترحات تمهيداً لعرضها على المؤتمر العربي المقبل للمسؤولين عن الأمن السياحي؟

## المطلب الثاني: الإجراءات على مستوى المنظمات الدولية

يعنى هذا المطلب بتطبيق الضوء على ما تبثله المنظمات الدولية من جهود في مجال الأمن السياحي، وما تقوم به من إجراءات عملية نحو تصديق مفهومه وتفعيل مضمونه. ويأتي على رأس هذه المنظمات إجراءات منظمة السياحة العالمية، (UNWTO) نظراً لما تضطلع به من مهام وأدوار وواجبات تختص بالسياحة والسفر، وارتباطها التتظيمي مع هيئة الأمم المتحدة ما أكسبها دوراً ريادياً في صناعة السياحة على المستوى العالمي.

وفي الحقيقة، يتعذر في هذا المقام تلؤل كلغة الإجراءات التي باشرتها المنظمات الدولية في مجال الأمن السياحي ومتغيراته وما يتصل منها بمحاور المفهوم، التخطيط للتتظيم، التتسيق، التدريب، المؤتمرات والندوات، وغيرها نظراً لاتساع أفق البحث فيها ما يستدعي تصليفها وإيرازها في مؤلف آخر، لكنني سأكتفي بالإشارة إلى بعضها وإيراز أمثلة على بعض إجراءات حول منظمة السياحة العالمية.

ومن بين هذه المنظمات على سبيل المثال:

مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC) World Travel & Tourism Council، والذي اهتم بموضوع الأمن السياحي وأبرز بعض إجراءاته في خطة عمل أمنية للسياحة والسفر<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى تقريره حول أمن المسافرين<sup>(2)</sup>. ومن بين المنظمات الدولية الأخرى: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية: International Criminal Police Organization (ICPO-INTERPOL)، منظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)، المنظمة الدولية للطيران المدني Aviation International Civil Organization (ICAO)، الاتحاد الدولي للنقل الجوي International Air Transport Association (IATA).

أما منظمة السياحة العالمية، فقد قامت بإجراءات عديدة في مجال الأمن السياحي وفقاً لمحاور مختلفة أخذين بالاعتبار ما دأبت عليه المنظمة بالجمع بين اصطلاح الأمن والسلامة مع اصطلاح السياحة في كثير من قراراتها ومؤتمراتها وإجراءاتها على نحو:

- Tourist Safety and Security.
- Safety and Security of Travellers and Tourists.
- WTO's Safety and Security Network.
- Planning for Tourism Safety and Security.

وهكذا ماثلت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في الدول العربية باستخدام الاصطلاحات على النحو السابق في أغلب الأحيان. وسأعرض بعض الأمثلة لما قامت به المنظمة من إجراءات وفقاً لما يلي:

(1) World Travel and Tourism Council, www.wttc.org.

(2) WTTC, Experts Meeting in Tourist Security, Madrid, 11-12 April, 1994.

### الفرع الأول: الإجراء التشرعي لمنظمة السياحة العالمية في الأمن السياحي

لقد اجتمعت منظمة السياحة العالمية فيما استندت إليه من موثيق واتفاقيات وإعلانات وقرارات وتوصيات دولية وضعت بموجبها مبادئ وقواعد لصناعة السياحة، ولما نظمت كذلك الواجبات والالتزامات والحقوق بين الدول المضيفة وحقوقها وأصحاب المصالح السياحية والمياع والزوار، ولما بينت الأخطار والممارسات الخاطئة في المدونة العالمية لأداب السياحة - على وجه الخصوص - وفي غيرها من القرارات الصادرة عن المنظمة فإنها تكون قد وضعت قواعد تشريعية لحماية السياحة والمحافظة عليها وهذا ما يتفق بالتالي مع مفهوم الأمن السياحي.

### الفرع الثاني: إكفنة منظمة السياحة العالمية للأخطار الواقعة على السياحة

تتولى المنظمة دوراً ريادياً يتمثل بإدانة أعمال العنف الواقعة على المياع والجرائم المرتكبة بحق القطاع السياحي أينما وجدت. ومن الأمثلة على هذه الإجراءات:

- إدانتها وشجبها أعمال العنف الواقعة ضد المياع ومطالبتها بتخليها مجموعة من الإجراءات العاجلة ومنها تفعيل الدور الأمني بالقضايا المتصلة بالسياحة، وتطوير الخدمات الصحية ونظم القضاء الجنائي، وتوفير البيانات الإحصائية الموثوقة لتأمين الأخطار والوقاية منها، وتدريب العاملين على أعمال الحراسة لحماية حق الشعوب بالسفر. وتطبيق البرامج التي توفر خدمات طارئة للمياع في حالات وقوع الجرائم...<sup>(1)</sup>
- أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدانت الأعمال الإرهابية الواقعة على إحدى الدول الأعضاء في المنظمة والتي تسببت بمسقوط الضحايا والأضرار المادية، وكان من نتائج الأعمال الإرهابية المبشرة إغلاق كافة المطارات المدنية وتعطل خدمات الملاحة الجوية، ودعت للتفكير قرارها رقم (V) A/RES/145 والمتعلق بمسألة الطيران المدني والمتصل بالسياحة، وربطت المنظمة آثار هذه الأعمال الإرهابية بما سببته من نتائج سلبية صيقت على للسياحة المطرية والدولية، وتمهدت بدعم كامل للولايات المتحدة الأمريكية وصناعة السياحة التي تأثرت بشكل مباشر نتيجة للأعمال الإرهابية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> UNWTO, Safety and security Meeting Condemns Violence Against Tourists and Calls For Urgent Action, Experts Meeting on Safety and Security, Madrid, 11-12 April, 1994, p1-2.

<sup>(2)</sup> UNWTO, Terrorist Attacks in USA, A/RES/ 42 (xiv)

### الفرع الثالث: التدريب على مواجهة الأخطار (التوعية)

ومن أمثلة ذلك، التدريب على مواجهة التحديات التي تطرحها الأوبئة بهدف إعادة تنشيط قدرة قطاع السياحة، فقد أجرت المنظمة تمارين مراجعة واستعداد للمفر والمياحة في ظروف الأوبئة للقارة الأمريكية<sup>(1)</sup> وكذلك لإفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط<sup>(2)</sup> لإعادة تقييم وتنشيط قدرة القطاع على مواجهة التحديات التي يطرحها وباء (HINI)، ومن خلال هذه التمرينات توصلت إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها مساعدة القطاع السياحي على مواصلة تحسين أدائه.

### الفرع الرابع: تقييم منظمة السياحة العالمية للأخطار الواقعة على السياحة

تتولى المنظمة دوراً ريادياً بإبراز الأخطار الواقعة على قطاع السياحة بموجب القرارات التي تتخذها الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية. ومن الأمثلة على ذلك السياحة الجنسية المنظمة والتي طالبت بمنعها بموجب قرارها رقم ((A/RES/338(x1)) الصادر عن الجمعية العامة بلجانها الحادي عشر في القاهرة بتاريخ 17-22 تشرين أول 1995.

تقد طالبت للدول والأفراد بمنع استخدام السياحة بأي طريقة ممكنة لاستغلال الآخرين بهدف ممارسة الدعارة. وقد عرفت المنظمة السياحة الجنسية المنظمة على أنها: "رحلات منظمة من داخل قطاع السياحة، أو من خارج هذا القطاع باستخدام نظامه وشبكته، ويكون هدفها الرئيسي إحداث علاقة جنسية لأغراض تجارية من قبل السائح مع المقيمين في المقصد"<sup>(3)</sup>.

وقد أشارت الجمعية العامة إلى أنها:

- ترفض كل أشكال هذا النشاط باعتباره استغلالاً وتدميراً للأهداف الأساسية للسياحة والمتمثلة، بنشر السلام وحقوق الإنسان والتفاهم المشترك والاحترام لكافة الشعوب وثقافتها والتربية المستدامة.
- وتستنكر وتدين بشكل خاص ميلحة الأطفال الجنسية وتعتبرها انتهاكاً للمادة (34) الصادرة بموجب اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة 1982)، ما يتطلب إجراء تشريعي صارم من قبل الدول المصدرة والمستقبلة للسياح.
- كما طالبت من حكومات الدول المصدرة والمستقبلة للسياح ما يلي:
- اتخاذ التدابير المناسبة للمخصصة بما فيها المنطقة الوطنية للسياحة، مباشرة الإجراءات ضد السياحة للجنسية المنظمة.

(1) منظمة السياحة العالمية، تمرين المراجعة والاستعداد (القارة الأمريكية)، فانو - باساس، 16-17 أيلول 2009.

(2) منظمة السياحة العالمية، تمرين المراجعة والاستعداد (إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط)، مدريد 26-27/ أيار 2009.

(3) UNWTO, The Prevention of Organized Sex In Tourism, (Resolution A/RES/338 (XI), Cairo, 17-22 oct. 1995. p1-30. (ترجمة المؤلف).

- جمع الملاحظات حول السياحة الجمسية المنظمة، وتشجيع ثقافة المسؤولين الحكوميين وللتنفيذيين لثوي للمناصب العليا في القطاع السياحي حول النتائج السلبية لهذا النشاط.
- إصدار إرشادات للقطاع السياحي بتأكيد امتناعها عن تنظيم أي من أشكال السياحة الجمسية المنظمة، واستقلال الدعاية كجاذب سياحي.
- إنشاء إجراءات إدارية مشروعة من أجل منع السياحة الجمسية وفرضها حينما كان ذلك ممكناً.
- مساعدة المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية لتخاذ الإجراءات للعناية ضد أشكال السياحة الجمسية المنظمة.

#### الفرع الخامس: عقد المؤتمرات والندوات المختصة بالأمن السياحي<sup>(1)</sup>

ومن الأمثلة على ذلك، اجتماع الخبراء الذي دعت له منظمة السياحة العالمية في مدريد - إسبانيا بتاريخ 11-14 نيسان 1994، وحضره (70) خبيراً من (22) دولة و(20) منظمة وطنية ودولية معنية بالسياحة والسفر. وقد أوصى الخبراء الدول الأعضاء بمنظمة السياحة العالمية والمنظمات الأخرى المعنية بالسياحة والسفر اعتماد الإجراءات العملية الآتية على وجه السرعة من أجل توفير الأمن والسلامة للمسافرين والسياح.

#### ■ جمع الأبحاث والإحصائيات الرسمية

الهدف: تتطلب صلبة تصنيح القرار ووضع الخطط المنطقية في القضايا المرتبطة بالسياحة والسفر معومات مقارنة بموضوعة حول الاتجاهات الطرنة.

#### مصادر الأبحاث والإحصائيات:

##### • الإحصائيات الصحية

الطلب من منظمة الصحة العالمية تطوير أساليب وتوفير الإحصائيات حول الصحة الوطنية للتعرف على المخاطر الصحية الطارئة. ومطلوب أيضاً من السلطات الوطنية تطوير إجراءاتها للتأكد من نقة توفير الإحصائيات الصحية وتحسين طريقة تبادلها مع منظمة الصحة العالمية.

##### • إحصائيات الجرائم

الطلب من منظمة الشرطة الجنائية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجرائم والقضاء الجنائي (INTERPOL) وتطوير الأساليب الإحصائية للجرائم الوطنية وإحصاءاتها. كما هو مطلوب من السلطات المحلية، والوطنية العسل على توفير المعلومات القيمة خاصة بما يتصل منها بتعريف الجرائم الموجهة للسياح والمسافرين. علاوة على تحسين مبدل تبادلها مع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجرائم والقضاء الجنائي.

<sup>(1)</sup> UNWTO, Report of the Experts Meeting on Tourist Safety and security. Sec 2704/ Rapp, Madrid, 12 April 1994. p. (1-7). ترجمة المؤلف.

## • القطاع الخاص

الطلب من مؤسسات الإيواء الفندقية جمع المعلومات وتبادلها حول الحوادث المتوقعة بالمسافرين والمساافرين كما هو مطلوب من مؤسسات الأمن الخاصة تجميع وتبادل المعلومات بالطرق الرسمية للأحداث الواقعة على ممتلكات المسافر والمساافرين.

## • شركات التأمين

الطلب إلى شركات التأمين تبادل المعلومات بالطرق الرسمية حول طلبات التأمين الخاصة بالمسافر والمساافرين والمتعلقة بالخدمات الصحية للطائرة، والحوادث والجرائم.

## • خدمات السفر المصاحبة

الطلب من هذه المؤسسات جمع المعلومات المختلفة بالخدمات والمساعدات المقدمة للمسافر والمساافرين في الحالات الصحية للطائرة والأحداث والجرائم ومشاركة هذه المعلومات بالطرق الرسمية.

## • الأبحاث

الطلب من قطاع السياحة والسفر إجراء الأبحاث وتشجيعها حول الأخطار التي يواجهها المسافر والمساافرين أو الأخطار المحتملة. ومثل هذه الأبحاث يمكن إجراؤها بالمشاركة مع المصالحات المتعلقة بالجرائم على الصعيد المحلي والوطني والدولية علاوة على الاستخبارات الممكن توزيعها على المسافر والمساافرين خلال رحلاتهم مثلاً.

## ■ إنشاء مراكز دراسات متخصصة بمعالجة البرامج والتدريب التالي

الهدف: الهدف من مفهوم مراكز الدراسات، المتخصصة هو تزويد الحكومات وقطاع السياحة والسفر، ما يناسبها من الإحصائيات ونتائج الأبحاث، والمعلومات المتعلقة بمعالجة البرامج والتدريب التالي بالإضافة إلى المعلومات المتصلة بأمن المسافر والمساافرين وملاصمتهم.

## • للمراكز في الدول المضيفة

يجب على الحكومات إنشاء هذه المراكز بالتعاون مع الأجهزة المختصة (مثال: وزارة السياحة). كما يجب أن تغطي المؤسسات الأكاديمية اتجاه استحداث مثل هذه المراكز من أجل إجراء المشروعات البحثية في المجالات التي تؤثر على صناعة السياحة والسفر، ويمكن لمثل هذه المراكز أن تكون نواة لشبكة من الباحثين الدوليين وتزودهم بقضايا الأمن المتصلة بالسياحة والسفر.

## • صلاحية المعلومات وموضوعاتها

يمكن قيام هذه المراكز بتزويد المعلومات الخاطئة أو القديمة، ما يتطلب إجراءات التوقي للحد من المضيق في هذا المجال بعيداً عن التعرض للمساءلة للقانونية.

## • مستخدمو خدمات المراكز

من حيث المبدأ، فإن خدمات هذه المراكز موجهة أصلاً إلى الحكومات وقطاع المصلحة والمصرف. ولا بد من إعداد تصور بروتوكولي حول حقوق مستخدمي هذه الخدمات وتقييم كفاءتها بما يفهم (الأفراد).

## • توزيع المعلومات

يمكن لهذه المراكز الاستجابة على استفسارات مخصصة مثل استفسارات قطاع المصلحة والمصرف مثلاً. ويمكن لهذه المراكز نشر المعلومات على شكل الرسائل الإخبارية، تقارير حول موضوعات محددة، دليل، وتوصيات استرشادية حول قضايا مخصصة.

## ■ التدريب والتعليم

الهدف: تزويد الأشخاص المعطين بالاتصال مع المباح والمصارفين بالتدريب والتعليم لتمكينهم من القدرة على توقع الأخطار وإكسابهم مهارات الاستجابة لاحتياجات المباح والمصارفين في الحالات الطارئة.

## • المجموعات المستهدفة

العاملون في المصلحة والمصرف. في القطاعين العام والخاص.

## • نماذج برامج التدريب

تطوير نماذج مخصصة من برامج التدريب والتطعيم الفاعلة على المستوى الوطني والمحلي ومنها البرامج الموجهة إلى العاملين في القطاع الطبي، ضباط الشرطة، العاملون في مؤسسات الإيواء الفندقية، وكلاء المصرف، الأدلاء للمباحين. كما يجب تزويد هذه المراكز بنماذج منها.

## ■ تنمية علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الهدف: إن إجراءات توفير الأمن والسلامة للمباح والمصارفين مرحلة تقتضي فترة زمنية طويلة، ما يستدعي التعاون فيما بين السلطات الطبية ونظام القضاء الجنائي والسلطات الأخرى. والقطاع الخاص. ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد، كما يجب تقوية أشكال هذا التعاون على المستوى المحلي، الوطني والدولي.

## • مجالس الخدمات المصلحية

يمكن تقوية أوجه التعاون من خلال مجالس الخدمات المصلحية على المستويات المحلية والوطنية، وتوابعها بالتنسيق مع مختلف الوكالات والجهات المعنية، فعلى المستوى المحلي، يمكن لهذه المجالس التعرف بشكل منظم على المشاكل المحلية واقتراح النشاطات الكفيلة بتحقيق نجاحها، كذلك وضع المقترحات بشأن للتوعية المحلية لدعم منع الجريمة.

أما على المستوى الوطني، فعلى هذه المجالس الجمع بين السلطات المسؤولة عن الجمارك، الصحة، النظام القضائي الجنائي، الحدود، والتطعيم والخدمات الأخرى ويجب على هذه المؤسسات التعريف بالاتجاهات الطارئة التي تعرض أمن وسلامة

المساحة والمسر للأخطار، وتزويدها بالمعدات الاستثنائية، كما يجب عليها أن تسعى لنشر الوسائل للهداية إلى تحسين التعاون الدولي من خلال منظمة السياحة العالمية.

### ■ خدمات المساعدة للسياح والمسافرين

الهدف: الهدف من هذه الخدمات هو تزويد السياح والمسافرين بالمساعدات الطارئة في الحالات التي تستدعي ذلك، من أجل تزويدهم بالدعم والإرشادات الضرورية ومساعدتهم بعد تعرضهم للأحداث، كما يجب أن تشمل هذه الخدمات مساعدتهم عند تعرضهم لجرائم جنائية والمساعدة في ضمان تقديم لمرتكبي الجرائم للقضاء لأن ذلك يمثل أبسط حقوق الضحايا.

#### • أنواع الخدمات

تشمل أنواع الخدمات، خطوط الاتصال الطارئة والتي يمكن استخدامها في الحالات الطبية الطارئة ووقوع الجرائم. ويمكن لمكاتب الخدمات توفيرها في المدن والمواقع السياحية الكبرى لتوفير المعلومات والنصائح العنانية.

#### • خطوط الطوارئ

على السلطات الطبية والأمنية تنمية استجابتهم للحالات الطارئة بحيث تمكن السياح والمسافرين بشكل مناسب من الاستفادة من المعلومات متعددة اللغات حول كيفية التصرف في الحالات الطارئة. وفيما يتعلق بأرقام الطوارئ فهي تخضع لمقاييس وطنية ودولية.

#### • مكاتب مساعدة السياح والمسافرين

إن الخدمات المشار إليها أعلاه حول توفير خطوط الاتصال الطارئة، من الممكن أيضاً توفيرها في المكاتب الخاصة بمساعدة السياح في المدن والمناطق السياحية الرئيسية. ويجب توفير الموظفين المدربين والقادرين على أداء هذه الوظائف باستخدام اللغات المختلفة.

#### • الشرطة السياحية<sup>(1)</sup>

إنشاء وحدات الشرطة السياحية على المستوى المحلي والوطني، والتي يمكن تجهيزها وتدريبها لتوفير خدمات طارئة للمسافرين والسياح. كما يمكن للقطاع السياحي مناقشة السلطات المسؤولة في البحث عن أي مصلد إضافية كغرفة بتوفير وسائل الحماية إذا ما استدعى الأمر.

#### • الإعلان عن الخدمات الطارئة

يجب توفير نشرات بلغات مختلفة تتضمن معلومات عن خطوط الطوارئ ومكاتب المساعدة. ويمكن تضمين هذه النشرات لقرارات أمنية مخصصة. كما يمكن توزيع هذه النشرات على المطارات والموانئ البحرية، ومحطات السكك الحديدية، مكاتب الاستعلامات السياحية... الخ

(1) انظر الفصل الخامس في هذا المؤلف والمتضمن دور الشرطة السياحية في الأردن.

كما يمكن إعداد شرائط الفيديو المسجلة حول الإجراءات العملية في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى قيام شركات الهواتف المحلية بالمعي نحو توفير وتعميم استخدام أرقام الطوارئ حسب المواصفات الدولية.

• مسؤولية الخدمات المقدمة

ربما تتضمن بعض الخدمات المقدمة للسواح والمشاركين معلومات أو مساعدات تلحق بهم الأذى على وجه الخطأ. مما يتطلب تزويد الدول المضيفة هذه المساعدات بشكل قانوني وواضح ويحداً عن الاتهامات والتعرض للمسائلة للقانونية.

#### الفرع السادس: جمع وتوفير البيانات المتخصصة بالأمن السياحي<sup>(1)</sup>

تعمل المنظمة على جمع المعلومات للمتعلقة بأمن وسلامة السياحة بالتعاون مع الدول الأعضاء وتركيبها في نطاق لائحة وطنية تتضمن بيانات متخصصة عن المؤسسات المرجعية المعتمدة للأمن السياحي وعلاويها، والأشخاص المعنيين ووظائفهم، وغيرها من المعلومات المبينة في المثال الآتي:

---

<sup>(1)</sup>UNWTO, National Tourist Safety Security Sheets (1-3).

## الملاحق

١. التوقيع في صفحة الصفحة الرسمية

الرجوع والتوقيع - ريكاردو

رئيس وحدة الأمن السياسي

مجموعة السيادة، إقليم السياسة الوطني

جيمس كازو، رئيس

مجلس الأمن

الهاتف: 5241640 / 5241728 (522)

الفكس: 5224372 (522)

البريد الإلكتروني: [info@unhcr.org](mailto:info@unhcr.org) [info@unhcr.org](mailto:info@unhcr.org)

## لغة الانجليزية: الإنجليزية

- ويبلغ عدد وحدة الأمن والسلامة السياسية
- الاحتفاظ بكرة أمنية: عدد الضرورة، التوافق، والتأكد إلى إجراءات التحقق مع السماح إذا استمر
- حال هذه الإجراءات:
- تدير إدارة الحماية الحكومية التي تديرها الحكومة الوطنية للأمن، والإقامة والسلامة، ونقل السماح للحماية والأجانب في البلاد.
- واجبات وحدة الأمن السياسي:
- تنفيذ خطط الأمن السياسي.
- التحقيق في القضايا المتعلقة بالسماح.
- احتلال السجل من وتوزيع التفويضات الخاصة بالسماح.
- فهم الظروف والإجراءات الاستثنائية في المناطق التي يدرسها السماح.
- التنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى لضمان أمن وسلامة السماح.
- التحقيق في القضايا التي تتعلق بها الأفراد مع الجهات الحكومية الأخرى.
- توفير خدمات الشرطة الأمنية في القانون والأجانب والفرقة الفرعية خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يشاركها الحكومة الوطنية.
- المساعدة في جميع السماح في الدولة.
- فيرمود الوطني 189 (2002, 2002): الاحتفاظ بكرة أمنية: عدد الضرورة، التوافق، والتأكد إلى إجراءات التحقق مع السماح إذا استمر.
- إجراءات التحقيق مع السماح إذا استمر: حال هذه الإجراءات: الأمر التنفيذي 120: تدير إدارة السيادة الوطنية الحكومية التوافق
- المساعدة بالسيطرة على الأمن، والإقامة والسلامة، ونقل السماح للأجانب في الدولة.
- الأمر العام 39 - الأمر العام رقم 12 والسجل رقم 30 (أيلول 1972)، والسجل بموجب فكرة أمنية الأمانة: السجل التي يكون
- التوافق التي كانت عليه الإقامة معًا على السجل الأمني أن القانون الأمني مع السجل العسكرية حول الجرائم العسكرية وما
- صحت في حال هذه الحالات خلال 24 ساعة من بدء عملها من حيثها من الجدل وحل التعليم أو السجل التي بالمرات أحد
- القضاء، سرف، سرف، حالة الإجراءات الأمنية الأخرى.
- القرار الإداري رقم 9050 - المساعدة العليا - ويذكر المساعدة بالسلطة إلى الأمر العام رقم (39) والمساعدة به.

## التفصيل:

- المرحلة الأولى: الوطنية.
- وزارة العدل.
- استشارات دور الحكومية لصحة الأمانة.
- وزارة الخارجية.
- مجلس التفويض الوطني للقرارات - مكتب التفويض الوطني.
- وزارة الشؤون الخارجية.
- وزارة الداخلية من الشؤون الأمنية.
- وزارة السجون.
- لجان الحماية والمصالحة.
- Bureau Tuckey مشروح من السجل وحكي Bureau Bonavent.
- برنامج توجيه إحصائي حول الإقامة للأشخاص.
- (24 ساعة) مكتب الاتصالات السياسية.
- (24 ساعة) خدمات مساعدة للسماح والتوافق.
- مساعدة لفرصة: الأمنية في مجال التمييز والتدريب في إدارة التوافق مع حالات العمل المراقب أو لبدء بالتفصيل.
- السجل على السجل مع السجل والأشخاص المتواجدين والتفويض في المناطق المتعلقة بالسماح، مثل التوافق، (shippers).
- (color operators)، (passengers)، (police drivers).
- التحقيق مع السجل الفرص السياسية لدعم جهود الحكومة وحلها في القانون.
- للتفصيل: وحدة الحماية الوطنية في 12-15 2002: إدارة السيادة: 5241640 (522) - الفكس: 5224372 (522)
- مكتب التفويض السجل.

[www.unhcr.org](http://www.unhcr.org) T. 5241640 / 5241728 F. 5224372

## الفرد السابع: الإجراءات الفعالة لسلامة السياحة

لقد أقرت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في جلستها للثامنة والتي عقدت في بوليس أبريس - الأرجنتين بالفترة الواقعة بين 10/4/1991، الإجراءات الموصى بها لسلامة السياحة. وسأعرض تالياً بعض المواد الواردة فيها<sup>(1)</sup>:

- يجب عدم تفسير الإجراءات الموصى بها لمصلحة الأشخاص الذين يعتبرون لوضعهم السياحي وخاصة بارتكاب جرائم خطيرة أو ضد الأمن المادي للأشخاص الآخرين أو المشاركة بجرائم منظمة أو إرهابية أو تهريب المخدرات أو سرقة الممتلكات الثقافية.
- ويجب أن لا تفسر هذه الإجراءات بما يمس به أو يحذف من مصالح وحقوق وأمن وحماية السياح المحليين أو مقدمي الخدمات أو المجتمعات المضيفة للسياح.
- ويجب أن لا تفسر أي بنود فيها بطريقة تحدّ التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق ومزايا وواجبات الأجانب أو تبطلها، وملغ الجرائم ومعاملة المجرمين بما فيهم السياح المتهمين بجرائم أو المصنّون ببلاد أجنبية.

### ■ الإجراءات الوقائية

- كل دولة يجب أن تقدر مستوى المخاطر على الحياة والصحة والمصالح الاقتصادية للسياح وترافقها ضمن أراضيها وأن تطور سياسة وطنية لسلامة السياحة توازي الوقاية من المخاطر الواقعة على السياح.
- ويجب أن تتخذ كل دولة إجراءات من أجل:
  - تحديد للمخاطر المحتملة على السفر وتطاعصات استقبال السياح والمواقع السياحية.
  - تبني إجراءات السلامة وممارستها في المواقع والمراقبة تضمن للزمام إدارتها خاصة فيما يتعلق بـ: 1. الوقاية من الحرائق، 2. سلامة الأغذية، 3. متطلبات الصحة والسلامة الصحية، 4. متطلبات حماية البيئة.
  - وضع إرشادات لاستخدام المشغلين والمرافق السياحية في حال التدخل غير للقتولي في تشغيل هذه المرافق.
  - ضمان حماية كافية من قبل هيئات إنفاذ القانون للمواقع والمرافق السياحية ومنع الاعتداءات الموجهة للسياح.
  - توفير رحلات داخل وخارج البلد والمقيمين في المرافق الصحية والوثائق والمعلومات عن السلامة السياحية بحيث تعالج هذه المعلومات مسائل مثل:
    1. الأنظمة الأساسية المتعلقة بسلامة السياحة.
    2. ممارسة أمنية جيدة في مراكز نقل السياح (المطارات، القطارات ومحطات الحافلات وغيرها من المحطات).

<sup>(1)</sup> UNWTO, A/RES/284 (IX).

3. التحذير من التهديدات المحتملة في المواقع والمرافق السياحية.
  4. المخاطر الصحية المحتملة ووسائل الحماية الذاتية.
  5. الخدمات المتاحة للسائح عند الحاجة للمساعدة.
- حماية السائح من التهريب غير المشروع للمخدرات وحماية وسائل النقل من استخدامها لحمل وتهريب المخدرات.
  - التأكد من تدريب الموظفين في المؤسسات السياحية والخدمية بشكل كاف على المبادئ المتعلقة بالخدمة السياحية.
  - مساعدة السائح بسهولة الوصول واختيار المعلومات المتعلقة بشؤون التأمين في السفر وتعزيزها.
  - تعزيز وتطوير قواعد المسؤولية في المؤسسات السياحية وضمان توفير المعلومات فيها للسائح ومقتلهم.
  - تطوير سياسات وطنية وخدمات تتعلق بالصحة السياحية بما فيها نظام تقارير عن المشاكل الصحية للسائح.
- **التسهيلات للخدمة إسعاد السائح**
- الإجراءات الجنائية ضد مرتكبي الجرائم بحق الأشخاص أو ممتلكات السائح.
  - حماية المستهلك وتعمية النزاعات غير القضائية بين السائح ومنظمي الخدمات السياحية.
  - ينبغي أن تضع الدولة قواعد لصحة المستهلكين من السائح أخذين بالاعتبار الأوضاع للميزة الآتية:
1. السائح المستقل بشكل الفردي، الذين يدخلون مباشرة بعلاقات تجارية مع منظمي الخدمات السياحية المفردين.
  2. السائح الذين يشتررون مجموعة خدمات سياحية يُعدها منظماً واحداً.
- يجب أن تضع الدولة إجراءات واضحة لحل نزاعات المستهلكين وتخصيص هيئات يمكن أن يصلها السائح المستقل بسهولة لتقديم الشكاوى.
  - ويجب أن تضع الدولة تحديداً واضحاً لمسؤوليات منظمي وتجار التجزئة وموردي الخدمات في حال الفشل بتوفير الخدمات المتعاقد عليها من قبل السائح في حال شراء حزم من الخدمات والمنتجات السياحية.
  - المساعدة الطبية للطائرة للسائح: يجب أن تخصص الدولة خدمات صحية خاصة وعامة مناسبة للسائح وتوفر المعلومات عنها للسائح ومقتلهم.
  - الوصول للبعثات الدبلوماسية والقنصلية ومكاتب الاتصال الخارجية: على الدولة اتخاذ الإجراءات المناسبة لـ
- تسهيل ذلك إذا طلب السائح مساعدة أو استشارة من بلده أو نتيجة لوضع طارئ.

- إشعار ممثلي البعثات الدبلوماسية لبلد الملاح أو عائلته مباشرة عندما يقع الملاح ضحية لكارثة طبيعية أو حادث خطر أو مشكلة صحية خطيرة وبالتالي لا يتمكن من عمل هذه الاتصالات.

#### ■ إعادة تسفير الملاح

- يجب على الدولة عمل التدابير اللازمة لـ:
  - تسهيل تسفير الملاح لبلده الأصلي إذا وقع ضحية لكارثة طبيعية أو حادث أو مشكلة صحية وأصبح نتيجة إعاقته غير قادر على مواصلة سفره المياحي أو المكوث ولا حتى العودة لبلده الأصلي بنفسه.
  - تسهيل إجراءات نقله إلى بلده الأصلي أو أي خدمات المتخصصة لتسهيل ضمان الملاح المتوفى خلال رحلته.

#### ■ التعاون الدولي

##### ● مجالات التعاون:

مع مراعاة الواجب احترامها للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وترتيبات سلامة المياح ومنع الجريمة ومعالجة المجرمين والإجراءات العامة في البلدان المتعاملة بالطوارئ. يجب على الدولة التمسك بالتعاون الثنائي والمتعدد وضمن إطار العمل للقانوني الموجودة إن أمكن في نواحي:

- تبادل المعلومات بشأن سلامة المياح.
- توافق المعايير والممارسات لسلامة المياح حسب المعايير الدولية في المواقع والمرافق المياحية.
- تدريب الموظفين على سلامة المياح.
- المساعدة بالمطر وتأمين حقوق المياح المدنية.
- حماية المستهلك للملاح.
- المساعدة الطارئة للمياح.
- صحة المياح.

■ منع الاستخدام غير المشروع للمخدرات والتدريب المتعلق بالمياحة.

- التعاون في حال الأزمات غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت السباحية:

ينبغي على الدول أن تتعهد بالتعاون لضمان أن الملاح الذي يقع ضحية لفعل غير مشروع وموجهاً ضد سلامة المنشآت السباحية بما في ذلك ومقاتل نقل المياح أن يتلقى هذا الملاح المساعدة والتعويض عن الأضرار التي قد تترتب عليها مثل هذه الأفعال، وهذا الإجراء يأخذ في الاعتبار حقيقة أن عدداً من الدول هي بالفعل طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة والتي تنص على مثل هذه المساعدة. ومنها تلك المعتمدة تحت رعاية منظمة الطيران المدني والمنظمة البحرية الدولية.

## الفرع الثامن: شبكة الأمن والسلامة في السياحة

أنشأت منظمة السياحة العالمية خدمة دولية تعتمد على الإرادة الطوعية والتميز بالاختصاص والمعرفة، لمساعدة الدول، المقاصد السياحية، الصناعة السياحية، موظفي السياحة والمستهلكين من أجل معالجة المشاكل المتصلة بالسلامة والأمن في النشاطات السياحية.

يتمثل موضوع الشبكة في (أمن وسلامة السياحة) وهذا يشير إلى حماية:

- الحياة.
- الصحة والبدن.
- التكامل المعيشي والنفسي للمسافرين.
- العاملون في السياحة.
- الأشخاص الذين يشكلون المجتمعات المضيفة.
- الاعتبارات الأمنية للدول المرسلة والمستقبلة للسياح والقائمون على القطاع السياحي فيها.
- يقوم هدف الشبكة على التعاون والتنسيق بين المؤسسات والخبراء المعنيين بأنظمة الأمن والسلامة مع النظر إلى الخدمات الناتجة للشركاء المهتمين في التنمية السياحية.

### ■ نطاق الشبكة

تعتمد النشاطات في نطاق الشبكة على التعريف الشامل بالسياحة ومزايا النشاطات السياحية كما عرّفها منظمة السياحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للإحصاءات.

### ■ أعضاء الشبكة

تتألف الشبكة من نقاط الوصول، (Focal Points) والخبراء من:

- منظمة السياحة العالمية والمنظمات شبه الحكومية ذوي الاهتمام في الأمن وسلامة السياحة.
- المنظمات الدولية لصناعة السياحة.
- الدول ومنظمات السياحة المحلية الممثلة لإدارات السياحة الوطنية، منظمات السياحة الوطنية أو المنظمات المحلية للمسوق المقاصد، وأيضاً مؤسسات وثيقة الصلة ومسؤولة عن الأمن والسلامة في السياحة على المستوى المحلي والوطني.
- المنظمات الاستشارية والبحثية المختصة بأشكال مختلفة في الأمن وسلامة السياحة.
- المؤمنّين (Insurers).
- الخبراء المستقلون والاستشاريون في القطاع السياحي.
- وسائل الإعلام (ويضمن بشكل خاص الإعلام السياحي).

### الفرع الخامس: مساعدة الدول في إدارة الأزمات المسلحة

تسهم منظمة الميخا العالمية بمساعدة الدول في مجال للتخطيط وإدارة الأزمات الواقعة على القطاع الميخا. وقد شكلت المنظمة فريقاً متخصصاً في مجال إدارة الأزمات مكوناً من أحد عشر خبيراً على مستوى العالم في مجالات الاتصال والتسويق والترويج والأمن والسلامة - ويجمع جميعهم بخبرة وطيدة بالتعامل مع منظمة الميخا العالمية. هؤلاء الخبراء ولقوا على أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء التي تتعرض إلى أزمة وتطلب مساعدة عاجلة من خلال الأمين العام للمنظمة. إن مثل هذه المساعدة تخضع للتسبب الأمين العام وتعتمد على طبيعة الأزمة. وتشمل هذه الخدمة: تقييم الاستعداد للأزمة، خطط تطوير إدارة الأزمة، ورش تدريب في مجال الاتصالات، تقديم الإرشادات من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني، أو تقديم الخدمة في الموقع خلال وقوع الأزمة.

### المطلب الثالث: الإجراءات على مستوى المنظمات الإقليمية العربية (مجلس وزراء الداخلية العرب)

لثرت تخصيص هذا المطلب للإجراءات التي باتتها وزراء الداخلية العرب في مجال الأمن الميخا والتي توجتها المؤتمرات الدورية للمسؤولين عن الأمن الميخا في الدول العربية وما انبثق عنها من إجراءات كان أبرزها: إعداد مشروع الاستراتيجية العربية للتونسية في مجال الأمن الميخا، وإعداد مشروع هيكل تنظيمي نموذجي لجهاز متخصص بالأمن الميخا، بالإضافة إلى التوصيات التي تمخضت عن المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الأمن الميخا والذي عقد في الجمهورية التونسية خلال الفترة 9-10 حزيران 2004.

وبالطبع، فقد أحدثت هذه الإجراءات حراكاً بالاتجاه الصحيح نحو تقييم الأمن الميخا وترسيخ موضوعه سيما أن هذه الإجراءات أخذت شكلاً تنظيمياً وإدارياً وهيكلية على مستوى إقليمي - عربي تحت مظلة مجلس وزراء الداخلية العرب. ويتعين علينا في هذا المقام الإشارة إلى مدى ما اكتسبه موضوع الأمن الميخا من فوائد - نظراً لاحتضان مجلس وزراء الداخلية العرب له ومنها:

- الارتقاء بدرجة الاهتمام بالموضوع من مستوى فردية الدولة إلى مستوى إقليمية الدول، وهذا يمثل الاهتمام العربي المشترك بالموضوع من خلال:
- تقديم المفاهيم المرتبطة بالأمن الميخا في الدول العربية والمحاولة باتجاه توحيدها.
- تقييم الإجراءات المرتبطة بالأمن الميخا في الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والاطلاع على تجاربها واستيفائها، وطرحها للبحث والتشاور في إطار المؤتمرات الدورية.

- ترسيخ موضوع الأمن المياحي من خلال دور مجلس وزراء الداخلية العرب كجهة مرجعية لكتسب بصيغته التنظيمية صلاحيات تمكنه من الدعوة إلى المؤتمرات والإعداد لها وتنفيذها وتنسيق القرارات ومتابعتها.
- الارتقاء بمستوى التنفيذ، وهذا يمثل مدى استجابة الدول العربية للتوصيات والقرارات وما انتهت أو مستتبق عليه المؤتمرات من خطط أمنية واستراتيجيات وغيرها من إجراءات يتوجب على هذه الدول الأخذ بها وتنفيذها وفق آليات تطبيقية، كما يبلها مشروع الاستراتيجية العربية للنموذجية في مجال الأمن المياحي والتي ستعرض لها فيما بعد.
- وما تجدر الإشارة له، أن موضوع الأمن المياحي كان مدار اهتمام قادة الشرطة والأمن العرب خلال أصل مؤتمرهم السادس والعشرين والذي عقد بتونس خلال للفترة من 10-17 تشرين الأول 2002 والذي أوصى بما يلي<sup>(1)</sup>:
- الدعوة إلى إحداث جهاز خاص بالأمن المياحي في الدول التي لا يوجد فيها مثل هذا الجهاز.
- دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على إقامة للتنسيق اللازم بين الأجهزة الأمنية والهيئات والمؤسسات الفنية بقطاع السياحة.
- للطلب إلى الأمانة العامة عقد مؤتمر دوري للمسؤولين عن الأمن المياحي في الدول الأعضاء.
- الطلب إلى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تضمين برنامج عملها أنشطة علمية في مجال الأمن المياحي.
- ولمقتضى هذا البحث، فقد رأيت أن أعرض مشروع الاستراتيجية العربية للنموذجية في مجال الأمن المياحي، وكذلك توصيات المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الأمن المياحي بصيغتها المعدلة، وكذلك مشروع الهيكل التنظيمي للنموذج لجهاز مختص بالأمن المياحي.

### الطرح الأول: مشروع الاستراتيجية العربية للنموذجية في مجال الأمن المياحي<sup>(2)</sup>

#### ■ التلخيص

- يشهد النشاط المياحي في الوطن العربي نقلة نوعية مرتبطة بما تزخر به كل دولة من مواقع سياحية متميزة ومخزون حضاري وثقافي متنوع وبنية سياحية معاصرة.

(1) الطاهر تومي الرافعي، مرجع سابق، ص (24).

(2) مرفق كتاب الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب رقم (117) تاريخ: 17-1-2005، وجاء تنقيها لتوصية (ماتما) الصادرة عن المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الأمن المياحي، والمعدة من قبل المؤتمر الثامن والعشرين قادة الشرطة والأمن العرب والمعدة بالصيغة المعدلة من قبل المجلس المؤقت في دورته الثانية والعشرين بتاريخ رقم (446) تاريخ: 5-1-2005.

## الفرع الأول: مرحلة ما قبل الأزمة

إن من بديهيات تقييم الأزمة عدم الاستهانة بما ينتج عنها من أضرار، ولذلك يجب عدم التقليل من خطر الأضرار المحتملة للأزمة أبداً، (فالأزمة كالفيروسات - مفاجئة مسكرة وفاتكة وهي خطيرة للغاية وأفضل الطرق لتخفيف تأثيرها هو الاستعداد الجيد)<sup>(1)</sup>. وبالاتي لا بد من تقدير ماهية المهمة وأهدافها:

### ■ المهمة

وتقوم على إعداد خطة لإدارة الأزمات لقطاع السياحة بهدف توفير تجربة سياحية آمنة لزوار الدولة من خلال التعامل مع أي نوع من الأزمات قد يؤثر سلباً على قطاع السياحة وذلك بالتنسيق مع الجهات المؤثرة في العملية السياحية. أهداف الخطة:

- قيام الفريق المكلف بإدارة الأزمات بتقييم دقيق وسريع لأي أزمات محتملة (فريق الاستجابة الفورية).
- وضع قواعده ومسؤوليات محددة لجميع الجهات المشاركة في فريق إدارة الأزمة.
- أولوية قصوى لسلامة السائح.
- قنوات واسعة مضمونة.
- بيانات دقيقة وشفافة عن الأزمة.
- شراكة فعّالة مع القطاع الخاص لمعالجة الآثار السلبية للأزمة.
- وعلى ضوء ما تقدم تتخذ التدابير والإجراءات الآتية:

### ■ وضع إستراتيجية للاتصال موضع التنفيذ

- إن من أهم عناصر إدارة الأزمات الناجحة هو التعاون بين كافة المعنيين في إدارة الأزمة، ووضع استراتيجية للاتصال تقوم على العناصر الآتية:
- التخطيط الأسوأ للسيناريوهات نظراً لتعدد أنواع الأزمات.
  - للبحث عن المصادر البشرية والمؤسسية والوجسنية المهمة لإتجاح إدارة الأزمة.
  - تحديد الأشخاص تبعاً لتسلسلهم القيادي وصلاحيات اتخاذ القرار والمسؤوليات المنوطة بهم.
  - إعداد قائمة الاتصالات المهمة في حالات الطوارئ وتشمل على بيانات كاملة.
  - إشراك المعنيين من القطاع العام وقطاع السياحة الخاص في عملية التخطيط.
  - تحديث الخطة ومراجعتها والتدريب عليها بشكل دوري.

### ■ تحديد النطاق الرسمي

- يجب أن يكون النطاق الرسمي مسؤولاً كبيراً - وليس بالضرورة أعلى شخص في الإدارة - نظراً لأهمية المعلومات التي سيقدمها خلال الأزمة والتي تتميز بأنها موثوقة، شفافة ورسمية.

(1) Deborah Luhrman, Guideline For Crises Management in Tourism, n.l.

- يلزم تعيين الملقين الإضافيين للتدريب خلال الأزمة وإجراء التدريبات لهم على نحو تقليد المؤتمرات الصحفية.
- كما يلزم تدريب الناطقين الرسميين على إيصال ما يتعلق بالموضوعات الأمنية بطريقة احترافية متوازنة من خلال توفير المعلومات الإضافية الكافية بدون التركيز على تفاصيلها وطبقاً لمقولة أحد وزراء المباحة الخبراء بهذه المسائل (أنت تقوم بالأمن ولا نتكلم عنه).

#### ■ إنشاء قسم للصحافة والإعلام

- يتوجب أن يضم القسم طاقماً تدريباً للعمل مع وسائل الإعلام المختلفة.
- تجهز القسم بقائمة تتضمن معلومات متكاملة عن وسائل الإعلام الداخلية والخارجية.
- تجهيز القسم بأجهزة للهاتف والفاكس والحاسوب وبرنامج يتميز بإرسال حزم الرسائل الجماعية عبر البريد الإلكتروني.
- كما يزود القسم بالخرائط والصور والبيانات التوضيحية والإحصائيات للحركة السياحية وما تعرضت له الدولة من أزمات سابقة. ومن الممكن وضع هذه البيانات في الموقع الإلكتروني الرسمي للدولة.

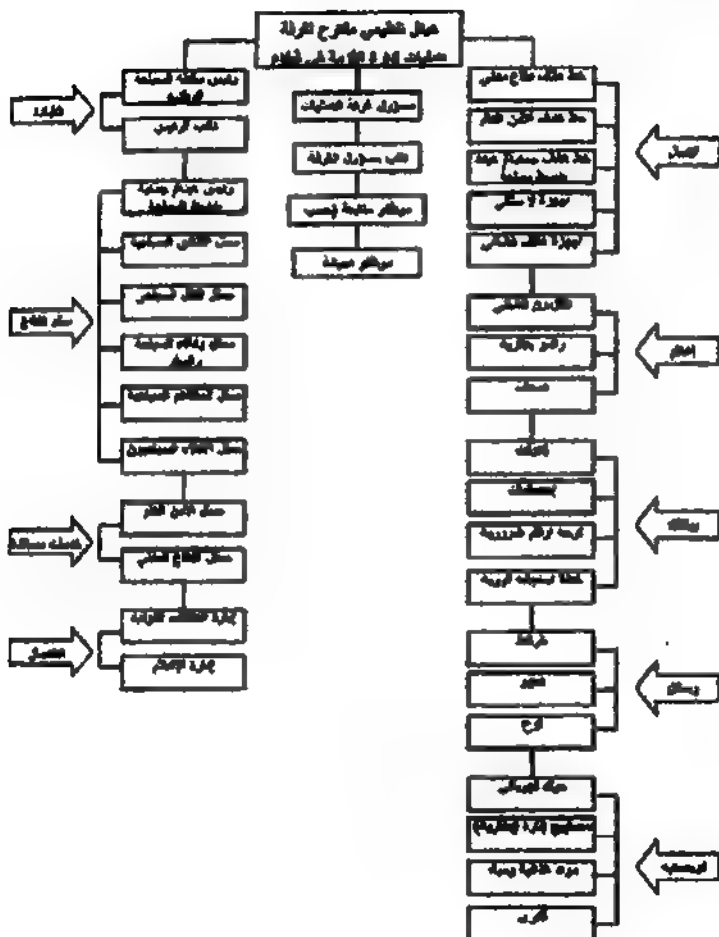
#### ■ الاتصال مع وسائل الإعلام بانتظام

- يستغرق بناء الشهرة طويلاً، وهذا يتطلب إدلة الاتصال مع وسائل الإعلام في الأوقات الصعبة والطبيعية واعتماد الصدق والشفافية معها.
- من المهم التأهب الدائم للإجابة على أسئلة الصحفيين.
- من المهم بناء علاقات جيدة مع الصحفيين خلال إشراكهم برحلات منظمة.
- بناء العلاقات الطيبة مع مراسلي وسائل الإعلام المطبوعة، لأنهم يصبحون أثناء الأزمة مراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية، ولذلك يجب أن لا نغفل عن دورهم فهم من يهتم بالأزمة لفترة أطول بعد انتقال المراسلين الأجانب إلى مكان آخر وأزمة أخرى.

#### ■ إنشاء غرفة عمليات

- يعهد إلى إدارة المباحة الوطنية إنشاء غرفة عمليات تحتوي على ما يلي:
- خطة الاستجابة الفورية.
- خط هاتف مربوط مع الدفاع المدني.
- خط هاتف (مربوط مع مستشفى القطاع السياحي الخاص).
- لوحة حائط لجميع أرقام الهواتف الضرورية.
- لوح كتابة مع أقلام تخطيط.
- خرائط بحجم كبير تفصيلية (للدولة – للمدن الرئيسية – للمواقع السياحية).
- 226 جهاز تلفزيون كابل (أو استقبال المحطات الفضائية الأخرية).
- مصابيح إنارة بالبطاريات وبطاريات احتياطية.
- جهاز راديو بالبطارية.
- كمية من الماء والمواد الغذائية.

- جهاز هاتف فضائي.
  - أجهزة اتصال لاسلكية. ويمكن إضافة:
  - خط هاتف مربوط بالأمن العام.
  - أجهزة كمبيوتر.
  - البيانات الإحصائية.
  - أي أدوات أو وسائل أخرى.
- ولمّا يلي هيكل تنظيمي (مقترح) لخدمة عمليات إدارة الأزمة لقطاع السياحة:
- للتشكل رقم (٦) هيكل تنظيمي مقترح لخدمة عمليات إدارة الأزمة لقطاع السياحة<sup>(١)</sup>



(1) إحصاء المؤلف

## ■ تشكيل فريق الاستجابة الفورية

تقوم إدارة السياحة الوطنية بتشكيل فريق لإدارة الأزمات يدعى (فريق الاستجابة الفورية) يجتمع باستمرار أثناء الأزمة وبشكل دوري في الفترات العادية وتتأط به مسؤولية تنظيم إجراءات الاستجابة الفورية للعلية بالسياح في المناطق المتضررة من الأزمة والخروج برسالة موحدة من قطاع السياحة في الدولة موجهة إلى شركائها السياحيين والسياسيين المحتملين. ويتشكل فريق استجابة الأزمة من اللجنة التوجيهية تكون مهمتها رسم السياسة العامة لإدارة الأزمة وتتكون من الأشخاص القياديين الذين يمثلون قطاع السياحة بفروعه. ومن بين أهم المهام المكلف بها أعضاء اللجنة التوجيهية:

- وظيفة الناطق الرسمي.
- مسؤولية العلاقة مع الجهات الرسمية.
- مسؤولية العلاقة مع المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.
- كما يتكون فريق الاستجابة الفورية من اللجنة التنفيذية وتتمثل مهام أعضائها بتنفيذ ما يصدر عن اللجنة التوجيهية من توجيهات. وتتشكل اللجنة التنفيذية من الأشخاص المكلف بها المهام الآتية:
- ممثل عن الأمن للعلم ويتولى مسؤولية ضابط الارتباط مع الدوائر الأمنية(أ).
- ممثل عن الدفاع المدني ويتولى مسؤولية سلامة السياح والعاملين.
- ممثل عن سلطة السياحة الوطنية، ويتولى مسؤولية جميع المعلومات عن السياح.
- ممثل عن سلطة السياحة الوطنية ويتولى مسؤولية (الخط الساخن).
- ممثل عن القطاع السياحي العام أو الخاص يتولى مسؤولية العلاقة مع الشركاء السياحيين في الخارج.
- ممثل عن القطاع السياحي العام أو الخاص ويتولى مسؤولية الاتصال بوسائل الإعلام العالمية وعن المواقع الإلكترونية.
- ممثل عن القطاع العام أو الخاص ويتولى مسؤولية العلاقة مع شركات السياحة والسفر.
- ممثل عن القطاع العام أو الخاص ويتولى مسؤولية العلاقة مع الفنادق.
- ممثل عن القطاع العام أو الخاص ويتولى مسؤولية العلاقة مع النقل السياحي.
- كما يمكن للفريق أن يستعين بفريق عمل فرعية من منسوبي الجهات الممثلة فيه وبناء على وصف وظيفي للعمل يحدده الفريق.

## ■ تحليل المخاطر

إن من أهم خطوات الاستعداد لمواجهة أي أزمة تتمثل بتحديد أنواع المخاطر المحتمل حدوثها في الدولة وتحليل مدى تأثيراتها السلبية على قطاع السياحة.

(1) يمكن أن يتولى هذه المسؤولية مسؤول وحدة الأمن السياحي أو الشرطة السياحية في الدولة.

وتعد العوامل الآتية من العوامل التي تساهم بحدوث الأزمة والتحكم بحجمها ومن أهمها:

- عدد الأشخاص: فكلما زاد عدد الأشخاص المتضررين كبر حجم الأزمة.
  - العمر: فالإعلام أكثر جتية في التعامل مع الأزمة إذا كان ضحاياها من الأطفال.
  - الشهرة: فوجود شخصيات مشهورة في مكان الحدث يساهم بزيادة الاهتمام الإعلامي.
  - الجنسية: إذ تهتم وسائل الإعلام بتغطية الأحداث المتعلقة بالسياح من نفس الجنسية التي يتبع لها.
  - طبيعة الحادث: إذ تتل الأحداث المتنقلة من نفس النوع اهتماماً إعلامياً أكبر.
  - الصورة: ويساهم توفر الكاميرات للرسمية والهواتف المزودة بالكاميرات بكثرة بنشر صورة الحدث على مستوى العالم خلال دقائق.
- الجدول رقم (19) ترتيب للعوامل المتعلقة في الأردن

العوامل البيئية	احتمالية الحدوث	التأثير على السياحة	العلاج الإجمالية
الزلازل	2.7	2.9	5.6
التسرب الكيميائي	2.1	2.6	4.7
الفيضانات	2.1	2.1	4.2
الحرائق	1.7	1.9	3.6
تسرب النفط	1.7	1.8	3.5
موجات البحر الخطرة	1.5	1.9	3.4
الحيوانات المفترسة	1.6	1.7	3.3
مد بحري	1.0	2.6	3.0
العوامل الجيومكانية			
الإرهاب الممتد للسياح	3.4	4.4	7.7
تفجير أحر في الفنادق	3.1	4.4	7.5
الإرهاب غير الممتد للسياح	3.6	3.7	7.3
اعتداءات من دول مجاورة	2.7	3.5	6.2
اغتصابات ميسية	2.2	2.7	4.9
مظاهرات وانسحابات ميسية	1.9	2.8	4.7
العوامل الاجتماعية			
حادث سير خطير	3.3	3.0	6.3
انفلونزا الطيور	2.7	3.1	5.8
تحطم طائرات	2.4	3.3	5.7
حريق فندق	2.8	2.7	5.5
أوبئة أخرى	2.2	2.6	4.8
حوادث سفن ميسية	1.8	2.8	4.6
حوادث رياضة مغامرات	2.4	2.2	4.6
الجريمة	1.7	2.4	4.1

5.5	حرائق الفنادق
5.1	اغتيالات سياسية
<b>الآثار تأثيراً على السياحة</b>	
4.8	أمراض هذا انفلونزا الطيور
4.7	تسرب كيميائي
4.7	مظاهرات واضطرابات سياسية
4.6	حوادث سفن سياحية
4.6	حوادث رياضة مغامرات
4.4	الفضائح
4.1	الجريمة
3.6	الحرائق الكبيرة
3.5	تسرب نفط

ولعل من الملاحظ أن احتمال حدوث تسرب كيميائي صنف بأن تأثيره السلبي على حركة السياحة ضعيف إلا أن احتمالية حدوثه كانت مرتفعة، وعلى العكس من ذلك فإن الإرهاب وضع على رأس قائمة المخاطر المؤثرة سلباً على حركة السياحة، أنه صنف كأحد المخاطر ضعيفة احتمالية الحدوث وذلك لقلة المسؤولين بتعيين للكبرى بالأجهزة الأمنية وقدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية، من الملاحظ أيضاً أن هناك أنواعاً أخرى من المخاطر قد وضعت كأمور محتملة تأثير السلبي على حركة السياحة ومنها على سبيل المثال حوادث السير ووباء إنزأ الطيور.

ومن البديهي أن تكون أفضل الطرق للإدارة الناجمة لأي أزمة هي منعها منذ البداية، ولأن السياحة نشاط مبني على إدراك المصانع والصورة الذهنية طبعاً لديه عن المقصد السياحي فإن أي حادث سلبي قد يقع في ذلك المقصد له

تأثير مدمر على تلك الصورة الذهنية وأكثر ضرراً من التأثير الفعلي المباشر للحادث نفسه، ولهذا فإنه من المجدي أن يكون هناك نوع من الاستعداد قبل وقوع الحادث وقدره على الاتصال السريع فور وقوعه مع التأكيد على الرسالة الموحدة المراد توصيلها لجميع أطراف العملية الميلحية المحليين والشركاء الميلحيين في الخارج وأي سياج محتمل.

#### ■ ترويج التعويضات

- تطوير قاعدة البيانات للشركاء في العمل السياحي وتشمل منظمي الرحلات الميلحية المصدرين للمباح إلى الدولة بالإضافة إلى وكلاء السفر وشركات النقل التي لها اهتمام بالمسوق وكذلك منظمي الميلحة القائمة والفنادق ومجالس وجمعيات تنقيط للميلحة المحلية.

- إنشاء نظام النشور من خلال البريد الإلكتروني أو بالفاكس يجب وضع أنظمة اتصالات قادرة على الوصول إلى الشركاء الميلحيين بقاعدة البيانات لاستخدامها في الأزمات. ولا بد من إيصال الأخبار مباشرة إلى الشركاء بصورة منتظمة قبل حدوث الأزمة. وفي حال نقلها خلال حدوث الأزمة فقط فإن هذه الصورة المنقولة أن تكون أكثر من مجرد مشكلة.

#### • الصديق والالتزام في الترويج

إن بناء المصداقية والحفاظ عليها ضروري لتشجيع المباحة، ولا بد من تجنب المبالغة أو استخدام المنتج بصورة تسيء إلى المستوى للترويجي كما حصل في جزر الباهاما كمثال:

(نقد أخذ عليها في الإعلام الدولي استخدامها صورياً في الدعاية مأخوذة عن هلواي وسيتل وفلوريدا).

#### • وضع ميزانية جانبية للطوارئ

في حالات الطوارئ، لا بد من الحصول على إذن مسبق للاتفاق دون المرور بالإجراءات البيروقراطية؛ فالتمسك من الأزمات يتطلب تمويلاً للشبكات الترويجية والاتصالات.

#### • الاعتماد من المباحة حول معلومات السفر

يجب إصدار معلومات السفر بحسب المادة (6) من المدونة العالمية لأداب المباحة والتي تنص على: «يجب أن تصدر الحكومات المعلومات دون مبالغة فيها على نحو لا مبرر له يضر بصناعة المباحة في الدولة المضيفة أو مصالح منظمي للرحلات في الدولة نفسها».

#### • تطوير الاتصالات حول موضوعات الأمن التي تعني السياح

لا بد من توفير المعلومات المتعلقة بأمن وسلامة السياح والطوارئ على المواقع الإلكترونية بحيث تتضمن الأرقام المهمة لهواتف الطوارئ وأسعار الصرف وقواعد السلوك المألوف والأماكن التي يجنب للسفر إليها والأماكن الآمنة لحفظ الأمتعة ومعدلات أسعار الملبس الاعتيادية وأهمية الحاجة للإبلاغ عن الجرائم قبل

عودة السياح إلى بلادهم، وأهمية الاحتفاظ بنسخ من وثائق السفر وغيرها من المعلومات المفيدة. (يشتمل الموقع الإلكتروني لسلطة السياحة في تايلاند على معلومات عن القوانين الصارمة في تحريم دعاية الأطفال والطلب من الزوار الإبلاغ عن الحوادث).

#### • تشجيع السياح على تعلم معلومات السلامة الطفولية

ومثل ذلك ما أعدته منظمة السياحة العالمية وهو (كتيب إرشادات بعنوان "طعام آمن للجوال") بالإضافة إلى توفير المعلومات عن كيفية تجنب المرض خلال التجوال واستخدامه في المادة الترويجية.

#### ■ مراجعة أنظمة الأمن

المحافظة على علاقات السبل مع الجهات المسؤولة عن الأمن والسلامة. تؤثر القرارات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية وخدمات الطوارئ ووزارة الداخلية والدفاع المدني وغيرها من الأجهزة الحكومية على كيفية إدارة الأزمة. ومن المهم إنشاء فريق عمل فرعي يختص بشؤون الأمن والسلامة والتواصل مع الشركاء في الحماية السياحية.

#### • المشاركة في تنفيذ الإجراءات الأمنية

يجب أن تتأكد سلطة السياحة الوطنية بأنها على اطلاع بكافة الإجراءات الأمنية والتي من شأنها التأثير على صناعة السياحة. ولا بد من الأخذ بالاعتبار أهمية توفير بيئة أمنية بإجراءات خفية قدر الإمكان ولا تحد من وصول السياح إلى المطاعم، أثناء التنقل البري، الفنادق، الاستراحات، مناطق التسوق، المواقع السياحية وغيرها.

#### • ترشيح شخص (نقطة مرجع) للأمن وسلامة السياحة الوطنية

يجب على كل سلطة سياحة وطنية ترشيح شخص ليكمل مع هيئات الحكومة الأخرى ومنظمة السياحة العالمية أو غيرها من المنظمات حول قضايا الأمن والسلامة، ويمكن للجنة المرجع حفظ السجلات المتضمنة أسس وقواعد للأمن السياحي وغيرها من المعلومات المتعلقة بتعريف المخاطر، وإحصائيات الحوادث وغيرها.

#### • تأسيس شرطة سياحية ومراكز فناء الطوارئ

ويمثل ذلك بتأسيس قوات شرطة سياحية متخصصة، ومراكز الطوارئ ويفضل أن يكون العاملون فيها من ذوي الاختصاصات اللغوية.

#### • مراقبة الجرائم ضد السياح

يمكن أن تساعد إحصائيات الجرائم ضد السياح - الخبراء بإيجاد الفجوات في الخدمات الأمنية وتحسين نوعية الخدمة مما يساعد في تجنب المشاكل التي تعد على مستوى الأزمان في المستقبل.

#### • مراقبة إدخال السياح للمستشفيات

يمكن أن يستفاد من المعلومات حول حالات دخول السياح إلى المستشفيات كنقطة مقارنة بالحالات المحتملة للمخاطر المستقبلية.

## الفرع الثاني: مرحلة أثناء الأزمة

تعد الساعات الأربع والعشرون الأولى من الأزمة الأكثر حساساً وتعتمد على مدى استجابة الفريق للأزمة، وطريقة التعامل معها على صعيدي الإدارة والاتصالات بطرق احترافية وتشمل أيضاً: تقديم العون للسياح المتضررين وإيصال صورة صادقة عن الوضع للشركاء المحليين في الخارج وأي سياح محتملين. وترتكز السياسة الإعلامية للنادجة لإدارة الأزمة على ما يلي:

### • الصدق والشفافية

فلا بد من تبلي سياسة الكشف عن الأحداث للمعلومة وغير المعلومة حماية للمصداقية ما يتطلب تقديم الحقائق بطريقة تخلص من الالتباس أو التعتير على حادثة، ولعل الأخبار الكاذبة أو التعتير عليها يحدث ضرراً كبيراً من الأزمة بحد ذاتها.

### • عدم فرض تعهدهم إعلامي

يؤدي عدم توفير الأخبار لوسائل الإعلام فرصة التحجير عن وجهات النظر، ويدفعها بالآتي للبحث عن مصادر بدولة للأخبار تكون أقل حذراً في الحديث عن الأزمة.

### • إنشاء مركز للإعلام

عند وقوع الأزمة، فإن وسائل الإعلام ستبحث عن أخبار الأحداث ما يتطلب تحديد مركز إعلامي في منطقة الحدث أو إذا حدثت الأزمة في مكان آخر فيمكن إنشاء مركز إعلامي آخر ويكون مرتبطاً بالقيادات.

### • سرعة التصرف

من المعروف أن الأخبار تنتقل حول العالم في أجزاء من الثانية، ولما وكية فعالية التعامل مع وسائل الإعلام لا بد من الاستجابة للمريضة بالطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام. ومن الضروري أن تكون الإجابات عن الأسئلة الخمسة: ماذا، متى، أين، من، ولماذا؟ جاهزة، وإن لم تتوفر إحدى المعلومات فيمكن القول بأنها غير متوفرة بعد. ومن الضروري إعطاء وعد للمصحفين بالعودة لهم في أقرب وقت ممكن، وتحديد جدول نشر المعلومات بانتظام وتقديم معلومات تاريخية للمواقع.

### • تجنب التاكيدات لعلقة والتهمة من الخصمين

من المهم الابتعاد عن التخصمين فيما يتعلق بسبب الأزمة أو على من تقع اللائمة، لا بد أن تكون المعلومات مفهومة، دقيقة وواضحة ويجب عدم تخصيصها بتصريحات مضللة على نحو «أن هذا المكان آمن تماماً» لما لها من تأثير سلبى يضع المسافرين في ريبة، ومن الأفضل حصر المعلومات بما يتم فعله لجعل المكان أكثر أمناً.

### • المعلومات بشأن الضحايا

يجب أن تتضمن أولى التصريحات الإعلامية معلومات عما يتم اتخاذه من إجراءات لمساعدة المتضررين من الأزمة بحيث لا تطغى الأخبار المتعلقة بالخصائر

المادية والآثار المالية على القطاع المحلي على البعد الإنساني، ولأن المباحة نشاط إنساني فيجب إظهار البعد العائلي في هذا المجال.

• وضع الأمانة في سياقتها

من المهم استعمال الخرائط والبيانات الإحصائية لإيضاح أن الأمانة وقعت في مكان محدد في دولة المقصد، أو أن تأثيرها المالي للحصر في جزء من صناعة السياحة.

• دحض التصريحات غير الصحيحة

من المهم الاتصال بوسائل الإعلام التي تنشر معلومات خاطئة في تصريحاتها والعمل على عدم تكرارها من خلال إعداد المقابلات وتقديم المعلومات الحقيقية.

• توجيه الإعلام للنواحي الإيجابية

من الأهمية بمكان عدم إضاعة فرصة للتحدث للإعلاميين خلال فترة الأزمة وذلك بإبراز المعلومات الإيجابية عن السياحة في الدولة وتطورها وأهميتها للمجتمع، ونشر صور إيجابية تظهر مشاركة السكان المحليين بمساعدة المتضررين أثناء الأزمة.

• استخدام الإنترنت

يمكن استخدام موقع إدارة السياحة الوطنية أو الجهة التي تمثل قطاع السياحة على الإنترنت كمصدر للمعلومات المتعلقة بالأزمة وتطويرها باعتبارها خياراً آخر لوسائل الإعلام.

وفي إطار الإجراءات الصلوية لمعالجة الأزمة حسب الترتيب المبين تالياً مع إمكانية لاختلاف الترتيب الزمني حسب نوع وحجم الأزمة وغيرها من العوامل الأخرى إلا أن القسم المشترك الأهم لأي إجراءات أو لوائح للعمل المتبعة هو أن تكون فورية حال وقوع الأزمة:

• دعوة فريق الاستجابة الفورية واجتماعهم بغرفة الصلويات لتقدير حجم الأزمة وتحديد أولويات معالجتها.

• وجود كبار موظفي إدارة السياحة الوطنية في مكان الحادث.

• دعوة أعضاء الفريق لمروسيهم للاتحاق بأماكن عملهم حسبما تقتضي الحاجة.

• تفعيل غرفة الصلويات والأجهزة المتوفرة فيها.

• صياغة أولى لأخبار الحادث، ووضعه على الصفحة المخصصة للطوارئ على الموقع الإلكتروني.

• توزيع الخبر على القطاع المحلي ووسائل الإعلام بالبريد الإلكتروني.

• إجراء الاتصالات اللازمة مع الدفاع المدني والأجهزة الأمنية.

• إجراء الاتصالات مع الفنادق والمنشآت السياحية الواقعة ضمن اختصاص منطقة الأزمة.

- جمع المعلومات عن المجموعات المسلحة الموجودة في الدولة.
- إشراك فريق الاستجابة الفورية على الترتيبات المتعلقة بإقامة المباح ونقلهم وتأمين وجبت الطعام لهم في منطقة الأزمة.
- تعميم الإجراءات على الممرضين وتحويل الخط للملحق حسب الحاجة.
- جمع المعلومات المتعلقة بالأزمة بهدف استخدامها للرد على المكالمات الهاتفية وإعداد أي تقرير أو أخبار صحفية.
- الاتصال بمكاتب التمثيل المباحي للدولة في الخارج وإعلامهم بالمستجدات والإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة.
- الاتصال مع منظمي الرحلات الفرغين في الأسواق المصدرة للمباح لوضعهم بصورة الحدث والإجراءات المتبعة.
- إصدار تقرير ملخص عن الأزمة وإرساله لمكاتب التمثيل المباحي للدولة ومفاراتها ومكاتبها الإعلامية في العالم.
- تخصيص موظفين للرد على الخط الملحق.
- يقوم رئيس سلطة المباحة الوطنية بعقد مؤتمر صحفي لوسائل الإعلام بحضور ممثلي القطاع المباحي يعبر من خلاله عن التعاطف مع الضحايا والمتضررين ويوضح الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة.
- إنشاء المركز الإعلامي المصغر في موقع الحادث (إذا دعت الحاجة).
- إصدار نشرة إخبارية مفصلة وإرسالها إلى وسائل الإعلام المحلية والعالمية وقطاع المباحة ومكاتب التمثيل الخارجية والقرارات الأجنبية في الدولة.
- طلب تخصيص مبالغ مالية إضافية من الحكومة (إذا دعت الحاجة).
- استمرار عقد الاجتماعات اليومية لفريق الاستجابة الفورية وإتباعها بملخصات عن الأزمة وعقد المؤتمرات الصحفية المصغرة لوسائل الإعلام، وتحديث صفحة الطوارئ على الموقع الإلكتروني كلما استجدت للمعلومات.
- اجتماع لجنة من القطاع المباحي العلم والخاص تكون مهمتها دراسة المبل الكفيلة باستعادة الثقة بالمنتج المباحي الوطني.
- كما يقوم فريق الاستجابة الفورية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والدفاع المدني ووزارة الصحة والمستشفيات بمتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بتقديم العون للمباح المتضررين وإنقاذهم وإسعافهم وإخلاء المباح المتواجدين في منطقة الأزمة، بالإضافة إلى:
- البحث عن أماكن بديلة لإقامة المباح.
- تأمين الطعام والشراب لهم وخلاصة الأطفال.
- الاتصال هاتفيا بعائلات الضحايا والمتضررين وأصدقائهم.
- تنظيم إقامة المباح حتى انتهاء برنامجهم المباحي.
- الاتصال الدائم بمنظمي الرحلات المسلحة في الخارج والتأكيد لهم بأن المباح القادمين عن طريقهم بأمان ومدى إمكانية إكمال برنامجهم المباحية.

ويتمثل الهدف من هذه الإجراءات هو سرعة العودة إلى الحالة الطبيعية والتقليل - قدر الإمكان - من الأثر السلبي للأزمة. ومن الأهمية بمكان أن يصار إلى أخذ رأي المباح وإظهار رغبتهم بالبقاء في الدولة حتى الانتهاء من برنامجهم المباحي ما يمكن صورة إيجابية عن قدرة القطاع المباحي بالتعامل مع الأزمة والتسريع بالعودة إلى الحالة الطبيعية.

#### ■ تمرين عملي حول تفهيد وباء الإنفلونزا (H1N1)

##### • اليوم الأول

1. دعوة أعضاء فريق الاستجابة الفورية خلال ساعتين.
2. يقوم أعضاء الفريق بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول انتشار الوباء قبل اجتماعهم.
3. دراسة درجة خطورته ووضع الخطة المناسبة للاستجابة.
4. يتم الاتفاق على الرسالة المراد توصيلها لقطاع المباحة والمباح المحتملين للدولة وذلك حسب درجة انتشار الوباء كأن يقال إن الوباء ظهر في قرية صغيرة في منطقة محددة في الدولة وإن بقية المناطق المباحية آمنة.
5. يقوم أحد المسؤولين في سلطة المباحة الوطنية بحضور الاجتماعات في المجلس الأعلى للدفاع المدني.
6. تقوم سلطة المباحة الوطنية بالتعاون مع القطاع المباحي بمساعدة أي من المباح الراغبين بإجراء الفحوصات الطبية اللازمة للتأكد فيما إذا أصيبوا بالوباء.
7. إصدار بيان بالموضوع ووضعه على الموقع الإلكتروني.
8. إعلام مكاتب التمثيل المباحي للدولة بالخارج.
9. تصميم البيان على قطاع المباحة ووسائل الإعلام بواسطة البريد الإلكتروني.
10. تفعيل الخط الساخن ويضل أن يكون هنا خطاً آخر للرد على وسائل الإعلام.
11. تخصيص مجموعة من الموظفين ذوي القدرة على التحدث بلغات أجنبية للرد على الاستفسارات الهاتفية.
12. الاتصال مع منظمة المباحة العالمية لبحث إمكانية تقديم المساعدة من قبل المنظمة.

##### • اليوم الثاني وما بعده

13. اجتماع فريق الاستجابة الفورية للوقوف على المستجدات وتنسيق الرسالة الإعلامية المراد إيصالها للشركاء المباحين.
14. تحترم إجراءات الحجر الصحي التي تقوم بها الجهات الطبية.
15. يقدر رئيس سلطة المباحة الوطنية مؤتمراً صحفياً - في الهواء الطلق إن أمكن - للإعلان عن استعداد الحكومة لتوفير أي مساعدة للمباح المتواجدين في الدولة ومناقشة الأمور المتعلقة بذلك.

16. إعلام السفارات والمكاتب الإعلامية في الخارج ومكاتب التمثيل السياحي وبشكل مستمر عن تطورات انتشار الوباء على أن تقوم تلك الجهات بالرد حول أي معلومات تتعلق بالأثر الطبي للناجم عن ظهور الوباء في الأسواق الخارجية.

17. تحديث المعلومات على المواقع الإلكترونية أولاً بأول.

18. إعلام السفارات بالخارج حول آخر المستجدات على الموضوع.

19. اجتماع اللجنة المشتركة للمكلفة بمعالجة آثار الأزمة لدراسة الإجراءات التي يجب اتخاذها بعد انتهاء الأزمة للعودة السريعة للوضع الطبيعي.

20. الطلب من الحكومة تخصيص موارد مالية إضافية إذا دعت الحاجة لذلك.

### الفرع الثالث: مرحلة ما بعد الأزمة

بينما تنتقل وسائل الإعلام إلى قصص جديدة وأزمات جديدة في أماكن أخرى من العالم فإن ما تحدثه الأزمة من آثار يبقى عالقاً في أذهان الميحاء المحتملين لمدة طويلة. ويتطلب العودة للوضع الطبيعي واستعادة الثقة بالمنتج المحلي جهوداً مضاعفة في مجال الاتصالات والترويج تعتمد على سلسلة من الإجراءات تتعلق بمساحة الاتصال والسر والترويج والمنتج.

#### • سياسة الاتصال وبناء الصورة

##### • زيادة الرحلات الاستعلامية للصحفيين

دعوة الإعلاميين لإطلاعهم على ما تم إنجازه بهدف معالجة الصورة العالقة في الأذهان حول الأزمة. ويمكن كذلك التركيز على تغطية هذه لزيارات من قبل وسائل الإعلام المتفرقة.

##### • العودة في مجال الاتصال

من المهم الترويج الإعلامي لعودة المساحة إلى الوضع الطبيعي من خلال إبلاغ الصحفيين بالإجراءات المتخذة حول ذلك وتوفير البيانات والصور والخرائط والمقالات إلى غير ذلك.

##### • نشر الأخبار الإيجابية

لا بد من نشر الأخبار الإيجابية والتي تعكس النشاطات الاعتيادية للسواح مثل وصول مجموعة مساحية مميزة أو افتتاح موقع سياحي جديد والهدف هو توضيح أن "الحصل عاد كالمعتاد". ويمكن كذلك ترويج الأخبار غير المتصلة بالمساحة بشكل مباشر مثل الأحداث الثقافية، لاكتشافات الطبيعة، المسابقات، الرياضات، إطلاق الأفلام واتجاهات السوق.

##### • استنكار الأزمة

سيتم استنكار الأزمة مجدداً من قبل الإعلام عندما يصانف مرور علم عليها أو أكثر....الخ ويمكن أن تمثل هذه المناسبات فرصاً جيدة للاتصال

مع الإعلام ونشر المولد التي تعكس تعالي المنطقة وعودتها للوضع الطبيعي.

#### • سياسة الترويج

##### • استهداف السياح ذوي الخبرة والاهتمامات الخاصة

يمكن استهداف السياح ذوي الاهتمامات الخاصة وذوي الخبرة والتجارب الواسعة في مجالات معينة في السياحة حيث أنهم أقل تأثراً بالأزمات من غيرهم.

##### • الترويج في السوق المحلية

تغطي السياحة المحلية النقص في السياحة الأجنبية للوافدة أثناء فترة التعافي كما يحصل في البلدان الكبرى ويمكن أن يشكل ذلك تعويض جزء من الخسائر للناجمة عن الأزمة.

##### • البحث عن أسواق بديلة

ولجأ إلى هذا الإجراء غالباً عندما تكون استجابة الأسواق التقليدية لجهود استعادة الثقة بالمنتج السياحي استجابة بطيئة حيث ينصح بالبحث عن أسواق بديلة ولو لفترة محدودة.

##### • التركيز على الأسواق الواسعة

ويمثل ذلك بنقل الحملة الترويجية إلى الأسواق التي تشكل مرونة أكبر في تصدير السياح خاصة تلك القريبة من الدولة ولأن المسافرين فيها على معرفة أكثر فيها.

##### • إقامة مناسبات خاصة

ويمثل ذلك باستضافة فنانين مشهورين وإقامة حفلات في المواقع السياحية التي تكون قد شهدت أحداث معينة، كما يمكن تطوير أنواع خاصة من السياحة لفئات معينة من السياح مثل الأحداث الرياضية الثقافية، أشهر العسل.... الخ.

##### • سياسة السعر

قد تكون السياسة التمهيدية في أعقاب الأزمات سلاحاً ذا حدين، فالأسعار في المقاصد السياحية بعد الأزمات تنخفض وهذا أمر طبيعي، وهذا يجب التركيز على نقطتين هامتين هما:

• تجنب خفض الأسعار: قد يوحي هذا الخفض في الأسعار للسياح المحتملين بأنه جاء على حساب الأمن وتوعية المنتج السياحي، كما أن محاولة العودة بالمنتج السياحي إلى الأسعار الطبيعية ستكون طويلة ومضنية، ولتجنب ذلك، يترتب على الحكومة تقديم دعم للرحلات القائمة وذلك حسب عدد الركاب القادمين وليس للتعويض عن المقاعد الفارغة في الطائرات.

• القيمة المضافة: ويمكن تجنب خفض السعر عن طريق إضافة قيمة أخرى للمنتج السياحي كتقديم إضافة مجانية على البرنامج السياحي مثل حضور برامج ثقافية أو فنية أو رياضية أو زيادة أحد المواقع السياحية غير

الموضوعة على البرنامج المياحي أصلاً وفي هذه الحالة لا تزيد الكلفة على المنتج ولكن الطباعة عن المقصد يبقى إيجابياً ولا يتأثر عليها كما يمكن أن يحصل في حالة خفض السعر.

#### • سياسة المنتج

• إزالة الغبار والبيد من جديد: فمن الضروري وبالمرعة الممكنة إزالة الأضرار الممكن مشاهنتها والنالجة عن أي حوادث وإعادة فتح المنشآت والمواقع المياحية وتأهيل البنية التحتية المتضررة وإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي.

• الدعم المالي: من الطبيعي تقدير مدى الضرر الذي لحق بالقطاع المياحي جراء الأزمة والنظر بإمكانية توفير الدعم المالي له كمسحة إعفاءات من الضرائب أو المساهمة بتقديم قروض موسرة خاصة للشركات والفنادق ذات الحجم الصغير والمتوسط والتي تكون الصود الفقري لصناعة المياحة ولا تتمتع بميزانيات كبيرة، ومن هذه الإجراءات المالية أيضاً: إعادة جدولة ديون القطاع الخاص وتخفيض رسوم الهبوط في المطارات ورسوم دخول المتاحف والمواقع المياحية.

• تقديم الحوافز للشركاء المياحيين: ويهدف ذلك إلى الإبقاء على ولاء الشركاء المياحيين في الأسواق العالمية للمنتج المياحي المحلي وخاصة منظمي الرحلات ووكلاء الميمنة والمفر، فممكن تقديم حوافز مادية تعتمد على نسبة بيع المنتج المياحي المحلي من خلال هذه الشركات وتزويدها بالمعلومات المحدثة لتقوم بتوزيعها على مزيد من المياح المحتملين وإقناعهم بأن الدولة آمنة كمقصد مياحي.

• تقديم ضمانات للمياح: فبعد حوادث سقوط الطائرات مثلاً، يجب التأكيد على أن جميع الطائرات القائمة والمفادرة متخضع لفحوصات دقيقة عن سلامتها مما يساهم في سرعة محو أي صورة سلبية عن المنتج المياحي المحلي.

• نصائح السفر: تكون نصائح السفر على الأغلب عائقاً أمام استعادة الثقة بالأسواق المياحية إذ يجب تخصيص مسؤول متابع هذه النصائح الصادرة بأعقاب الأزمات لجمعها وتحديد ما لم يبدء بالعمل على إجراء الاتصالات اللازمة على أعلى المستويات الممكنة في الحكومة لإنهاء تلك النصائح أو على الأقل أن تعاد صياغتها لتكون محددة بملحق جغرافية معينة تنحصر في المنطقة التي يقع فيها الحادث المتسبب في الأزمة.

• تقييم الإجراءات: لا بد من تقييم الإجراءات بعد العودة للوضع الطبيعي للخروج بنتائج جدية عن إثارة الأزمة، ولهذا يصار إلى عقد اجتماع موسع لكل من بذلوا جهداً في معالجتها لتوجيه الشكر لهم، وتحديد الدروس المستفادة من الأزمة. كما تتم متابعة أحوال المياح المتضررين والذين قد

يكونون بحاجة إلى علاج طويل ويجري العمل على مساعدة المتضررين ملاباً في الحصول على التعويضات اللازمة من الجهات صاحبة العلاقة، وللتقديم الجدي والموضوعي لأداء قطاع المباحة أثناء الأزمة يساعد في تطوير الخطط والارتقاء بهذا الأداء في معالجة الأزمات المحتملة في المستقبل، ومن الضروري معرفة أين لقف كي يبدأ التغيير!

**المطلب الثالث: الإجراءات وفقاً إلى دور المؤسسات المدنية والأمنية**  
على ضوء هذا المطلب، يمكن تقسيم إجراءات الأمن المباحي حسب دور مؤسسات الدولة والتي يمكن توزيعها على النحو الآتي:

#### **الفرع الأول: مؤسسات القطاع العام وتشمل**

##### **■ مؤسسات الاختصاص**

وهي التي تتصل بالقطاع المباحي بشكل (عضوي). وتقسم هذه المؤسسات إلى قسمين هما:

- الأول: المؤسسات المدنية.
- الثاني: المؤسسات الأمنية.

##### **■ المؤسسات المساندة**

وهي التي تتصل بالقطاع المباحي بشكل (مباشر). وتقسم هذه المؤسسات إلى قسمين هما:

- الأول: المؤسسات المدنية.
- الثاني: المؤسسات الأمنية.

##### **■ المؤسسات الأخرى**

وهي التي تتصل بالقطاع المباحي بشكل (غير مباشر) وتقسم هذه المؤسسات إلى قسمين:

- الأول: المؤسسات المدنية.
- الثاني: المؤسسات الأمنية والعسكرية.

#### **الفرع الثاني: مؤسسات القطاع الخاص وتشمل**

- مؤسسات الاختصاص (عضوية).
- المؤسسات المساندة (مباشرة).
- المؤسسات الأخرى (غير مباشرة).

وتوضيحاً لميثاق الربط بين دور المؤسسات واتصالها بالقطاع المباحي قطع قمت بتقسيمها وفقاً لما يلي:

## ■ مؤسسات الاختصاص

ويقصد بها المؤسسات التي تتصل بالقطاع المباحي من خلال القوانين والأنظمة المباحية أو تصنف بناءً على طبيعتها واجباتها بأنها مباحية وإن نصت عليها تشريعات غير مباحية. وعلى ذلك، فإن صفة العلاقة الناشئة بين مؤسسات الاختصاص والقطاع المباحي تكون عضوية. ووفقاً لذلك، فإن وزارة المباحية والأثار - في الأردن - تعدّ من مؤسسات الاختصاص التابعة للقطاع المدني الحكومي. كما تعدّ إدارة الشرطة المباحية في الأردن أيضاً من مؤسسات الاختصاص التابعة للقطاع الأمني الحكومي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن المؤسسات العاملة في القطاع المباحي مثل شركات النقل المباحي أو وكلاء المباحية والمفر والفنادق وغيرها... تعدّ مؤسسات اختصاص وبالأتي تتصف بالعلاقة العضوية. وفي حال وجود شركات حماية أمنية مخصصة لخدمة القطاع المباحي أو أي من عناصره العضوية وإن تم ترخيصها بموجب قوانين ولأنظمة غير مباحية تتبع إلى جهات أخرى مثل وزارة الداخلية فإنها تعدّ مؤسسات اختصاص وبالأتي تشكل علاقة عضوية.

## ■ المؤسسات المساندة

ويقصد بها المؤسسات التي تتصل بالقطاع المباحي من خلال القوانين والأنظمة غير المباحية أو تصنف بناءً على طبيعتها واجباتها بأنها غير مباحية، لكنها في ذات الوقت تتصل بالسل المباحي بشكل مباشر. ووفقاً لذلك فإن دائرة الجمارك العامة - مثلاً - تعدّ من المؤسسات المساندة التابعة للقطاع الحكومي المدني. وتقوم هذه العلاقة على أساس مجموعة الإجراءات الملونة بهذه الدائرة ومنها عمليات التفتيش والرقابة الجمركية التي تخضع لها ممتلكات ومتعلقات المباح أثناء قدومهم للمقاصد المباحية. وعلى أساس هذا التصنيف فإن الإجراءات التي يقوم بها موظفو الإكلمة والحدود (مع اختلاف التسمية من دولة إلى أخرى على نحو موظفي دائرة الهجرة أو الجوازات الخ...) - هي إجراءات تكصف بالعلاقة المباشرة، وتتبع في الأردن - مثلاً - إلى المؤسسات الأمنية الحكومية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن هناك العديد من المؤسسات التي تخدم للقطاع المباحي بشكل مباشر وتكصف بناءً على هذا التصنيف بالمساندة ومنها قطاع التأمين، والبلوك التجارية والخدمات المصرفية، المواصلات العامة وغيرها.

## ■ المؤسسات الأخرى

ويقصد بها المؤسسات التي تتصل بالقطاع المباحي من خلال القوانين والأنظمة غير المباحية، وتكصف بناءً على طبيعتها واجباتها بأنها غير مباحية وتتصل بالقطاع المباحي بشكل غير مباشر. ووفقاً لذلك فإن الإجراءات التي تقوم بها - على سبيل المثال - وزارة الشؤون البلدية أو وزارة الأشغال العامة وغيرها من الوزارات في مجالات تهيئة البنية التحتية في المواقع المباحية تعدّ بمثابة إجراءات تقدمها مؤسسات حكومية مدنية تخدم للقطاع المباحي بشكل غير مباشر

وإن لغنت هذه الخدمات في المواقع السياحية. وبناءً على هذا التصنيف فإن الخدمات التي توفرها المؤسسة العسكرية في الدولة بالرغم من أهميتها في مجال الدفاع عنها إلا أن إجراءاتها ليست مخصصة للقطاع السياحي. وفي ذات الوقت يمكن أن تقوم بإجراءات تخدم القطاع السياحي في الحالات التي تستدعي تدخلها مثل الأزمات والكوارث والحروب والأحداث السياسية وغيرها...

أما المؤسسات الأخرى في القطاع الخاص والتي تتصل بالقطاع السياحي بشكل غير مباشر وتسهم بإجراءات الأمن السياحي فهي كثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال الأسواق التجارية والمعارض ومحلات الإنترنت والمقاهي وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدماتها للمواطنين بشكل رئيسي والسياح بشكل عام. ومعارض فيما يلي بعضاً من الأمثلة للإجراءات التي تقوم بها مؤسسات الاختصاص في القطاعين العام والخاص في الدولة.

#### ■ مؤسسات الاختصاص للسياحة/القطاع العام

وتمثلها في الغالب إدارة السياحة الوطنية، التي تتبع الحكومة. وتعد وزارة السياحة والأثار في الأردن هي الجهة الحكومية التي تشرف على قطاع السياحة. كما أنشئت بموجب الفقرة (أ) من المادة (14) من القانون المعدل لقانون السياحة رقم (14) لسنة 1997 هيئة تنشيط السياحة والتي نصت على أنه: «تتشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنشيط السياحة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الإداري والمالي، وتهدف إلى تنشيط السياحة وترويجها والترويج لها داخل المملكة وخارجها، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى أحكام هذا القانون.... الخ». وبموجب المادة (4) من نظام هيئة تنشيط السياحة رقم (62) لسنة 1997 فإن الهيئة تتولى المهام الآتية:

- العمل على تنشيط الحركة السياحية والترويج لها ونشر الوعي السياحي والتعاون في ذلك مع الوزارة والقطاعات العاملة في المهن السياحية.
- إعداد للنشرات والأفلام والكتيبات والملصقات السياحية وإنتاج سائز وسائل الترويج السياحي ونشرها وتوزيعها وبيعها وإصدار المجلات والنشرات الدورية الشهرية السياحية بموافقة الجهات الرسمية المختصة.
- إعداد الدراسات والبحوث الترويجية والإحصائية السياحية وتنفيذها إما بالتمويل المباشر أو بالمساعدات الدولية والهيئات غير الحكومية في هذا المجال ووفقاً للتشريعات المعمول بها في المملكة المساهمة مع الوزارة والمؤسسات الرسمية العامة والقطاع السياحي لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ حملات الترويج والترويج المعتمدة ووفقاً للتشريعات المعمول بها في المملكة.
- اقتراح المشاريع والأعمال الخاصة بتحسين المواقع السياحية في المملكة وتطويرها.
- المشاركة في تدريب القوى العاملة في القطاع السياحي وتأهيلها.

- إقامة مركز معلومات وطني لجمع المعلومات الإحصائية والمؤشرات المتعلقة بالقطاع السياحي محلياً وإقليمياً ودولياً وتحليلها.
- المساهمة في التعليلات والنشاطات المتعلقة بالمضيحة بما في ذلك الأسابيع والمهرجانات السياحية والمشاركة في المناسبات والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية بما يخدم غايات وأهداف الهيئة مما له علاقة بها.
- ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هيئة تنظيم السياحة فإنها تشكل نموذجاً ريادياً في الشراكة بين القطاعين للعلم والخاص. ويمكن اعتبارها من المؤسسات شبه الحكومية نظراً للدور الحكومي فيها والمتمثل بالعضوية الدائمة لوزارة السياحة والآثار بموجب البند (1) من الفقرة (أ) من المادة (5) وكذلك رئاسة مجلس إدارتها من قبل وزير السياحة والآثار بموجب المادة (2) من نظام الهيئة. إضافة إلى حصتها المالية والمتمثلة بمساهمة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية التي تخصصها لها في الموازنة العامة للدولة وذلك بموجب الفقرة (أ) من المادة (25) من نظام الهيئة.

- وعطفاً على الإجراءات التي تضمنها كل من قانون السياحة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه سيما تلك التي تهدف إلى حماية القطاع السياحي وصناعة السياحة فإنها تشكل أسس إجراءات الأمن السياحي. إلى جانب ذلك فإن وزارة السياحة والآثار منذ حوالي ثمانية عقود، بتشكيلاتها (كمصلحة السياح عام 1923، أو الديوان الذي تولى الإشراف على السياحة عام 1953، أو سلطة السياحة عام 1960، أو وزارة السياحة والآثار عام 1988) اهتمت بمفهوم الأمن السياحي وبرز ذلك في الكثير من الإجراءات والمواقف التي ساعرض لبعض منها فيما يلي:
- أعطت (مصلحة السياحة) دوراً أمنياً وشرطياً في العملية السياحية بناءً على المادتين (5) و(7) من قانون مصلحة السياح الصادر عام 1923.
- اهتمت (دائرة السياحة) والتي كان مقرها في القدس - للعاصمة الروحية للأردن بلقضاء وحدة من أفراد الشرطة تعنى بشؤون السياح والحجاج القادمين لزيارة الأماكن المقدسة في عام 1958 والتي تولت مهام حراستهم ومراقبة المتطفلين خلال مرحلة زيارتهم بقصد توفير الحماية لهم.
- اهتمت (سلطة السياحة) بالقترح قانون يختص بتنظيم وواجبات وحدة الشرطة السياحية عام 1965.
- أولت سلطة السياحة/ ووزارة السياحة والآثار الجانب الإداري للشرطة السياحية أهمية قصوى من خلال وجود مقرها المركزي في المبلى للرئيس للوزارة والمستحدثات المفارز التابعة للشرطة السياحية في المواقع السياحية والآثار. إضافة إلى توفير المكاتب وأماكن النوم لضباط وأفراد الشرطة السياحية في عدد من الاستراحات السياحية التي كانت تتبع لمؤسسة الضمان الاجتماعي وبعض الفنادق السياحية في المواقع السياحية والأثرية. ومما يشار إليه أن مقر قسم للشرطة السياحية للرئيس بقي ضمن مبلى

وزارة السياحة والآثار إلى أن تم استحداث إدارة الشرطة السياحية عام 1994 واتخذت لها موقعا آخر وبقي المكتب يمارس أعمال ضابط ارتباط الشرطة السياحية إلى الآن.

• تعمل وزارة السياحة والآثار على إقامة التخطيط والتنسيق مع الشرطة السياحية ومشاركتها في النشاطات السياحية كالمهرجانات والاحتفالات والمعارض، إضافة إلى ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي ترى فيها أهمية حضور ومشاركة الشرطة السياحية، فضلا عن إشراكها في أعمال بعض اللجان المختصة في العمل السياحي التي تعقد في وزارة السياحة والآثار.

• مساهمة وزارة السياحة والآثار بتأهيل وتدريب مرئيات الشرطة السياحية، وتبجلى ذلك بإشراكهم في عدد من الدورات التدريبية وإيفاد بعض العاملين منهم إلى الخارج على نفقة وزارة السياحة والآثار.

• صلت وزارة السياحة والآثار على تخصيص جزء من موازنتها المالية لإنفاقها على تدريب ورواتب وتجهيزات مرئيات الشرطة السياحية حيث كانت تدفع هذه النفقات إلى مديرية الأمن العام حتى عام 1994 حيث خصصت فيما بعد موازنة مالية خاصة من قبل مديرية الأمن العام نظرا لاستحداث إدارة للشرطة السياحية ترتبط معها ماليا وإداريا وتنظيميا.

• لقد تميز ارتباط وزارة السياحة والآثار بجوانب تنظيمية وإدارية مع الشرطة السياحية بإيراز علاقة عضوية مكنت مرئياتها اكتساب جوانب مهنية في الساية السياحية وممارستها بدرجة عالية من الاحترافية. تمثل بعضها في المواقف الآتية:

• لقد صلت وزارة السياحة والآثار وعبر مراحل تطورها التي سبق ذكرها على منح مرئيات الشرطة السياحية رخصة لأدلة السياحة أسوة بالموظفين العاملين في دائرة الآثار أو سلطة السياحة وضمن الشروط الواردة بالبند (2) من الفقرة (ب) من المادة (2) للنظام المعدل لنظام أدلاء السياح ومراقبتهم رقم (143) لسنة 1966<sup>(1)</sup>. حيث نص: «كل من عمل في سلطة السياحة أو دائرة الآثار أو وحدة الشرطة السياحية مدة لا تقل عن خمس سنوات وأنهى الصف الأول للتأهلي أو ما يعادله بنجاح». واستمرت وزارة السياحة في ذلك حتى صدور نظام أدلاء السياح رقم (34) لسنة 1998 وإلغائه لنظام رقم (48) لسنة 1966 وتعديلاته.

• كما أولت وزارة السياحة والآثار دورا لرئيس قسم الشرطة السياحية (سابقا - قائد وحدة الشرطة السياحية) يمكن وصفه (بحور برتوكولي) تمثل بمراقبة رئيس قسم الشرطة السياحية وزير السياحة والآثار أو أمينها

(1) نشر في جلد الجريدة الرسمية رقم 1967، تاريخ 1966/11/30.

ضوء ذلك، لا بد للدول التي تشكل مقاصد المباح أن تعنى بالدور الحيوي للإعلام والذي من شأنه تعزيز المستوى المباحي لها من خلال إصدار ونشر المعلومات الكافية والحيقة عنها في الوقت المناسب، والترويج للأحداث الإيجابية إليها ودعوة الآخرين لزيارتها للتعرف عليها وإطلاعهم على ما يقوم به المختصون والخبراء وشركاء القطاع المباحي من جهود تعزز مصداقية الدولة وتعكس نجاح التخطيط والاستراتيجية الإعلامية لها وتحقق التغذية الراجعة (Feedback) التي تتضمنها رسالتها الإعلامية.

ومن الجدير بالاهتمام في هذا المجال، خصوصية الدور الإعلامي إذ إن الموضوع يجمع بين نوعين من الإعلام هما الإعلام الأمني والإعلام المباحي. ولذلك لا بد أن يراعى في الرسالة الإعلامية التي تبثها وسائل الاتصال المقروءة أو المكتوبة أو المسموعة الجوانب الحرفية والمهنية والمختصة في مجال خدمة الأمن المباحي.

ويتصل بالدور الإعلامي بعض الإجراءات التي من شأنها خدمة الأمن المباحي وأذكر منها ما يلي:

- تقديم الإرشادات والمعلومات والتحذيرات من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ضمن أي مادة إعلامية موجهة لأمن المباح وسلامتهم وتخدم مفهوم الأمن المباحي.
- إعداد النشرات أو النكتيات الإرشادية والتي تتضمن مجموعة من المعلومات عن المواقع المباحية والأثرية ومراكز الطوارئ والمستشفيات ومكاتب المباحية والخراط وغيرها من المعلومات التي تفيد المباح بالإضافة إلى علوئها وأرقام الهواتف الضرورية ووضعها في مراكز الحدود ووسائل النقل وأماكن الإيواء وغيرها.
- وضع اللافتات الإرشادية للمباح في الأماكن التي يزورها والمواقع المباحية والطرق العامة التي يمكن تصميمها حسب الرموز الدولية واستخدام الألوان والإضاءة والمعلومات باللغة المحلية واللغات الأخرى.
- استخدام اللاتفات في أماكن الإيواء والمطاعم المباحية والمطارات ومواقف الباصات الصومية والحافلات المباحية وغيرها والتي تتضمن الرموز الإرشادية للمباح مثل مخرج الطوارئ (Emergency Exit)، أماكن نقالات الجرحى (Stretcher)، الإسعافات الأولية (First Aid)، مخرج الحرائق (Fire Escape)، وغيرها....



## □ الفصل الرابع

# الحماية المستدامة للقطاع السياحي

□ عنصر الحماية المستدامة

□ عنصر القطاع السياحي



## الفصل الرابع

### عناصر الأمن السياحي (الحماية المستدامة، القطاع السياحي)

#### المبحث الأول: عنصر الحماية المستدامة

يتكون مصطلح الحماية المستدامة من لفظتين، هما: الحماية، والمستدامة. والحماية في اللغة من الفعل (حَمَى). يقال: حَمَى الشيء فلاناً - حَمِيّاً وحماية: منعه ودفع عنه<sup>(1)</sup>. أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه<sup>(2)</sup>. وفيما أرى من الناحية الاصطلاحية يراد بالحماية المستدامة استمرارية توفير الأمن ومنع الأخطار. ونظراً لارتباط هذا المصطلح بالقطاع السياحي حسبما ورد في تعريف الأمن السياحي فإن الحماية المستدامة (تعني توفير الأمن لكافة عناصر القطاع السياحي من خلال الحماية القانونية والتي يمثلها عنصر التشريعات وتطبيق عنصر الإجراءات وصولاً إلى منع الأخطار المحتملة على القطاع السياحي). والقطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى إما تستهدف بعض الأخطار أو يتأثر بأخطار قد تستهدف قطاعات أخرى ضمن الحدود الجغرافية للدولة أو أحداث إقليمية أو دولية. ومع زيادة أشكال الأخطار التي قد يتعرض لها القطاع السياحي فإن (عدم مواجهتها يزيد من احتمالية تحولها إلى حالة أزمة)<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الأول: الأخطار وأنواعها

وسأعرض فيما يلي إلى بعض الأخطار والكوارث الطبيعية التي قد يتعرض لها قطاع السياحة:

#### الفروع الأول: الأخطار والكوارث الطبيعية

- الزلازل.
- الفيضانات.
- الجفاف.
- خطر زحف الجراد<sup>(4)</sup>.

(1) المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص200.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الجزء الخامس، بيروت، ص341.

(3) Peter Tarlow, e-Review of Tourism Research, vol.2No6, 2004, p.34, <http://erfo.tamu.edu>.

(4) الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث، مرجع سابق، ص2.

- الظروف الجوية للطائرة (تلوج، انجماد).
- الجرافات التربة وتدهور الأراضي.
- استنزاف مصادر الطاقة المائية.
- ازدياد التلوث المائي.
- نقص الوعي البيئي وما يترلقه من أخطار على البيئة.

#### الفرع الثاني: الأخطار الناجمة من نشاطات الإنسان

- الحرائق.
- أخطار الكيماويات وتشمل (الحوادث الصناعية، حوادث نقل المواد الخطرة على الطرق... الخ).
- التلوث الكيماوي والإشعاعي والجرثومي.
- الصراعات المسلحة.
- الهجرات السكانية.

#### الفرع الثالث: أضرار الأخطار بسبب الكوارث الطبيعية والانساناعية

- وقوع أعداد من الوفيات والإصابات المتفاوتة.
- فقدان أعداد من الأشخاص.
- تشريد أعداد من السكان.
- تدمير في البنى التحتية (الكهرباء، المياه، صرف صحي، طرق، مواصلات، اتصالات، جسور، سدود، منشآت، مصانع،... الخ).
- إلحاق خسائر في الممتلكات العامة والخاصة.
- شلل في الحياة اليومية الاحتياطية بخاصة الخدمات والرعاية الصحية.
- تلوث البيئة (تراب، مياه، هواء).
- انتشار الأوبئة والأمراض.

#### الفرع الرابع: الأخطار المتصلة بالقطاع السياسي

وهي كل ما لصت عليها التشريعات السياسية سواء أكان فعلاً أو امتناعاً عن فعل يؤدي إلى جنة أو مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات السياسية.

#### الفرع الخامس: الأخطار الأمنية

وهي كل ما يؤثر على عناصر القطاع السياسي أو يسببه أي من عناصر القطاع السياسي من تأثير على قطاعات أخرى سواء كان محطاً أم إقليماً أم دولياً ويمثل انتهاكاً للأمن العام. وقد صنف بيتر تارلو بعض الجرائم الداخلية والدولية

وميز بين الأخطار والأزمات والجرائم وأعمال الإرهاب التي تؤثر على القطاع السياحي حسبما هو مبين في الجدول الآتي<sup>1</sup>:

الجدول ( 21 ) أنواع الأخطار التي تؤثر على القطاع السياحي

تصنيفها	جرائم محلية	مخاطر	الضرر الدولية
أمنية	جريمة	اضطرابات محلية	حرب
الوقت المطلوب للتدخل في الحدث	مكتسبات فردية/ جماعية	تغيير السياسات	الفتوحات/ الاستيلاء
	وقت قليل جداً/ أو أوس	بحاجة إلى وقت كبير	بحاجة إلى وقت كبير وتخطيط
الأهداف	الأماكن التي تتوفر فيها فرص ارتكاب الجريمة	شوارع المدينة/ الملاحية/ المقاهي أو الاجتماعات	المراكز الاقتصادية/ مراكز النقل/ مراكز ملاحية تكون أكثر عرضة لهجوم مباشر
التأثير على المصلحة	تأثير رئيسي على المصلحة لفترة زمنية قصيرة	تأثير رئيسي على المصلحة خلال فترة زمنية قصيرة أو متوسطة	يمكن أن يكون التأثير طويل الأمد خاصة إذا تكرر الحدث

الجدول ( 22 ) بعض الاختلافات بين الأخطار والأزمات والكوارث

شكل الحدث	الخطر	الكارثة
الخفة من الكارثة	استخدام النظام الإحصائي	يكون الحدث مروعاً
أنواع الاستعداد لمواجهة الحدث	• قدرات في الأمور المختلفة. • معرفة الأحداث السابقة. • تطلب الأنظمة. • التطلع من الآخرين.	• توفير المعلومات المتخصصة ومنها الطبيعة، التضاريس، ومعلومات عن الجرائم. • تطوير البعد الاستراتيجي حول الموقف.
تكرير المطلوب	يلتزم بسط الأزمات ويبحث في الطرق التي تمنعها	يلتزم بسط الأزمات وإجراء تقييمات على مصلحتها.
أنواع الضحايا	أي شخص، ربما زائر، أو موظف، أو من السكان	يمكن أن يكون من الزائرين، الموظفين، أو موقع
الدولة	يمكن العمل على نشر التوعية لمنع حدوث الأخطار وتجنب ما يلحقها من دمار	الهدف هو الحد من الأضرار بالملكات العامة الممكن حدوثها
بعض الإجراءات العامة	• قلة صولة المباني. • قلة جودة الطعام. • ضعف الإضاءة. • الخوف من الإزعاج. • الخوف من حدوث الجرائم.	• سلامة وجهد الزوار. • الأشخاص المسافرون بالأمراض. • القصور. • تهديد الموظفين. • الفرع من الاتصالات. • قلة المهارات اللغوية.

<sup>1</sup> Peter Tarrow, مرجع سابق، p.33. p. 25.

النقطة	في المادة مكسب مادي واجتماعي	من أجل المكسب الدعائي واحولاً لمكسب المشاركة المادية من لجل موكلات ما
نوع الضحية	شخص معروف المجرم أو يتم اختاره من أجل الحصول على مكسب مادي أو هبة مالية	تلكأ أعمال القتل شكلاً ضوئياً بعض لتظهر عن عدد الضحايا
الوسائل الدفاعية	في الغالب ردود فعل لاحقة	بعض الأجهزة التي تعمل على إصدار الأضواء والتي يتم تركيبها مسبقاً في بعض الأماكن
الدعاية للفر مبدئي	بالمادة لا يوجد	(موديل) رولين هود
أكثر التلاعب حولاً في القطاع المبدئي	المسوحوبة الاعتقادات الجنسية الجرائم الدفاعية عن أعمال النهب والقتل	إرهاب محلي، إرهاب أولي، تجويرات، استخدام الأسلحة البيوكيمالية في الحروب
دقة الإحصائيات	في الغالب قليلة، وفي بعض الحالات يحاول قطاع المولحة والغفر لعل أي شيء ممكن لإغفاء المعلومات	على الأغلب لا يمكن إغفاءها فالأرقام التي يتم تسجيلها تكون دقة أكبر، ويتم في غالب الأحيان تكرار ذكرها
فترة التتالي على القطاع المبدئي المعطي	في أغلب الحالات يكون لفترة قصيرة	في أغلب الحالات يكون لفترة طويلة ما لم يحل مكان الحدث صورة إيجابية

### المطلب الثاني: الجرائم الموجهة ضد السياح<sup>(1)</sup>

الفرع الأول: أهم العناصر التي تسهم بارتكاب للجرائم ضد السياح

- يعتبر السياح أهدافاً سهلة كونهم يحملون مبالغ كبيرة من المال والأشياء الثمينة.
- يكون السياح أكثر تعرضاً للجرائم كونهم يميلون إلى الاستجمام والاسترخاء ويتصرفون بعدم مبالاة أحياناً خلال قضاء إجازاتهم حيث يكونون ذو حراسة.
- في غالب الأحيان لا يبلغ السياح عن الجرائم ولا يعطون إشارات رغبة منهم بتجلبد الوقوع في المشكلات أو الترحيل.
- يمكن أن يكون السياح ضحايا عارضين لتفجئة وجودهم بمكان خاطئ في وقت خاطئ وسهل استهدافه.

<sup>(1)</sup> Ronald W. Glensow and Kenneth J. Peak, Crimes Against Tourists, U.S. Department of Justice, p. 1-10.

- يمكن أن يتعرض المصباح للمخاطر بشكل أكبر كونهم أقل التزاماً بمحاذير السلامة، ومع ازدياد أعداد المصباح تزداد فرص مهاجمتهم أو ربما تزداد فرص تعرضهم للضرب والسرقه.
- وقد تستهدف بعض المجموعات الإرهابية المصباح بالتحديد لأخذهم كرهائن أو ربما قتلهم.

### الفرع الثاني: أشكال الجرائم الموجهة ضد المصباح

- الدعاية.
- النشل.
- الاحتيال واستغلال الثقة.
- بيع الممتلكات المعبروقة.
- الجرائم المنظمة ونشاطات العصابات.
- الاعتداءات المرتكبة بمقامرات الكازينو.
- الجرائم الواقعة على المصباح (من فئة الكهول).
- المسطو على منازل العطلات.
- السرقات في المحلات والمتاجر الأخرى.
- الإرهاب ضد المصباح.
- الجرائم في محطات ووسائل النقل (الحافلات، المطارات، القطارات الأرضية، والأنفاق...الخ).

### الفرع الثالث: كيفية فهم الجرائم الواقعة على المصباح<sup>(1)</sup>

لعله من الأهمية بمكان إدراك طبيعة الجرائم الواقعة على المصباح من خلال ربط حقائق أساسية مع فهم المشكلات الداخلية بتطور أكثر تخصصية ودقة من أجل تحليل هذه المشكلات والتي يمكن أن تساعد في تصميم استجابة أكثر فاعلية ووضع خطة لمواجهتها. ويتطلب ذلك طرح بعض التساؤلات الصحيحة القادرة على تحديد الجرائم الواقعة على المصباح من خلال بعض المحددات الآتية:

#### ■ العوامل

- ما هو عدد الجرائم (وما هي النسبة المئوية من مجموع الجرائم) المرتكبة في الدولة والموجهة ضد المصباح؟ (يمكن أن يكون للمصباح ضحايا لسلسلة كاملة من الجرائم الجارية والجمعوية. ولعل الجرائم الأكثر خطورة قد تؤثر في الصورة المأخوذة عن الدولة وتحدث أثراً على الرأي العام).
- ما هي النسبة المئوية من الجرائم المرتكبة من المصباح، أو المرتكبة ضدهم؟

(1) المرجع السابق، ص 7-10.

- ما هي الظروف العلة المحيطة بالجرائم الواقعة على المباح (على مبيد المثال: وجود سيارة سبلحية، قتلان مجموعة من المباح)؟
- ما هي أنواع وكيمات الممتلكات المسروقة (إن وجدت)؟
- كم تقدر نسبة الجرائم الواقعة على المباح التي يتم التبليغ عنها للشرطة؟
- هل هناك بعض التقارير الكاذبة أو المشكوك في صحتها عن الجرائم (على مبيد المثال، من أجل التمتع على الشكوى التي تتضمن المخالفات أو أعمال خلسة محرجة) وإذا كان الأمر كذلك، فما هي نسبة التقارير التي تتضمن معلومات كاذبة؟

#### ■ الزمان والمكان

- أين تحدث الجرائم الواقعة على المباح؟ داخلية أو خارجية، في المناطق المكتظة بالسكان أو المناطق النائية؟ هل تتكرر في مناطق معينة؟ في مناطق أكثر عرضة لخطر الجريمة؟ بالقرب من مناطق الجذب السبلحية؟
- أين يوجد المباح عندما تحدث اعتداءات (مثال: في الفنادق، أماكن إيواء مستأجرة)؟
- متى تحدث الجرائم (أيلا، نهرا، لحد أيام الأسبوع، في وقت من السنة)؟

#### ■ الضحايا

- من هم الضحايا (حسب الجنس، العمر، المهنة)؟ هل هناك نمط ديمغرافي محدد فيما بينهم؟
- من أين هم؟ هل هم من المباح المحليين، الإقليميين أو الدوليين؟
- ما هي نسبة الجرحى من ضحايا الجرائم؟ ما مدى خطورة إصاباتهم؟
- كيف يستجيبون نتيجة تعرضهم للإصابة؟ هل يتعاونون مع الشرطة؟ هل لديهم الرغبة بالبقاء والإدلاء بشهادتهم ضد الجناة؟
- ما هي العوائل التي ساهمت في وقوع الجريمة أو النشاط الصادر عن الضحية (مثال: تناول المشروبات، إشهار مبالغ مالية كبيرة، ارتكاب مناطق خطرة أو استكشاف مناطق نائية، تدهيل أسلوب الحياة)؟ هل كان هناك تعاون في أمور السلامة الشخصية والممتلكات الخاصة؟
- ما هي نسبة محاولات الاعتداء للجرمي التي أحبطت من قبل المباح أو غيرهم من الأشخاص؟

#### ■ الجناة

- ما هي مميزات الجناة الديمغرافية (العمر، الجنس، العرق، مكان الإقامة،... الخ)؟
- هل هم من سكان المنطقة أو من خارجها؟
- هل يبدو أنهم متخصصون في الجرائم ضد المباح؟ هل هم جزء من مجموعة عشوائية أو منظمة فعليا، أو تعمل لوحدها؟
- ما هي دوافعهم (الاقتصادية، السبلحية، الشخصية)؟

- ما هي نسبة الجناة الذين يرتكبون الجرائم ضد المباح لابتزاز أموالهم من أجل شراء المخدرات؟ ما هي نسبة الجرائم التي يرتكبها الجناة أثناء تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية؟
  - ما هي نسبة تكرار الجرائم من قبل نفس الجناة؟ كيف يتم تصنيف أسوأ الجناة؟
  - هل يستخدم الجناة تقنيات مختلفة ضد المباح من تلك التي تستخدم في ارتكاب جرائم أخرى؟
  - ما هي أنواع الأسلحة التي يستخدمونها، أو يقوموا بالتهديد باستخدامها؟
- الاستجابة**

- هل للشرطة علاقات جيدة مع القطاع السياحي والشركات المرتبطة به؟
- هل هناك موازنة مالية لتغطية نفقات سفر الضحايا إذا توجب عليهم الإدلاء بشهادتهم ضد الجناة؟
- هل تم تدريب العاملين بأجهزة الشرطة على تدابير منع الجرائم الواقعة على المباح والحد منها؟
- هل هناك وحدة مخصصة مندرية لحماية المباح، ومساعدة المؤسسات السياحية من خلال إجراءات منع الجرائم الواقعة على السياح؟
- هل يدرك السكان المحليون مدى تأثير الجرائم الواقعة على قطاع السياحة ومدى ما تلحقه من أضرار على مجتمعهم؟ كذلك مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه لمنع هذه الجرائم؟
- هل يتم تبليغ السياح عن تدابير منع الجرائم (من خلال الكتيبات)؟

### **المطلب الثالث: أخطار متعلقة من أجنب، سياح، سكان محليون**

#### **■ جرائم أخلاقية ومنها**

- الزنا.
- الإغتصاب.
- هتك العرض.
- الاعتداءات الجنسية على الأطفال إناثًا وذكورًا.

#### **■ جرائم الجهل والفقر ومنها**

- التجسس والتعامل مع الأعداء.
- الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد الممنوعة.
- جرائم القتل.
- الإتجار غير المشروع بأعضاء أو أجزاء الجسد البشري وسوائله.
- الإفساد الأخلاقي للشباب من الجنسين.
- إدارة بيوت الدعارة والتعار والإتجار بالرقيق الأبيض.

- جرائم التهريب للمنظم عبر الحدود ومنها
- تهريب الأكارل الوطنية والمقتنيات الفنية.
- تهريب المخدرات.
- جرائم التهريب للجركي.
- تهريب النقود.
- الإتجار غير المشروع بالصور والأفلام المظلة بالأدب.
- جرائم غسل الأموال... الخ.

### المطلب الرابع: الأخطار المتعلقة بالسباح في الأردن

يبين الجدول الآتي إحصائية بأعداد الأحداث التي وقعت في الأردن وتم توثيقها من قبل إدارة الشرطة السياحية خلال عام 2009 وتضمنت أشكالاً مختلفة للأخطار الواقعة على السباح والتي يتصل بعضها بالجانب الأمني وبعضها الآخر بأمور لها علاقة بالسلامة والصحة العامة:

الجدول ( 24 ) الحوادث الواقعة على السباح في الأردن لعام 2009<sup>(1)</sup>

نوع الحادث/ السنة	2009
حوادث السير	45
تحرش جنسي	28
سرقة	41
الوقلة	16
قتل السباح	16
قتل الممتلكات	91
وهبة صحية	131
سقوط <sup>(2)</sup>	149

### المبحث الثاني: عنصر القطاع السياحي

يمثل القطاع السياحي أحد عناصر الأمن السياحي وجوهر كينونته. ويمكن للتقارير ملاحظة أن العناصر السابقة وضعت من أجل خدمة القطاع السياحي وحمايته.

ومن المعلوم أن قطاع السياحة يعد من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاديات معظم الدول نظراً لدوره المتعاظم في زيادة الدخل القومي وتوسيع

(1) إدارة الشرطة السياحية، مديرية الأمن العام، 2009.

(2) وهي حوادث سقوط السباح في الأماكن المراقبة أو تعرضهم خلال السير أو السقوط أثناء ركوبهم الخيول المنصبة لخدمتهم في بعض الأماكن السياحية أو ركوب الجمال.

القاعدة الإنتاجية وزيادة حجم العجلة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة والإنتاج المحلي<sup>(1)</sup>.

وفي أغلب الدول، يتألف قطاع السياحة من قطاعين العام والخاص، ويلعب القطاع العام دوراً هاماً في تنمية الأنشطة السياحية في كثير من البلدان، ويصوغ الإطار القانوني الذي ينظم النشاط السياحي، وينشئ بعض الآليات لمراقبة إنتاج الخدمات. وفي بعض الحالات يضمن جودة الخدمات المقدمة، ويصوغ الإطار القانوني للاستثمارات الخاصة ويصنع معايير المحافظة على البيئة والتراث الثقافي والتاريخي، كما يدرس التناقضات ويأمر بتخاذ بعض المبادرات، للحكومية لاجتذاب الزوار إلى مواقع معينة وفي أوقات معينة، وينظم الأحداث الهامة وينسق المبادرات الخاصة المتعلقة بخدمة الزوار وفي بعض الحالات ينظم القطاع العام ويراقب تمويل الاستثمارات التي تدعو إليها الحاجة في مجال السياحة<sup>(2)</sup>.

أما للقطاع السياحي الخاص، فإنه يلعب دوراً رئيساً في التنمية السياحية ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار المباشر في صناعة السياحة وتنفيذ المشاريع السياحية واستخدام العجلة فيها، وتوفير السلع والخدمات والنشاطات السياحية المختلفة.

### المطلب الأول: العناصر المكونة للقطاع السياحي

ولغايات هذا المؤلف، قد وجدت من المناسب تقسيم القطاع السياحي إلى مجموعة من العناصر الفرعية التي تشكل محاور الاهتمام الأمني بشكل عام والأمن السياحي بشكل خاص، وتنقسم هذه العناصر إلى:

#### • العنصر البشري

ويشمل أشخاص السياح بمختلف خلفاتهم والعاملين في القطاع السياحي العام والخاص، وغيرهم من مقدمي الخدمات للسياح أو مرتادي أماكن سياحية... الخ.

#### • العنصر المكاني

وتشمل الأماكن والوسائط الملموسة التي تقدم الخدمات السياحية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية.

#### • العنصر المهني

ويشمل المنتجات والأصول السياحية المتخصصة والتي يتم تصنيفها على أنها سياحية. على سبيل المثال - نصت الفقرة (ب) في المادة (2) من قانون السياحة الأردني على المهنة السياحية والتي تشمل ما يلي:

• مكاتب وشركات السياحة والسفر.

• النقل السياحي المتخصص.

(1) عبد الرحمن أبو رياح، السياحة العربية سياسة واستراتيجية، مطبع الدستور التجارية، ص 20، 1987.

(2) الأمم المتحدة، الأمانة العامة، مشروع المصنف الفرعي للسياحة، 1999، ص 82.

- المنشآت الفندقية.
- خدمات أدلاء السياح.
- الحرف والصناعات التقليدية والشعبية والمتاجرة بها.
- المطاعم السياحية.
- شركات اقسام الوقت (Time Share).
- أي نشاط آخر يقرر المجلس أنه من المهن السياحية ويعلن عنه في الجريدة الرسمية.
- **العنصر القانوني**
- ويشمل مجموعة القواعد والأحكام القانونية التي تتضمنها التشريعات والأنظمة السياحية وتشكل الحماية القانونية للقطاع السياحي.
- **العنصر العلوي**
- ويشمل مجموعة من النشاطات والمعايير ذات العلاقة بالقطاع السياحي مثل، التلخيص، الترويج، العرض، للطلب وغيرها...

### **المطلب الثاني: القطاع السياحي وفقاً للمنتجات والأنشطة المميزة للسياحة<sup>(1)</sup>**

بعد توفير الأمن السياحي لكافة عناصر القطاع السياحي أحد أهم أهداف الحماية المستدامة لهذا القطاع إذ لا يجوز توفير الحماية لعنصر على حساب آخر أو إهمال عناصر أخرى. وهذا الأمر يتوافق مع أولى مرتكزات الأمن السياحي والتي تمثلها (الشمولية)، والتي تعني ضرورة الإحاطة بكافة العناصر التي يشملها الموضوع، وهذا ما يستدعي مراعاة المطلب الأمني وتوفيره لكافة عناصر القطاع السياحي سعياً نحو توفير الحماية المستدامة له وتحقيق الأمن السياحي. وعلى ضوء ما تقدم أبين فيما يلي مجموعة من الأنشطة والخدمات والمنتجات السياحية التي تتطلب تقييم المطلب الأمني فيها وترميحه للمستفيدين منها من سياح وزوار وعاملين على حد سواء:

- **خدمات أماكن الإقامة**
- الفنادق وأماكن الإقامة الأخرى:
- الفنادق والموتيلات.
- مراكز ومنازل العائلات.
- الممبكن المفروشة.

<sup>(1)</sup> وجدت في النسخة المعربة (مشروع المصنف الفرعي للسياحة: الحالات المنهجية) والصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 30/ ديسمبر/ 1999 ما يمكن الاستقادة منه في مجال تصنيف القطاع السياحي وفقاً للمنتجات والأنشطة المميزة للسياحة لترسيخ وتعميم البعد الأمني بشمولية أكبر يولكب لتطور القطاع السياحي ويحقق كدراً أكبر من الأمن السياحي.

- بيوت الضياف.
- المخيمات والعربات المتنقلة على عجلات.
- المنازل الثابتة.
- أنشطة المشاركة الزمينة.

#### ■ خدمات تقديم الطعام والشراب

- خدمات تقديم الوجبات في مطاعم الخدمة الكاملة.
- خدمات تقديم الوجبات في مرافق الخدمة الذاتية.
- خدمات تقديم الوجبات الأخرى.
- خدمات تقديم الطعام والشراب لتناولهم في الموقع.

#### ■ خدمات نقل الركاب

- خدمات النقل بالقطار بين المدن:
  - خدمات نقل الركاب بالقطار المبرمجة.
  - خدمات نقل الركاب بالقطار غير المبرمجة.
- خدمات النقل على الطرق:
  - خدمات نقل الركاب المبرمجة على الطرق بين المدن.
  - خدمات نقل الركاب المبرمجة لأغراض خاصة على الطرق بين المدن.
  - خدمات النقل المبرمجة إلى التلال للتزلج على الثلج.
  - خدمات المسكك الهوائية والقطارات السلكية.
  - خدمات سيارات الأجرة.
  - خدمات تأجير السيارات مع سائق.
  - خدمات تأجير الحافلات مع سائق.
- خدمات النقل المائي:
  - خدمات النقل المائي السطحي وعبر المحطات.
  - خدمات السفن السياحية.
  - خدمات تأجير المراكب البحرية مع ملاح.
  - خدمات النقل المائي الداخلي بالعبارات.
  - خدمات الرحلات السياحية البحرية.
- خدمات النقل الجوي:
  - خدمات النقل الجوي للركاب.
  - خدمات جولات مشاهدة المعالم بالطائرات أو المروحيات أو الملتايد.
  - خدمات تأجير الطائرات مع طيار.
- الخدمات المساعدة لنقل الركاب:
  - خدمات المساعدة للملاحة والنقل الجوي.
  - خدمات دعم النقل بالقطار.
  - خدمات محطات الحافلات.

- مواقف ومسائط النقل إلى محطات للركاب النهائية.
- خدمات الترام والى والمجاري للمالية.
- تأجير ومسائط نقل الركاب:
- استئجار وتأجير السيارات والعربات بدون سائق.
- استئجار وتأجير العربات المقطورة بدون سائق.
- استئجار وتأجير الطائرات بدون طيار.
- خدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية والمرشدين السياحيين:
- خدمات وكالات السفر.
- خدمات منظمي الرحلات السياحية.
- خدمات المعلومات السياحية.
- خدمات المرشدين السياحيين.

### ■ الخدمات الثقافية

- الفنون الاستعراضية.
- خدمات تشغيل مرافق الفنون الاستعراضية.
- خدمات المتاحف والحفظ:
- المتاحف.
- حفظ المعالم والمباني الأثرية.
- الجنائن وحدائق الحيوانات.
- المخيمات الطبيعية.
- حفظ الأحياء البحرية.

### ■ الخدمات الترفيهية والترفيهية الأخرى

- الخدمات الرياضية والترفيهية:
- ترويج المسابقات الرياضية والوقائع الرياضية الترفيهية وتنظيمها.
- ملاعب الغولف.
- الرياضة الجوية.
- ميادين السباق.
- الحدائق الترفيهية والشواطئ.
- الرياضة المحفوفة بالمخاطر والمغامرات.
- للتسلية والخدمات الترفيهية الأخرى:
- الحدائق العامة.
- مدن الملاهي.
- الأسواق والمهرجانات.
- التراندي.
- الخدمات السياحية التفرقة
- الخدمات المالية وخدمات التأمين:

- بطاقات السفر.
- فروض السفر.
- التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث، التأمين على الحياة أثناء السفر.
- خدمات تحويل العملات.
- التأمين على المركبات.
- الخدمات السياحية الأخرى ■
- تنظيم الأسواق والمعارض التجارية.
- المنتجعات والسواحل المحلية.
- صيد السمك.
- إصدار جوازات وتأشيرات السفر.
- المرشدون (في المناطق الجبلية والصيد).
- المرافقة.



## الفصل الخامس ☐

### الشرطة السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية

- النشأة والتطور ☐
- المرتكزات الوظيفية ☐
- المسؤولون من الشرطة السياحية ☐



## الفصل الخامس

### الشرطة السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

كان الأردن وما يزال من الدول التي تسعى نحو بناء المؤسسات الوطنية وتطويرها بما يتواءم مع تطلعاتها وأهدافها ورؤية قيادتها الهاشمية للنهوض بأفرادها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً لتحقيق أسباب العيش الكريم لهم ضمن أسرة مجتمعية واحدة يسودها الأمن والطمأنينة في كنف دولة القانون والمؤسسات. وللإنسان في الأردن مكانة عالية ترجمتها مقولة المظفور له بإذن الله جلالة الملك الحسين بن طلال: «الإنسان أغلى ما نملك»، كما جاءت رسالة عمان بما تحمله من قيم ومبادئ مستمدة من الإسلام الحنيف لتضمن حقوق الإنسان وحرياته بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد. وأشارت إلى ما يزخر به الدين الحنيف من مبادئ وقيم سامية تحقق خير الإنصافية قوامها وحدة الجنس البشري، وأن الناس متساوون في الحقوق، والولجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل، والتكافل الاجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود وغيرها....

فالأردن يولي باهتمام دائم كل ما من شأنه خدمة الإنصافية في شتى مناحي الحياة ومجالاتها لتوفير ما يعزز كرامة الإنسان والقيم والمبادئ المرتبطة به، وبذلك يكون من الدول السبّاقة في المبادرات التي تتسمم وتطلعاتها وأهدافه. ولأن الأردن يعطي بأمن الإنسان وحمايته سواة أكان متطعاً بالمواطنين أم بالمضيف أو الميَّاح فقد كان وما يزال من الدول التي تدعو للفكر الأمني وتطويره بشكل عام والأمن الميَّاحي بشكل خاص. فالمتتبع لاهتمام الأردن بهذا الموضوع منذ عام 1923 وحتى يومنا هذا يلاحظ سلسلة من التغيرات في إطار تطوير مفهوم الأمن الميَّاحي على وجه الخصوص، إضافة إلى التطور الذي تشهده المنظومة الأمنية بشكل عام والتي ارتقت إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل بما يقدم مؤسسات الدولة المختلفة في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتنميتها والحفاظ على حقوق الأفراد وصونها.

وكمثالاً مع الفكر الأمني المعاصر ومولكية الأحداث والمؤسسات الأمنية على المستوى الدولي فقد أولت مديرية الأمن العام لمعيار التخصصية اهتمام إذ تعمل على استحداث إدارات تتبع الهيكلة التنظيمية وتختص بمجالات معينة مثل:

إدارة الشرطة الدينية وإدارة حماية الأسرة وإدارة الشرطة السياحية، وغيرها من الإدارات التي تحقق مستوى عالياً من الأمن بشموليته للمجتمع والأفراد. وإيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد الوطني، فقد اهتمت مديرية الأمن العام باستحداث إدارة متخصصة تعنى بشؤون الأمن السياحي، فضلاً عن قناعتها بأهمية توفير الحماية لهذا القطاع من أي أخطار من شأنها الإخلال بالأمن العام، وقد ارتكبت في عام 1994 إلى ترقية قسم الشرطة السياحية والذي كان يتبع إلى إدارة الأمن الوقائي ويتخذ من وزارة السياحة والأثار مقراً له إلى مستوى إدارة تتبع إلى الهيكل التنظيمي لمديرية الأمن العام وتتخذ لها مقراً مستقلاً. ساعرض فيما يلي إلى نشأة الشرطة السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية وتطورها وقد رأيت تقسيمها إلى أربعة مراحل:

## المبحث الأول: النشأة والتطور

### المطلب الأول: المرحلة الأولى (1958-1967)<sup>(1)</sup>

تشكلت نواة الشرطة السياحية في مدينة القدس، للعاصمة الروحية والسياحية للمملكة في عام 1958 بناءً على طلب الديوان الذي كان يتولى الإشراف على الشؤون السياحية في المملكة آنذاك وكان مقره في مدينة القدس، كما كانت تركز مهام هذا الديوان على توفير الخدمات إلى الحجاج الذين كانوا يفدون إلى زيارة الأماكن الدينية في المملكة مثل القدس وبيت لحم. وبموجب التنسيق مع الأمن العام فقد تم تزويد المواقع الدينية وبعض المواقع السياحية والأثرية بعدد من ضباط الشرطة وأفرادها للعمل على توفير الخدمات الأمنية للزائرين والسياح تحت إشراف الديوان. ومن هنا فقد تم تشكيل نواة من ضباط الشرطة وأفرادها اصطُلب على تسميتهم آنذاك (شرطة الأديان) والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالشرطة السياحية. ومع التطور الذي كانت تشهده المملكة في ازدياد الطلب على السياحة بشكل عام والسياحة الدينية بشكل خاص. فقد تم رفع مستوى الديوان إلى دائرة للسياحة للإشراف على شؤونها وتكعب رئيس مجلس الوزراء خلال تلك المرحلة ما دفع بالدائرة إلى زيادة أعداد الضباط والأفراد ليعصار إلى توزيعهم على مواقع سياحية وأثرية ودينية عديدة تشمل:

- (القدس، البتراء، بيت لحم، مسمطية، عمان، أريحا، الخليل)
- أما اللوائح التي كانت مطوطة بالشرطة السياحية آنذاك فقد تمثلت بما يلي:
- المحافظة على أمن السياح.
- تقديم الإرشاد والعون اللازم للسياح.

(1) تم توفير هذه المطومات بناءً على مجموعة مقابلات أجراها المؤلف مع عدد من الضباط المتقاعدين من ضلوا في الشرطة السياحية وهم: أكرم الزعبي، أيوب ملكوي، محمد المومني.

- مراقبة المواقع السياحية وعدم السماح للمتطفلين من الأشخاص بإزعاج السياح.
- مخالفة الأشخاص ممن يقوموا بمضايقة السياح<sup>(1)</sup>.

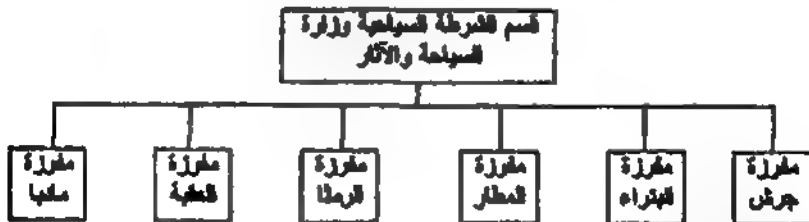
### المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1968-1990)

نظراً للانعكاسات التي خلفتها حرب حزيران عام 1967، فقد انتقل قسم الشرطة السياحية إلى العاصمة عمان وكان مقره في مبنى سلطة السياحة والتي كانت تشرف على شؤون الشرطة السياحية فنياً وتنسيقياً وإدارياً، بينما كان هذا القسم يرتبط بإدارة العمليات في مديرية الأمن العام تنظيمياً حتى عام 1990.

■ التنظيم

أولت وزارة السياحة والآثار قسم الشرطة السياحية خلال هذه المرحلة اهتماماً تمثل بزيادة أعداد القوى البشرية العاملة فيه وتأهيلهم وتدريبهم<sup>(2)</sup>. وتأمين الخدمات الإدارية في المواقع السياحية والأثرية والتي شهدت ازدياداً في أعداد المفارز التابعة للشرطة السياحية خلال هذه المرحلة، فبينما كانت مع بداية هذه المرحلة تتوزع على بضعة أماكن سياحية وحدودية وأثرية<sup>(3)</sup> كما هو مبين بالشكل (7) فقد زادت أعداد المفارز لاحقاً كما هو مبين بالشكل (8) عند نهاية هذه المرحلة.

الشكل رقم (7) توزيع مفارز الشرطة السياحية



(1) ذكر بأن قيمة الغرامة التي كانت تفرض على من تثبت إدانتهم بمضايقة السياح أو إزعاجهم تحول إلى (حشرة دنالير) وكانت تعتبر من أعلى الغرامات آنذاك.

(2) نشرت جريدة الدستور الأردنية في عددها الصادر بتاريخ 1993/7/3، وفي زاوية (قبل ربع قرن) النص الذي انقسمه كملأ والذي يشير إلى قيام وزارة السياحة بعقد دورة تدريبية عام 1968 إلى أفراد للشرطة السياحية: "وفي وزارة السياحة والآثار عقدت دورة تدريبية لأفراد الشرطة السياحية لإطلاعهم على القوانين والأنظمة السياحية وتدريبهم بدور الشرطة السياحية في خدمة السياح وإجاء الحركة السياحية وتدريبهم كذلك بالمواقع السياحية والأثرية وإطلاعهم على المشاريع التي تتولى الوزارة تنفيذها".

(3) كتاب قسم الشرطة السياحية، رقم 7/3/83 تاريخ 1970/5/3.



- مراقبة أسعار البضائع في محلات التحف الشرقية والتأكد من تطبيق التسميرة في هذه المحلات.
- إرشاد البائعين إلى الأماكن الأثرية والمصاحبة ومواقف السيارات والباصات والبنوك والدوائر الحكومية ومكاتب البريد وخلافه في حالة الاستفسار عن إحداها.
- مراقبة سلوك الأدلاء والتراجع أثناء مرافقتهم للبائع.
- مراقبة النظافة في الأماكن الأثرية والمصاحبة والاستراحات ولفت نظر المسؤولين إلى ذلك.
- عدم السماح للمصاحبة بتصوير الأماكن المحظور تصويرها وكل ما يخل بالمظهر العام لهذا البلد والطلب من البائعين بلطف إلى عدم تصوير ذلك.
- التحقيق في الشكاوي التي يقدمها البائعين بحق الأدلاء ودعاة للتحف ومكاتب المصاحبة بإشراف قسم التفتيش المصاحبة في الوزارة.
- التقييم بأعمال النوريات المنتظمة في الأماكن الأثرية والمصاحبة.
- الاهتمام بالعلامات المصاحبة وإشارات المرور على الطرق وتقديم تقرير عن أوضاعها للمسؤولين في الوزارة وعدم قبول أي مكافأة أو هدية يقدمها البائع للشرطي مقابل الخدمات الواجب تقديمها تجاهه.
- عدم التداخل في أمور البائع الشخصية ورفع الكلفة معه.
- المحافظة التامة على حسن المظهر.
- الاهتمام بالملاحظات والآراء التي يبدونها البائعين ونقلها للوزارة.
- رفع التقارير إلى المسؤولين في الوزارة عن أي مضايقات أو مشاكل قد يتعرض البائع أو قد يسببها هو نفسه.
- متابعة الإطلاع على النشرات المصاحبة التي تصدرها الوزارة.
- حمل الشارة الخاصة المميزة لأفراد الشرطة المصاحبة باستمرار.

### المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1991-1994)

تميزت هذه المرحلة بفك ارتباط قسم الشرطة المصاحبة بإدارة الصليات وأمن المنشآت<sup>(1)</sup> وإتباعه إلى مكتب الأمن الوقائي والذي يرتبط تنظيمياً بمديرية الأمن العام. وقد تم تسمية القسم بـ (قسم أمن ولاتني المصاحبة)<sup>(2)</sup>. وقد شكلت خطوة فك الارتباط مفصلاً هاماً في الجوانب الوظيفية والتنظيمية للشرطة المصاحبة أسفرت عن تغيير في المهام والواجبات الملوطة بالقسم وإضافة البعد اللاتني إلى آلية عمله والتي ارتكزت على محورين هما:

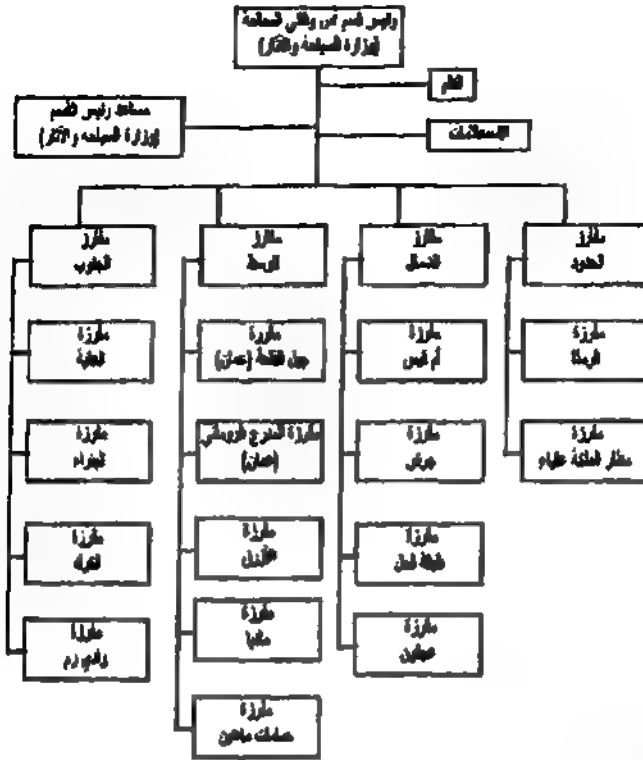
(1) كتاب مديرية الأمن العام، الفيوان، رقم 1/5/8833، تاريخ 1990/6/28.  
(2) تشرف المؤلف بتعيينه رئيساً للقسم للمرة الرابعة بين شهر كانون الثاني 1993 وحتى تشرين الأول

- للصيرامي، ويتجلى ذلك بالتعامل مع القضايا والمخالفات والواجبات الأمنية في القطاع المباحي حسب أملكن اختصاصها بالتنسيق مع أقسام الأمن الوقائي والمراكز الأمنية ومديريات الشرطة الواقعة في الأملكن المباحية والأثرية من أجل تعزيز الدور الوقائي الأمني والاستخباري والتقييم بالدوريات الراجعة والمحمولة للهاذفة إلى ترسيخ مفهوم الأمن المباحي وحماية المباح والمحافظة على أمنهم فيها بالتنسيق مع قسم أمن وقائي المباحية.
- للصيرامي: ويتجلى ذلك بالتعامل مع القضايا والشكاوى والمخالفات المرتكبة بالقطاع المباحي والمتصلة بقانون المباحية والأنظمة التابعة له من خلال القسم بالتنسيق مع وزارة المباحية والآثار ومديرياتها كل حسب اختصاصه.

### ■ التنظيم

شهدت هذه المرحلة زيادة في أعداد المفارز التابعة للقسم والمبينة في الشكل رقم (9). وقد رافق ذلك زيادة في أعداد المرتبات من الضباط والأفراد من ذوي الاختصاصات في اللغات الحديثة والعلوم المباحية والآثار والتاريخ. وكان يتم إيفاد هذه المرتبات إلى مراكز التدريب الأمنية المختصة لإكمالهم العلوم الأمنية والمباحية وصقل مهاراتهم وتأهيلهم لمتطلبات العمل الميداني والتي تمكن على خدمة القطاع المباحي من جهة والأمن العلم من جهة أخرى.

## الشكل رقم (9) الهيكل التنظيمي لقسم أمن وأمني المباحة



### ■ الواجبات

لضطلع القسم خلال هذه المرحلة بعدد من الواجبات التي انتهت عن رؤية مهنية تتوافق وللمبدأ الوظيفي والعمل المباحي الأمني المشترك وتتمهم بتوفير الأمن المباحي، وهي على النحو الآتي<sup>(1)</sup>:

- مراقبة ضيوف الدولة الرسميين في المواقع المباحية والأثرية وتقديم المشروبات لها.
- تنفيذ التعليمات الصادرة عن مديرية الأمن العام ووزارة المباحة والأثر بما يتعلق بالعمل المباحي الأمني.
- مراقبة العملية المباحية بكافة فعالياتها بقصد توفير الأمن المباحي والتحكم بأعمال الدوريات في المناطق المباحية والأثرية وذلك بهدف توفير الشعور بالراحة والأمن لزوار هذه المناطق.

(1) محمد أحمد السري، خطة تطوير قسم الشرطة المباحية مديرية الأمن العام، 1994، ص3.

- المحافظة على الآثار سواء من السرقة أو العبث بها والإشراف على حراس الآثار.
- تلقي الملاحظات والشكاوى من قبل الزائرين للمواقع المختلفة ورفعها إلى الجهات المختصة.
- أي واجبات أخرى توكل إليهم تكاليف وطبيعة العمل الميداني الأمني في الموقع السياحي.

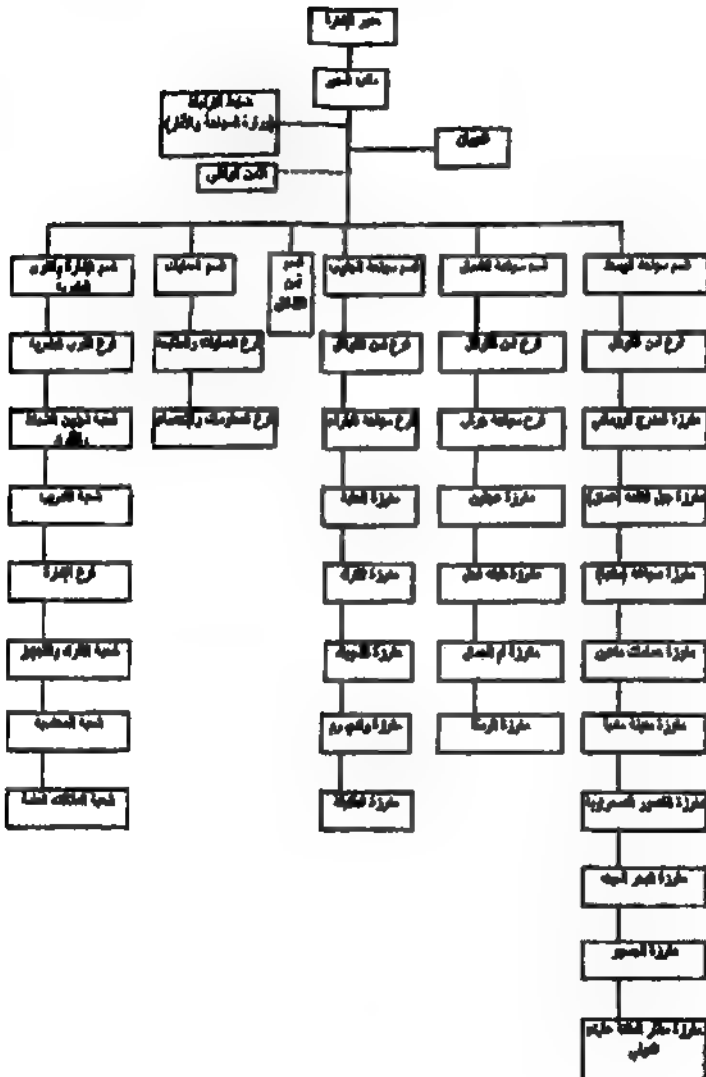
### المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1994- حتى الآن)

- عكفت مديرية الأمن العام خلال عام 1994 على وضع تصور أشمل لعمل الشرطة السياحية نظراً للأسباب الآتية:
- تنفيذ توجيهات سمو الأمير عبدالله بن الحسين المعظم (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) بتطوير قسم أمن وقائي السياحة ورفع مستوى تنظيمه إلى إدارة تتبع إلى مديرية الأمن العام<sup>(1)</sup>.
- استجابة للتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء في مجال السلامة والأمن السياحي والتي دعت لها منظمة السياحة العالمية UNWTO، وعقدت في مدريد - إسبانيا خلال الفترة الواقعة بين 11-12/4/1994، أوصى الخبراء بإنشاء وحدات للشرطة السياحية على المستوى المحلي والوطني والتي يمكن تدريبها وتجهيزها لتوفير خدمات طارئة للمسافرين والسياح. وقد حضر الاجتماع مدير مكتب الأمن الوقائي مندوباً عن الأمن العام.
- للتعامل مع متطلبات المرحلة والظروف المتغيرة في المنطقة نتيجة للحمية المدنية وما قد يطرأ عليها من مخاطر تولد التطور والنمو المتوقع لقطاع السياحة والذي يتطلب بازدياد حجم الحركة السياحية الوافدة وما سيرافق ذلك من ازدياد في عدد الفعاليات السياحية<sup>(2)</sup>.
- وانطلاقاً من حرص مديرية الأمن العام على تعزيز مفهوم الأمن السياحي فقد عملت على ترقية قسم أمن وقائي السياحة إلى مستوى إدارة للشرطة السياحية في 12/11/1994. وفيها يلي سأعرض إلى الهيكل التنظيمي للإدارة والواجبات المنوطة بها عند بداية هذه المرحلة والتحولات التي طرأت على الهيكل التنظيمي والواجبات حتى شهر أيار عام 2010.

(1) جاءت هذه التوجيهات على ضوء الإيجال الذي أقامه مدير مكتب الأمن الوقائي أمام سموه خلال الزيارة التي قام بها لمكتب الأمن الوقائي عام 1994. وحضر الاجتماع الذي عقد على هامش الزيارة مدير الأمن العام ورومناه لقسم الأمن الوقائي والمؤلف بصقته وفيما قسم أمن وقائي السياحة.

(2) مصدر مصري، ندوة السياحة في الأردن، مرجع سابق، ص 163.

يبين الشكل رقم ( 10 ) الهيكل التنظيمي لإدارة الشرطة السياحية عند إنشائها عام 1994 حكما يلي<sup>(1)</sup>:





- فيما يلي الواجبات المنوطة بإدارة الشرطة السياحية عند إنشائها عام 1994<sup>(1)</sup>:
  - مراقبة العملية السياحية بكلفة برامجهما بقصد توفير الأمن السياحي وضبط أي توجهات تهدف إلى الإضرار بالأمن الداخلي.
  - المحافظة على سلامة ولأن السياح بكلفة مراحل العملية السياحية.
  - المحافظة على أمن المواقع السياحية والأثرية ومنع الاعتداء عليها.
  - وضع الخطط الأمنية اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد يتعرض لها قطاع السياحة.
  - إصدار جميع الأوامر والتعليمات المتعلقة بأمن السياح في المملكة.
  - التنسيق مع مديريات الشرطة وإدارة الدوريات الخارجية حول حراسة الأفواج السياحية.
  - التنسيق مع إدارة العمليات بطلب قوة إضافية لحماية الأفواج السياحية.
  - التنسيق مع وزارة السياحة والآثار لتنفيذ واجبات إدارة الشرطة السياحية.
- وقد تم تعديل الواجبات العامة المنوطة بإدارة الشرطة السياحية لتصبح كما يلي<sup>(2)</sup>:
  - المحافظة على أمن وسلامة المجموعات السياحية في كافة مراحل العملية السياحية.
  - القيام بأعمال الدورية في المناطق السياحية والأثرية والفنادق من خلال الوظائف الثابتة والدوريات الراجلة.
  - تقديم التسهيلات والشروط اللازمة للوفود الرسمية أثناء زيارتهم للمواقع الأثرية والسياحية.
  - إعداد التقارير والإحصائيات المتعلقة بالنشاطات والحوادث السياحية ورفعها للجهات المختصة.
  - مراقبة أداء الفعاليات السياحية ومدى مطابقتها للتشريعات وضبط المخالفات، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
  - إعداد التقارير والإحصائيات المتعلقة بالنشاطات والحوادث السياحية ورفعها للجهات المختصة.
  - التنسيق مع قيادات أمن الأقاليم المختصة وإدارة الدوريات الخارجية حول حراسة الأفواج السياحية وتخصيص أليات لمرافقتها إذا دعت الحاجة.
  - تنفيذ قرارات الإغلاق للصادرة عن معالي وزير السياحة والآثار وإعادة فتح الفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية.
  - التنسيق مع وزارة السياحة والآثار والقطاع السياحي الخاص فيما يتعلق بالأعمال المشتركة المتعلقة بالعملية السياحية.

(1) محمد العمري، ندوة السياحة في الأردن، مرجع سابق، ص 163.

(2) إدارة الشرطة السياحية، مديرية الأمن العام.

## المبحث الثاني: المراكز الوظيفية للشرطة السياحية

تنبثق من للوجهات المنوطة بالشرطة السياحية مجموعة من المراكز الوظيفية تميزها على مستوى الممارسة المهنية وأدائها للوظائف الآتية:

- الوظيفة الشرطية

إن ممارسة الجنب التخصصي لضباط الشرطة السياحية وأفرادها لا يعفيهم من الدور الشرطي المكلف به العاملون في جهاز الأمن العام، فحيثما تمتدعي الظروف والمستجدات يكلف ضباط الإدارة وأفرادها بالواجبات الشرطية تبعاً لمقتضاها حتى وإن كانت خارج لختصاص الإدارة الوظيفي أو المكاني.

- الوظيفة الأمنية

تعني ممارسة الوظيفة الأمنية لضباط الشرطة السياحية وأفرادها والتي تركز على مفهوم الوقاية من الأخطار المحتمل وقوعها على قطاع السياحة والحماية والمحافظة عليه خلال مراحل العملية السياحية.

- الوظيفة السياحية

وتمثل هذه الوظيفة المرتكز المهني لضباط الشرطة السياحية وأفرادها، وتمتد إلى دورهم في:

- تنفيذ القرارات الصادرة عن وزارة السياحة والآثار، ومراقبة الفعاليات السياحية في مدى تطبيقها للتشريعات والأنظمة السياحية.
- القيام بدور الدلالة السياحية ويشمل مرافقة الوفود الرسمية الزائرة للمملكة وتقديم الشروحات والمعلومات عن المواقع السياحية والأثرية أثناء زيارتهم لها.

### • الوظيفة القضائية

وتعني قيامها باستقبال الشكاوى والتحقيق فيها وتوديع القضايا حسب نوعها وجهة الاختصاص التي تعني بمتابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

السنة	الرتبة	رؤساء قسم الشرطة المسيحية
1965-1967	رائد	جمال بدر
1967-1968	ملازم	عبد الكريم الصرايرة
1968-1969	ملازم	محمد الغرايبة
1969-1973	رقيب	فلاح بدر
1973-1974	رقيب	محمد الصمادي
1974-1981	وكيل	فلاح بدر
1981-1985	نقيب	أكرم الزعبي
1985-1991	رائد	محمد العكيلة
1991-1993	نقيب	أيوب ملكوي
1993-1994	ملازم	محمد العمري
مدراء إدارة الشرطة المسيحية		
1994-1996	عقيد	محمد الرومان
1996-1997	عقيد	حبيب كركر
1997-1999	عميد	موسى الفلاح
1999-2000	عميد	محمد الرومان
6/2000-11/2000	عميد	محمود عبيدات
2000-2001	عقيد	عبد الرحمن الدلاهمة
2001-2005	عميد	أحمد العجلوني
2005-3/2005	عميد	زياد الطراونة
2005-9/2005	عميد	يحيى الشيخ سالم
2005-2006	عميد	جمال الحنون
2006-2007	عقيد	محمود الربابعة
2007-2008	عميد	مصطفى عريقات
2008-2009	عميد	ثابت الناصر
2009	عقيد	زهدي جائبك



## المراجع

### القرآن الكريم

#### أولاً: كتب ومطبوعات

1. أبو رياح، عبد الرحمن، المصلحة العربية سياسة واستراتيجية، مطابع الدستور للتجارية، صان، 1987.
2. الأمم المتحدة، الأمانة العامة، مشروع الحساب الفرعي للمصلحة، 1999.
3. الجحفي، علي بن فايز وزملاتنه، الأمن المصلي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2004.
4. الحسامي، محمد، الإرهاب والأمن الوطني، مجلة الدراسات الأمنية، العدد (6)، أكاديمية الشرطة الملكية، عمان 2006.
5. حسني، محمود لجوي، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية القاهرة، 1977.
6. خير، عادل محمد، الجرائم المصلحة في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
7. المصاوي، محمود، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة 1963.
8. للسعود، كامل، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني، صان، 1998.
9. الشهاري، فوزي، أصل الشرطة ومسؤولياتها إدارياً وجنائياً، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969.
10. صحيفة الدستور الأردنية، العدد (12833)، تشرين الثاني 2005.
11. العبدلة، إبراهيم لرشيد، اختصام الأمن العام في المجالين الإداري والقضائي، الطبعة الأولى، وزارة التجارة، صان، 1996.
12. عبد الوهاب، صلاح، المنهج العلمي في صناعة المصلحة، المجلد الأول، القاهرة، 1967.
13. العمرات، أحمد، الأمن والتنمية، الطبعة الأولى، صان، 2002.
14. العمري، محمد، المنهاج التخصصي لدورات الأمن المصلي، مديرية الأمن العام، 1996.
15. العمري، محمد، خطة تطوير قسم الشرطة المصلي، مديرية الأمن العام، 1994.
16. عرد، محمد قحبي، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

17. القاضى، أحمد ، أمن وسلامة المنشآت الحيوية، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى ، القاهرة، 1998.
18. قزح، توفيق حسن ، المنخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1981.
19. المجالى، عبد الهادي ، نحو مؤسسة أمن عصرية، مديرية الأمن العام، 1987.
20. مراد، محمود ، القاهرة الإرهابية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
21. المشهداني، أكرم عبد الرزاق ، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2005.
22. المشهداني، محمد كريم ، الأحكام الدولية والعكساتها على الأمن القومي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1998.
23. مصطفى، محمود محمود ، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
24. المقابلة، خالد ، فصيل الحاج نيب، صناعة المصلحة في الأردن، دار وائل، الطبعة الأولى ، عمان، 2000.
25. حلوسة، أديب ، أمن التشريع والنظام القضائي في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية ، مطابع الصفوة، عمان، 1997.

### ثانياً: المراجع

1. لين منظور، أمن العرب، دار صادر، الجزء الخامس، بيروت.
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

### ثالثاً: أوراق عمل

1. أنطوان المعراوي، خطة عربية نموذجية لمواجهة الأزمات الأمنية في المجال العربي، وثائق المؤتمر العربي الثاني للمسؤولين عن الأمن المياحي، تونس، 2006، ص3.
2. سمير عثمان، الأمن المياحي وأثره على الدخل المياحي، مكافحة جرائم المياحة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.
3. الطاهر فوسى الرفاعي، أمن المياحة ومنظومة الأمن العام، ندوة الأمن المياحي وتداخله مع الجهود الأمنية، بيروت، 2005.
4. محمد المصري، الأمن المياحي بين المفهوم والتطبيق في الأردن، ندوة للمياحة في الأردن، المحدثات والرؤى، جلسة مؤتة، 2001.
5. مفيد محمود شهاب، نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، مؤتمر تحديثات للعالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، باريس، 1997.

6. مولاي علي العلوي، مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني، مكافحة جرائم السياحة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.

#### رابعاً: تشريعات

1. قانون الآثار رقم (21) لسنة 1988.
2. قانون الإكلمة وشؤون الأجانب، رقم (24) لسنة 1973.
3. قانون الأمن للعلم رقم (38) لسنة 1965.
4. قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992.
5. قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988.
6. قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.
7. قانون المخدرات العلة، رقم (24) لسنة 1964.
8. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، رقم (11) لسنة 1988.
9. قانون بإعفاء السياح من بعض الرسوم الجمركية، رقم (210) لسنة 1924.
10. قانون بشأن الرسوم التي تستوفى من السياح، رقم (51) لسنة 1924.
11. قانون تأسيس مصلحة السياح ، رقم (107) لسنة 1923.
12. قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006.
13. نظام الحرف والصناعات التقليدية والشعبية والمتلجرة بها رقم (36) لسنة 2002.
14. نظام النقل السياحي المتخصص رقم (7) لسنة 1995.
15. نظام أدلاء السياح رقم (34) لسنة 1998.
16. نظام المطاعم والاستراحات السياحية رقم (6) لسنة 1997.
17. نظام المنشآت الفندقية والسياحية رقم (7) لسنة 1997.
18. نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر رقم (11) لسنة 2005.
19. تعليمات المنشآت الفندقية والسياحية والمطاعم والاستراحات السياحية والنوادي الليلية والواجبات المهنية لسنة (1999).
20. تعليمات ترخيص مكاتب سيارات التاجير رقم (110) لسنة 2009 .
21. قرار الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية رقم ( A/RES/284 IX ) بشأن تسهيلات السفر وملاحة وأمن السياح، 1991.
22. قرار أمين اللجنة للشعبية العامة للمعدل والأمن العلم بشأن اختصاص التنظيم الداخلي للشرطة السياحية في الجماهيرية الليبية.
23. للمدونة العالمية لأداب السياحة واعتمدت بموجب قرار منظمة السياحة العالمية رقم ( A/RES/406 XIII )، 1991.
24. المرسوم الخاص بتحديد صلاحيات الضابطات السياحية رقم (10339)، الجمهورية اللبنانية، 1975.
25. المرسوم الخاص بتنظيم ومهام قوات الشرطة السياحية في الجمهورية اللبنانية رقم (115791/).

#### **خامساً: مصادر الوثائق الرسمية**

1. إدارة الشرطة السياحية
2. إدارة الشرطة العربية والدولية
3. مديرية الأمن العلم
4. منظمة السياحة العالمية
5. وزارة السياحة والآثار الأردنية

#### **سادساً: المراجع الأجنبية**

1. Ronald W.Glensor and Kenneth J.Peak, Crimes Against Tourists, U.S. Department of Justice.
2. UNWTO, The Prevention of Organized Sex in Tourism, (Resolution A/RES/338 (XI), Cairo, 17-22 Oct. 1995.
3. Abraham Pizam and Yoel Mansfeld, Tourism, Security and Safety Elsevier, 2006.
4. Peter Tarlow, E-Review of Tourism Research, Vol.2No6, 2004.
5. UNWTO, Tourist Safety and Security Practical Measures for Destinations, 1996.

#### **سابعاً: المواقع الإلكترونية**

1. <http://ammanmessage.com>
2. <http://en.wikipedia.org>
3. <http://www.lab.gov.jo>
4. <http://www.moi.gov.jo>
5. <http://www.mota.gov.jo>
6. <http://www.psd.gov.jo>
7. <http://www.rpts.tamu.edu>
8. <http://www.pttc.gov.jo>
9. <http://www.unwto.org>
10. <http://www.wttc.org>



## قائمة التصويبات

الصفحة	الخطأ	الصواب
27	الوخنية	الوطنية
42	الاستعابية	الامتيعابية
42	استعابية	امتيعابية
44	سياسة	سياسية
52	المستعامة	المستعملة
54	الإخلر	الإطار
59	والإقليمي	أو الإقليمي
64	المتطفلين	المتطفلين
67	نهى	نهت
70	الوخني	الوطني
72	خلب	طلب
72	بناءاً	بناء
98	ذات	نوي
101	لأكد	لأوكد
164	خطت	حطت
164	زوراً	زور
174	تحيل	تخيل
204	الفنية	المعنية
225	للغاية	للتغاية
237	لاكتشافات	الاكتشافات
241	تهيئة	تهيئة
245	الشرطة	الشرطية
247	الإدارية	الإداري
259	العالمين	العاملين
269	دوامة	دوامه



## المؤلف في سطور



- مواليد محافظة اربد عام 1962.
- حاصل على درجة الماجستير في الاتصال الجماهيري والبيكالوريوس في الصحافة من جامعة كراتشي في باكستان.
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الدبلوماسية والخدمة الخارجية من المعهد الدبلوماسي الأردني.
- ضابط متقاعد برتبة رائد من مديرية الأمن العام - إدارة الشرطة السياحية عام 2006.
- عمل رئيساً لقسم الشرطة السياحية في وزارة السياحة والآثار وضابطاً للارتباط فيها.
- مؤسس ومدير عام دار مضياف لاستشارات الأمن السياحي.
- قام بإعداد عدد من البحوث في مجال الأمن السياحي منها:
  - المنهاج التخصصي لدورات الأمن السياحي، خطة تطوير إدارة الشرطة السياحية، دور الأمن السياحي في حماية المنشآت السياحية، الأمن السياحي بين المفهوم والتطبيق في الأردن.
- حاصل على وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثالثة، وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة، وسام المشاركة في قوات حفظ السلام، شارة الكفاءة الإدارية، شارة تقدير الخدمة الطويلة المخلصة، درع وزارة السياحة والآثار، درع إدارة الشرطة السياحية، درع جمعية الفنادق الأردنية.

ولعل ما قام به الرائد المتقاعد محمد أحمد العمري - ضابط ارتباط الشرطة السياحية الأسبق في وزارة السياحة والآثار يعد عملاً نادراً وجديداً في المكتبة العلمية من حيث الدراسة والأسلوب ومنهج البحث.

متمنية للمؤلف أن يحقق المزيد من النجاح ويواصل تغذية المكتبة العربية بكل ما هو مفيد وجديد في موضوع الأمن السياحي، وأن يساعد هذا الكتاب المميز الدارسين وكادر الشرطة السياحية في الأردن وخارجها في أعمالهم، والله ولي التوفيق.

الشريفة نورة بنت ناصر

Bibliothèque Alexandrina



1213371



97899574833701



مكتبة المحقق العربي للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: ٢٠١٤ - الطبعة الثانية: ٢٠١٤ - جميع الحقوق محفوظة - طبع في الأردن  
عناوين: ٩٦٢ ٧٩ ٥٤٦١٩٢٠ ص.ب. ٨٢٤٤ - عمان - الأردن  
البريد الإلكتروني: info@moj-arabi-pub.com

www.muj-arabi-pub.com  
E-mail: info@moj-arabi-pub.com  
moj\_pub@yahoo.com